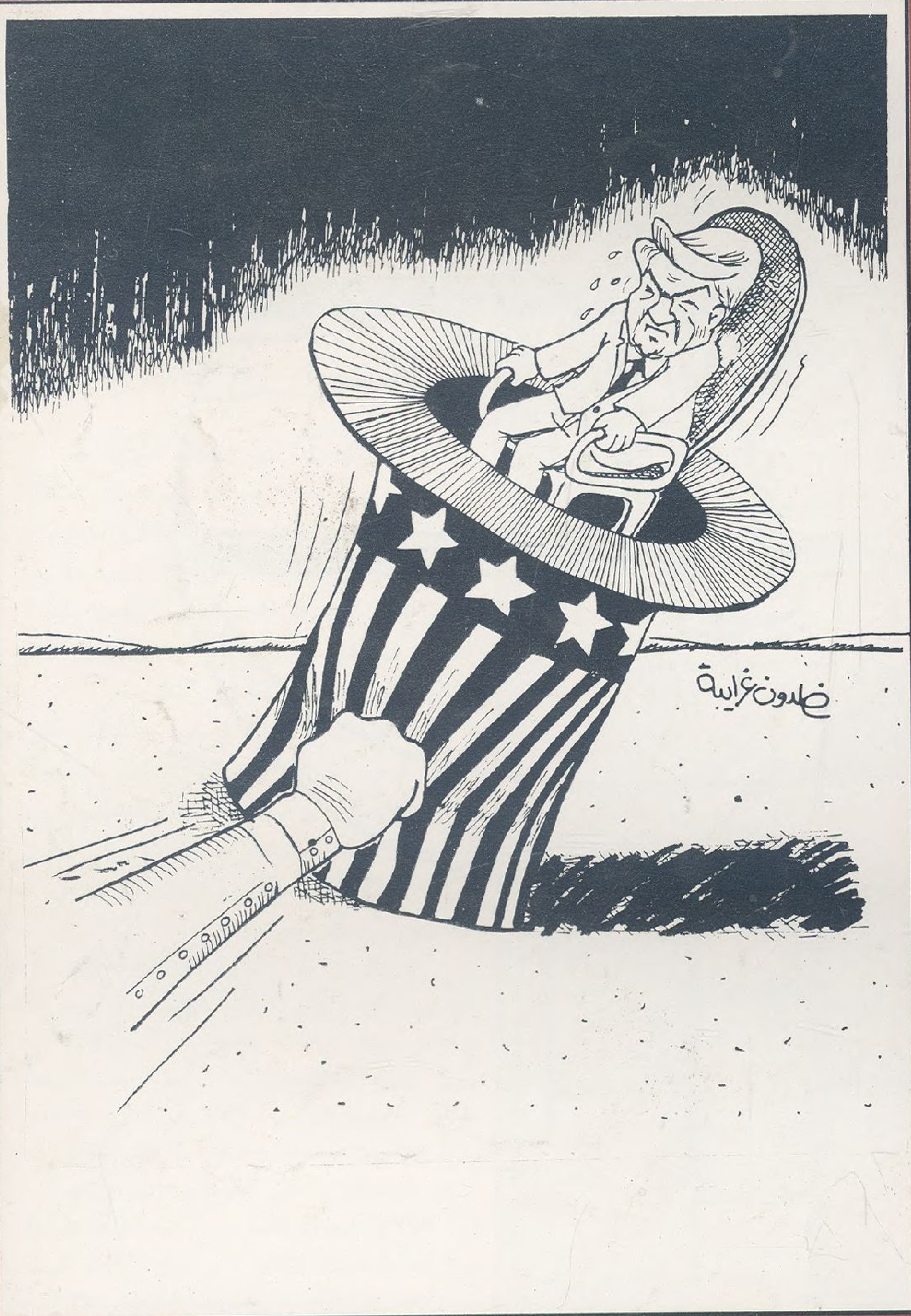
المرأة وثقافة الصمت

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

■ اليسار / العدد الثانى و السبعون/ فبراير ١٩٩٦ / رمضان ١٤١٦ هـ / الثمن جنيهان مصريان ■



د. كمال الجنزورى يحاور المعارضة !

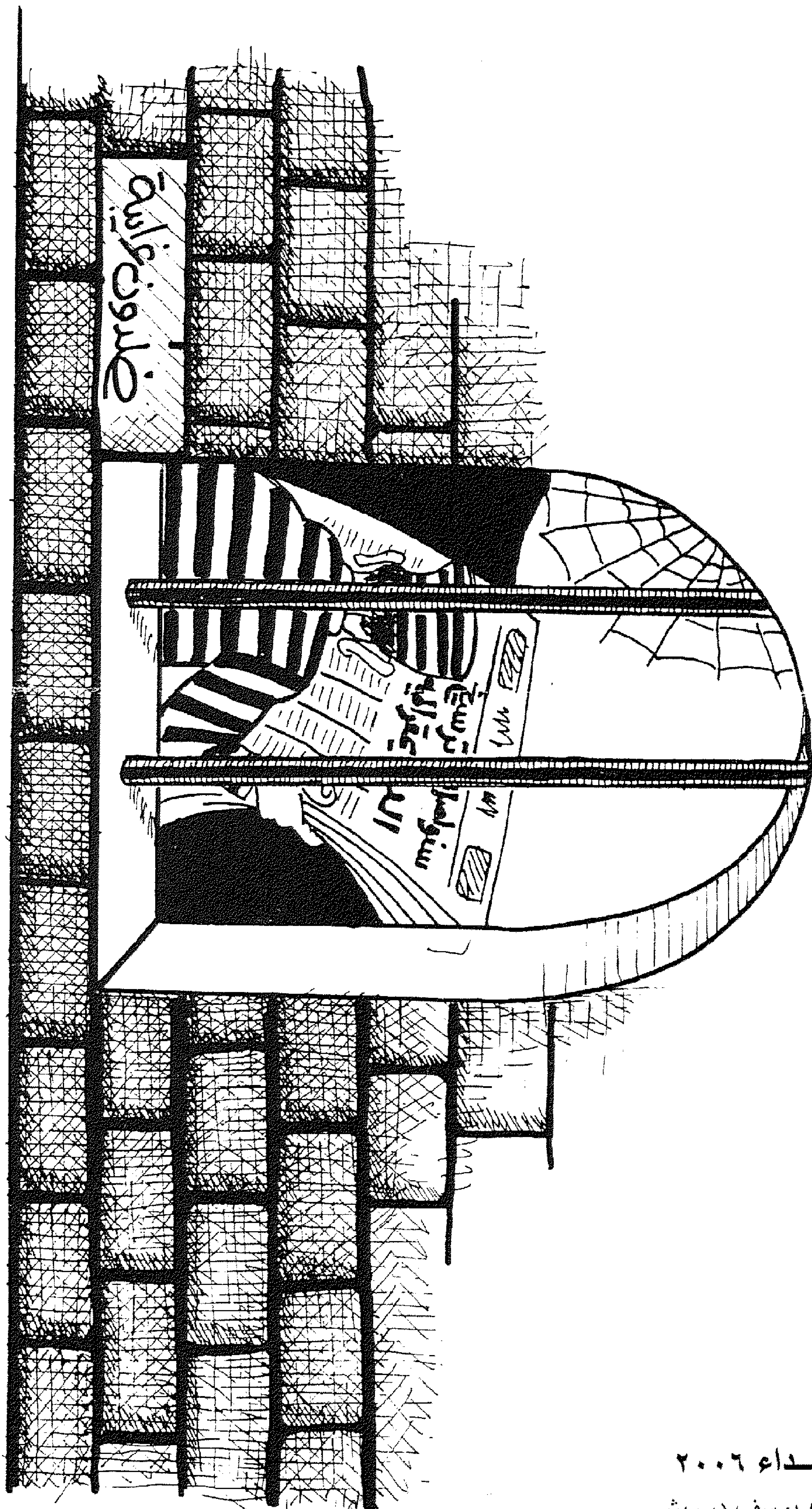
استمرار سياسة عسكرة المحافظات

السودان: كفاح مسلح لإسقاط النظام عام ١٩٩٦

الصراع على العرش فى السعودية

أسباب «إقالة» حكومة عاطف صدقى

آل جور: المعونات الأمريكية لمصر تتوقف



إهـــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش

القاهرة

فى هذا العدد

اليسار دم

شكراً للأصدقاء

كل عام وأنتم بخير.

فهذا العدد يصدر ورمضان يكاد ينتصف. وقبل أن ينتهى الشهر يحل علينا عيد الفطر المبارك. وكنا نتصور أن الركود سيواكب هذا الشهر، ولكن الاحداث السياسية الساخنة فرضت نفسها فى مصر والوطن العربى والعالم، واحتاجت ملاحقتها إلى جهد كبير.

يكفى مفاجأة التغيير الوزارى، وحركة المحافظين، والرسائل الخطيرة التى حملها «آل جور»، وتطور التنسيق بين احزاب المعارضة، والاعلان عن تكوين «حزب الوسط».. لكى تدرك أن شتاء عام ١٩٩٦ أصبح أقرب إلى صيف حار سياسياً.

وفى الساحة العربية، كانت هناك الانتخابات الفلسطينية، وتولى ولى العهد مسئوليات الملك فى السعودية، ومؤتمر اسمرا للمعارضة السودانية، واستمرار النزاع اليمنى الاريترى، والصدام بين الجماعة والانقاذ فى الجزائر.

ونفس الصورة على الساحة الدولية.

وسط هذا كله تواصلت مساهمات أصدقاء اليسار. ورغم أننا لم نحقق الهدف المعلن وهو ٥٠٠ عضو فى جماعة أصدقاء اليسار، فلا شك أن نوعية المنضمين للجماعة والمتبرعين لليسار تشكل فى حد ذاتها إضافة هامة تجعلنا أكثر اصراراً على مواصلة الصدور والتطور.

فعندما يتبرع لليسار «محمد حسنين هيكل»، ود. محمد أبو الغار، وعادل عيد، وأسامة أنور عكاشه، ووحيد حامد، والمهندس فوزى حبشى، والمستشار عادل غنيم، ود. غالى شكرى، وابو العلا السلاموني، وعشرات غيرهم لم استأذنهم فى نشر اسمائهم..

وعندما ينظم لجماعة أصدقاء اليسار د. شكرى عياد، ود. حسام عيسى، وصنع الله ابراهيم، ود. رؤوف عباس، ود. يونان لبيب رزق، وفؤاد التهامى، ود. أمينة رشيد، وبهاء طاهر، وعنبايات فريد، وأمين عز الدين، والسفير وفا، حجازى، وحامد محمود، وعبد المنعم سليم، ود. مصطفى كامل السيد، وفوزية مهران، ود. عدالات عبد الوهاب، ود. عبد الجواد عمارة، ود. صفاء صادق بشاى، ود. عبد المنعم تليمه، ود. أحمد عبد الله.. وعشرات غيرهم، بالاضافة لعديد من أعضاء، وقيادات حزب التجمع

عندما يحدث هذا يصبح جرية أن تتوقف اليسار، وتصبح ثقتنا فى تحقيق الهدف الذى حددناه لمواصلة الصدور شهريا بانتظام أمراً واقعيا.

ودعواتكم.. وكل عام وأنتم بخير

اليسار

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق

المشرف الفنى
محمود الهندى

المستشارون:
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر

ALYASSAR 1 KARIM EL DAW-
LASt.TALAAT HARB SQ.
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات (لمدة سنة واحدة)
مصر: ٢٤ جنيها للأفراد و٦٠ جنيها للهيئات
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١
فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨ - FAX,5786298

موقفنا

الحكم .. والمعارضة .. والتجارب الفاشلة

حسين عبد الرازق

لم يحظ لقاء رئيس الوزراء **كمال الجنزورى** برؤساء وممثلى الهيئات البرلمانية للأحزاب (فى مجلس الشعب والشورى) بما يستحق من اهتمام. وربما لأن أحداً لم يهتم بوضع تفاصيل - أو حتى الخطوط العريضة لما جرى فى هذا اللقاء، وهو الأول منذ تولى د. الجنزورى لرئاسة مجلس الوزراء.

وفى حدود المعلومات التى تناثرت هنا وهناك. فاللقاء -والذى سبقه لقاء مع رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية - لم يكن لقاء روتينيا للتعارف، بل اتخذ شكل حوار بين رئيس الوزراء وممثلى الحزب الوطنى (**د. يوسف والى - كمال الشاذلى - د. زكى أبو عامر**) وممثلى الاحزاب السياسية التى دعيت للاجتماع. عرض الجنزورى قرارات مجلس الوزراء الأخيرة والموقف الاقتصادى وطلب معرفة رأى الاحزاب فيها واقتراحاتهم بشأنها. **واتفق أيضا على تكرار هذه اللقاءات وتنوع أشكالها ومستوياتها، وطرح القضايا والقوانين التى تتجه الحكومة لإصدارها لمعرفة ملاحظات وآراء الأحزاب بشأنها.**

وبقدر ترحيب القوى السياسية بهذه المبادرة للقاء ممثلى الاحزاب وبدء نوع من الحوار معها واستطلاع آرائها - حتى وان جرى بعد صدور قرارات مجلس الوزراء وليس قبلها - بقدر ما أثار المخاوف من أن تكون هذه المبادرة والوعد بتكرارها، توريط الاحزاب السياسية واستغلالها فى تقديم غطاء للسياسات الحكومية المرفوضة جماهيريا ولتمرير «أخطر وأسوأ القوانين والقرارات والاجراءات المعادية للشعب»!

وتعود هذه المخاوف لأربعة أسباب واقعية وحقيقية.

**** أولها : سلسلة التجارب الفاشلة والمجهضة للحوار مع الحكم**

لقد تنوعت وتعددت بصورة تجعل التوصل إلى الاستنتاج بأن **السلطة** تستخدم **الحوار كمؤامرة**، هو الأقرب إلى **المنطق العلمى والحقيقة الثابتة**.

لقد بدأ الرئيس عهده بعقد **المؤتمر الاقتصادى** عام ١٩٨٠. وبمجرد انتهاء المؤتمر اندفع الحكم فى سياسات اقتصادية واجتماعية تتناقض تماما مع أهم الاتجاهات التى برزت خلال هذا المؤتمر.

وفى عام ١٩٨٦ وجه حزب الرئيس الدعوة لإجراء حوار بين الاحزاب السياسية حول **قضية الدعم**. وشاركت الاحزاب بمنتهى الجدية والمسئولية فى هذا الحوار، رغم أن الحكومة امتنعت عمدا عن وضع الارقام والبيانات الاساسية حول هذا الموضوع أمام الأحزاب السياسية. وسرعان ما توقف هذا الحوار. **وأعلن حزب التجمع الانسحاب من هذا «الحوار الشكلى الذى دعا إليه الحزب الوطنى حول قضية الدعم ومقاطعته لاجتماعات اللجنة التى شكلت لهذا الغرض والتى أريد لها أن تكون ستاراً لقرارات اتخذتها الحكومة من قبل»** .. وذلك فى اشارة لقرار الحكومة - غير المعلن - بالغاء الدعم.

وبدعوة من الأمين العام للحزب الوطنى



خالد محى الدين



ضياء الدين داود

«د. **يوسف والى**» شاركت جميع الاحزاب ورؤساء تحرير الصحف الحزبية فى حوار مفتوح ، ثم الاتفاق خلال جلستين عقدت أولاهما على عشاء عمل بدعوة من د. **يوسف والى** ، وثانيتهما على عشاء فى منزل المهندس **ابراهيم شكرى** ، على بدء النقاش بموضوع الاصلاح السياسي والديمقراطى ، وفى القلب منه الغاء حالة الطوارئ. وقبل اللقاء الثالث الذى كان مقررا للدخول فى تفاصيل الموضوع ، صدر قرار رئيس الجمهورية بمد العمل بحالةالطوارئ لمدة سنتين . وهكذا أصبح استمرار الحوار بلا معنى.

وفى عام ١٩٩١ شاركت الاحزاب السياسية فى حوار **حول تعديل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض** ووصل الحوار إلى نهايته وإلى حل وسط اتفقت عليه كل الاحزاب ، ووقعت المفاجئة عند إحالة مشروع القانون إلى مجلس الشعب ، فاذا بالحكومة تسقط أهم نقاط الاتفاق ، ثم يقوم نواب ينتمون إلى«**حزب الرئيس**» بادخال تعديلات على مشروع الحكومة تضرب عرض الحائط بمصالح المستأجرين وبالاتفاق مع الاحزاب ، وليمر واحد من أسوأ القوانين التى تهز الاستقرار الاجتماعى فى الريف ، ويصيب فى مقتل حياة ملايين المستأجرين ، وفى ظل ادعاء كاذب باتفاق كل الاحزاب حول هذا القانون.

وأخيرا **تجربة «مؤتمر الحوار الوطنى»** الذى دعا إليه الرئيس بعد انتخابه فى ١٢ أكتوبر ١٩٩٣ ،عقد فى الفترة من ٢٥ يونيه إلى ٧ يوليو ١٩٩٤ وتمت صـ ـته بحيث يتوه صوت الاحزاب التى شاركت فيه وسط غابة من قيادات وأعضاء الحزب الوطنى ، وأعدت التوصيات بصورة لا تعبر عما جرى من نقاش ، وبما يخدم إدعاء حزب الرئيس بأن هناك اتفاقاً حول سياساته التى أدت إلى الأزمة التى يعيشها الوطن الآن.

وتستحق **تجربة «مؤتمر الحوار الوطنى»** باعتبارها آخر التجارب السلبية أن نتوقف أمامها قليلا . لقد مهد الحكم للمؤتمر باصدار قرار من رئيس الجمهورية بمد العمل بقانون الطوارئ لمدة ٣ سنوات . وصدر القرار قبل انتهاء العمل بحالة الطوارئ بخمسين يوما ، ليقول للكافة أن الحكم مستمر فى سياسته الرافضة للاصلاح السياسى والديمقراطى.

وكان الرئيس قد وجه دعوته للحوار فى أكتوبر ١٩٩٣ استجابة لنصيحة **أمريكية بضرورة تخفيف التوتر السياسى مع القوى المدنية فى المجتمع**، وفى ظل الحاجة إلى تجميع القوى السياسية والديمقراطية الرافضة للارهاب المتستر بالدين والمتخوفة من خطر التيارات الداعية للدولة الدينية للسلطة ، ومن الاخطار المحيطة بالوحدة الوطنية ،وكان الارهاب فى هذا الوقت فى حالة صعود يثير مخاوف الحكم وحلفائه ولكن نجاح الأمن فى توجيه ضربات موجعة للجماعات الارهابية فى النصف الأول من عام ١٩٩٤ أفقد فكرة الحوار بريقها بالنسبة للحكم ، ومن ثم تعنت الحكم ،والقى بمطالب الاحزاب- التى عبّر عن موافقته عليها- عرض الحائط ، وكانت الاحزاب السياسية -المعارضة قد اجمعت على أربعة مطالب تضمن نجاح الحوار ، وهى:

- **علنية الحوار وأن يتم أمام الرأى العام وتحت رقابته.**
- **أن يتفق مسبقا على جدول أعماله.**
- **رفض استبعاد أى قوة أو تيار سياسى أو فكرى.**
- **أولوية مناقشة الاصلاح السياسى والديمقراطى، وبصفة خاصة قانون مباشرة الحقوق السياسية لتوفير الحد الأدنى من ضمانات انتخابات حرة ونزيهة.**

**** ثانيهما:** ما جرى وعاشه الشعب المصرى وشاهده العالم من تزوير وعنف وبلطجة استخدام لسلطة الدولة ولسطوة المال فى **انتخابات مجلس الشعب الأخيرة** . لقد مارس حزب الرئيس وحكومته وأجهزة الدولة التى أخضعت له، تزييفا غير مسبوق فى التاريخ المصرى ، يتجاوز ما جرى فى انتخابات **اسماعيل صدقى** الشهيرة قبل الثورة وانتخابات **النبوى اسماعيل** عام ١٩٧٩ علنا وعلى رؤوس الاشهاد، وما زال يدعى ببجاحة لا مثيل لها ، ان الانتخابات كانت حرة ونزيهة ، وأن الحزب الحاكم هو حزب الأغلبية «الكاسحة».

**** ثالثهما** اعلان الحكم واصراره على **استمرار السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وموقفه المعادى للديمقراطية** ،ومن أى تعديل أو تغيير . وتأكيد هذا المعنى فى تصريحات رئيس الجمهورية وفى التعديل الوزارى الأخير ، وحركة المحافظين.

ولا يغير من هذه الحقيقة تغيير فى الاسلوب بعد تولى د. **كمال الجنزورى** رئاسة مجلس الوزراء ، بما فى ذلك بدء عهده بلقاء ، مع ممثلى الاحزاب السياسية ورؤساء تحرير الصحف الحزبية والقومية ، ووعده بالتشاور مع الاحزاب قبل اصدار اى قانون او قرار ، وهو ما رحب به الجميع ، دون أن يقعوا **فى خطأ تصور هذا التغيير فى الشكل تغييرا فى السياسات وحقائق الموقف.**

**** رابعهما:** ادراك الجميع ان هناك مرجعية أخرى للحكم القائم غير الشعب المصرى ومصالحه،**فالمرجعية الاساسية لهذا الحكم هى ما تقرره المؤسسات المالية الدولية «صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير» والولايات المتحدة**

الأمريكية.

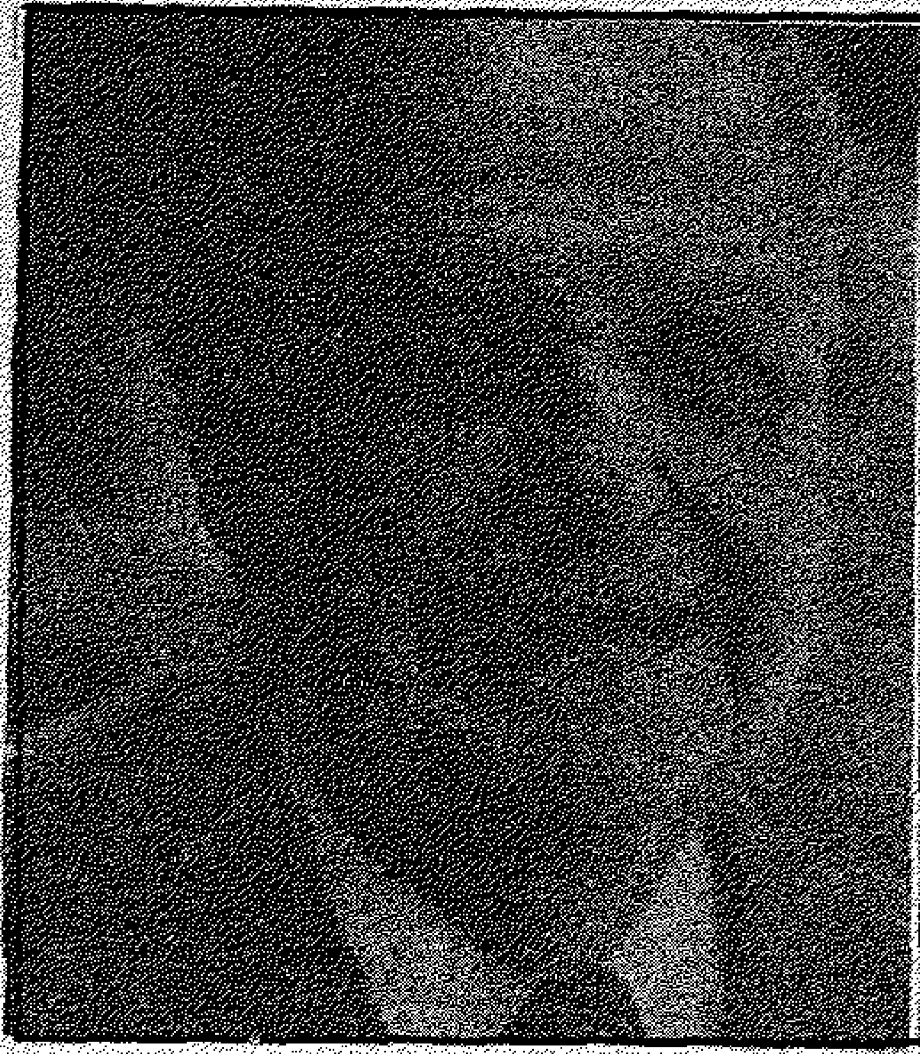
ولم يكن صدفة - كما تؤكد دوائر سياسية مطلعة- أن توقيت التغيير الوزارى حدد ليتم قبل زيارة «آل جور» لمصر، وقبل بدء المباحثات مع صندوق النقد الدولى.

وليس سراً أن كثيراً من القرارات الاقتصادية الخاصة بالاستثمار اتخذت فى ضوء الرسالة الواضحة التى نقلها «آل جور» من الادارة الأمريكية إلى ادارة الرئيس مبارك وأهم بنودها أن **المعونات الأمريكية لمصر فى طريقها للتوقف، خاصة اذا ما تمت التسوية السياسية فى المنطقة باتفاق اسرائيل مع سوريا ولبنان، وبالتالى تراجع أهمية الحكم فى مصر للادارة الأمريكية كلاعب رئيسى فى دفع عملية التسوية التى** بدأت مع كامب ديفيد ثم مدريد، وبما يحقق المصالح الأمريكية الاسرائيلية، ومن ثم فليس أمام الحكم فى مصر الا اتخاذ اجراءات حاسمة لجذب الاستثمارات الأجنبية والتى ما زالت محجمة عن دخول السوق المصرى. ومن بين هذه الاجراءات (أو الشروط) الاندفاع فى تنفيذ شروط المؤسسات المالية الدولية (قانون جديد للاستثمار) تصفية القطاع العام بسرعة، عدم التدخل فى السوق أو ترك الاسعار- بما فى ذلك أسعار الخدمات الاساسية والطاقة والكهرباء- تتحدد طبقا للعرض والطلب، والغاء الدعم... الخ

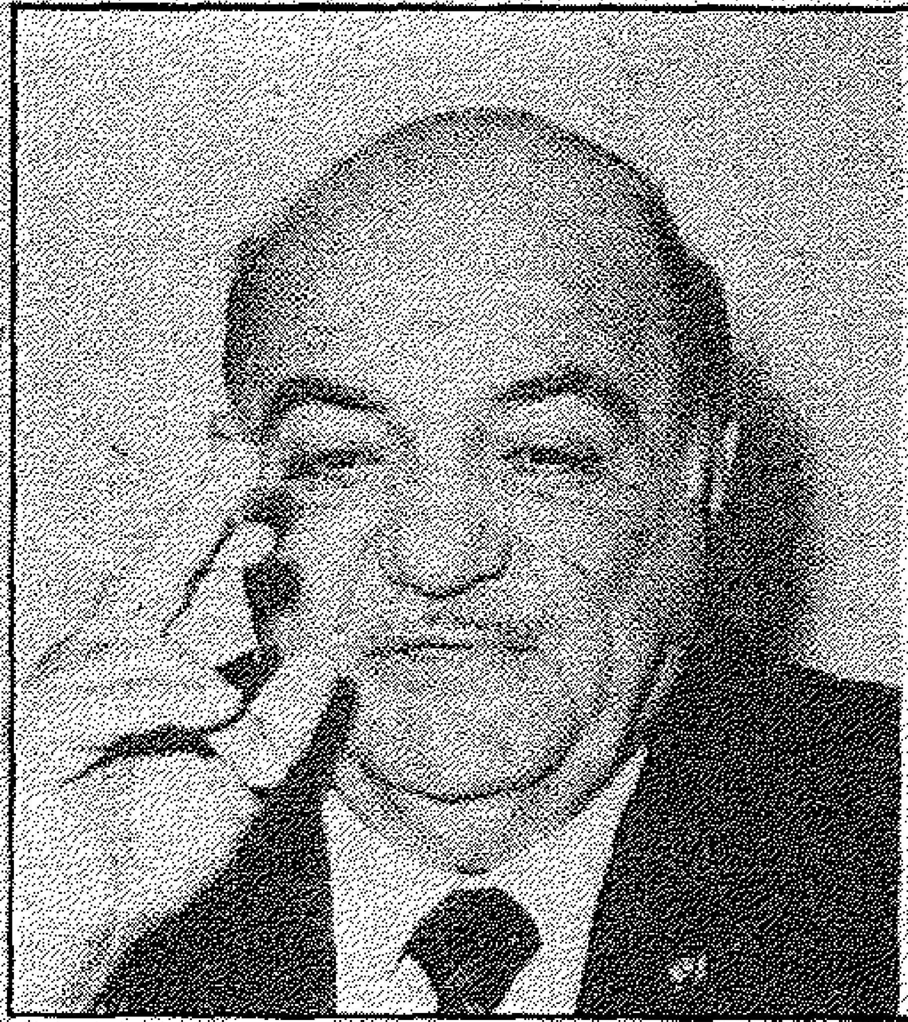
ومن الطبيعى فى ضوء هذه الاسباب أن تنظر أحزاب وقوى المعارضة بقلق وتردد إلى أى حوار مع الحكم. صحيح أن أى حزب سياسى مسئول لا يتردد فى إعلان موقفه والدخول فى حوارات متصلة مع الخصوم والاصدقاء، ومع الحكم حول القضايا الجوهرية التى تتعلق بالوطن والمواطنين. **ولكن هناك محاذير فى اجراء حوار فى غرف مغلقة مع هذا الحكم.**

فمثل هذا الحوار بعيدا عن الرأي العام يستغله الحكم - عادة- فى إدعاء موافقة احزاب المعارضة على سياسات، وقرارات لم توافق عليها. وبالطبع تملك هذه الاحزاب أن تكذب وتصحح. ولكن ادعاءات الحكم تصل إلى الناس عبر أجهزة الاذاعة والتلفزيون والصحافة «القومية» التى تسيطر على ٩٥٪ من سوق الصحافة. بينما كلمة الحق التى ينطق بها الحزب المعارض لن تجد طريقها إلى الرأى العام الا عبر الصحافة الحزبية التى لا تمثل إلا ٥٪ من سوق الصحافة.

وتزداد خطورة هذه الحقيقة إذا وضعنا فى اعتبارنا **«أن أسوأ أيامنا من الناحية الاقتصادية هى التى لم نعشها بعد»**، على حد قول «د. فوزى



فؤاد سراج الدين



مصطفى كامل مراد



ابراهيم شكرى

منصور» فى يوليو ١٩٩٤.

وليس أمام أحزاب وقوى المعارضة من سبيل لتواصل تجاوبها مع وعد رئيس مجلس الوزراء، بتكرار اللقاءات مع ممثلى الاحزاب وعرض وجهات نظر الحكومة واقتراحاتها عليهم قبل اتخاذها، إلا بمبادرتها بطرح أربع قضايا على رئيس الوزراء، ومطالبته بتحديد موقفه منها وهى:

١- **الاصلاح السياسى والديمقراطى العاجل** والذى يحقق العلانية ونزاهة الانتخابات وامكانية تداول السلطة، وبصفة خاصة موقفه من:

- قانون مباشرة الحقوق السياسية المقدم إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب منذ عام ١٩٩٣

- قانون الصحافة الذى أعدته نقابة الصحفيين لالغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

- تحرير الاذاعة والتلفزيون وفتحهما أمام الاحزاب والآراء، والاتجاهات المختلفة.

٢- **الفساد**.. والذى اصبح القضية الأولى التى تشغل بال الرأى العام. ولا يمكن تحقيق أى استقرار أو تقدم دون التصدى له بمنتهى الحزم والقوة.

٣- **القضايا الجماهيرية التى تهم العمال و الفلاحين والموظفين** مثل الموقف من تطبيق المرحلة الحاسمة فى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض، وهى طرد المستأجرين والتى يحين موعدها هذا العام. أو الموقف من البطالة ودفع إعانة تعطل لحين حل هذه المشكلة. الربط الحقيقى بين الأجور والأسعار.

٤- **اعلان خطاب النوايا الموقع بين الحكومة وصندوق النقد الدولى** ليعرف الرأى العام حقيقة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن أصبح بيان الحكومة السنوى قاصرا على خطوط عريضة، بينما خطاب النوايا أو التقارير الدورية التى تقدم للمؤسسات المالية الدولية هى التى تحتوى على التفاصيل والارقام والبيانات الحقيقية.

فبدون طرح هذه القضايا ومعرفة النوايا الحقيقية للحكم منها، فستتحول هذه اللقاءات الى مكسب صاف للحكم، وسيتم استغلالها كمظلة لتمرير سياسات معادية للشعب، وسيكون الخاسر هو أحزاب المعارضة والوطن والشعب.

الجو السياسى

أسباب «إقالة» حكومة عاطف صدقى

فى عملية اشبه بالانقلابات العسكرية التى عرفتها أمريكا اللاتينية ومن بعدها بعض البلاد العربية فى الخمسينات ، نفذت صباح الثلاثاء ٢ يناير ١٩٩٦» **عملية « التغيير الوزارى** فأطيح بالدكتور **عاطف صدقى** رئيس مجلس الوزراء ، بعد ٩ سنوات وشهر و٢٤ يوما وحل محله أحد نوابه ، الدكتور **كمال الجنزورى.**

بدأت **«مناورة»** التعديل الوزارى بتأكيد رئيس الجمهورية أن الدستور لا يتطلب استقالة الوزارة الا فى حالة انتخاب رئيس جديد للجمهورية ، وبالتالى فليست هناك ضرورة لاستقالة حكومة **عاطف صدقى** بعد انتخابات مجلس الشعب (٩) نوفمبر - ٦ ديسمبر ١٩٩٥).

وقال إنه لا توجد حاجة لإجراء تغيير وزارى.

بينما الحكومة تستعد لالقاء بيانها السنوى- فى بداية كل فصل تشريعى - أمام مجلس الشعب ،ورئيس الوزراء ، «د. **عاطف صدقى»** فى طريقه إلى عقد اجتماع يوم الثلاثاء ٢ يناير **«لجنة آل جور»** الوزارية المكلفة بالاعداد لاجتماعات المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى **«مبارك- آل جور - نائب الرئيس الأمريكى»** وقبل أن يغادر منزله بدقائق تلقى مكالمة تليفونية من رئاسة الجمهورية تبلغه بموعد عاجل مع الرئيس.

سارع د. **عاطف صدقى** إلى لقاء الرئيس ولم تستغرق المقابلة أكثر من عشر دقائق غادر بعدها رئيس مجلس الوزراء ، رئاسة الجمهورية ، قائلا للصحفيين الذين سألوه عن هذه المقابلة المفاجئة

- **لا شى .. الحمد لله .. لا شئ.**

ولا يحتاج الأمر إلى أى معلومات خاصة أو مهارة صحفية لمعرفة ما جرى فى هذا اللقاء الخاطف بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه.

لقد أقال رئيس الجمهورية الحكومة ولكن بأسلوب مهذب وبرعاية خاصة - مقارنة بالسوابق ، عن طريق مفاجأة رئيس الوزراء ، بأن يطلب منه تقديم استقالته فوراً.

لقد مارس الرئيس حسنى مبارك اسلوب الإقالة المفاجئة لأول مرة مع رئيس وزرائه - كمال حسن على- يوم ٤ سبتمبر ١٩٨٥ ، عندما اتصل رئيس الوزراء ، تليفونيا بالرئيس وفاجئه الرئيس أثناء الحديث أنه اتخذ قرارا باختيار رئيس جديد للوزارة ، فقدم كمال حسن على استقالته نزولا على رغبة رئيس الجمهورية ، الذى كان قد كلف د. على لطفى سرا قبل ذلك بيومين بعمل تصور للوزارة الجديدة!.

وتكررت نفس الخطة العسكرية مع د. على لطفى نفسه.

نشرت الصحف يومى السبت والاحد (١، ٢ نوفمبر ١٩٨٦) خبرا يقول إن مجلس الوزراء ، سيعقد اجتماعه العادى يوم الخميس ٦ نوفمبر . **وفى يوم الثلاثاء ٤ نوفمبر قال الرئيس للصحفيين أنه لا توجد أى نية لإجراء تعديل وزارى .**

وكتب **ابراهيم نافع** يوم الجمعه ٧ نوفمبر مقالا تحت عنوان« **حرب الاشاعات»** قال فيه بثقة «فهناك عاصفة ترابية من الشائعات تنتشر فى الجو العام عن الحكومة ومشروعات **تعديل وهمية».**

وفى اليوم الاحد وفى اجتماع عقده رئيس الجمهورية **مع د. على لطفى وحضره د. يوسف والى** ود. **كمال الجنزورى ، طلب الرئيس من د. على لطفى تقديم استقالته . أى اقاله بطريقة مهذبة.**

وكان قد كلف د. عاطف صدقى قبلها بيوم (السبت ٨ نوفمبر) بالاستعداد لتشكيل الوزارة.

وشكل د. عاطف صدقى أول حكومة له يوم ٩ نوفمبر ١٩٨٦ ، ليخرج بنفس السيناريو الذى دخل به تقريبا ، وليؤكد الرئيس مبارك منهجه الثابت فى إقالة الحكومات وتشكيلها بصورة مفاجئة.!

كان منطقيا فى ظل هذه الإقالة المفاجئة وعدم اعتماد مبدأ العلانية فى الحياة السياسية المصرية عامة، وحرص الحكم على منهج السرية والغموض ورفض مبدأ تدفق المعلومات وحق المواطنين فى المعرفة، أن يظل السؤال عن أسباب هذا التغيير الوزارى معلقا دون أى إجابة واضحة ، وأن لا تقنع أية تفسيرات تقدمها الأجهزة الرسمية أو أجهزة الاعلام والصحف الحكومية والرأى العام المصرى أو المراقبين العرب والأجانب.

كان أول التفسيرات التى راجت فى الساعات الأولى تؤكد أن قرار التغيير كان متخذا منذ فترة وكان مقررا أن يتم تنفيذه خلال عام ١٩٩٦ . ولكن واقعة اصطدام القطارين فى البدرشين صباح ٢١ ديسمبر ١٩٩٥ ومقتل ٦٣ راكبا واصابة ١٥٠ آخرين وإقالة رئيس هيئة السكك الحديدية ، بعد أن دافع وزير النقل والمواصلات سليمان متولى عن الهيئة ، ثم وقوع حادث مشابه بعد ذلك ، أدى إلى **اتخاذ الرئيس قرارا بإقاله وزير النقل** وجد الرئيس من المناسب ان تتم هذه الاقالة ضمن التعديل الوزارى والذى قرر الرئيس الاسراع به ، خاصة وأنه اقتنع انه من غير المناسب ان يقدم الدكتور عاطف صدقى برنامج الحكومة فى نهاية شهر يناير ثم يطلب منه الاستقالة بعد شهرين أو ثلاثة.

ولم يصمد هذا التفسير الا لساعات قليلة . فالتغيير لم يمس وزير النقل والمواصلات ، وبالتالى انهار من أساسه.

وتردد تفسير آخر - سقط بدوره سريعا

- يقول إن الرئيس قرر التضحية بحكومة د. عاطف صدقى ومعاونيه المتورطين مباشرة فى عمليات التزوير الواسعة غير المسبوقة فى انتخابات مجلس الشعب ، ليمتص الغضب الجماهيرى ضد الحكم ، ويحمل الحكومة المسئولية ، ويفتح صفحة جديدة مع الاحزاب والقوى السياسية ، تساعد على تحقيق استقرار سياسى يحتاجه الحكم بشدة.

وأكد التعديل أن هذا التفسير لم يكن أكثر من أوهام لدى البعض ، وتمنيات لدى الآخرين.

تعددت التفسيرات وتوالت لينتهى الواحد بعد الآخر خلال الساعات القليلة التى فصلت بين تسرب انباء الاقالة ظهر يوم الثلاثاء ،واعلان التشكيل النهائى للوزارة الجديدة برئاسة د. كمال الجنزورى مساء الخميس ٤ يناير ١٩٩٦.

وكان طبيعيا فى ظل حالة الضبابية الكاملة التى سادت الساحة السياسية والصحفية ان تنتشر الاشاعات والترشيحات.

ووصل الأمر إلى حد أن صحيفة **«الاهرام»** شبه الرسمية والواسعة الاطلاع نشرت مانشيتا رئيسيا فى صفحتها الأولى **(على ٨ أعمدة)** يحمل اسماء خمسة وزراء جدد من بينهم **«حسين رمزى كاظم»** للتنمية الادارية و**«سينوت حليم دوس»** للبيئة!.

وتوقفت الاشاعات طويلا منذ خرج د. **يوسف والى** من الحكومة وتفرغه للحزب ، وتولى د. **أحمد جويلى** وزارة الزراعة ، وابعاد اللواء **حسن الألفى** عن وزارة الداخلية ليكون وزيرا للادارة المحلية على أن يحل محله فى الداخلية اللواء **أحمد العادلى** مساعد وزير الداخلية لمباحث أمن الدولة ، وخروج الدكتور **آمال عثمان** وزيرة الشئون الاجتماعية والتأمينات وأقدم أعضاء الحكومة (أكثر من ١٨ عاما فى الحكومة بعد اقالة د. **عيشة راتب** عقب احداث ١٨ و ١٩ يناير) والفصل بين التأمينات وتتولاها د. **فوزية عبد الستار** ، والشئون الاجتماعية وتتولاها **السفيرة ميرفت التلاوى** ورشح د. **محمود الشريف** للانتقال الي وزارة الصحة ، واسم د. **خيري السمرة** لنفس الوزارة ، وتأكد خروج وزير الثقافة **«فاروق حسنى»** على أن يحل محله د. **ممدوح البلتاجى وزير السياحة** ، ويدخل د. **محمد عمارة للوزارة وزيرا للسياحة** ، وكذلك **خروج المهندس محمد ابراهيم سليمان والمستشار فاروق سيف النصر ،وزيرا للعدل .. وهكذا.**

ومع صدور القرار الجمهورى رقم ١ لسنة ١٩٩٦ بتشكيل الحكومة توقف هذا السيل من الاشاعات التى بدت فى بعض اللحظات موحدة فى كل مكان ، وساد الاوساط السياسية والشعبية نوع من الصدمة ، لسان حال الجميع يقول **«تمخض الجبل فولد فأرا»** ..ويعود السؤال من جديد . لماذا؟.

لقد تشكلت حكومة د. **كمال الجنزورى** - خامس رئيس للوزراء فى عهد الرئيس **حسنى مبارك**، ووزيراً للتخطيط منذ عام ١٩٨٤ - من ٣١ وزيرا بالاضافة إلى رئيس الوزراء، منهم ٢٤ وزيرا من الحكومة السابقة و٧ وزراء جدد . وخرج ثمانية وزراء هم **د محمد الرزاز وزير المالية** ، ود. **محمد محمود وزير الاقتصاد** ود. **على عبد الفتاح** وزير الصحة ، ود. **محمد محجوب وزير الاوقاف** . ود. **ماهر مهران** وزير





د. عاطف صدقى

اقالة فى شكل استقالة



د. على لطفى



كمال حسن على

السكان، ود. **صلاح حسب الله وزير الاسكان، والمستشار احمد رضوان** وزير شئون مجلس الوزراء، **والمهندس ابراهيم فوزى** ،وزير الصناعة، **أما** الذين دخلوا الوزارة فهم: **محيى الدين الغريب نائب رئيس الاستثمار العربى وزير للاقتصاد والتعاون الدولى «ظافر البشرى» نائب رئيس** بنك الاستثمار القومى ووكيل أولة **وزارة التخطيط وزير دولة للتخطيط «المستشار طلعت حماد»** مساعد **وزير العدل** وأمين عام **المجالس القومية المتخصصة وزيرا لشئون مجلس الوزراء، ود. اسماعيل سلام رئيس لجنة الصحة** لمجلس الشورى واستاذ جراحة القلب بجامعة عين شمس **وزيرا للصحة** و**«المهندس سليمان رضا»** رئيس **مجلس** ادارة

سليمان متولى



شركة مصر للالومنيوم **وزيرا للصناعة** والثروة المعدنية، ود. **«حمدى زقزوق»** رئيس لجنة الفكر الاسلامى بالمجلس الاعلى للشئون الاسلامية وزيرا للاوقاف.

وعجز المحللون والمراقبون عن تقديم تفسير مقنع لاسباب خروج هذا الوزير ودخول ذاك الوزير، أو معرفة معايير التغيير وهو أمر ضرورى لفهم أسباب التعديل الوزارى كله.

** وفى العالم كله فإن اختيار الوزراء يتم فى الدول الديمقراطية التى تعرف التعددية الحزبية من اطار الزعماء الحزبى، فالحزب الحاصل على الأغلبية يختارو وزراءه من القيادات الحزبية البارزة، وعلى أساس موقع كل منهم واهتمامه، فدائما هناك قيادات سياسية حزبية منشغلة بقضية محددة ،وهى التى تساهم اساسا فى صياغة برنامج الحزب ومواقفه فى هذه القضية المحددة.

ولكن الواقع فى مصر غير ذلك تماما. **فالوزراء السبعة الذين دخلوا الوزارة ليسوا اعضاء قياديين فى الحزب الوطنى ،بل ليسوا اعضاء فيه اصلا (أوأغلبهم على الأقل) ،وسيتم ضمهم إلى الحزب** بعد دخولهم الوزارة.. الافدح أنهم ليسوا ممارسين أو مهتمين بالسياسة. وكما يقول أحد المسئولين فإن الرئيس طلب منذ فترة ترشيح عدد من الاسماء من اساتذة الجامعات و الخبراء للعمل فى الحزب والحكومة بشرط أن لا يكون لهم أى ماض أو مواقف سياسة.. وقد تمت كل مشاورات التشكيل الوزاري بعيدة تماما عن الحزب الوطنى.

** ولا يمكن القول بأن التغيير كان معياره اختيار وجوه جديدة أكثر شبابا، لها القدرة على العطاء والحركة.

فهناك وزير (قديم) سنة ٧٤ وآخر ٦٨، ورئيس الوزراء، و١٥ وزيرا آخرين تتراوح أعمارهم بين ٦٠ و٦٥. وبعض الوزراء، يحتل موقعه منذ ١٢ عاما، ١٣ عاما و١٥ عاما و١٨عاما.

والوزراء السبعة الجدد ثلاثة فوق الستين و ٢ بين ٥٥ و ٦٠ ،واثنان فقط تحت الخامسة والخمسين.

** **ويصعب القول بأن معيار التغيير اعتمد على حسن السمعة أو سوئها** .فقد بقى فى الحكومة وزراء اصاب سمعتهم رذاذ كثير وما هو أفدح من ذلك. وخرج آخرون لم تعلق بذمهم أى اتهامات.

** **ويستحيل القول أن التغيير ناتج عن تعديل فى السياسات تتطلب بالضرورة شخصيات تؤمن بهذه السياسات الجديدة.**

فرئيس الجمهورية كان حاسما عندما سأله الصحفييون مساء يوم الثلاثاء ٢ يناير فى المؤتمر الصحفى الذى عقده بعد تكليف د. **كمال الجنزورى** بتشكيل الوزارة الجديدة، عما اذا كان تغيير الدكتور **عاطف** صدقى تغييرا فى السياسة المصرية.

- قال الرئيس **السياسة المصرية لا تتغير.**

- سؤال: هل هناك صياغة جديدة للاصلاح الاقتصادى؟.

- الرئيس: سياستنا لن تتغير ابدا.

- سؤال: ها هناك مزيد من الإسراع فى الخصخصة؟.

- الرئيس: أعتقد أن هذه هى أهدافنا ،وأتمنى أن يتحقق المزيد من هذه الاهداف.

والأهم من تصريحات الرئيس، أن الدستور والواقع يجعل رئيس الجمهورية هو صاحب القرار الوحيد فى مصر. ولم يحدث أن أدى تغيير وزير أو وزارة كاملة إلى حدوث أى تغيير فى سياسات الحكم. بالاضافة إلى أن وزراء مايسمى الوزارات السيادية **«الدفاع الخارجية- الداخلية- الاعلام-»** هم من اختيار الرئيس شخصيا ولا يخضعون عمليا لسلطة رئيس«الوزراء».

اذن ما هى أسباب التغيير ومعاييره؟.

من الواضح أن هناك سببين اساسيين للتغيير

الأول: **هو محاولة شد انتباه الناس والقوى السياسية بعيدا عما جرى فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة (نوفمبر / ديسمبر ١٩٩٥.**

لقد أحس الحكم بتصاعد السخط ضده فى ضوء التزوير الواسع والعنف الذى استخدم لضمان حصول الحزب الحاكم على الأغلبية الكاسحة التى أعلنها هدفا لهم فى هذه المعركة الانتخابية وأشارت تقارير أمنية وسياسية إلى تجاوب نسبى فى الرأى العام مع أحزاب المعارضة والقوى السياسية التى شرعت فى التنسيق من أجل اصلاح سياسى وديمقراطى عاجل يعيد لصندوق الانتخابات حرمته وفعاليته ، ويفتح الباب امام اجراء انتخابات مبكرة- حرة نزيهة- لمجلس الشعب.

وكان الاسراع بالتعديل الوزارى أو التغيير الوزارى أحد المخارج التى تصورها الحكم طريقا لالهاء الناس وابعادهم عن التفكير فيما جرى أو الاهتمام بمواقف وتحركات احزاب المعارضة.

وقد نجح الحكم فى تحقيق هذا الهدف لمدة ٧٢ ساعة أو اسبوع ، ولكن سرعان ما عادت كارثة انتخابات ١٩٩٥ تلقى بظلالها الكثيفة على الرأى العام والاحزاب والقوى السياسية.

الثانى: أن عام ١٩٩٦ سيشهد - أو يجب أن يشهد- تنفيذ كل التعهدات التى سجلتها الحكومة فى خطاب النوايا المقدم لصندوق النقد الدولى والاتفاقات الموقعة مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير وتأخر تنفيذها حتى الآن.

ومن بين هذه التعهدات .. الإسراع بالخصخصة، أى بيع وتصفية القطاع العام حتى يصبح القطاع الخاص هو الاداة الانتاجية الاولى فى مصر وان ترتفع نسبة مساهمة القطاع الخاص فى خطط الدولة الاستثمارية من ٥٠٪ إلى ٧٥٪ فى العام ٩٦ / ١٩٩٧ . والاهم ما وعدت به الحكومة فى مباحثاتها مع البنك الدولى من بيع البنوك وشركات التأمين المملوكة للقطاع العام ، ومن دراسة دخول القطاع الخاص تدريجيا مساهما أو مشتريا للهيئات الخدمية الاقتصادية مثل هيئة السكك الحديدية والبريد والنقل العام وشركات النقل البرى ، وكذلك شركات الكهربا، وخدمات الصرف الصحى ومياه الشرب و..وقطاع النقل والشحن الجوى.

ومن التعهدات الاخرى .. الغاء الدعم تدريجيا عن السلع الغذائية والغاء البطاقات التموينية وتوحيد أسعار السلع الغذئية خاصة الزيت والسكر، وصولا الي تحرير اسعار رغيف العيش.



كذلك الاستمرا فى رفع اسعار الطاقة بنسبة ١٥ ٪ سنويا كحد ادنى ترتفع تدريجيا لتتطابق اسعار الكهربا، والبنزين والمازوت والغاز مع اسعار الطاقة العالمية وزيادة اسعار استهلاك المياه والعمل على مضاعفتها ثلاث مرات على الأقل خلال ٥ سنوات.

ومن ضمن التعهدات أيضا تحقيق خفض جديد فى سعر الفائدة والغاء تدريجى لأذون الخزانة.

وبالاضافة إلي هذه التعهدات ، فالحكومة مطالبة بإصدار قانون **العلاقة بين المالك والمستأجر فى السكن ، وقانون العمل الموحد ، وقانون جديد للاستثمار .. الخ وسيتم خلال هذا العام تنفيذ اخطر مرحلة فى قانون العلاقة بين الملك والمستأجر فى الأرض ،وهو طرد المستأجرين.**

فى ظل هذه الظروف تحتاج الحكومة إلى رئيس أكثر جرأة وقدرة على الحسم وأسرع فى اتخاذ القرار سواء لتنفيذ هذه الاجراءات والتعهدات أو للدخول فى مباحثات جديدة مع الصندوق والبنك . وتغيير رئيس الوزراء (والذى هو دائما رئيسا للمجموعة الاقتصادية منذ وزارة د. **على لطفى**) يتطلب تغييراً فى المجموعة الاقتصادية اساسا وهو ما حدث بالفعل ، وتم كالعادة على اساس شخصى ، فاختار رئيس الوزراء الجديد الشخصيات التى يرتاح للعمل معها . واختار ايضا وزيرا جديدا لشئون مجلس الوزراء ، والذى يعد بمثابة مديرا لمكتب رئيس الوزراء . أما باقى التغييرات فهى جزئية ولكل تفسيره الخاص، والذى لا يرتبط بأى قضية عامة.

ومن الملاحظات التى اثارت الانتباه فى هذا التغيير الوزارى ، والتى تكشف **الطبيعة البوليسية لهذا الحكم** ما نشر فى الصحف (الأخبار ٦ يناير ١٩٩٦) من أن الاتصالات شبه المتواصلة بين د.

كمال الجنزورى واللواء **أحمد عبد الرحمن** رئيس هيئة الرقابة الادارية ومدير المخابرات الحربية السابق ، **كانت للتعرف على ملفات الوزراء الجدد المرشحين للوزارة!**.

وقد حدد الرئيس فى خطاب التكليف وحددت الحكومة لنفسها فى تصريحات رئيس مجلس الوزراء، وعدد من الوزراء، مجموعة من الاهداف ستسعى لتحقيقها خلال الفترة القادمة فى مقدمتها.

- **زيادة معدل نمو الناتج الاجمالى** ليصل إلي ثلاثة امثال معدل نمو السكان ، ثم اربعة امثال الدخل ليزداد دخل الفرد إلي الضعف ثم إلى ثلاثة أمثال.

- **وتحديدا تحقيق معدل نمو ٨٪ على الأقل.**

- **توفير** فرص عمل جديدة تزداد سنة بعد أخرى تبدأ بمعدل يقدر بنحو ٥٠٠ ألف فرصة فى العام المقبل ويزداد هذا المعدل سنويا بنحو ١٠٠ ألف ، ٦٠٠ ألف ، ٧٠٠ ألف .. وهكذا).

- **رفع مستويات المعيشة وتحسين دخول المواطنين** بعد أن دفع الشعب المصرى تبعات ١٤ عاما من الاصلاح » لكى يجنى ثمار جهوده ومعاناته بدون اضافة اية اعباء جديدة عليه من أى نوع.

وتشير الدوائر ودوائر حزب المعارضة أن تحقيق هذه الاهداف - بصرف النظر عن حسن أو سوء نية الحكام- يبدو أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا فى ظل استمرار السياسات الحالية واعتماد الحكم لروشته صندوق النقد الدولى.

وفي ظل انخفاض **معدل الادخار الي** ٦٪ مقارنا ب ٣٠٪ فى الدول الآسيوية التى حققت تنمية اقتصادية ، **وانخفاض متوسط الدخل السنوى للفرد** من ٧٦ دولار عام ١٩٨٨ إلى ٦٦ عام ١٩٩٣ إلى ٦ عام ١٩٩٤ ،وتراجع **معدلات النمو لي الناتج القومى الاجمالى** إلى ٥٪ أو حتى ١٫٥٪ كما يقول الاستاذ ابراهيم نافع(مطلوب رفعه إلى ٨٪) . وارتفاع العجز فى الميزان التجارى (حوالى ٨ مليار) .. الخ.

وفى ظل التزام الحكومة بتنفيذ تعهداتها لصندوق النقد الدولى والتى سترتب أعباء جديدة على المواطنين.

ورغم الحديث عن انفتاح سياسى وبعض المبادرات من رئيس الوزراء، سواء بالحديث عن دور وأهمية النقد والتشاور مع الاحزاب السياسية واجتماعه مع روساء الاحزاب ورؤساء تحرير الصحف .. **فمن الواضح أن الاصلاح السياسى غير مطروح على برنامج الحكومة حتى الآن.**

الجو السياسى

عسكرة المحافظات

أصدر رئيس الجمهورية يوم الثلاثاء ١٦ يناير (بعد التعديل الوزارى بأسبوعين) قراراً جمهوريا بإعادة تعيين المحافظين.

وتضمن القرار بقاء ٩ محافظين فى مواقعهم ونقل ٩ محافظين إلى مواقع جديدة وتعيين ٨ محافظين جدد ، وخروج ٧ محافظين.

وتؤكد حركة المحافظين -ووظيفتهم سياسية فى الأساس حيث يمثل المحافظ رئيس الجمهورية فى محافظته -، مجموعة من الحقائق التى يلتزم بها الحكم منذ تولى الرئيس مبارك السلطة.

* أولى هذه الحقائق أن **المحافظين لا علاقة لهم بالحزب الحاكم** - حزب الرئيس- ويختارون دائما من خارجه ، ولكنهم يصبحون أعضاء فيه بمجرد اختيارهم.

* **إن المصدر الرئيسى للاختيار هو القوات المسلحة والشرطة** مما يسهل معه اطلاق وصف «**عسكرة المحليات**» بسهولة على منهج اختيار المحافظين.

فمن بين المحافظين الثمانية الجدد ، هناك خمسة من العسكريين ثلاثة من القوات المسلحة (قنا- شمال سيناء- الشرقية) واثنين من الشرطة (سوهاج المنيا) . وهناك «١١ من العسكريين من ١٨ محافظا من القدامى.

* المصدران التاليان هما **القضاء واساتذة الجامعات** . فهناك مستشاران من رجال القضاء بين المحافظين الجدد (كفر الشيخ ودمياط) واستاذ جامعة (أسيوط) .

وتكاد تكون نسبة القضاة واساتذة الجامعة فى التعيينات الجديدة هى نفس النسبة بين الذين استمروا من المحافظين السابقين.

وقد لفت تعيين المستشار «أحمد عبد العزيز سلطان» رئيس محكمة جنوب القاهرة محافظا لدمياط الانظار. فقد تولى بحكم موقعه الاشراف على انتخابات النقابات المهنية جميعها بعد صدور القانون ١٠٠ الشهير ، وتأجلت فى ظل هذا الاشراف انتخابات العديد من النقابات التى كان بينها وبين الحكومة صدام.

* يصعب تحديد منطق أو منهج يفسر أسباب خروج سبعة محافظين وبقاء ١٨ محافظا . فيكاد يكون هناك سبب مختلف وراء خروج كل محافظ . فالبعض خرج بسبب انتخابات مجلس الشعب ، أو لوقوع صدام بينه وبين عناصر متنفذة فى الحزب الوطنى أو الأمنى ، أو لما أعتبر نقصا فى الولاء.

ومن المؤكد أن أحدا لم يخرج **بسبب اتهامه بالفساد ، بل ان المحافظين الذين أحاطت بهم شكوك واتهامات عديدة تتعلق بالفساد احتفظوا بمواقعهم** ،وكأن هناك اصراراً على تحدى الرأي العام فى هذه المحافظات.

* طبقا لتصريحات الرئيس ووزير الادارة المحلية فإن حركة المحافظين الجديدة هدفها «إعطاء دفعة للعمل فى المحافظات فى المرحلة القادمة» وهى مرحلة انطلاق للتنمية الاقتصادية ودفع عجلة الانتاج

وتم التركيز خلال لقاء الرئيس بالمحافظين على القضايا التالية.

أ- أهمية دور المحافظين في تسهيل الاستثمار وإزالة المعوقات أمام المستثمرين وأصحاب الصناعات الصغيرة.

ب- التركيز على تنظيم الاسرة كمسئولية مباشرة للمحافظين.

ج- قضية النظافة، وأهمية امتدادها إلى كل المناطق وعدم اقتصارها على الشوارع الرئيسية.

د- العناية بالخدمات مثل قضايا مياه الشرب والصرف الصحى والطاقة والكهرباء والطرق والإسكان.

وهى أهداف عامة تتجاهل أهم وأعقد **مشاكل الحكم المحلى، خاصة الفساد المستشرى في المحليات، وغياب اللامركزية واقعيا** وعدم وجود رقابة شعبية حيث لا تتمتع المجالس الشعبية المحلية بأى سلطات فعلية بالاضافة إلى نظام الانتخاب بـ (القائمة المطلقة) الذى أدى إلى استيلاء الحزب الوطنى على هذه المجالس)


حسنى مبارك


محمود الشريف

الجو السياسى

حزب الوسط

الاخوان المسلمون .. والمجتمع المدنى وتداول السلطة

فى يوم الاربعاء ١٠ يناير سلم المهندس **أبو العلا ماضى** الامين العام المساعد لنقابة المهندسين - قبل فرض الحراسة عليها - إلى لجنة الاحزاب أوراق تأسيس حزب جديد تحت اسم **«حزب الوسط»** متضمنا برنامج الحزب فى ٥٧ صفحة وأسماء المؤسسين (٧٤) منهم (٣٦ فئات) و (٣٨) عمال.

ولفت النظر فى أسماء المؤسسين وجود عدد من قيادات الاخوان المسلمين من جيل الوسط أو الشباب، الذين لعبوا دوراً بارزاً فى النقابات المهنية التى استولى عليها الاخوان المسلمون أو تواجدوا فى مجالس ادارتها ومن ابرزهم بالاضافة إلى المهندس **أبو العلا (وكيل المؤسسين)** صلاح عبد المقصود (عضو مجلس نقابة الصحفيين، **والدكتور عبد الله زين العابدين عضو مجلس نقابة الصيادلة، والمهندس صبرى رضا نقيب مهندسى بور سعيد، والدكتور** اسامة **حسين أمين نقابة المهندسين بأسوان، والدكتور أمين** اسامة رسلان **أمين نقابة مهندسى أسوان، والمهندس أشرف عبد الرحيم أمين صندوق نقابة أطباء البحيرة،** وكذلك **الدكتور على بطيخ والدكتور أكرم الشاعر** كما ورد ضمن أسماء المؤسسين شخصيتان مسيحيتان، الأول شخصية مسيحية معروفة د. **«رفيق حبيب بسطا»** نجل صمويل حبيب رئيس الطائفة الانجيلية، والثانى عجايبى خليل كما ضم عدداً من السيدات.

وقد اثار النشر عن تأسيس حزب الوسط والتقدم إلى لجنة الاحزاب بأوراق التأسيس وطلب الموافقة على قيام الحزب، اهتماما واسعا فى الأوساط السياسية والصحفية، وطرح عديداً من التساؤلات عن **علاقة الحزب بالاخوان المسلمين، وأسباب اقدام الاخوان المسلمون ومجموعة منهم على تأسيس حزب فى الوقت الراهن، وطبيعة هذا الحزب وبرنامجه المطروح على الرأى العام وهل هو حزب دينى أم حزب مدنى، وما هو الموقف الذى ستتخذه الحكومة والاحزاب والقوى السياسية من هذا الحزب «حزب الوسط».**

وفى ضوء التصريحات التى نشرت فى الصحافة على لسان المهندس أبو العلا **ماضى** وكيل المؤسسين والقيادات الاساسية للاخوان المسلمين، خاصة المستشار **مأمون الهضيبى** المتحدث الرسمى باسم جماعة «الاخوان المسلمون» ونائب المرشد العام تتضح بعض الحقائق وان أحاطها قدر من الغموض والالتباس.

- المهندس **أبو العلا ماضى** يقول أن حزب الوسط **«حزب مدنى لا دينى»** وينفى أنه تابع للاخوان المسلمين ولكننا لن نرفض طلبات إنضمام الاخوان للحزب».

ويضيف

الاخوان المسلمون عبارة عن فكرة وتيار، لا يصح وضع من يؤمن بهذه الفكرة ويكون من بين التيار داخل قالب غير مسموح الخروج عنه لا يمكن أن تلغى شخصيات الناس والتيار نفسه يسمح بروح المبادرة واتخاذ

القرار.. وبرنامج **حزب الوسط يعبر عن فكر مؤسسيه فقط وليس فكر الاخرين . ولا يجوز أن ينسب الحزب الجديد إلى أي جهة غير مؤسسيه ،وهو ليس امتداداً لأى جماعة أو حزب آخر.** لغة الخطاب وطريقة الطرح داخل البرنامج تختلف عن كل ما هو قائم على الساحة . وبالتالى فإننا نعتبر الحزب تطورا فى الحركة الوطنية المصرية استلهمنا فيه تراث الأمة وحضارتها وهويتها بطريقة أكثر انسجاما مع العصر وأساليبه وأدواته ولغة الخطاب فيه .. فنحن نتحدث بخطاب مختلف من حيث العبارات والمضمون وأدبيات الصياغة متغيرة عن الادبيات الاخرى .. ولا اظن ان قادة الاخوان سيقدمون على انشاء حزب لأنهم يشعرون أنهم قيادة ومرجعية روحية ولا يمكن ان يتقوقعوا داخل اطار محلى أو اقليمى مثل الحزب».

وينفى «**أبو العلا ماضى**» أن يكون قد حصل على موافقة قادة جماعة الاخوان المسلمين قبل اعداد برنامج الحزب ، ويقول «**لم يكن لديهم علم بالموضوع**» ويقول .. « أى مواطن مصرى تنطبق عليه شروط العضوية التى نص عليها قانون الاحزاب ، وكل من يرضى ببرنامجنا وما قدمناه نستقبله بغض النظر عن انتماءاته السابقة».

ويضيف «**ان هذا الحزب مسئولية القائمين عليه وليس مستوحى من أى جهة أو تنظيم آخر . وفكرة انشاء الحزب جاءت لكى يعبر عنه تيار غير موجود وهو تيار مصرى وسط يعبر عن غالبية المصريين.**

-المستشار **مأمون الهضيبى** تتعدد تصريحاته فيقول.

«ليس حزبا لشباب الاخوان ، وانما بعض منهم لم يحظر عليهم السعى مع آخرين من غير الاخوان لتشكيل حزب. هى مبادرة شخصية لم يحظر على أصحابها القيام بها ، **بل تم لهم الاذن بذلك**».

وفى تصريح آخر ينفى المستشار الهضيبى أن يكون هذا الحزب الذى انضم اليه عدد من أعضاء جماعة الاخوان ممثلا للجماعة أو معبرا عنها قائلاً «لا شأن لنا به».

ويضيف «الواضح» ان تركيبة الحزب الجديد ليست التركيبة نفسها التى يمكن اعتبارها تمثل الاخوان المسلمين فى مصر ، وحينما تقر الجماعة مسألة انشاء حزب فانها ستتقدم بأوراق الحزب و لائحة مؤسسيه من الاخوان».

ونفى **الهضيبى** أن يكون الاخوان المسلمون قد خططوا لانشاء الحزب بهذه الطريقة واستغلاله كواجهة لهم يمارسون من ورائها العمل السياسى «**نحن لم نحجر على شباب الاخوان الذين أبدوا الرغبة فى خوض تلك التجربة**».

- مصدر اخوانى ، نقلت عنه صحيفة الحياة قوله: «ان ماضى لم يستشر أيا من قادة الجماعة فى شأن الحزب الجديد، ولم يحصل على موافقة مكتب الارشاد الذى يبت فى الموضوعات المهمة ذات التأثير على مستقبلها .. ان تلك الخطوة قد تؤدى إلى تفتيت جهود الجماعة .. ماذا سيحدث اذا اقدم عدد آخر من شباب الاخوان على انشاء حزب خاص بهم .. ان قادة الاخوان يفضلون فى الوقت الحالى التركيز على تنشيط قضية لا تزال تنتظرها محكمة القضاء الادارى وطالبوا فيها بالغاء قرار مجلس قيادة الثورة الصادر عام ١٩٥٤.

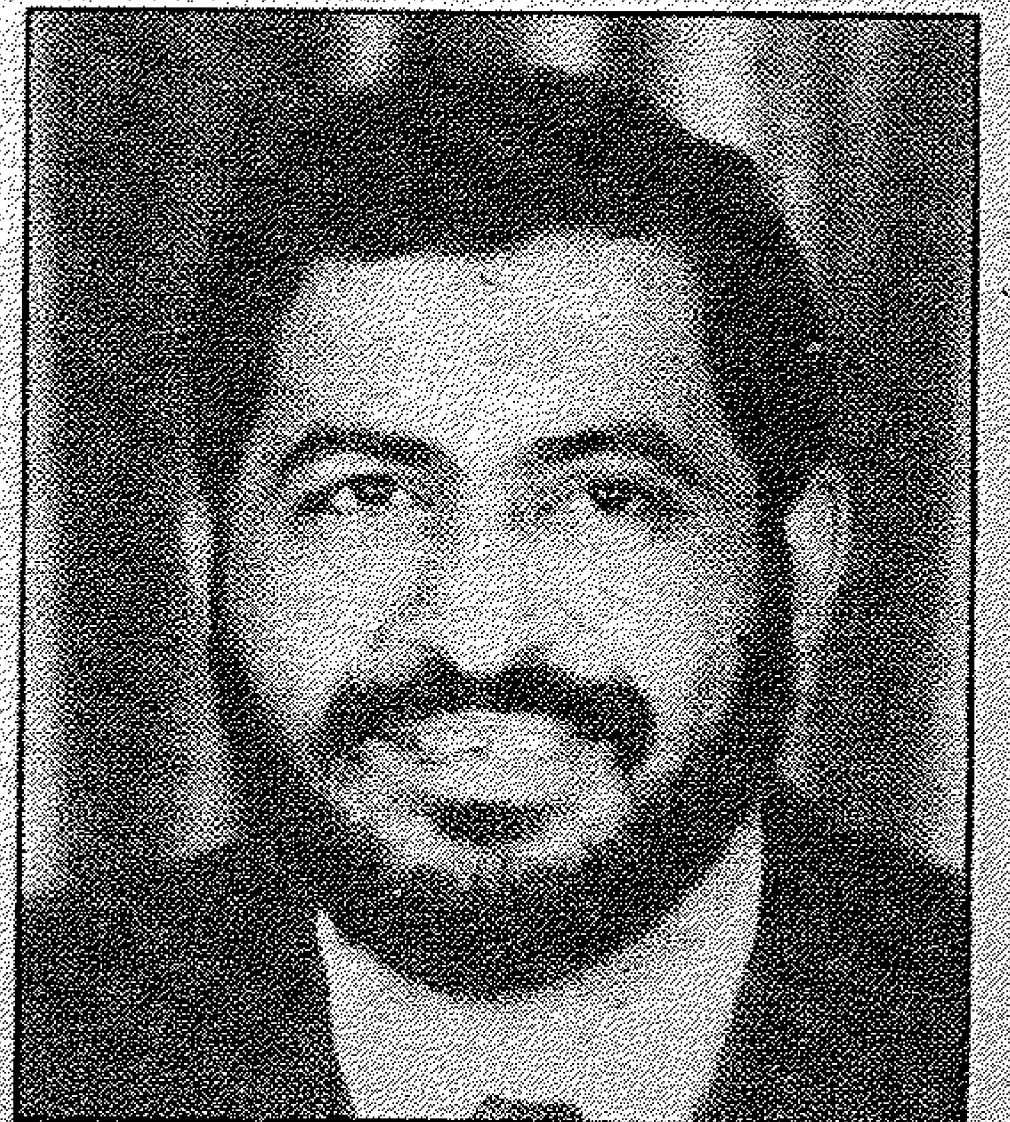
واذا كان هناك خلاف وتفسيرات متعددة متناقضة حول علاقة الحزب «الوسط» بجماعة الاخوان المسلمين ، فهناك شبه اتفاق على اسباب قيامه . فمن الواضح ان **الحملة الحكومية الأمنية والسياسية التى تعرضت لها الجماعة خلال عام ١٩٩٥ بصفة خاصة واستهدفت انهاء الاعتراف الواقعى بها والذى كان قائما لسنوات طويلة ، وادت الى فرض حصار سياسى عليها ، وتقديم عديد من قياداتها الوسيطة للمحاكمة.** فى قضيتين أمام المحكمة العسكرية أدت إلى الحكم على ٥٤ من هذه القيادات بالاشغال الشاقة من ٣ إلى ٥ سنوات ، ثم اتهامها بالاتصال بالتنسيق مع الجماعات الارهابية ، وأخيرا.

اسقاط جميع مرشحى التيار الاسلامى فى الانتخابات الأخيرة ، وبالتالى دفعهم إلى الانسحاب من الساحة السياسية تماما، أو اللجوء للعمل السرى.. دفع بعدد من هؤلاء لرفض هذا الخيار المغلق ومحاولة الدخول فى الشرعية السياسية القائمة عن طريق تكوين حزب «الوسط» وهو الأمر الذى يعلنه صراحة المؤسسون.

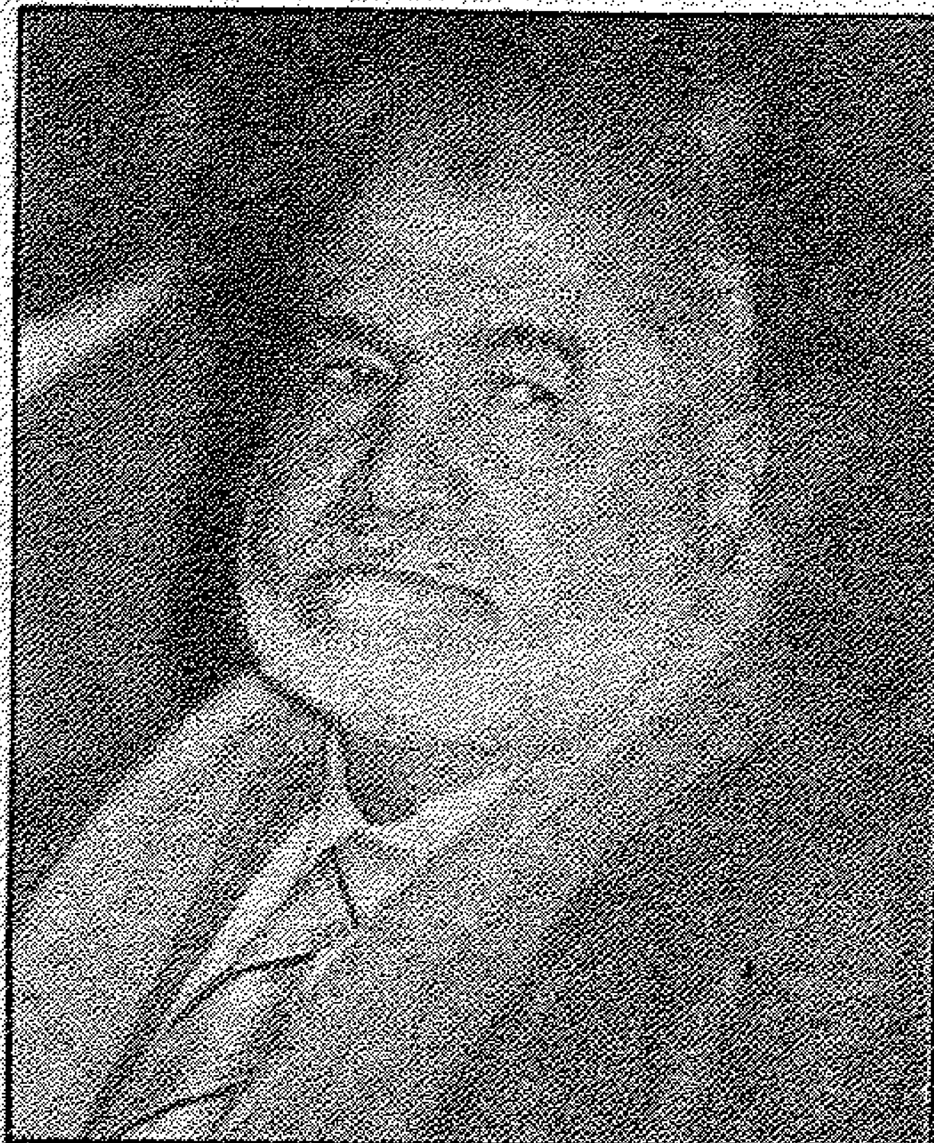
يقول المهندس «أبو العلا ماضى» ، عندما تسد فى وجوهنا كافة منافذ العمل الشرعى ويتم التضييق علينا فى النقابات ونتهم بعدم الشرعية فيصبح المطروح أمامنا خيارين لا ثالث لهما . إما دخول الاحزاب الموجودة أو خلق كيان جديد يعبر عن افكارنا وقد اختار المؤسسون بملء ارادتهم خلق كيان جديد ، وكان هذا الحزب».

ويؤكد صلاح عبد المقصود . هذا المعنى قائلا «إن ظروف التضييق التى تمارس ضد نشاط الاخوان فى العمل العام اقتضت اللجوء لفكرة تشكيل حزب لا يقتصر على الاخوان فقط ، وانما يسعى إلى تجميع وتمثيل عناصر الوسطية فى محاولة لتشكيل يشبه جبهة وطنية متفتحة على كافة الاتجاهات الوطنية.

المهندس أبو العلا ماضى



المستشار مأمون الهضيبى



ولكن هل يشكل برنامج الحزب جديداً ، كما يقول مؤسسوه ؟!.

فالمهندس أبو العلا ماضي يقول «نحن لم نفقد الثقة ابدا في شعار **الاسلام هو الحل** لأنه اعتقاد راسخ لدينا . وقد عاب علينا الكثيرون أننا لم نترجم الشعار إلى برنامج وهو ما فعلناه أخيراً».

القراءة السريعة تكشف عن وجود جديد ايجابي .. ولكنها ايضا تكشف عن بعض جوانب القصور والغموض.

- يؤكد البرنامج ان مرجعيتهم هي الاسلام ومبادئ الشريعة الاسلامية استنادا الي المادة الثانية للدستور.

- وان مهمة المشرع حين يحاول وضع الشريعة الاسلامية موضع التقنين العصري لن **تكون مجرد صياغة الاحكام بلغة عصرية ولكنها ستكون اساس تخير الاجتهادات التى لا تصيب حركة المجتمع بالشلل و لا خطوات تطوره بالجمود ولا تعوقه عن التقدم** المنشود.

- المبادئ والأسس الثلاثة عشر التي يوردها البرنامج تحت عنوان «في الحريات العامة وحقوق الانسان» تكاد تكون تكرارا لما أجمعت عليه الاحزاب والقوى السياسية المصرية وما اتفقت عليه في مشروع «ميثاق الوفاق الوطني» وقرارات مؤتمر العدالة.

- يسجل البرنامج تحت عنوان الوحدة الوطنية موقفا متفوقا من العلاقة بين المسلمين والاقباط وحق تولى المناصب العامة في الدولة ، حين يقول «الفقه الاسلامي أكد أن الكثرة الدينية وحدها لا توجب حقا وان القلة الدينية وحدها لا تمنع من اقتضاء الحق ، وأن ادعاء اقتضاء الحق في العمل السياسي أو في ممارسة الحكم على أهل دين معين في دولة متعددة الاديان ادعاء لا تسنده أصول الشريعة ، ولا يقوم له من فقهها دليل . كما أن الفقهاء أكدوا أن العبرة في الحياة العامة والممارسة السياسية لا تكون بالكثرة الدينية وانما تكون بالصلاحية والأهلية لتحقيق مصالح الوطن».

- الموقف من الارهاب ايضا به جديد

فيعرف الارهاب بانه استخدام الاكراه المادي أو المعنوي لفرض رأي أو التحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية»

ويحدد موقفا واضحا بأن « **الإرهاب مرفوض رفضا قاطعا ولا مجال للتعامل مع خارج اطار الرفض».** الا انه ينبغي النظر لهذه الظاهرة المرضية بعين الخبرة الاجتماعية بحيث يتصدى لها المجتمع بأسره بما يوفر من خبرات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية ايضا».

ويؤكد على استحالة علاج ظاهرة الارهاب «استنادا إلى الحل الأمني فقط وانما من خلال خطة ثقافية اجتماعية سياسية اقتصادية «ومن سياق هذه المعالجة الشاملة للإرهاب بتقصى كافة جوانبه يواصل الجهاز الامنى الرسمى دوره المشروع الذى تنظمه اللوائح الحكومية بشرعيتها والمستمدة من القوانين المحكومة بدستوريتها».

«ولابد من التفرقة بين مظاهر الاحتجاج السلمية وما بين العنف».

«كما يجب التمييز بين الارهاب والعنف المشروع فى مواجهة قوات احتلال أجنبية».

ويطرح الحزب برنامجا من ٩ نقاط لمواجهة الارهاب يستحق النقاش والحوار معه.

- ينطلق البرنامج فى رؤيته الاقتصادية والاجتماعية وتناوله لمشاكل البطالة والفساد والصحة والتنمية .. الخ من أرضية رأسمالية واضحة ، ولكنها اكثر انسانية من السياسات الرأسمالية المتوحشة للحكم ، وأكثر استقلالاً من سياسات التبعية والاندماج التى تطبق فى ظل الارتباط بوصفة الصندوق الدولى والبنك الدولى للتعمير.

يؤكد على نمط التنمية المستقلة وتبنى الاساليب الانتاجية كثيفة العمل ، ويرى ان القطاع العام له دوره -على الأقل فى الوقت الحالى- فى التنمية ، وأن الخصخصة ليست هدفا فى ذاتها وانما هى عنصر فى المجهود المبذول لزيادة الانتاج ، ويقدم رؤية تفصيلية لموضوع القطاع العام.

- هناك تقدم ايضا فى طرحه لقضية المرأة فى الباب الوارد تحت عنوان «الاسرة والمرأة».

فمع تأكيده على أن «رعاية الاسرة هى أولى المهمات الاساسية للمرأة لأن أحدا غيرها لا يستطيع أن يقوم مقامها فيه».. يؤكد ان المرأة تتساوى مع الرجل فى الحقوق والالتزامات المدنية والسياسية تساويا كاملا . ولذا كان من حقها أن تتولى كافة المناصب وأن تكون ناخبة ومنتخبة أو عضواً بالمجالس النيابية ، وأن تقوم بكافة الأعمال والوظائف العامة و المهنية ، كما أن عليها عين الالتزام بالمشاركة فى العمل والاهتمام بالعمل العام بكافة جوانبه وشتى صوره».

- هناك بعض العبارات التى تم صياغتها بطريقة غامضة وملتبسة ومتعددة المعانى.. مثل الادعاء بأن الدعاوى العلمانية تسعى لفصل الدين عن الحياة ، ليهرب البرنامج من تحديد موقف واضح مما تطالب به القوى الديمقراطية من فصل الدين عن السياسة ورفض الدولة الدينية والاحزاب الدينية ، وضرورة أن تقدم الدولة والاحزاب على اسس سياسية .. ومثل الحديث عن «الأمة» مرة بمعنى الوطن ومرة بمعنى الأمة العربية ومرة ثالثة بمعنى الأمة الاسلامية .. ومثل الهجوم على الحضارة الغربية عامة وما أسماه بمظاهر التغريب والفرنجة ، وكذلك مؤتمرات السكان ، والمرأة والطفل .. الخ.

كما ان هناك هروباً من تحديد موقف من بعض القضايا الاخرى مثل الاحوال الشخصية للمرأة ، ومجانية التعليم ، وتوحيد المدرسة بحيث يكون هناك مدرسة واحدة مدنية لكل المصريين . الخ.

وبالطبع فهذه القراءة السريعة للبرنامج لا تغنى عن قراءة متأنية فى ضوء مجموعة اساسية من المحددات تساعد على حكم أدق وأشمل.

ويظل المغزى الاساسى لتكوين هذا الحزب وبرنامجه ان الاخوان المسلمون أو قطاع منهم على الأقل يوجهون رسالة للكافة ان خيارهم هو العمل السياسى السلمى وفى اطار حزب سياسى مدنى فى الاساس ، ومن ثم فانهم طرف سياسى فاعل يسعى إلى الشرعية فى اطار قواعدها التى وضعتها الدولة المصرية ، وأنهم يسعون للانخراط فى اطارها و يعترفون بها.

انهم يطرحون تجربة شبيهة بما اقدم عليه الاخوان المسلمون فى دول عربية مثل اليمن (حزب تجمع الاصلاح) والأردن **(جبهة العمل الاسلامية) والجزائر (حماس) والكويت . (حزب الحركة الدستورية).**

ورغم اهتمام القوى السياسية المصرية قاطبة بالاعلان عن السعى لتأسيس حزب الوسط ، فقد اختلفت ردود الفعل.

*البعض اعتبرها مناورة لا تعكس تغييرا فى فكر الاخوان أو مواقفهم التى تقوم على الدولة الدينية والحزب الدينى ، وإنها نوع من التقية. فحزب الوسط من خلال اتخاذه لشكل حزب مدنى وطرحه افكاراً سياسية ، يستطيع الاخوان من خلاله ممارسة العمل السياسى الشرعى والدخول الى قلب الحياة السياسية والحزبية المصرية ، بينما يظل الجسم الرئيسى للاخوان المسلمين قائما باطروحاته الظلامية المعادية للعقل ومدنية الدولة والتداول السلمى للسلطة.

* آخرون رحبوا بهذه الخطوة واعتبروها بداية تحول جذرى فى فكر ومواقف الاخوان المسلمين لابد من التعامل معها وتطويرها فى اتجاه حسم موقفهم لصالح المجتمع المدنى وتداول السلطة واعتماد الإرادة الشعبية مرجعية وحيدة للعمل السياسى.

* ورغم عدم اعلان الحكم لأى موقف فالجميع يتوقع أن ترفض لجنة الاحزاب قيام حزب الوسط ، وأن يتحول الأمر وقيام الحزب إلى معركة قانونية أمام محكمة الاحزاب تستمر وقتاً طويلاً.

هوامش على دفتر الحياة

التعليم مرة أخرى

د. عبد العظيم أنيس

الصديق العزيز الأستاذ الدكتور **شبل بدران** كتب منذ أسابيع قليلة في صحيفة **الأهالي** مقالا طيبا عن كتابي الذي صدر حديثا: «**التعليم في زمن الانفتاح**» وإن كان قد منحني من الثناء أكثر مما أستحق بكثير، فأشكره عميقا رغم ذلك.

غير أن جملة عارضة وردت في هذا المقال قد يفهم منها أن كل نقدي لسياسة التعليم في مصر زمن الانفتاح إنما ينصرف إلى الفترة التي سبقت تعيين د. **حسين كامل بهاء الدين** وزيرا للتعليم، وليس هذا صحيحا على الإطلاق. صحيح أن معظم مقالات هذا الكتاب تتعلق بالفترة التي كان فيها د. **مصطفى كمال حلمي** أو د. **فتحي سرور** وزيرين للتعليم، لكن الجزء الأقل يتعلق بالفترة الحالية التي يعمل فيها د. **حسين كامل بهاء الدين** وزيرا للتعليم.

وليس سرا أنني أختلف مع الوزير الحالي في قضايا محددة مثل موضوع **الثانوية العامة الجديدة، ومثل موضوع تعيين العمداء في الجامعات بدلا من انتخابهم**.. الخ وهذا وارد في مقالات منشورة بهذا الكتاب. وفي رأيي الشخصي أن فضيحة القضايا التي رفعها ألوف الطلبة أمام مجلس الدولة يطالبون فيها بمراجعة أوراق امتحاناتهم (وأغلبهم ثبت أنه على حق) في الثانوية العامة هذا العام ليست معزولة عن النظام الجديد الذي أدى إلى وجود امتحانين عامين في مايو وامتحانين عامين في أغسطس، وبالتالي أدى إلى الاستعجال في التصحيح والمراجعة فكان ما كان!

لكن الاختلاف الأهم مع الوزير يتعلق بمنهج إصلاح التعليم نفسه: فالتدهور الذي أصاب أحوال التعليم في مصر منذ عهد الانفتاح وثيق الصلة بتدهور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في مصر، وبالتالي فإن الاصلاح الحقيقي للتعليم لا يمكن أن يتم بجهود وزارة التعليم وحدها، وعلى وجه الخصوص لا يمكن أن يتحقق في ظل ازدياد حدة الفقر في مصر واتساع قاعدته الاجتماعية، وبالتالي يصبح **الفقر عقبة أساسية أمام تحسن أحوال التعليم**. وقلائل في مصر هم الذين يمكن أن ينكروا أن هذا اللون من الانفتاح الذي جرى في مصر في عهدي **السادات ومبارك** قد أدى إلى ازدياد حدة مشكلة الفقر في مصر واتساع قاعدته حتى أنه طال في ظل الركود والنهب الاقتصادي أقساما واسعة من الطبقة الوسطى.

وليس هذا الكلام اختراعا شخصيا من عندياتي، لكنه خبرة كل دول العالم الثالث التي سجلتها تقارير **اليونسكو واليونسيف**، وبالتالي فليست القضية هي مجرد زيادة ميزانية التعليم في الميزانية العامة للدولة حتى تتحسن أحوال التعليم.

فالبرازيل مثلا أصدرت قانونا يلزم كل ولاية من ولاياتها أن تخصص ٢٥٪ من ميزانيتها للتعليم، والنتيجة أن ٩٥٪ من الاطفال الذين في السن السادسة يلتحقون سنويا بالتعليم مقارنا بنسبة ٨٠٪ منذ عشر سنوات، ومع ذلك فتلك النتيجة ليس لها مغزى كبير لأن نصف **هؤلاء الأطفال يتحررون من التعليم الابتدائي قبل الصف الرابع** بحثا عن عمل للمساهمة في إعالة الأسرة. ودولة **باكستان** تخصص نسبة عالية نسبيا من دخلها القومي للتعليم (حوالي ٣ر٤٪) ومع ذلك ففيها ١٣ مليون طفل خارج نطاق التعليم أصلا.

ومالنا نذهب بعيدا، فالبحث الميداني الذي أشرفت عليه هيئة **اليونسيف** في مصر عام ١٩٩٤ وشمل ثلاث محافظات (**كفر الشيخ، القاهرة، المنيا**) قد أثبت نتائج مشابهة، فقد ربطت دراسة **اليونسيف النتائج المحبطة التي رصدتها في ميدان التعليم الابتدائي بحقيقة أن فترة الثمانينات كانت هي أيضا حقبة الركود الاقتصادي والتضخم الجامح** (وهي أيضا حقبة التكيف الهيكلي الذي فرضه علينا صندوق النقد الدولي) الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة الفقر في مصر مما انعكس على كم ونوع التعليم الابتدائي. وقد اختتم تقرير اليونسيف بالجملة الدالة التالية:

«**وبمعنى آخر فإن ترك هدف تعميم التعليم الابتدائي وإكساب أطفالنا مهارات حقيقية للسياسات الراهنة وقوى السوق ينطوي على خطر أكيد على التنمية البشرية في مصر، وبالتالي على قضية مستقبل التنمية بأكملها**»!.

وعلى أي حال ففي كتابي هذا «**التعليم في زمن الانفتاح**» مقال عنوانه «التعليم مرة أخرى.. خلاف في المنهج» سبق نشره في مجلة «**اليسار**» أشرح فيه اختلاف الرؤية بيني وبين وزير التعليم الحالي في قضايا التعليم، هذا رغم ما أكنه له من تقدير ومودة، ورغم إدراكي أنه يعمل ليل نهار في داخل وزارته بأمل تحسين أحوال المدارس، لكنني سجلت في مقالي هذا أننا رغم كل شئ بالتدريج **نعود إلى التعليم الطبقي في مصر** وأسفت أن يتم هذا على يد **الدكتور حسين كامل بهاء الدين**، كما أنني لم أتوقع خيرا كثيرا من اعتماد الوزير في تنفيذ سياساته على الجهاز البيروقراطي للتعليم في ديوان الوزارة أو المحافظات، وهو جهاز يضرب الفساد في كل أطنابه، وبالتالي فإن الاعتماد على مثل هذا الجهاز في الإصلاح هو كالبناء على الماء!.

لقد أردت أن أكتب هذه الكلمة وضعا للأمور في نصابها وحتى لا يتوهم أحد مما

عبد الرازق حسن .. وداعا

يقرأون كتابى ، وقرأوا مقال الصديق العزيز الدكتور **شبل بدران** أن سياسات الوزير الحالى للتعليم معفاة من النقد فى هذا الكتاب ، وهو أمر غير صحيح.

فى هدوء رحل عن دنيانا عالم الاقتصاد والمفكر والمناضل الاشتراكى د. **عبد الرازق حسن** ، ولم يعلم بنبأ وفاته غير أقلية من أصدقائه ، ولم يشارك فى تشييع جنازته حتى مثواه الأخير أكثر من عشرين أو ثلاثين من الاقربا، والاصدقا،.

ولقد نعاه فى «الأهالى» الاستاذ الدكتور **ابراهيم سعد الدين** والاستاذ الدكتور **محمود عبد الفضيل** ، أحدهما تحدث عنه فى سنواته الأولى كمعيد بقسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة القاهرة ، والثانى تحدث عنه وعن كتاباته فى شيخوخته عندما كان عضوا فى مجلس ادارة بنك مصر ومستشارا فى الجامعة العربية.

لكن هناك فترة هامة من حياة د. **عبد الرازق حسن** لم يعاصرها الصديقان وعاصرتها أنا بطبيعة تواجدى معه فى سنوات الدراسة للدكتوراة ، فى بريطانيا. لقد سافر عبد الرازق حسن فى بعثة للدكتوراة فى بريطانيا عام ١٩٤٦ فى أول مجموعة أرسلت للدراسة فى الخارج بعد الحرب العالمية الأولى ، وكان زميله فى السفر آنذاك شقيقى المرحوم الدكتور **محمد أنيس** ولقد كانت السنوات ١٩٤٦ - ١٩٥٠ هى سنوات نضال طويل ومجيد للحركة اليسارية فى مصر ، انتهت باعتقال العديد من اليساريين فى مايو ١٩٤٨ عندما أعلنت الاحكام العرفية فى مصر بمناسبة دخول الجيش المصرى أرض فلسطين ، وكنت واحدا من المعتقلين ، فى تلك الفترة من سنوات ١٩٤٨ - ١٩٥٠ وعندما جاءت وزارة الوفد فى يناير ١٩٥٠ ألغت الأحكام العرفية وأفرجت عن المعتقلين وكنت واحدا من المفرج عنهم وعدت إلى الجامعة فى أوائل ١٩٥٠ ، وفى صيف ١٩٥٠ قررت أن أسافر إلى انجلترا للانتهاء من الحصول على الدكتوراه فى الرياضيات من جامعة لندن . وكان شقيقى محمد قد عاد فى يونيو ١٩٥٠ بعد حصوله على الدكتوراه فى التاريخ من جامعة برمنجهام ، وعندما علم باعتزامى السفر فى أوائل سبتمبر ١٩٥٠ إلى لندن كتب إلى صديقه د. **عبد الرازق حسن** ينبئه بذلك ويرجوه أن ينتظر فى محطة فكتوريا وأن يدبر لى سكنا معه أو قريبا منه لأننى لا أعرف أحدا فى لندن.

وبالفعل عندما نزلت من القطار فى محطة فيكتوريا ومعى حقائبى الثقيلة أخذت أبحث عن عبد الرازق حسن الذى لا أعرفه ولا يعرفنى ، وكان هو أيضا يتجول على رصيف المحطة بحثا عنى إلى أن التقينا وجها لوجه وسلمنا بعد أن تعرفنا على بعضنا البعض ، وأخذنى فى تاكسى إلى منزل مجاور للمنزل الذى يسكنه فى حى هامر شميث بلندن وأفهمنى أن هذا التدبير مؤقت إلى أن تخلو إحدى غرف البنسيون الذى يقيم به وعندئذ سأنتقل للإقامة معه فى نفس المكان . وهذا ما حدث بالفعل.

والغريب أن **عبد الرازق حسن** كان مسجلا للدكتوراة فى جامعة إدنبره فى اسكتلندا، لكنه كان يقيم فترات ليست قصيرة فى لندن وقتذاك ، وكان شخصية مشهورة فى أوساط الطلاب المصريين فى بريطانيا لأنه عمل سكرتيرا للنادى المصرى فترة غير قصيرة.

ومنذ ذلك الحين توثقت علاقتى بعبد الرازق حسن، وأصبحنا أصدقا، رغم قصر معرفتنا إذ لمست منه دفاعا مجيدا عن الاشتراكية ووعيا صحيحا بحقيقة الأوضاع المزرية فى مصر فى عهد فاروق.

ولقد سعيت منذ وصولى إلى تنشيط العمل السياسى بين الطلاب المصريين فى بريطانيا وربطهم بمجريات الأمور فى مصر، فنجحت بعد جهد فى إنشاء **اللجنة الوطنية للطلبة المصريين فى بريطانيا** ، وكانت تضم من المقيمين فى لندن الدكتور **فايق فريد** والدكتورة **حكمت أبو زيد** (وزيرة الشئون الاجتماعية فى عهد عبد الناصر) والدكتور **محمد عبد الحليم** . كما كان الدكتور **عبد الرازق حسن** مندوبا للجنة فى إدنبره، والدكتور **عبد المنعم خريوش** مندوبا لها فى شفيلد ، كما كان هناك مندوبون آخرون فى بلدان أخرى لاأذكر أسماءهم اليوم بعد مضى أكثر من أربعين عاما على هذه الأحداث.

وكنا نتولى آنذاك إصدار نشرة عن أخبار مصر وأحوالها تدعى "**السلام والاستقلال**" على غرار النشرة التى كان يصدرها المرحوم **د. عبد المعبود الجبيلى** وزير البحث العلمى الأسبق فى باريس بالفرنسية.

وكانت الأعداد الأولى ترجمة حرفية لنشرة الجبيلى ثم عدلنا عن ذلك فيما بعد وأصبحنا نضع فيها مانراه مناسبا عن مصر من الصحف المصرية ، وكنا نرسل هذه النشرة إلى الأحزاب والنقابات واتحادات الطلبة البريطانية.

وأذكر أن هذه اللجنة قامت بالعديد من الأنشطة السياسية ، لكن ربما كان أهم حدثين فى تاريخها هو الاجتماع الحاشد الذى دعت إليه الطلبة المصريين من كافة مدن بريطانيا **إثر حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ثم الاجتماع الحاشد الآخر الذى دعت إليه بعد قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢**، ورحيل الملك فى ٢٦ يوليو ، وأتذكر - والعهده على ذاكرتى - أن **عبد الرازق حسن** جاء من ادنبره وحضر الاجتماعين وتحدث فيهما.

فى الاجتماع الأول كانت مشاعر الطلاب المصريين ثائرة على ما حدث (حرق القاهرة وطرد وزارة الوفد) إلى درجة أن أحد الطلاب (د. عبد الحميد أمين) وقف وطالب بتنازل

عبد الرازق حسن



الملك فاروق عن العرش.وفى الاجتماع الثانى (إثر قيام الثورة ورحيل الملك) جرت مناقشات واسعة انتهت بقرار تأييد **الثورة إثر التزامها بالاصلاح الزراعى وطرد فاروق** وأرسلت برقية إلى مجلس قيادة الثورة باسم المجتمعين أذيعت فى راديو القاهرة.

وقد عدت إلى القاهرة فى ٣ سبتمبر ١٩٥٢ بعد حصولى على الدكتوراة وعينت فى قسم الرياضة البحتة بكلية العلوم جامعة القاهرة ، كما عاد عبد الرازق حسن عام ١٩٥٣ وعين مدرسا بقسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة القاهرة ، والتئم شملنا نحن الثلاثة فى جامعة القاهرة : محمد أنيس فى قسم التاريخ كلية الآداب بجامعة القاهرة وعبد الرازق حسن بقسم الاقتصاد كلية التجارة بجامعة القاهرة، وكاتب هذه السطور بقسم الرياضة البحتة كلية العلوم جامعة القاهرة.

وكانت أياما سعيدة تجددت فيها صداقتنا حتى وقوع أزمة مارس ١٩٥٤ الشهيرة ، وأحسسنا - عبد الرازق وأنا- أن من واجبنا أن نتخذ موقفا يدعو إلى عودة الحياة الحزبية وعودة الجيش إلى ثكناته ، ووقعنا على بيانات بهذا المعنى وفى سبتمبر **١٩٥٤ أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بفصل ٤٢ عضو هيئة تدريس من الجامعة ، كنت واحدا منهم كما كان عبد الرازق حسن ومحمود أمين العالم وفوزى منصور ، كما تم نقل عدد آخر إلى كليات أخرى.**

وبعد ذلك مضت سنوات عشت فيها بعيدا عن مصر إلى أن تم تأميم القناة فاستقلت من عملي بجامعة لندن وعدت إلى القاهرة وعملت محرراً للشئون العربية بصحيفة المساء القاهرية ، وعادت صلتى بعبد الرازق من خلال المقالات التى كان يكتبها لصحيفة المساء.

وتاريخ عبد الرازق حسن بعد ذلك معروف أشار إليه كل من الدكتور ابراهيم سعد الدين والدكتور محمود عبد الفضيل ، ولكن ما يهمنى الاشارة إليه فى النهاية أن **عبد الرازق حسن قد أعتقل فى مارس ١٩٥٩ وأفرج عنه فى يوليو ١٩٦١ ، أى أنه قضى معنا فى المعتقلات الناصرية أكثر من سنتين كان فيهما مثالا للرجولة والصلابة كما يشهد له الجميع.**

والآن وقد أصبح عبد الرازق حسن ذكرى عطرة لكل المناضلين من أجل العدالة الاجتماعية والاشتراكية والتنمية المستقلة بحز فى قلبى كثيرا أنه ظل فى المستشفى مريضا لمدة ثلاثةشهور ، ولم أعلم بذلك إلا بعد وفاته وأظن أن هذا الخاطر العاتب على تقصيرى سيظل يطاردنى طوال ما بقى لى من العمر.

موقف من المرحلة الناصرية

موقف من المرحلة الناصرية

قال صديقى وزميلى فى جامعة عين شمس فى يوم من أيام عام ١٩٨٤ ، وكان يداوم على قراءة مقالاتى فى صحيفة **«الأهالى»** بشكل منتظم: «**إنك تحيرنى** بدفاعك المجيد عن المرحلة الناصرية وعن عبد الناصر فى مقالاتك بصحيفة الأهالى ، مع أننى أعرف من ملازمتى لك طوال هذه السنين منذ عينّا نحن الاثنين معيدين بالجامعة حتى اليوم أنك لم تلق عنتا فى حياتك مثل ما لقيته خلال المرحلة الناصرية . فأنت فصلت من جامعة القاهرة عام ١٩٥٤ بقرار من مجلس قيادة الثورة . وأنت اعتقلت ضمن مئات آخرين من الشيوعيين واليساريين فى أول يناير ١٩٥٩ حتى إبريل ١٩٦٤ ، ولاقيت مع زملائك خلال الاعتقال ما لاقيتموه من عنت وتعذيب مسجل فى كتابك **«رسائل الحب والحزن والثورة» وقدمت أنت وستون من رفاقك للمحاكمة أمام مجلس عسكرى بالاسكندرية فى نوفمبر ١٩٥٩ . ومع ان هذا المجلس العسكرى أصدر حكما ببراءتك أنت وصديقك محمود أمين العالم** إلا أنكما بقيتما فى معتقل الواحات الخارجة إلى أن أفرج عن الجميع فى إبريل ١٩٦٤.

ومع ذلك فلم أقرأ دفاعا مجيدا عن عبد الناصر ومرحلته كما قرأت فى مقالاتك بصحيفة الاهالى . فهل تسمح لى بتفسير هذه الفزورة؟ ».

قلت:ليس فى الأمر فزورة ولا يحزنون ، فمعيارى فى الحكم على المرحلة الناصرية لى يتعلق أساسا بما حدث لى شخصيا ، وإنما بما حدث لشعب مصر خلال تلك الفترة ، وأى شخص قادر على الحكم الموضوعى لابد أنه سيدرك أنه فى حساب المكاسب والخسائر. الايجابيات والسلبيات ، **فإن المرحلة الناصرية قد حققت للشعب المصرى الكثير من المكاسب الهامة التى كنا نطالب ببعضها قبل الثورة : الاصلاح الزراعى ،القطاع العام وبناء الصناعة الوطنية على نطاق واسع لأول مرة ، وإنهاء الاحتلال البريطانى ، تأميم قناة السويس ،التوسع فى مجانية التعليم فى مراحله المختلفة ، وتحسن صحة الشعب ومستوى معيشته مقارنة بما قبل الثورة، بناء السد العالى، ووقوف مصر الدولة إلى جانب نضال الشعوب العربية فى نضال ضد السيطرة الاجنبية ودعم ثوراتها ، بل ودعم ثورات إفريقيا .. الخ** وربما اذا اردت تعداد كل الاعمال العظيمة التى صنعها عبد الناصر خلال حكمه أن أكتب مقالا كاملا عن هذا الموضوع.

شئ واحد وأساسى كان محل خلافى مع المرحلة الناصرية وقادتها .. هو **غياب الديمقراطية السياسية الحقيقية** . فقد كنت

جمال عبد الناصر
غياب الديمقراطية السياسية



وما زلت أعتقد أن تلك هى نقطة الضعف الاساسية فى المرحلة الناصرية، وهى التى غطت على السلبيات التى وقعت آنذاك وكان هناك حرص على التستر عليها وهذه المسألة هى فى رأيى المسئولة عن **التستر على الفساد داخل الجيش** آنذاك، وهو الفساد فى القيادات الذى اتضحت أبعاده عند وقوع كارثة ١٩٦٧ وهى أيضا المسئولة عن **هشاشة التنظيمات الشعبية التى بناها عبد الناصر** وامتلأت مع الأسف بالعناصر الانتهازية التى تلعب دوراً هاماً اليوم فى **الردة التى صاحبت نظامى السادات ومبارك.**

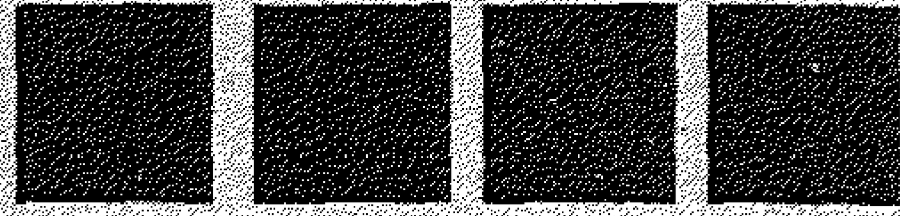
لقد أخذت هذه القضية فى نظرى بعداً حيوياً إثر إبرام الوحدة المصرية السورية فى فبراير ١٩٥٨ . وعندما تم القبض على فى أول يناير ١٩٥٩ كان من ضمن المضبوطات بيان كنا أعددناه عن قضية الديمقراطية السياسية وأهميتها كدعاية أساسية للوحدة، وكان من الموقعين على هذا البيان **أنور عبد الملك وسعد العانه ومحمود أمين العالم وكاتب هذه السطور** وآخرون لا أذكر اليوم أسماءهم والغريب أنه خلال تحقيق النيابة معى وخلال المحاكمة أمام المجلس العسكرى كان هناك حرص من الجانبين على تجنب السؤال عن هذا البيان، بينما كنت أنا حريصاً على الاشارة إليه فى كل مناسبة.

هذا إذن الموقف على حقيقته. أما دفاعى عن عبد الناصر وحكمه فقد وقع فى **زمن الردة الشاملة، زمن نظامى السادات ومبارك،** عندما سحبت بالتدريج كل المكاسب العديدة التى حققها شعب مصر خلال حكم عبد الناصر، وعندما التحق كثيرون ممن كانوا فى التنظيم الطليعى بركاب الردة وخيانة مصالح هذا الشعب من أجل الوجاهة والمال والسلطان.

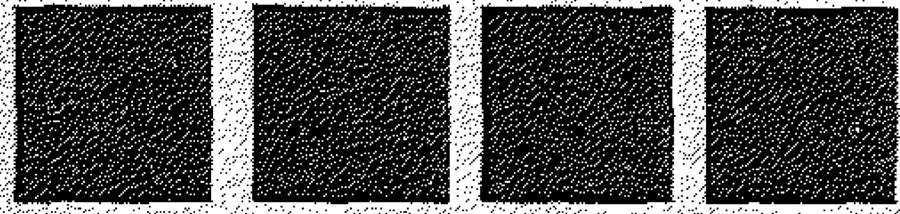
أكتب هذه الكلمة لأقول إن عهد عبد الناصر لم يخل من سلبيات معظمها هو ثمرة غياب ديمقراطية سياسية حقيقية، ديمقراطية قادرة على تعبئة الجماهير فى عملية ابداء الرأى واتخاذ القرار (وهذا بالمناسبة هو المطعن القاتل الذى دمر الانظمة الاشتراكية فى روسيا وشرق أوروبا)، بل لقد وقعت جرائم فى عهد عبد الناصر مثل **إعدام خميس والبقرى فى كفر الدوار بعد محاكمة غير عادلة.**

لكن الحكم العام على المرحلة الناصرية هو فى رأيى ايجابى لأنه حقق للشعب العديد من المكاسب واكسب مصر احترام العالم، ومن المهم ابراز هذا الجانب الايجابى فى **زمن الردة، زمن سلب الشعب ما كسبه فى المرحلة الناصرية، زمن الخضوع للاجنبى وبيع القطاع العام، زمن «السلام» الزائف مع الصهاينة.**

ولأنه سلام إذعان، فلا يمكن أن يكتب له الدوام.



محمد المسعرى



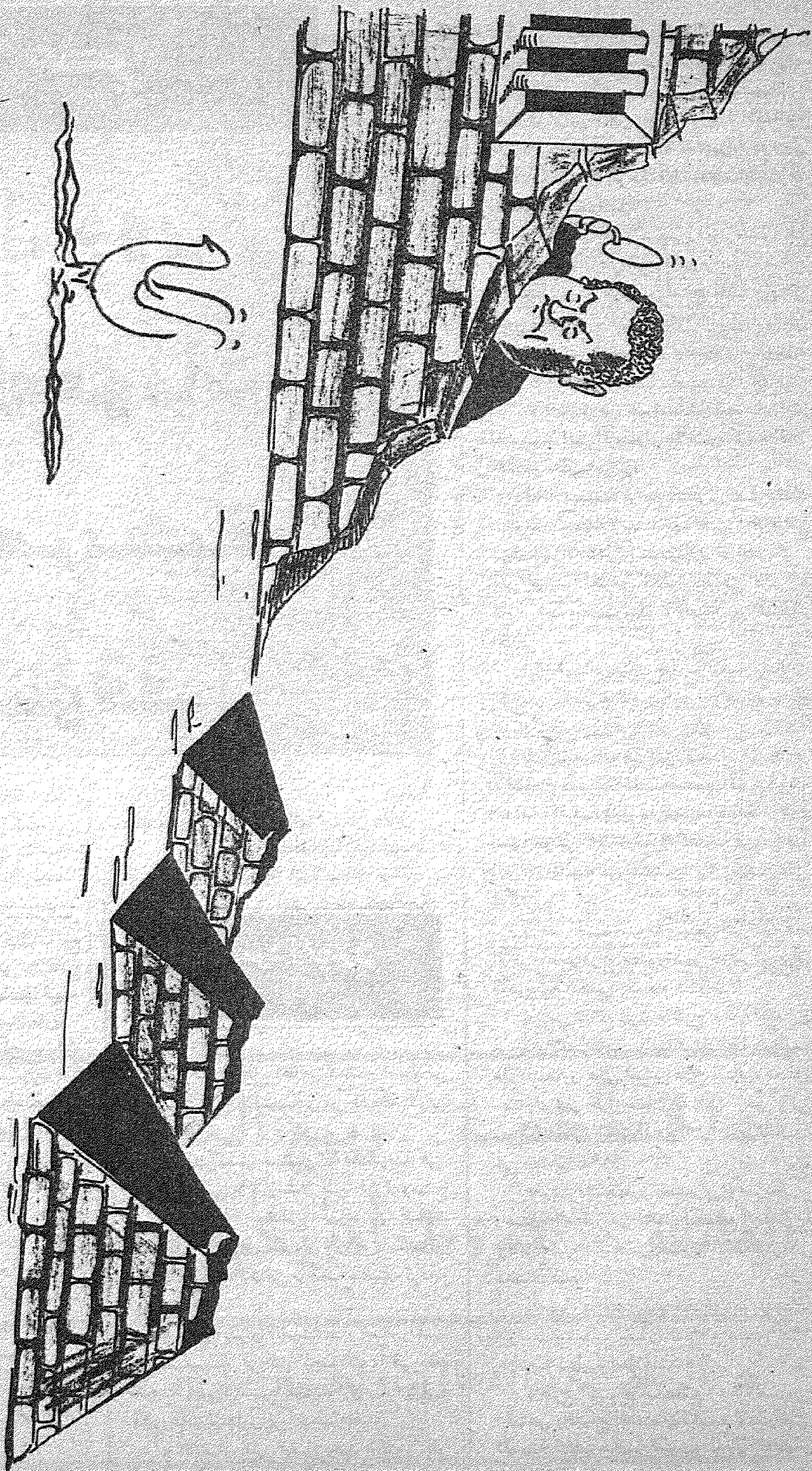
الدكتور: **محمد المسعرى** أستاذ الفيزياء، بجامعة الرياض، والمتحدث الرسمى باسم «جماعة الحقوق الشرعية» فى السعودية ينتمى إلى أسرة عربية عريقة، ووالده واحد من كبار علماء الدين فى الرياض وبسبب نشاطه فى فضح الاسرة الحاكمة السعودية قبضت عليه السلطات فى الرياض وعذبته فى السجن تعذيبا وحشيا هو وزملاؤه. وعندما أفرج عنه استطاع الهرب إلى اليمن ومنها إلى لندن. ومنذ وصوله هناك وهو يصدر نشرة إخبارية يرسلها بالفاكس إلى اصدقائه وزملائه ومعارفه فى السعودية، وفى هذه النشرة ترد الأخبار الحقيقية عما يحدث فى السعودية من أنباء، تتكتمها صحف المملكة والصحف العربية التى تصدر فى الخارج بتمويل سعودى. **وقد جن جنون حكام السعودية من هذا النشاط وأنذرت شركات الاسلحة البريطانية بأنها سوف تلغى عقودها مع الرياض إن لم تجد حلا لمشكلة المسعرى. وهكذا أصدرت الحكومة البريطانية قراراً بطرده إلى جزيرة نائية فى البحر الكاريبى! ولعبت المخابرات الامريكية دورا فى هذا القرار! إن منطلقات محمد المسعرى الفكرية بالطبع غير منطلقاتنا، لكننا لا نملك إلا أن نحيى شجاعته فى النضال ضد الاحتلال العسكرى الامريكى للسعودية، وضد استبداد الاسرة الحاكمة والفساد الذى يملأ جنباتها من أجل مشاركة حقيقية للشعب فى الحكم، ونتمنى له وللشعب السعودى النجاح فى هذا النضال الذى لا نشك أنه سيكون طويلا ومريراً.**

أنور السادات - حسنى مبارك

الردة الشاملة







آل جور.. المعونات الأمريكية تتوقف!!

محمود المحضرى

كانت زيارة «**البرت جور**» نائب الرئيس الأمريكي الأخيرة لمصر ومباحثاته مع المسئولين البداية لوضع ما يسمى ببرنامج **عمل جديد للتعاون المباشر يلعب فيه القطاع الخاص الدور الرئيسى استثمارياً، بعيداً عن المساعدات والمعونات الأمريكية**. وحسب وصف أحد المسئولين فإن مباحثات آل جور هى النقطة الفاصلة لمعونات **كامب ديفيد**، لتبدأ أولى خطوات الشراكة المصرية الأمريكية.

وحسب نتائج تلك الزيارة فإنها تطرقت لمجالات تعاون لم تكن مدرجة على جدول التعاون بين مصر وأمريكا من قبل، خاصة فى مجالات **الصناعات الاستراتيجية والعسكرية**، وكان الوفد الأمريكي مهتماً بالتركيز على دور القطاع الخاص فى أى تعاون مستقبلى بين الجانبين مهما كان نوع مجال هذا التعاون.

وانتهت المباحثات بين الوفدين إلى عشرة نتائج رئيسية .. أهمها..

* إدخال القطاع الخاص كمشارك أول فى برامج الاصلاح الاقتصادى فى المرحلة الأولى القادمة.

* **خفض نسب مشاركة الحكومة فى البنوك إلى ٤٩٪ بدلا من ٥١٪ ومنح** نسبة الـ ٥١٪ للقطاع الخاص أيا كانت جنسيته، مع قيمة حق الادارة بالكامل. وتمسك الجانب الكومى باخضاع البنك لرقابة البنك المركزى.

* فتح أسواق الاستثمار أمام راغبى الاستثمار فى كل المجالات بما فى ذلك مجالات التصنيع العسكرى، وادراج ٣ مشروعات للتعاون فى المرحلة المقبلة.

* الاتفاق على إيفاد وفد حكومى إلى الولايات المتحدة لعقد لقاءات متعددة مع أعضاء الكونجرس، لتوضيح استخدامات المعونة الأمريكية ومدى مساهمتها فى مجالات توفير فرص العماله وزيادة الانتاجية حتى يتسنى **بحث امكانية استمرار جزء من المعونة خلال المرحلة القادمة بشرط استمرارها لاسرائيل.**

* الاتفاق على سفر وفود للتوقيع وتحسين رؤية الامريكيين لمدى برامج الاصلاح الاقتصادى وما تحقق من نتائج خاصة فى ظل نقص المعلومات لدى الادارة الامريكية عن نتائج سياسة التحرير الاقتصادى منذ بداية عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٥.

* **تعليق حل مشاكل الصادرات المصرية إلى الأسواق الأمريكية لحين الاتفاق على امرين:**

(١) تنفيذ برامج لتطوير الصناعات المصرية المختلفة ومنتجاتها حتى تتلاءم مع متطلبات الأسواق والمستهلكين فى أمريكا، على أن يتم ذلك من خلال برنامجى الشراكة مع أوروبا وأمريكا، وابراز دور القطاع الخاص.

(٢) إرسال بعثات تجارية لبحث مجالات التجارة المصرية الأمريكية، وتحديد برامج للتبادل التجارى.

* تأكيد الحاجة إلى الإسراع فى تحرير الاقتصاد وسرعة **خصخصة الشركات العامة المتبقية** بما فيها البنوك العامة، وطرح أسهم حوالى ٦٤ شركة للاكتتاب فى بورصة الاوراق المالية فى غضون ١٠ أشهر على الأكثر.

وربط الجانب الأمريكى بين هذه الاجراءات وادراج مصر ضمن قوائم الأسواق الأمريكية الكبيرة المسماه BEMS.

* ومن نتائج الزيارة طرح افكار للتعاون فى مجالات خاصة بالقوات المسلحة ومتابعة هذا التعاون على اساس طرح مبادرة تعاون مشترك على غرار مبادرة مبارك- جور -فى مجال التعاون الاقتصادى التى توصلا إليها فى سبتمبر ١٩٩٤.

* ربط التعاون المصرى الأمريكى، واستفادة مصر من فائض المصانع العسكرية والأمريكية، والتعاون المصرى الاسرائيلى فى مختلف المجالات.

واحياء برامج وبنود اتفاقيات التعاون الموقعه عقب اتفاق السلام عام ١٩٧٩ والخاصة بتطبيع العلاقات.

* **طرح انتاج مصنع ٢٠٠ الحربى الخاص بانتاج العربات للبيع لاسرائيل تلبية لطلب مصر للبيع لدولة ثالثة.**

وعلى أساس التفاوض على البيع لدول أخرى في مرحلة لاحقة تختارها أمريكا ، وأن يكون القطاع الخاص هو الوسيط في هذا البيع مستقبلاً.

وعلاوة على ذلك الاعداد الجيد لمذكرة من الحكومة المصرية توضح فيها كيفية الاستفادة من فائض الصناعات الحربية الأمريكية واستغلال خامات مصنع ٢٠٠ الحربي مستقبلا لاصدار القرار المناسب في ضوء ما ستحدده تلك المذكرة.

كما تم التوصل إلى استمرار الاتصالات بشأن التعرف على أنماط جديدة من خبرات القطاع الخاص الأمريكي للاستفادة منها في خدمة الاقتصاد المصري وبرامج الاصلاح الجاري تنفيذها.

وطلبت الحكومة دعم الولايات المتحدة الأمريكية للجهود المبذولة من القطاع الخاص المصري مع الشركات الأمريكية للقبول بأن مصر ليست مجرد سوق تصديرية ، بل شريك تجاري واستثماري . والوصول إلى درجة توازن في التبادل التجاري يحقق المصلحة للبلدين علاوة على ابراز دور مصر كبوابة للشرق الأوسط وأفريقيا ،وعدم ادراج أي دولة أخرى كبديل خاصة اسرائيل . واشترط النائب الأمريكي حصول مصر على اتفاقيات إقليمية لمساندة هذا الطلب.وقدم الجانب الأمريكي مطالب أخرى تتعلق بسياسات الاصلاح ، خاصة ضرورة خفض نسبة الفائدة كعامل مساعد لجذب الاستثمار وحافز من خلال جدول تدريجي ، يستطيع الاقتصادي المصري والمستهلك واستيعابه خلال فترة زمنية محددة . والعمل على تطوير الصادرات لترتفع الي معدل معقول . بدلا من قيمتها الحالية التي لا تتجاوز نصف قيمة الصادرات بأسعار ١٩٧٠ ، مع خصخصة البنوك المشتركة خلال ثلاث سنوات تليها البنوك العامة.

وتأتي تلك المطالب متطابقة مع مطالب المؤسسات المالية الحالية الدولية.

كما طالب الوفد الامريكي بزيادة حوافز الاستثمار وفتح مجالاته دون قيود حكومية بيروقراطية.وربطت الدوائر الاقتصادية بين هذا المطلب وقرار فتح باب الاستثمار بنظام الإخطار دون حد أقصي والذي صدر عقب زيارة آل جور.

كما ربطوا أيضا بين هذه الاجراءات وتلك النتائج وما جرى من مباحثات في أمريكا نهاية العام الماضي ،والتي تابعتها «بعثة طرق الابواب» التي شارك فيها ممثلون عن القطاع الخاص والحكومي وعدد من أعضاء المجلس الرئاسي المصري الأمريكي.



الجور نائب الرئيس الأمريكي أثناء زيارته الأخيرة للقاهرة

* الخصخصة .. وبيع البنوك .. وخفض سعر الفائدة .. شروط أمريكية جديدة.

* الربط بين التعاون وتطبيع سريع للعلاقات مع إسرائيل

قبل بعثة طرق الأبواب وزيارة آل جور:


د. عزة وهبه - د. نازلى معوض - المستشار طارق البشرى - د. أحمد الرشيدى

الخصخصة محلك سر..

فى ندوة مغلقة لمركز البحوث والدراسات: تجربة الإصلاح فشلت فى المكسيك.

اصلاح القطاع العام ممكن وضرورى.

هيمنة الدولة القضية المركزية فى تاريخ الرأسمالية

بدلا من الإصلاح أو الخصخصة دعوة لتكهين القطاع العام!

الخريطة مشوشة.. عدا المعارضة اليسارية.

الحركة العمالية تضع فرامل لسياسات الخصخصة

الدوائر الرسمية فى مصر مشغولة الآن بتقديم جرعة منشطات لسياسات الخصخصة، بعد أن تلقت الحكومة من مؤسسات التمويل الدولى، رسالة واحدة: **برنامج الخصخصة المصرى بطئ للغاية.**

كما تلقت نفس الرسالة بعثة "طرق الأبواب" المصرية التى زارت واشنطون أخيرا، كما حملها **آل جور** نائب الرئيس الأمريكى الذى اختتم زيارته للقاهرة منذ أيام.

وملخص رسالة مؤسسات التمويل أن على الحكومة أن تطرح شركة للبيع كل ثلاثة أيام أوكل أسبوع كحد أقصى. وعليها أيضا خصخصة البنوك الأربعة الكبرى، وتخفيض قيمة الجنيه، واتخاذ اجراءات أخرى لرفع الأسعار تهيئا لبيع المرافق الحيوية والمشروعات الاستراتيجية كهيئة البترول وقناة السويس!!

وفى هذا السياق تم تأجيل اسقاط الشريحة الثالثة من الديون المصرية حتى تستجيب الحكومة لمطالب البنك والصندوق

وردا على هذه الرسائل صدر اعلان مصرى على لسان الرئيس حسنى مبارك **"مصر دولة مفتوحة للاستثمار بغير حدود".** وتم الإلغاء النهائى للقائمة السلبية التى حظرت النشاط الاستثمارى فى بعض الصناعات والمناطق الاستراتيجية، كما أعلن د. **عاطف عبيد عن عزم الحكومة على طرح أسهم ٦٠ شركة من شركات قطاع الأعمال للبيع خلال عام ٩٦، بواقع شركة كل أسبوع..**

مدحت الزاهد

والأهم من ذلك أن الرئيس مبارك الذى كان يعلن من قبل أنه لامساس بحقوق العمال فى ظل سياسة الخصخصة، عاد ليعلن فى المؤتمر الاقتصادى للحزب الوطنى " **أن علينا أن ندفع ودون خجل الثمن الاجتماعى للخصخصة"**

وليس المجال هنا لتقييم هذه الخطوات الجديدة، أو تقدير احتمالات نجاحها أو مايمكن أن تثيره من مقاومة، فقد بعثت هذه التوجهات الحيوية فى أوراق ندوة مغلقة كان **مركز البحوث والدراسات بجامعة القاهرة** قد نظمها فى فندق شيراتون المنتزة فى أواخر شهر نوفمبر الماضى، ولأن الندوة كانت مغلقة، ولأن البلاد كانت مشغولة وقتها بانتخابات مجلس الشعب عن وهم بأنها قد تدفع إلى البلاد برياح التغيير، فإن النشر عن الندوة، كان قليلاً.

أهمية هذه الندوة أنها تناولت بالتقييم ومن مختلف الجوانب سياسة الخصخصة.

فعلى مدى أربعة أيام متواصلة ، دار النقاش حول دوافع وآثار وحدود ونتائج هذه السياسات . من التجارب المقارنة ، وعن البعد الاجتماعى وحركات الاحتجاج ومواقف البرلمان والأحزاب ، وعن الغطاء القانونى والدستور والتشريعات

وقد بدأت أعمال هذه الندوة ساخنة ، عندما رفضت د. **نازلى معوض** مديرة مركز البحوث والدراسات والمشاركين فى الندوة ، أن يجرى الحوار باللغة الانجليزية ، أو أن يتدخل **مستر شيبا** ممثل مؤسسة **كونراد أيناور** فى توجيه الحوار.

كوارث الإصلاح

بدأ إذن د. **محمود محى الدين** حديثه باللغة العربية كما رغب المشاركون ، وقام فى البداية بتفنيد بعض الدعاوى التى ارتبطت بالحملة الأيديولوجية ضد القطاع العام بتأكيد أنه **لاتوجد أى دراسة اقتصادية تؤكد ارتباط معايير كفاءة الأداء بدور القطاع الخاص بالذات** ،وهو نفس التأكيد الذى ألح عليه المعقب د. ابراهيم **العيسوى** حيث ذكر **أن كل الدراسات التطبيقية أكدت انعدام الصلة بين الكفاءة وشكل الملكية..**

وأهمية هذه التأكيدات المبكرة أنها تمثل نوعا من الرد على حملة دعائية متصلة ضد القطاع العام - لاسلبياته المرتبطة بالفساد - تستخدم فيها كل الأسلحة بما فيها سلاح الأرقام . حتى أن مسئولين كبار فى الحكومة أشاروا فى مناسبات سابقة إلى " تقارير دولية" تؤكد أن انتاجية الموظف والعامل المصرى لاتزيد عن ١٥ دقيقة فى اليوم ، وتحداهم د. **اسماعيل صبرى عبد الله** على صفحات الجرائد القومية أن يشيروا إلى مصدر هذا التقرير وإلى " الجهة الدولية" التى خرج عنها ، وإلى تاريخ صدوره ، دون أن يتلقى ردا ، على مدى سنوات ، استمرت فيها مع ذلك الحملة.

وكانت المفارقة أن د. **محى الدين** ،قد عاد إلى القرن الماضى لنفض الغبار الذى يحيط بهذا القرن ، ووضع المناقشة فى إطار علمى . بعيدا عن الضجة الدعائية ، فاستحضر روح " **جون ستيوارت مل**"ليستعير منه القول أنه ليس هناك حتميات فيما يتعلق بدور الحكومة والسوق والقطاع العام والخاص ، وأن حركة السياسات الاقتصادية بين آليات السوق وتدخل الدولة ، مثل حركة بندول الساعة تتراوح هنا ، وهناك ، تبعا للضرورة ، وللسياق التاريخى ، وللظروف التى يواجهها كل مجتمع.

تجربة النمور

فى هذا السياق تجدر الإشارة إلى د. **ابراهيم العيسوى** إلى أن تجربة النمور الأسيوية ، قد اعتمدت ، عكس مايدعى دعاة الخصخصة فى مصر ، **على دور محورى للدولة** .كما أشار د. **حسام عيسى** إلى أن الدول التى دخلت تجارب النمو الرأسمالى متأخرة قد أعطت وزنا أكبر لدور الدولة لأسباب تتعلق بظروف تقسيم العمل الدولى ، وأوضاع الرأسماليات المحلية، وأنه على العموم **فإن دور الدولة كان قضية مركزية فى** تاريخ الرأسمالية ، وأن اختلفت صور هيمنة الدولة: الهيمنة عبر السياسات أو الهيمنة بالتدخل المباشر.

وكان بحث د. محمود محى الدين يدور **حول دراسة مقارنة بين تجربة الخصخصة فى مصر وفى جمهورية التشيك والمكسيك** .وأهمية النموذج المكسيكى أنه كان نموذجا يدرس من قبل هيئات التمويل . ولكن النتيجة فى المكسيك عام ١٩٩٤ ، ورغم مساعدات أمريكا والمجتمع الدولى. **أنها فقدت ٥٠٪ من قيمة عملتها أمام الدولار ، وأن معدلات التضخم ارتفعت إلى ٦٠٪ وأن معدلات النمو الحقيقى انخفضت بالسالب إلى أقل من ٣٪ (-٣٪).**

وأشار د. محمود محى الدين إلى أنه **فى مصر لم تنجح تجربة البيع الكامل إلا فى حالة ثلاث شركات (الكوكاوالبيبسى والمراجل التجارية)** ، وتم طرح أسهم شركات أخرى للبيع فى البورصة ، غير أن المفارقة أنه من اجمالى ١٫٢ مليار جنيه **مبيعات** فإن الحكومة لم تتسلم سوى ٦٤٥ مليون جنيه ، اختفى جزء منها من الحسابات تحت رقم " وأخرى" وهو مايعنى اهدار مبدأ الشفافية فى قضية هامة حساسة تتصل بثروة مصر القومية سواء تعلق الأمر بالبيع بالمناقصات ، أو الأسهم ، أو التصرف فى حصيلة المبيعات

تغيير الهوية

من هذه الخطوط نفذ د. **ابراهيم العيسوى** إلى جوهر القضية وهى أن الهدف من سياسة الخصخصة إعادة توزيع الفرص وتغيير هوية النظام الاجتماعى وتحقيق مسارات أخرى للتنمية.

وميز د. العيسوى بين الخصخصة ، وفق برامج هيئات التمويل ، والتى تستهدف تغيير هوية النظام الاجتماعى وميزان القوى، وبين خصخصة بعض القطاعات فى الدول الغربية المرتبطة بأزمة الكساد ، وتزايد العجز فى الميزانيات العامة ، والتى تتم بهدف تحويل العجز وتخفيض الدين بالتراجع عن دولة الرفاهية.

وذكر د. العيسوى ، أنه فى النموذج المصرى ، خلافاً للنموذج التشيكى الذى تم فيه رد بعض الأصول لملاكها الأصليين ، إن مابين ١٠٪ و١٥٪ فقط - وفقا لدراسة قام بها مع د. **ابراهيم سعد الدين** -من أصول قطاع الدولة تحققت بالتأميم أو الحراسة وتم تعويض أصحاب الأملاك المؤممة ، أما ٨٥٪ من هذه الأصول فتعود إلى استثمارات بأموال الشعب وبالقروض التى تعجل أعباء سدادها..

الإصلاح الحقيقى

وأكد د. العيسوى أن مبدأ الشفافية لايزال بعيداً عن سياسة الخصخصة ، وأنه لايوجد حتى الآن تقدير صحيح معتمد لقيمة أصول القطاع العام، كما **أن مناخ الاستثمار لم ينجح فى جذب الاستثمار الأجنبى.**

وطرح د. ابراهيم الأسئلة :

هل الخصخصة قدر ، أم اختيار ؟

وهل منح القطاع العام فرصة لاصلاح حقيقى؟

وأضاف أن سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلى ارتبطت بأزمة خانقة للديون ، وأن مصر الآن فى أوضاع أفضل كثيرا بعد أن نجحت فى تحقيق احتياطى كبير من النقد الأجنبى وصل إلى ١٧ مليار دولار بما يسمح بالفكاك من شروط الصندوق وأشار د. العيسوى إلى إمكانية تطوير القطاع العام كأحد الأدوات الفعالة فى سياسات التنمية ، بشرط فصل الاعتبارات الاجتماعية عن سياسات التسعير ، ومواجهة الفساد وديمقراطية الإدارة.

التصفية هى الحل

من هذه الجلسة الأولى ننتقل إلى الجلسة الأخيرة التى قدمت صورة مختلفة تماما ، وكانت مغايرة لما جرى ى افتتاح الندوة . وكان المتحدثان فى هذه الندوة د. **خالد الشريف** ،الذى لجأ إلى سلاح الأرقام واعتمد

على بروجكتور مبهر في عرض الأرقام - وإن لم تظهر عليه مصادر الأرقام - والمهندس **محب زكي**، وكلاهما لم يطرح لا الابقاء على شكل ملكية القطاع العام وتطويره، ولاحتى خصخصته بالبيع، بل ألحا على **ضرورة التصفية**.

وبالمناسبة فإن أهمية رؤية **د. خالد الشريف** تعود إلى أنه يعمل في البنك الدولي.

في بحثه عن أوضاع شركات قطاع الأعمال العام لجأ د. خالد إلى سلاح الأرقام - وأن أبديت عليه ملاحظات - كما لجأ المهندس محب إلى الموديل الغربي في اقتصاديات السوق وقارن عليه الأوضاع في مصر.

أشار د. **خالد** إلى أن نسبة العائد على الأصول في شركات القطاع العام كانت (-٦ر١) جنيه لكل جنيه مستثمر في عام ٨٧/٨٦ ثم أصبحت (-٢ر٢) في عام ٩٢/٩١، ثم (٣ر١) في عام ٩٤/٩٣.

وأشار إلى أن **كل مليون جنيه مستثمر في هذا القطاع تسبب في خسارة ٢٠٠ ألف جنيه**، (وفي القطاع الصناعي ٣٠٪) وذكر أن **حجم الخسائر في الصناعات الغذائية بلغ ٦٦٠ مليون جنيه بينما قدر الأصول بـ ٨٤٠ مليون جنيه**، وأضاف أنه في الصناعات الهندسية تزيد قيمة الخسائر عن قيمة الأصول، وأن السحب على المكشوف بالنسبة لإجمالي الأصول بلغ في السنة المالية ٩٢/٩١ ربع قيمة الأصول سنويا، وأن **الديون المعدومة في بعض الشركات بلغت خلال ٥ سنوات ١٣ مليار جنيه، وأن شركة كرونا خسرت** ٤٠٠ مليون جنيه بين عامي ٨٥- ٩٠.

وفي سياق دفاعه عن القضية أشار د. خالد إلى الفرصة البديلة، أي ماكان يمكن أن تحققه هذه الاستثمارات في مجالات أخرى وذكر أنه في العاشر من رمضان فإن مليون جنيه استثمار تخلق ١٠٠ فرصة عمل مباشرة، وبالتالي فإن الـ ٤٠٠ مليون جنيه خسائر كرونا وحدها كان يمكن أن توفر ٤٠ ألف فرصة عمل في حين لايعمل في كرونا سوى ٣٨٠ عامل فقط. وكذلك فإن شركة مصر للطيران أنفقت ٣ر١ مليار جنيه في شراء طائرات بوينج، كان يمكنها أن توفر ٢٠٠ ألف وظيفة، بينما لايعمل في مصر للطيران أكثر من ١٣ ألف فضلا عن أن الشركات الأجنبية تستطيع أن توفر لنا نفس الخدمة وربما بكفاءة أكبر.

وأضاف د. خالد أنه من **بين ٣٩٧ شركة قطاع عام توجد ٢٢ شركة فقط تحقق عائداً على الأصول أكثر من ١٥٪ (نسبة الفائدة على الودائع) وقال أن هناك ٢٨٦ شركة، بأوضاعها الراهنة - لايمكن خصخصتها وأن نسبة الديون لرأس المال بلغت ١:١٦** فالقضية بالنسبة لها قضية تصفية وبالتالي إن السؤال "لا ينبغي أن يعلق ببطء عملية الخصخصة، بل بطء عملية التصفية فالحكومة عجزت عن بيع أكثر من ٣ شركات بالكامل خلال ٣ سنوات. وأضاف أن **رواتب العاملين في جهاز الدولة بلغت ٣ر٢ مليار جنيه، تزيد إلى ٩ر٣ بالمبالغ الموجهة لشركات القطاع العام**. والنتيجة زيادة بند الأجور عن صادرات القطاع العام، وعن قيمة عائد البترول بالدولار مضافا إليه **دخل السياحة حيث بلغت رواتب العاملين ٥ر٢ وهو مايوازي مصادر الدخل الأربعة**.

هدية !

أما المهندس **محب زكي** فقد بدأ حديثه بأن د. خالد أزاح عنه العبء.. وسأل هل تم عرض هذه الصورة على مجلس الشعب ؟

وقال أن ماتسمى بصروح الصناعة **كالحديد والصلب والألومنيوم** كانت منذ وقت انشائها صناعات متخلفة من دول متخلفة، وأن الألومنيوم يأخذ الكهرباء بربع الثمن وأن ٢٠٪ **من انتاجه غير مطابق للمواصفات** ومع هذا - والحديث للمهندس محب - يقولون لاداعي للهرولة ويتركون النزيف.

وفي رأيه أن هذه المصانع ينبغي أن تقدم هدية لمن يقبلها. الاقتصاد هو الاقتصاد - قالها ثلاث - وأضاف أن هناك صناعات ينبغي تكهينها.. وسأل سيارة موديل ٢٠ أعملها موديل ٩٠ إزاي ؟!

وسأل ماذا نفعل وعدد العمال الزائدين ٣٠٪ والمصانع عاجزة عن استخدام التكنولوجيا المتطورة.. وإذا استمر الحال على ماهو عليه.. من يدفع الثمن؟ نحن أم الأجيال القادمة؟ القطاع العام ينبغي أن يخضع تماما لاعتبارات السوق. لو عاش مرحبا.. wellcome لو مات فليذهب let it go

وحذر المهندس محب من النزعة المحافظة في السياسة وتناول شعار عدم المساس بالعمال الذي يلح عليه البعض، وكأنه من طقوس الصلاة، ونصح باستخدام سياسة "**نطمنهم شوية.. ونخمهم شوية**" باعتبار أن القيادة الحقيقية عليها أحيانا أن تأخذ قرارات عكس الرغبة العامة.

تناقض

في أول تعقيب يدلي به **د. علي سليمان** رئيس هذه الجلسة: لاحظ أن الأرقام التي قدمها د. **خالد الشريف**، مختلفة تماما عن الأرقام التي يعلنها **د. عاطف عبيد** بشأن أوضاع شركات قطاع الأعمال. ولأن الأرقام التي عرضها د. خالد كانت مذهلة، فقد أخذتها بعد انتهاء أعمال الندوة وعرضتها على **د. اسماعيل صبري عبد الله** الخبير الدولي والمصري البارز، فكان تعليقه مايلي:

أن هذه الأرقام عديمة القيمة، وأتحدى أي طرف أن يكشف عن مصدرها، ولعبة الأرقام المفبركة تستخدم لأغراض دعائية وسياسية - لا أكثر - والدليل أن الذين يستخدمون هذه الأرقام لم يتحدثوا أبدا عن احصائيات افلاس القطاع الخاص، ولم يعود والأرقام معلنة وواضحة صادرة عن الغرف التجارية وهي في متناول كل الباحثين، وهي تكشف حقيقة ماتسمى بالفرصة البديلة.

ووصف د. اسماعيل الأرقام الخاصة بالمشروعات الاستثمارية في العاشر من رمضان بأنها عارية تماما من الصحة، ولاأحد يعرف عنها شيئا، والحكومة لاسلطان لها عليها.. وأضاف أن مشكلة مصر للطيران هي مشكلة كل طيران إقليمي، لأنه هناك حد أمثل للتشغيل، فضلا عن أن **للفساد في هذه الشركة نفوذ خطير، وعندما تولاها وزير نظيف وكفء، وهو الوزير أحمد نوح تمت الإطاحة به، بعد تدخل حرم رئيس جمهورية سابق.**

وقال د. اسماعيل إن القطاع العام تعرض لحملة تخريب طوال الأعوام السابقة، وفي المؤتمر الاقتصادي الذي دعا اليه الرئيس مبارك عام ٨٢، طالبنا، **أنا واقتصاديو التجمع، بأن يدار القطاع العام ادارة اقتصادية خالصة، وشرح أن انتاجه كان يباع بأسعار أقل من التكلفة فيما سمي بالسعر الاجتماعي، وإن كان أحد أدوات دعم الدولة لمحدودي الدخل، وبالتالي إن كل الأرقام المتعلقة بخسارته تتعلق بمسئولية المالك، لا بكفاءة الأداء**، ولكنهم لأسباب مختلفة وضعوا القطاع العام في قفص الاتهام وجرت محاولات قتله وتخريبه، باستخدام أرقام، فضلا عن الشك في صحتها، منتزعة من سياقها الاجتماعي والتاريخي في

ارتباطها بحزمة كاملة من السياسات ، فضلا عن تجاهل ماصنعه الفساد.

واختتم د. **اسماعيل صبري** تعقيبه بالتأكيد على معايير لاستخدام الأرقام ، تعلق بالمرجعية العلمية ، والكشف عن المصادر ، ودقة ونزاهة المعلومات ، واستخدام الأرقام في سياق تاريخي اجتماعي يرتبط بأهداف السياسة العامة في كل مرحلة.

واستكمالاً لهذه المناقشات يمكن الإشارة إلى ملاحظات وردت في جلسات أخرى بشأن الدور المحتمل للقطاع الخاص منها ماذكرته **د. علياء المهدي** من أن قيمة أصول القطاع الخاص لاتتجاوز ١٠٪ من قيمة أصول القطاع العام ، وإلى محدودية قدرته في توفير فرص العمل مع استمرار أزمة البطالة ، ولايوجد مايلزمه باستخدام مشروعات كثيفة العمالة أو شراء مشروعات مثقلة بعمالة زائدة وذكرت د. علياء أن النجوم التي تشاهدها على شاشات التليفزيون تدعو للإصلاح والخصخصة والتكيف ليسوا كل ممثلي الرأسمالية المصرية فـ ٩٧٪ من أصول القطاع الخاص يملكها صغار المستثمرين ، وهو ينهض أساساً على الصناعات الصغيرة.

كما ذكر د. **مصطفى كامل** السيد أنه فوجئ بالمهندس **طلعت مصطفى** ،وهو واحد من أهم ممثلي الرأسمالية المصرية في برلمان ١٩٩٠ يقترح نقل ملكية القطاع العام للعمال ، لا القطاع الخاص ، مستعيراً تجربة يوغوسلافيا ، وقال د. مصطفى **أن القطاع الخاص المصري ليس مهتماً بشراء القطاع العام ، بل إزالة معوقات الاستثمار.**

وطرح كاتب هذه السطور أسئلة حول طبيعة الشركات التي باعوها ، وطبيعة الملاك الذين اشتروها للدلالة على السياق الذي تجري فيه عملية الخصخصة .. **ومما تم بيعه يتصل إما بشركات رابحة ، تنعدم فيها فرص المخاطرة ، كالبيبسي والكوكا ، أو شركة تم تقدير أصولها بصورة متدنية للغاية كالمراجل التجارية ، وهي الشركة الوحيدة التي كانت تنتج محطات توليد كهرباء ، وكانت قابلة للتطور في اتجاهات أخرى .. والمشترى في معظم الحالات ملياردير يمني أو سعودي تحت غطاء مصري ، تحيط بثروته شبهات التجارة الحرام.**

ولاحظ د. **علي سليمان** في الجلسة المخصصة لدور جمعيات رجال الأعمال والنقابات العمالية (جماعات الضغط) أنه لم يجد في بعض هذه الجمعيات الخاصة برجال الأعمال صناعياً واحداً ، وأن معظمهم وكلاء لشركات أجنبية.

والغطاء القانوني

وكان د. **أحمد الرشيدي** قد قدم دراسة عن القوانين التي ارتبطت بسياسات الانفتاح والخصخصة والإصلاح ، من القانون ٤٣ لسنة ٧٤ (قانون الانفتاح) إلى ماتلاه من قوانين مثل قانون الإعفاءات وقانون تملك غير المصريين للعقارات والأراضي الصحراوية وقانون الاستثمار والتحكيم وسرية حسابات البنوك .. الخ

وذكر أن هذه القوانين قدمت مزايا لجذب الاستثمار كالحماية ضد التأميم والمصادرة وفرض الحراسة ، عدم الخضوع لنظام التسعير ، والاعفاءات الجمركية والضريبية ، وعدم التمييز في المعاملة ، غير أن د. الرشيدي طرح السؤال : **هل كان لهذه القوانين دور في تشجيع القطاع الخاص؟.**

وقال إنه لم يصل إلى مثل هذه النتيجة ، فلم يكن للإطار القانوني الدور المتوقع ، وفسر الأمر بعدة اعتبارات تتعلق بظروف الانتقال من عصر لعصر ، والأوضاع الدولية والاقليمية وجاذبية مناخ الاستثمار ، ووضوح التشريعات ، في بعض الحالات.

والمهم أنه قد دار حول هذا الجانب مناقشات مهمة تتصل بالأوضاع الدستورية لعملية الخصخصة ، فقد أكد د. **ابراهيم العيسوي** ود. **حسام عيسى** عدم مشروعية سياسة الخصخصة على ضوء مواد الدستور ، وذكر د. **أحمد الرشيدي** أن الدستور نص على الملكية الخاصة والتعاونية ولم يمنع التحول الليبرالي ، بينما أوضح المستشار **طارق البشري** أن الجدل حول الدستور والدستورية لن يحسم القضية بصرف النظر عن الصراع الدائر حول تفسير نصوصه ، ملمحا إلى أن حسم الصراع لن يتم في مجال الفقه.

كما جرى نقاش حول **قانون التحكيم** ، الذي عارضه د. **حسام عيسى** باعتباره انتقاصا من السلطة الوطنية والقانون المصري لصالح العقد بينما أشار **د. الرشيدي والمستشار البشري** إلى بطء إجراءات التقاضي أمام المحاكم فعاد د. حسام ليدلل على أن التحكيم في هضبة الأهرام استغرق ١٢ عاما وأن القضية ليست قضية ، تخص الزمن ، بل تتعلق بأولوية عقد الشركات متعددة الجنسيات ، على القانون الوطني .

الليبرالية المستحدثة

دارت في الندوة مناقشات حول دوافع الخصخصة فأشارت **د. نازلي معوض** إلى **السبيكة الجديدة ،لليبرالية المصرية المستحدثة** التي ميزت مرحلة التحول من النظام الاشتراكي العروبي إلى النظام الانفتاحي الليبرالي .. ملخصة عناصر السبيكة في: الانفتاح في صلة بالاقتصاد الحر ، التعددية الحزبية في ارتباطها بخريطة جديدة ، سياسة عربية أقل تورطا في النزاعات ، تقارب مع الغرب ، وصلح مع إسرائيل . وذكرت د. نازلي أن هذه السبيكة تنطوي على معضلة استبعاد ومعضلة استدعاء .. **وفي الاستبعاد تمت إزاحة القومي والناصري والثوري والاشتراكي ،وفي الاستدعاء تم استدعاء الإسلام السياسي** وبين ماقبل الثورة.



د. حسام عيسى وعدد من المشاركين في الندوة

وذكرت أن تحالفات القوى المستدعاة كانت تحالفات اجهاضية حيث دخلت فيما بينها فى صراع سلطوى شديد بلغ نقطة الانفجار فى حادث المنصة ، ولاحظت د. نازلى أن الليبرالية المستحدثة لازالت تعتمد على الكادر القديم (الدستور) ولم يتبلور بعد كادر جديد يناسب التطورات.

كما دارت مناقشات حول دور البرلمان والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني من سياسات الخصخصة ، كان أبرز مافيها أن **د. وفاء عبد الله** قد لاحظت تناقض ماتعلنه الحكومة من سياسات ، مع ماتصدره فيما بعد من تشريعات ، وأن **هناك هوة حقيقية بين المعلن والمسكوت عنه فى سياسات الحكومة ، كما أن هناك اتجاهاً لتهميش دور البرلمان فى تشريعات الخصخصة ، وإصدار قرارات بقوانين فى أمور لا تحتمل العجلة.**

كما اتفقت **د. وفاء ود. عزة وهبى ود. نيفين مسعد** على تميز مرحلتين فى سياسات الحكومة ، تميزت الأولى بشعار " لامساس" وبتأكيدات متتالية عن عدم بيع القطاع العام ، وتميزت الثانية بالتحلل من وعود الأولى

وأشارت **د. نازلى ود. نيفين ود. وفاء ود. عزة** فى دراستهم إلى حدود المشترك بين أحزاب المعارضة فى الموقف من سياسات الخصخصة وهو يتعلق بإيجاز بمطالبة الحكومة بمبادئ العلانية والشفافية والمكاشفة والمصارحة وعدم اخفاء الاتفاقات التى تبرمها مع مؤسسات التمويل ، ورفض التدخل من الخارج .

وأكد د. **مصطفى كامل السيد** ود. نيفين مسعد على رسم ملامح خريطة لمواقف القوى الحزبية من سياسات الخصخصة ، بدا فيها **الوطنى والوفد والتيار الإسلامى** مع هذه السياسات فى وجه **معارضة التجمع والناصرى** فى الأساس.

ولاحظ المشاركون فى أعمال الندوة اختلاط مواقف الكتل البرلمانية لمعظم الأحزاب من هذه السياسات وفسر د. مصطفى كامل السيد الأمر بطبيعة نظام القوائم فى دورة ٨٤ و٨٧ التى دفعت بعض النواب لدخول أحزاب أخرى لاتعكس انتماءاتهم الحقيقية بسبب محظور الـ ٨٪ .

وأشار **د. أحمد يوسف** إلى فوضى وتشوش الخريطة الحزبية بأسرها ، بينما لاحظ **د. حسام عيسى** أن الأحزاب ، فى كل تاريخها هى مجموعة من التحالفات غير أن هناك كتلة مؤثرة تعطى الخط الأساسى.

وأشارت **د. وفاء عبد الله** إلى اتساق مواقف الهيئة البرلمانية لحزب التجمع واعتماد **خالد محى الدين** على المنهج العلمى فى مناقشة بيانات الحكومة والموازنة وتقديم اقتراحات بديلة.

وتناولت **د. عزة وهبى** الأبعاد



د. على سليمان ، و د. سمعان بطرس ، د. وك ، عبد الاله

الاجتماعية لسياسات الخصخصة و بين مرحلتين فى السياسة الحكومية وأشارت إلى انضمام بعض المستقلين لمواقف التجمع فى معارضة التوجهات التى تنطوى على آثار اجتماعية سلبية كما لاحظت د. عزة وهبى أن مسألة الانضباط الحزبى فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية ، تنطوى على مرونة فى مواقف النواب ، خلافا لكثير من القضايا الأخرى ، وذلك بسبب العلاقة التى تنشأ بين النائب والناخب أمام شاشات التليفزيون ولاحظ د. حسام عيسى أن هناك فرقاً بين الأبعاد الاجتماعية التى تتعلق بالنتائج مثل الصندوق الاجتماعى وماشابه بما لايتيح امكانية الفرز بين مواقف الأحزاب والأبعاد الاجتماعية لهذه السياسة من حيث المبدأ ، والتى تنطوى معارضتها ، كسياسات ، لاآثار ، على امكانية الفرز الحقيقى وكان د. أحمد يوسف قد أشار الى مفارقات مثيرة فى الخريطة الحزبية مثل وجود ماركسى (كأحمد طه) ، وأحد الضباط الأحرار (كعلوى حافظ) على قوائم الوفد ، وانضمام رجال من يوليو إلى جمعيات رجال الأعمال ، والتكنوقراط والعمال والفلاحين للوطنى ، وهى كلها إشارات الى حدود التجربة الحزبية الراهنة وطبيعة القيود التى تحيط بها والتى تفرز هذا التشوش

جماعات الضغط

ولعل أهم ماأثير بعد ذلك ، عندما جرى الحديث عن جماعات الضغط أن د. سلوى شعراوى جمعه قد أشارت الى تراوح مواقف رجال الأعمال ونقابات العمال من هذه السياسات ، وميزت عدة مراحل فى تطور هذه المواقف ، واعتبرت أن الحركة العمالية لعبت دور الفرامل الأساسية فى إبطاء عملية التحول .. وأن دوافع عملية التحول كانت داخلية فى الأساس.

أما د. أمانى قنديل فقد فحصت خريطة جمعيات رجال الأعمال والنقابات العمالية والمهنية فى مواقفها من سياسات الخصخصة وأشارت الى بيان المصالحة التاريخى بين اتحاد العمال وجمعيات رجال الأعمال عام ١٨٩٩ ، وتناولت الاختلافات بين مواقف بعض جمعيات رجال الأعمال والغرفة التجارية واتحاد الصناعات.

وتناول كاتب هذه السطور دور الحركة العمالية فى مقاومة الأهداف الانتقالية لسياسة الخصخصة(تخفيض الأجر المتغير ، والعمالة المؤقتة) والأجور العامة التى تدور فيها المواجهة ، بما يرتبط بها من تشريعات كمشروع قانون العمل الموحد ، والعلامات الكبرى فى هذه المواجهة وعلى الأخص انتفاضة كفر الدوار عام ٩٤ ودلالتها ، ومايرتبط بكل ذلك من عمليات تصدع فى القيادات النقابية التقليدية وعمليات فرز فى الحركة العمالية بكل تداعياتها على أوضاع التنظيم النقابى.

بدلاً من الشرك والشراكة

السوق العربية المشتركة ضرورة تاريخية

عريان نصيف

احتشدت المنطقة العربية- فى السنوات الأخيرة - بنشاط محموم بكافة صوره - الكتابات والندوات والمؤتمرات والتحركات الفعلية -فى اتجاه الدعوة والدعم والتنفيذ للعديد من المشروعات والأنشطة الاقتصادية- وهى سياسية بالأساس -فى البلاد العربية.

وبذلت - وما زالت - الجهود الرسمية وشبه الرسمية فى المنطقة حول **«التطبيع مع اسرائيل ،السوق الشرق أوسطية، الشراكة الأوروبية / العربية ،السوق المتوسطية»..** الخ هذه المصطلحات المعبرة عن واقع اقتصادى وسياسى لتوجه الحكومات العربية -بنسبة أو بأخرى- فى هذه المرحلة.

ولعل أخطر ما فى هذه الدعوات ليس أشدها استفزازا للمشاعر الوطنية والقومية، بل أكثرها واقعية وموضوعية وتعقلاً،والتى تطرح توجهاتها- ومشاريعها المشبوهه - بالمنطق الأملس المسموم.. « قد تكون بعض هذه المشروعات خطيرة وضارة مثلا بمصالحنا الوطنية وتراثنا القومى .. ولكن هل نحن نملك حلولا أخرى بديلة أمام التردى الذى اجتاح المنطقة العربية وخاصة فى المجال الاقتصادى؟»!.

ويتم - بهذا المنطق ابراز الأرقام / الأوضاع التالية للواقع الاقتصادى العربى:

* **حجم الدين الخارجى**- وفقا للجداول السنوية للبنك الدولى- قد تضاعف منذ عام ١٩٨٧، حيث كان حوالى **٨٠ مليار دولار** ووصل عام ١٩٩٤ إلى **١٥٥ مليار** ومن المتوقع ألا يقل عام ٢٠٠٠ **عن ٢٥٠ مليار دولار.**

* قيمة الفجوة الغذائية - التى تمثل ٦٠٪ من الاحتياج الفعلى العربى - قد وصلت . وفقا للاحصاءات الاقتصادية وآخرها ما قدم فى الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع فى مؤتمرها المنعقد فى ديسمبر ١٩٩٥- إلى **١٧ مليار دولار.**

ومن المنتظر أن تتضاعف على الأقل - نتيجة اتفاقيات الجات- فى عام ٢٠٠٠.

* وصل عدد العاطلين فى المنطقة العربية -وفق تقارير منظمة العمل العربية -إلى **١٢ مليون عاطل**، تتم زيادتهم بمعدل يقرب من ١٤٪ سنويا.

* **الناتج الاجمالى العربى** لم يزد كثيرا- وفقا للتقرير الاقتصادى العربى الموحد الصادر عام ١٩٩٣ - عن **٥٠٠ مليار دولار** ،ومعدل النمو الاقتصادى العام لم يتجاوز حدود ٣-٤ ٪ سنويا ،والعجز المالى السنوى فى موازنات الدول العربية يصل إلى ٥٠ مليون دولار.

* من المتوقع انخفاض سعر النفط عام ٢٠٠٠ من ١٦ إلى ٦ دولار للبرميل . نتيجة التلاعب الأمريكى ببترول العرب بفتح منافذ استيرادية أساسية أخرى، ووفقا لما يسمى «ضريبة الكربون» التى تفرضها أوروبا على البترول العربى.

والصورة بلا شك- وخاصة مع توقع أن يصل عدد السكان فى المنطقة العربية عام ٢٠٠٠ إلى حوالى **٣٠٠ مليون** -قاتمة ومحبطة.

ولكن -وهنا المغالطة المتعمدة من أنصار تيئيس الأمة العربية من أى امكانية للتنمية، ولتمرير المشروعات المشبوهه -فهذه الأرقام والأوضاع- وهى حقيقية وموثقة-هى وجه واحد من وجوه الصورة. أما الوجه الآخر- الوجه الحقيقى- فهو الامكانات الكبيرة التى تحظى بها المنطقة العربية:

* فمساحة المنطقة العربية تبلغ ١٤ مليون كيلو متر مربع(أى حوالى ١٠٪ من مساحة العالم).

* والطاقة البشرية تبلغ حوالى ٤٫٣٪ من سكان العالم.

* وقوة العمل تصل إلى ٧٥ مليون

عامل، تزيد بمعدل ٢,٥ مليون سنويا.

* وفى باطن المنطقة تكمن **كميات مهولة من المواد الطبيعية، كالنفط والغاز الطبيعى، والفوسفات والحديد.. الخ.**

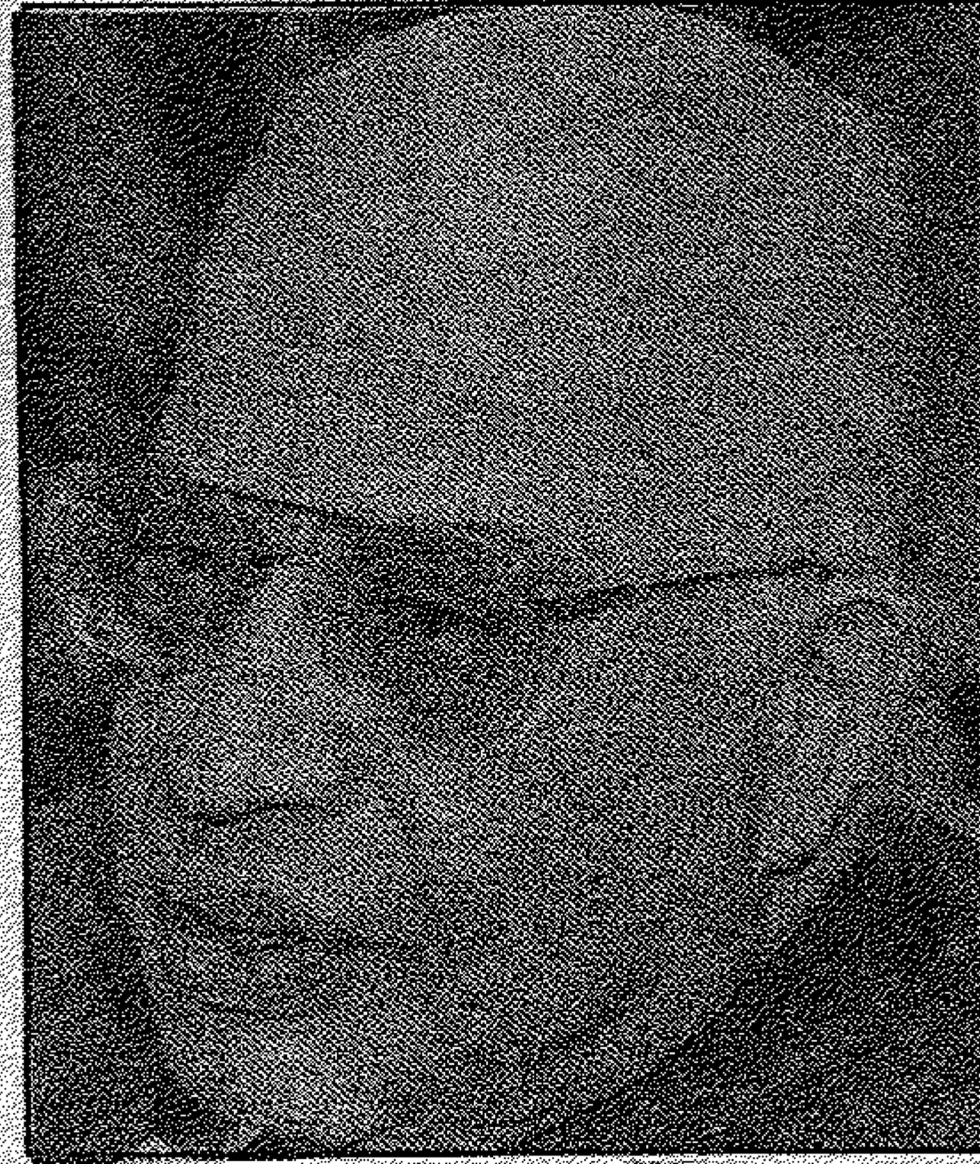
* ومساحة الأراضى القابلة للزراعة تبلغ حوالى **١٩٨ مليون هيكتار.**

* وتتوافر فى المنطقة كميات من المياه السطحية -بخلاف المطرية والجوفية- تصل إلى أكثر من **٢٧٤ مليار متر مكعب سنويا.**

أما عن كيفية ألا يترتب على هذه الامكانات الضخمة، سوى هذا التدهور الاقتصادى الكبير، فبالاضافة إلى العوامل السياسية السلبية المباشرة فى أنظمة الحكم العربية والتى تتمثل -فى الاساس- فى عدم العدالة فى توزيع الثروة، وفى انعدام- أو محدودية- الممارسة الديمقراطية الكفيلة بالتوظيف الأمثل للانسان العربى- وهذه قضايا ليست مطروحة فى هذا المقال، فإن هناك ثلاث قضايا أخرى كانت كفيلة بتحويل الامكانات العربية الكبيرة، إلى واقع متدهور اقتصاديا واجتماعيا.

أولا: المليارات حلال لأمريكا وأوروبا، حرام على العرب!!.

ففى الوقت الذى لا يتجاوز فيه حجم **الاستثمارات العربية فى الوطن العربى، ١٢ مليار دولار**، بلغ حجم **الأموال العربية بالخارج ٦٧٠ مليار دولار كودائع مسجلة**، بالاضافة إلى ما يقدره الخبراء الماليون- ومنهم د. **صلاح صيام** وكيل أول الوزارة بالجهاز المركزى للمحاسبات - بما قيمته **٤ تريليون دولار كاستثمارات فى الغرب** أو كودائع غير مسجلة فى البنوك الأمريكية والأوروبية.


د. عصمت عبد المجيد
العربة أم الحصان؟

و«الاخوة» العرب مصرون على ذلك بالرغم من الخسائر الفادحة التى تلحق بأموالهم كما حدث عام ١٩٩٣ - نتيجة الانخفاض المفاجئ لسعر الاسترلينى فقد بلغت خسائر الأموال العربية فى انجلترا حوالى ٢٥٪ من قيمتها بما قدر بعشرات المليارات

و«الاخوة العرب» ما زالوا مصرين على هذا الوضع بالرغم من التآمر الواضح على أموالهم والذى تمثل فى أوضح صوره عام ١٩٨٧ والذى ترتب عليه خسارة للأموال العربية بالخارج قدرت بأكثر من **٨٠ مليار دولار فى يوم واحد**، نتيجة مؤامرة أمريكية. بريطانية تم من خلالها تخفيض كبير ومفاجئ ومفتعل فى بورصة الأوراق المالية فى **وول ستريت** لأسهم الشركات التى يملك فيها المستثمرون والحكومات العربية نسبة كبيرة.

ثانيا: القدرة الفائقة على إهدار الامكانات!!.

ولعل هذه القدرة الكبيرة تتمثل على أوضح- أو أسوأ- صورها فى مجالى **الأراضى الزراعية والمياه فبالنسبة للأرض: لا** يزرع من الأرض القابلة للزراعة سوى حوالى ٢٨٪ فقط ولا يستغل من الأرض المزروعة مثلا، سوى ٨٪ فى زراعة المحاصيل الدائمة.

وبالنسبة للمياه: فالمياه الجوفية والمطرية القادرة على توفير الرى اللازم لزراعة ملايين الأفدنة، مهدرة بشكل كبير استفز حتى الخبراء الأجانب. والمياه السطحية والنهرية لا يستخدم منها فى الزراعة سوى حوالى ٥٠٪، وهذه الكمية المستخدمة فعلاً يتم اهدار ما لا يقل عن ٣٠٪ منها.

ثالثا: فلتكن العربة أمام الحصان، طالما كان ذلك لمصلحة اسرائيل!!.

عبّر د. **عصمت عبد المجيد** -الأمين العام لجامعة الدول العربية -بحق عن موقف المهرولين نحو ما يسمى التطبيع الاقتصادى مع العدو الصهيونى -تحت دعوى أن الاقتصاد يسبق السياسة -بأنهم كمن يضع العربة أمام الحصان!

ولكنهم للأسف لا يتبعون هذا المنهج إلا عندما يتعلق الأمر بمصالح الصديقة «اسرائيل» وبتوجيهات «ماما أمريكا». أما عندما تكون المسائل خاصة بالوضع العربى والتضامن القومى، فالوضع بالنسبة لهم يختلف تماما، معلنين رفضهم لأى تكامل أو حتى تنسيق عربى اقتصادى، قبل المصالحة


د. جودة عبد الخالق
التنمية العربية هى القضية

السياسية التى لن تتم إلا بشروطهم ،ومن هنا كانت مثل هذه الظواهر السلبية.

* فحجم التجارة المتبادلة بين الدول العربية«الشقيقة»،لا يزيد عن ٦٪ لكل منها.

* وكل ٥٦ دولار مستثمر ومسجل بالخارج ، يقابلها دولار واحد فى المنطقة العربية.

* وحجم هجرة وانتقال العمالة العربية -بين أرجاء الوطن العربى- قد انخفض من حوالى ٥ مليون إلى ٣٫٧ مليون ، تحت حجج ودعاوى مختلفة.

.. ولكن للشعب العربى رأيا آخر.

فى مواجهة رأى الأنظمة والحكومات المصرّة على تدهور الأوضاع الاقتصادية العربية، كمبرر للتمادى فى سياسات التبعية لأمريكا والتطبيع مع اسرائيل ولتمرير كافة المشروعات تبرز وتقوى رؤية الشعب العربى الرافض لهذه السياسات والمشروعات والمصر على توظيف امكاناته لتطوير أوضاعه الاقتصادية فى اطار عدم وقوعه فى شرك المؤامرة الأمريكية / الصهيونية التى تسعى لإحكام هيمنتها على المنطقة. فبالإضافة إلى الدور الذى تقوم به القوى السياسية- الوطنية والقومية- فى المنطقة ،والذى يلاحظ أنه نسبيا قد تزايد وأخذ بعدا جماهيريا فى الفترة الأخيرة ، فإن الكثير من المنظمات الاقتصادية المتخصصة على المستوى القومى قد أسرعت حركتها وعلت نبرتها فى اتجاه الدعوة إلى السوق العربية المشتركة والتضامن الاقتصادى العربى- بمختلف الرؤى حول أشكال ووسائل هذه السوق وهذا التضامن.

وفى هذا المجال يمكن رصد بعض النماذج التى تمت خلال عام ١٩٩٥.

* **الندوة العربية المصرفية بدمشق فى ديسمبر** والتى تضمنت توصياتها -التى اعلنها د. **عدنان الهندى** الأمين العام لاتحاد المصارف العربية -ضرورة قيام موقف مصرفى عربى موحد فى مواجهة السوق الشرق أوسطية وبنك التنمية الاقليمية واتفاقيات الجات.

* **الصندوق العربى للانماء الاقتصادى**: الذى يطالب رئيس مجلس ادارته- **عبد اللطيف الحمد**- باندماج البنوك العربية فى مواجهة محاولات تهميش الدور الائتمانى العربى.

* **الاتحاد التعاونى العربى**: حيث وصل اجتماعه -الذى عقد بجامعة الدول العربية فى شهر ديسمبر بأن ٤٠ ألف جمعية تعاونية تضم ٤٠ مليون عضو ، قادرة -مع التنسيق التشريعى والحركى- على القيام بدور مهم فى مجال التنمية العربية المشتركة.

* **منظمة العمل العربية**: التى اعلنت على لسان أمينها العام د. **بكر محمود رسول** -أن المنظمات العربية المتخصصة قادرة -من خلال وفاء الدول العربية بحصة كل منها فى ميزانياتها وبتقديم الدعم لها -على مواجهة التحديات ، باقامة مشروعات كبيرة قومية تحل مشكلة البطالة وتسهم فى التنمية العربية المشتركة.

* **الاتحاد العام للغرف التجارية العربية**: فقد قرر -فى اجتماعه فى شهر مايو -ضرورة إقامة منطقة تجارية عربية حرة تكون قادرة على استثمار الموارد البشرية والأولية والطبيعية العربية الهائلة وعلى تجنيب الأمة العربية الخسائر المترتبة على اتفاقيات الجات.

* **منظمة العمل العربى المشترك**: التى أعلن أمينها العام د. **عبد الرحمن الخصيباتى** -وهو الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية- أكثر من مرة ، عن ضرورة قيام وتنظيم الجهود والامكانات العربية المشتركة للخروج من مأزق الفجوة الغذائية العربية من خلال استصلاح واستزراع ملايين الهكتارات القابلة للزراعة، وانتاج وتسويق السلع الغذائية، وترشيد وحماية الثروة المائية.

* **الجمعية العربية للاقتصاد الزراعى**: حيث أعلن أمينها العام د. **رفعت النجار** ،ضرورة قيام المنظمة العربية لمواجهة كافة التحديات التى تحاول تعويق الاقتصاد العربى.

* **مؤتمر الغذاء العربى الذى أجمعت** الدراسات والبحوث المقدمة من خلال انعقاده فى القاهرة فى شهر يوليو على ضرورة العمل العربى المشترك من أجل الاكتفاء الذاتى الغذائى ، بديلا عن الأوضاع المتردية فى هذا المجال والتى أوصلتنا إلى استيراد حبوب فقط بمبلغ يربو على ٦ مليار دولار سنويا رغم امكاناتنا الزراعية ،وإلى استيراد حوالى ٢٥ مليون طن من الأعلاف كل عام بما يمثل حوالى ٧٠٪ من تكاليف انتاج الثروة الحيوانية والداجنة.

* **مؤتمر رجال الأعمال العرب، المنعقد بالاسكندرية فى شهر يوليو** والذى لم يكتف برفض الشرق أوسطية ومؤسساتها التمويلية، ولكنه قرر ضرورة وامكانية الدعم العربى للاقتصاد العربى ، من خلال :

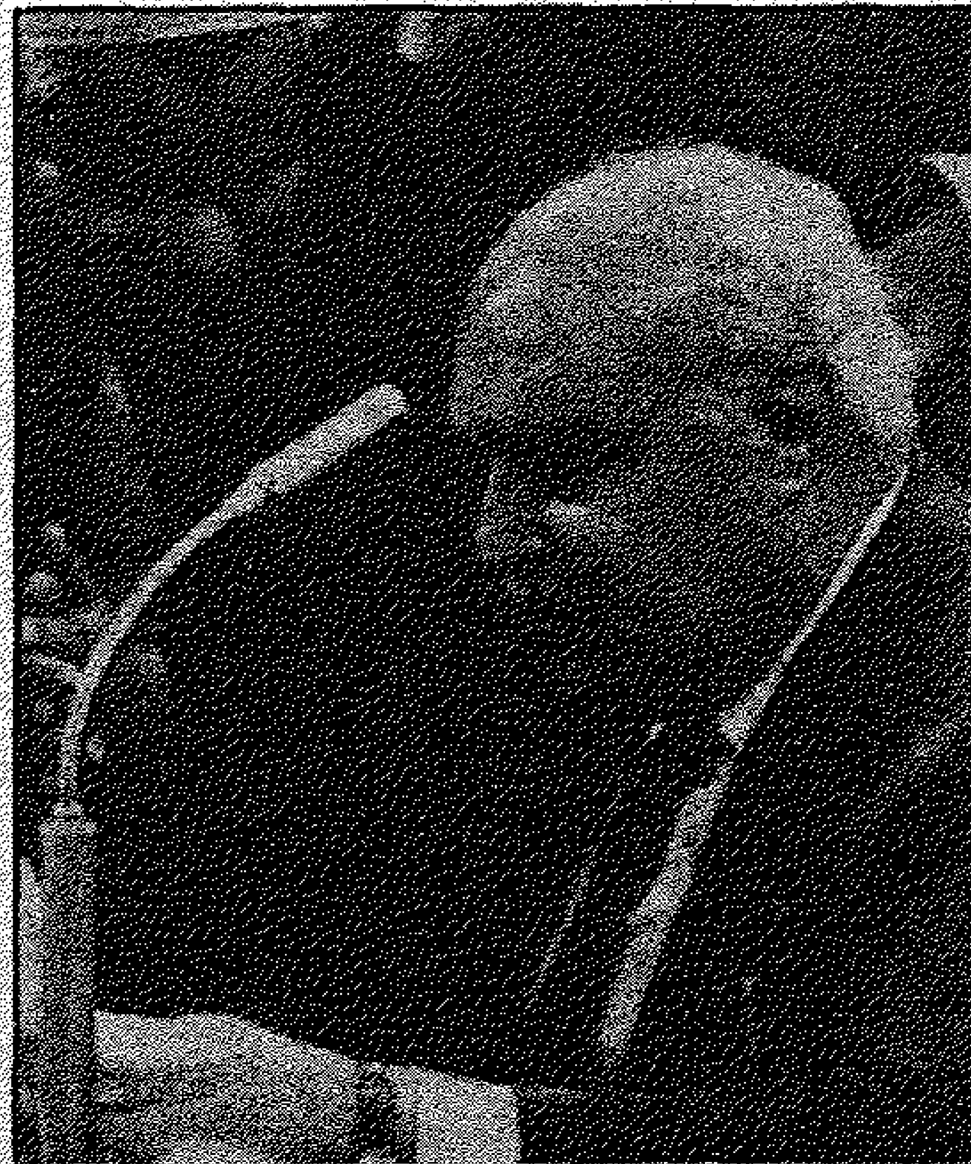
- قيام المنطقة الحرة للتجارة العربية.
- الصناديق القومية العربية.
- تعزيز الشركات القابضة العربية.

وأخيراً: فالكل مجمع على تردى الوضع الاقتصادى العربى فى هذه المرحلة ولكن الخلاف الجذرى يكمن فى منهج تجاوز هذا التردى وقد اتضح ذلك بجلاء فى المؤتمر العلمى للاقتصاديين المصريين ، الذى نظمته الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع فى ٢١-٢٣ ديسمبر.

فالدكتور **عاطف صدقى** من خلال كلمته التى ألقيت فى افتتاح المؤتمر - يوصف الوضع بدقة ويوثقه بالارقام والاحصاءات مؤكداً تدهور الأوضاع الاقتصادية العربية ولكنه- وهو يدعو العرب فى ختام كلمته للمناقشة الجادة والبناءة حول امكانات الخروج من هذا الوضع- لم يكن يفعل حقيقة -وهو فى موقع من أهم مواقع المسئولية والتأثير فى الوطن العربى كله- سوى استمرار وترسيخ هذا الوضع من خلال منهج الاعتماد على البنك والصندوق الدوليين ،والسعى لبعض فتات ما يسمى المعونات الامريكية،والدعوة المتحمسة والمتفائلة بكافة المشروعات غير عربية بدءاً من الشراكة مع أوروبا حتى التطبيع الاقتصادى مع العدو الصهيونى مرورا بما يسمى السوق الشرق أوسطية.

* وعلى الشط الآخر كان يقف - ومعه الكثيرون- د. **جوده عبد الخالق** الأمين العام للمؤتمر ، متفقا مع د. عاطف وأصحاب منهجه فى توصيفهم لما وصل إليه حال الاقتصاد العربى ،مختلفا معه ومعهم- جذرياً- فى أسلوب تجاوز هذا التردى ملخصا- بحق- للقضية فى أنها قضية «التنمية العربية» بكل أبعادها ليست الاقتصادية فحسب بل والسياسية والثقافية والاستراتيجية أيضا

د. عاطف صدقى تدهور الأوضاع العربية



خطة التنمية ومقياس «إعادة تعريف التقدم»

محمود الشاذلي

توالت الأحداث بسرعة خاطفة فى الأيام الأولى من العام الجديد لتشهد حدثين بالغى الأهمية.

الحدث الأول هو التغيير الوزارى، ويستمد أهميته من أنه يتم بعد فترة تقارب العشر سنوات من بدء تولى رئيس الوزراء السابق لمنصبه، بغض النظر عن بقاء معظم الوزراء فى أماكنهم، أو أن البعض كان يرغب فى أن يرى تغييرا أكثر جذرية أو شمولا مما تم بالفعل.

والحدث الثانى، هو زيارة المستر آل جور نائب رئيس الولايات المتحدة للقاهرة وحضوره أول اجتماع للمجلس الرئاسى الاقتصادى المصرى الأمريكى. ويستمد هذا الحدث أهميته من الزيادة المضطردة فى تكامل الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى والأمريكى بالذات، فنحن نرى أن حجم التجارة المصرية مع الولايات المتحدة والذى كان فى سنة ٩٢/٩١ يصل إلى حوالى ٢٥٪ من حجم التجارة الدولية المصرية قد وصل فى عام ٩٥/٩٤ إلى مايقارب ٣٥٪ منها.

يهدف الجانبان المصرى والأمريكى إلى زيادة الاستثمار الأمريكى - بالذات من القطاع الخاص - فى الاقتصاد المصرى فتصبح المشاركة هى الأداة التى يسهم بها الجانب الأمريكى فى دفع الاقتصاد المصرى والإسهام فى تنميته بدلا من المعونات الحكومية التى كانت هى الطابع السائد فى الماضى، ويصر الجانب الأمريكى على التعريف بأنه يهدف إلى الإسهام فى تنفيذ خطة مصرية بحتة من حيث تحديد أهدافها ورسم استراتيجيتها وسبل تنفيذها دون التدخل فى هذه الأمور.

ونحن وإن كنا نسلم بأن خطة التنمية المصرية واستراتيجية الحكومة الجديدة هى فى الواقع خطة مصرية تماما، **إلا أننا لايمكن أن نتجاهل التأثير الفلسفى والأيديولوجى الأمريكى على الفكر الذى تنبنى عليه الخطة**. ذلك بالإضافة إلى فهمنا أن تصرفات الحكومة الأمريكية تنبع بالضرورة من هدف خدمة المصالح القومية الأمريكية، وفى مقدمتها **زيادة معدل استهلاك أفراد الشعب المصرى من السلع والخدمات الأمريكية، سواء المستورد منها أو المجمع والمعلب محليا**.

ونحن هنا لانعنى بالضرورة نقدا سلبيا للخطة أو للإسهام الأمريكى فى تنفيذها، ولكننا إذا تبينا هذه الأمور بوضوح وجب علينا أن ننظر إلى المجتمع الأمركى المعاصر ونقوم بدراسة الحوار الدائر فيه فى الوقت الحاضر حول الأولويات القومية وعلاقتها بديناميكية التنمية الاقتصادية.

تبين الإحصائيات الاقتصادية أن معدل الناتج المحلى الإجمالى للفرد الأمريكى قد تضاعف - أو يزيد - فى خلال الأربعين سنة الماضية (من منتصف الخمسينات إلى منتصف التسعينات)، ومع ذلك تزداد مظاهر التشاؤم وعدم الرضا بين أفراد الشعب. فمثلا يقول **استفتاء بيزنس ويك / هاريس بل** أجرى فى مارس ١٩٩٥ أن ٧٠٪ **من الشعب شديد التشاؤم (gloomy) بخصوص المستقبل**. ويقول الدكتور بول **كنيدى** أستاذ التاريخ بجامعة **ييل** أنه منذ أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات تقوم مؤسسة **جالوب** بعمل استفتاء، وتسأل: هل **تعتقد أن أولادك وأحفادك سيستمتعون بحياة أفضل من حياتك فى الوقت الحاضر**؟ وكان رد الشعب الأمريكى على هذا السؤال سنويا بالإيجاب منذ بدئه حتى سنة ١٩٨٧. **ومنذ سنة ١٩٨٧ وحتى الآن تجيب غالبية الشعب الأمريكى على هذا السؤال بالنفى** علما بأن عقد الثمانينات كان يمثل أطول فترة نمو مستمرة للاقتصاد الأمريكى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قياسا بالزيادة فى معدل الناتج المحلى والإجمالى.

ويكاد يجمع المفكرون ورجال السياسة فى الولايات المتحدة، سواء كانوا ليبراليين أو

محافظين على خطورة المشاكل الاجتماعية التى تجابه المجتمع ، وإن اختلفوا فى تفسير أغراضها وطرق علاجها مثلا يتوقع أن تنتهى ٥٠٪ من الزيجات التى تتم حاليا بالطلاق . وبالنسبة للشباب المراهق (سن ١٣ - ١٩) فإن **الانتحار مثل الآن السبب الثانى للوفاة - يعلوه فقط الموت فى حوادث السيارات** . بينما يكون الموت قتيلا كضحية للعنف العشوائى المسلح أعلى الاحتمالات بالنسبة لشباب الأقليات من الزنوج والهسبانين . فى سنة ١٩٩٣ قام **وليام بنت** الذى كان وزيرا للتعليم فى حكومة **رونالد ريجان** بدراسة التدهور الاجتماعى فى الولايات المتحدة وأصدر تقريرا أسماه "**مقياس المؤشرات الثقافية**" على نمط "**مقياس المؤشرات الاقتصادية**" التى تصدره بانتظام وزارة التجارة الأمريكية . وكان هدفه هو أن يوضح بالتفصيل مدى الانحدار الاجتماعى الذى استمر بالرغم من الارتفاع المستمر لمقياس المؤشرات الاقتصادية والحقيقة المذهلة التى يظهرها تقرير **مستربنت** أن كل الأمراض الاجتماعية الت دونها من طلاق وجريمة وإدمان الشباب لوسائل اللهو وخلافه كلها تضيف إلى معدل الناتج المحلى الإجمالى ! فعلى سبيل المثال تكاليف التقاضى فى حالات الطلاق ، ثم تكاليف التصرف فى العقارات نتيجة للطلاق كلها تؤدى إلى زيادة " الناتج المحلى الإجمالى" .

يقول أحد سماسرة العقارات فى شيكاغو لجريدة **شيكاغو تريبيون** أنه للآسف فإن الطلاق يعتبر جزءا كبيرا من دخلنا . أنه يعنى أن يباع منزل ، وفى حالات كثيرة يشترى منزلان.

كذلك فإن صناعة الوقاية من الجريمة تقدر بحوالى ٦٥ مليار دولار . أن نوعا واحد من أجهزة مقاومة سرقة السيارات .(يسمى club) يضيف وحده ١٠٠ مليون دولار للناتج المحلى الإجمالى وأشار **مستر بنت** إلى الإحصائية الخطيرة التى تفيد بأن الشاب المراهق فى المتوسط يمضى ثلاثة ساعات يوميا فى مشاهدة التليفزيون وخمسة دقائق منفردا مع والده.

ولقد بدأ الكثيرون فى التساؤل والتشكك فى أن يكون علاج هذه المشاكل الاجتماعية التى تتزايد وتشتد حدتها هو رفع زيادة معدلات النمو بالمقياس الحالى (gdp) ، بل قد يكون العكس هو الصحيح . فقد تكونت مؤخرا منظمة تسمى منظمة " إعادة تعريف التقدم" (Redefining Progress) لتوضح مدى قصور المقياس الحالى gdp واقتراح بديل له يعبر بشكل أصدق عن مدى تقدم المجتمع نحو أهدافه المتكاملة ، وبالتالى يلقى الضوء على أوجه النشاط الاقتصادى الإيجابية ، فيتم التركيز على نموها وأوجه النشاط التى تؤثر تأثيرا سلبيا على البنية الاجتماعية لتفاديها أو الحد منها.

والنقد الموجه إلى محاولة قياس تقدم المجتمع بزيادة معدل الناتج المحلى الإجمالى ليس جديدا . ولكن الجديد فى فكر التيار الحالى وعمل منظمة " إعادة تعريف التقدم" أنها تطرح بديلا منطقيا مقننا للنقاش يسمى " **مؤشر التقدم الحقيقى** "Genuine Progress Indicator" أو GPI. وهناك عدة عوامل أساسية يختلف بشأنها مقياس GPI عن مقياس GDP منها :

أولا: فى حين أن GDP يجمع ناتج القيمة المالية لكل نشاط اقتصادى مادام يمكن قياسه نقديا بغض النظر عما إذا كانت النتائج الاجتماعية لهذه الأنشطة إيجابية أم سلبية . فإن GPI يطرح ناتج القيمة للنشاط السبى من إجمالى الدخل القومى . فمثلا تطرح - بدلا من أن تضاف - قيمة ماينفقه المجتمع على أدوات منع الجريمة . وكذلك الخسائر المادية أو العلاج لضحايا الجرائم . كما يطرح من الدخل القومى أيضا قيمة مايستهلك من الموارد الطبيعية غير المتجددة وماصرف على إصلاح ماأفسده النشاط الاقتصادى للبيئة من تلوث.

ثانيا: تضاف قيمة الأعمال المؤداه فى نطاق الأسرة وفى إطار التطوع.

ثالثا: معدل توزيع الدخل . يأخذ مقياس GPI فى الاعتبار مدى مشاركة كل الأفراد فى أى زيادة للناتج القومى . لأن مجرد زيادة المعدل لايعنى بالضرورة أن الجميع - أو حتى الأغلبية - تشارك فى ازدياد الرفاهية فمثلا خلال **عقد الثمانينات فى الولايات المتحدة ، ارتفع دخل الفرد من شريحة ١٪ العليا بمقدار ٦٠٪ فى حين منى دخل الفرد من شريحة ٤٠٪ السفلى بالانخفاض.**

وفى دراسة مقارنة لمدى التقدم فى الفترة من الخمسينات حتى الآن فى الولايات المتحدة من منظارى ال GDP وال GPI كانت النتيجة كالآتى:

قياس ال **GDP** يظهر لنا أن الحياة قد تحسنت بشكل مستمر من ذلك الحين حيث تضاعف معدل الناتج المحلى الإجمالى للفرد بشكل مضطرد فى تلك الفترة.

فى حين يظهر ال GPI صورة مختلفة تماما . حيث يستمر المنحنى فى الارتفاع حتى ١٩٧٠ ثم يبدأ فى الانحدار حتى يصل انحداره حتى الآن مايقارب ٤٥٪ من قيمة ارتفاعه السابق . وهذا أكثر ترافقا مع الواقع.

وهناك خلل خطير آخر فى مقياس **GDP** يجب أن ننتبه إليه . فمنذ ١٩٩١ حل GDP محل GNP كمقياس لمعدل التنمية الاقتصادية ، ونتيجة لهذا التغيير تحسب الآن أرباح الشركات الدولية من نشاطها فى إحدى الدول المضيفة كزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى لهذه الدولة علما بأن هذه الأرباح سوف تحول إلى الدولة الأم للشركة الدولية إن عاجلا أم آجلا . وكان نظام ال GNP يحتسب هذه الأرباح زيادة فى الدخل القومى للدولة الأم . فمثلا كلما زادت أرباح شركات **كوكاكولا وبيبسى كولا** وماكدونالدز أو محطات تسويق المواد البترولية مثل **موبيل وأسو وشل** وغيرها فى السوق المصرية ظهر ذلك كزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى للاقتصاد المصرى بينما نتيجتها فى النهاية انتقال للثروة من الاقتصاد المصرى إلى أمريكا وأوروبا أو غيرها من الدول الأم للشركات الدولية.

علينا إذن أن نعيد النظر فى استخدام الناتج المحلى الإجمالى كمقياس للسرعة التى نسير بها نحو تحقيق أهدافنا القومية حيث من المرجح أن يهدينا هذا المقياس إلى طريق مخالف تماما للطريق الذى يؤدى إلى تحقيق هذه الأهداف . إننى آمل أن نحكم على الوزارة الجديدة من هذا المنظور ، ونحكم أيضا على الشراكة المصرية الأمريكية ، أو أى شراكة بمقدار ماتضيف إلينا طبقا للمؤشر الذى قدمته ، ولعل اللجنة الاقتصادية لحزب التجمع تهتم عند إعداد رد الحزب على بيان الحكومة ، بأخذ هذه المعايير فى الاعتبار حتى تتحقق نقلة فى المفاهيم والطموحات على نطاق واسع

اليسار وثورة المعلومات

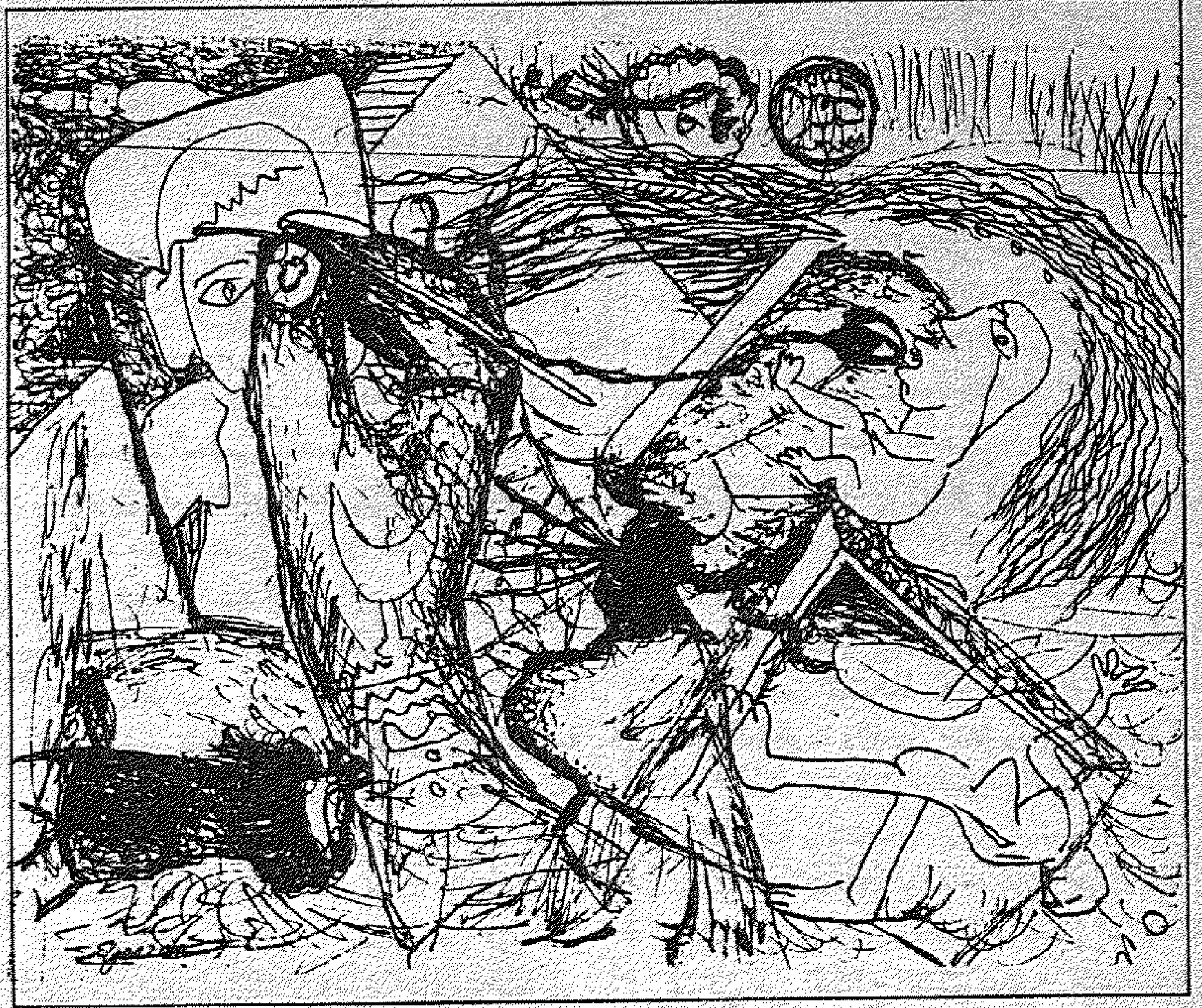
د. أحمد محمد صالح

يمر العالم اليوم بمرحلة إعادة بناء و تكوين نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة في دول المركز والتي يتم الان تصدير قشور تطبيقاتها ومهاراتها الي دول الاطراف. وهذه الثورة جعلت الحلول التقليدية للاشكاليات الجديدة مستحيلة، وشكلت انقطاعا اساسيا مع الماضي، لدرجة التوقع في غضون سنوات قليلة ان ينجز ملايين العمال اعمالهم حتى لو كانت في الصناعات الثقيلة من منازلهم خلال الكمبيوتر وشبكات الاتصال ،ويصبح الانسان أكثر حرية. فهذه الثورة لا تلغى عقله ولا تحل محلة كما يتوهم بعض المحافظين ، بل تنشط نمو قدراته العقلية، لأنها باختصار **ثورة ثقافية تتيح فرصا أكثر لان يكون الانسان «يساري».**

واذا كان العالم يعيش اليوم في أزمة بحث عن هوية وهو يعيد بناء بنيته. فانه من الطبيعي ان تكون هناك **أزمة في اليسار وأزمة في اليمين وأخرى في الوسط**، ومصطلح اليسار وهو يعكس الرفض لمعطيات الواقع يعكس أيضا الرغبة في تغييره باستثمار متغيرات المستقبل. ويرجع ظهور هذا المصطلح في السياسة إلى عهد **لويس السادس عشر** في فرنسا عندما انقسم اعضاء الجمعية الوطنية إلى مؤيدين يجلسون في اليمين ومعارضين يجلسون على اليسار، فالموقف والمكان نسبي. فاليسار في جماعة أو بلد قد يكون هو اليمين في جماعة أخرى او بلد مختلف ،وعلى ذلك فاليسار موجود طالما هناك تاريخ يكتب ، فهو موقف سلوكي واعي بالفجوة بين الموقف الحالي والموقف المرغوب. وغالبا ما يسود هذا الموقف بين النخب المثقفة في أي مجتمع من مفكرين ومبدعين وفنانين ، لانهم ينشغلون دائما بقراءة المستقبل ومتغيراته.

ومستقبل العالم اليوم يعتمد على الثورة العلمية التكنولوجية في الكمبيوتر والاتصالات والتي أنتجت ما يسمى« ثورة المعلومات» ، وأصبح **العلم** لأول مرة في تاريخ البشرية يضاف إلى العوامل الأساسية للانتاج مثل **الأرض والرأسمال والعمل**،وحدث تغيير في آليات الانتاج على حساب الطبقة العاملة،وتدويل سوق العمل فغير كل ذلك من خصائص الطبقة العاملة خاصة في دورها التاريخي، فلم يعد العمال يتابعون العمل ويتجمعون في مكان معين للانتاج، بل العمل هو الذي ينتقل الآن لإقامة العمال . وادى ذلك إلى تحلل المصنع الكبير ،وأصبح الهيكل التنظيمي لاتحادات العمال عديم الجدوى لقد تغيرت اساليب الحياة وأنماط التفكير وأبنية وهياكل القيم والاتصال والقوة في المجتمع، حتى أساليب الممارسة السياسية،لدرجة توقع **العلماء اختفاء الديمقراطية بشكلها النيابي الحالي وسيادة الديمقراطية الاليكترونية التي يصوت فيها كل فرد من خلال الحاسب فيرجع العالم إلى الديمقراطية المباشرة التي ظهرت في عهد اليونان القديم.**
وبتركيز شديد يمكن القول: إن الثورة العلمية والتكنولوجية في دول المركز خلعت جميع الثوابت التي تعارف عليها العالم من جذورها.

وثورة المعلومات في مصر كاحدى دول الاطراف تعني استخدام الكمبيوتر كدفتر اليكتروني لا أكثر ولا أقل **فنحن خارج عصر المعلومات وخارج التاريخ**، وتلك الجلبة التي نسمعها ونقرؤها في وسائل الاعلام خاصة الصحف عن ثورة المعلومات وعلوم الغد والمستقبل، مجرد هرولة كل واحد يستعرض معلوماته في هذا الموضوع و يركب موجة تسويق تلك المسميات،وأصبح الموضوع تجارة في المعاهد العلمية الجامعية سواء الخاصة أو الحكومية وكل يدعي أنها تعد البلاد لدخول القرن الواحد و العشرين وثورة المعلومات وثورة الاتصالات .. الخ تلك المصطلحات الرنانة. وعندما نتعمق في مضمون ما يقدمونه ويدعون إنه علوم المستقبل نجد الموضوع لا يزيد على تعليم استخدام الحاسب في ادارة الاعمال والحسابات ومسك الدفاتر وتنظيم المواعيد والاتصالات ومعالجة البيانات من خلال برامج الكمبيوتر العالمية . هذا ما يسمونه في مصر بالمعلوماتية ،وهو في الحقيقة **تدريب على بعض المهارات والتطبيقات التي انبثقت من ثورة المعلومات** والتي قامت بدورها على الثورة العلمية التكنولوجية في الفيزياء والرياضيات والكيمياء، والهندسة والوراثة وبقية قائمة العلوم ،ونكرر مرة أخرى فاستخدامات الكمبيوتر في الادارة والحاسبات والاحصاء، وتكوين قواعد البيانات .. الخ كلها تطبيقات للثورة في العلوم الاساسية عند المركز ، فنحن نستخدم الكمبيوتر دون انتاجه ،ونستخدم المعلومات التي انتجها المركز في العلوم الاساسية، بل يزيد على ذلك أن الكمبيوتر في مصر لا يستخدم منه الا ١٠٪ من امكانياته فقط بما فيها ممارسة العاب الكمبيوتر ، فما يشاع بيننا عن ضرورة الدخول في عصر المعلومات تعني على أكثر تقدير ضرورة تعلم المهارات الناتجة عن الثورة العلمية والتكنولوجية والتي حدثت في المركز وتتطلبها ثورة المعلومات حتى نستطيع التفاهم مع العالم فامتلاك اجهزة الكمبيوتر أو دخولنا في عضوية الانترنت أو شراء الاقمار الصناعية لا يعني أننا دخلنا عصر المعلومات الذي يشترط القدرة على ابداع واكتساب وتوظيف واستثمار المعلومات ، كل ما هناك اننا نحاول التفاهم مع المركز بلغته الجديدة التي أنتجها ونحن نشتري منه ادوات ترجمتها وندعو إلى تعلم مهارات تلك اللغة حتى نذكّره نذكّر المركز- أننا احياء ، **فالفجوة بين مجتمعنا ومجتمع المعلومات لا يمكن حسابها** ، بل



أن بعض المتفائلين يقدرونها بالسنين الضوئية. وهنا يجب أن نسجل ان اسرائيل هي الدولة الأولى فى العالم انفاقا واهتماما بالبحوث العلمية والمعلوماتية حيث تنفق ٣٪ من دخلها القومى تليها امريكا التى تنفق ٩ر٢٪ ثم اليابان تنفق حوالى ٨ر٢٪ من دخلها القومى. لذلك دعونا نتفق أن أقصى ما نحلم به أن نتقن مهارات ثورة المعلومات التى انتجها المركز وأن نوظفها ونستثمرها لحل القائمة الطويلة لمشاكلنا.

واليسار المصرى بكل طوائفه وهو يقوم بالتنوير ويسعى لتغيير المجتمع وحل مشاكله يواجه اشكاليات جديدة تتطلب حلولاً قائمة على اتقان استخدام مهارات ثورة المعلومات الناتجة عن الثورة العلمية والتكنولوجية فى العلوم الاساسية عند اصحابها فى المركز ،ومن الاشكاليات الجديدة التى تواجه اليسار المصرى وتتطلب حلولاً قائمة على مهارات ثورة المعلومات:

١- **موقفنا السلوكى المنفصم عن العلم والحداثة** ، ففى الوقت الذى نستخدم فيه ثمار العلم من كمبيوتر وطائرات وسيارات نرفض المبادئ العقلية التى يؤسس عليها العلم ، ولقد بات واضحا ان المستقبل لن ينتظرنا ، **فالثورة الحضارية التى تجتاح العالم الان تتم اصلا داخل الانسان ، فهى تتطلب تأهيلاً ثقافياً جديداً تماما ، وهى مهمة اليسار.**

٢- الكشف عن جوانب التراث التى يطمسها التيار المتأسلم فى قراءته الاليكترونية للتراث مستغلا تطبيقات ثورة المعلومات والنفوذ والمال. لذلك **يجب ابراز الجوانب التقدمية فى التراث والتأكيد على تاريخيته وتوظيفه لواقعنا مستثمرين فى ذلك مهارات وتطبيقات ثورة المعلومات.**

٣- **مواجهة وسائل الرقابة والحظر التى تفرضها بعض قوى المجتمع على انسياب المعلومات** ، فى الوقت الذى ينشغل العالم بتحقيق افضل السبل لحرية المعلومات.

٤- تحقيق التوازن بين معطيات تقبل الترجمة الي رموز الكمبيوتر ومعطيات يتعذر ترجمتها مثل القيم الروحية والدينية والاخلاقية والجمالية ، حتى يتم التوافق مع الرموز العلمية التى يتكلمها العالم الآن والتى اصبحت لغة كونية ،ومع المحافظة على الاختلاف فى مستوى القيم الروحية والسلوكية.

الملكة .. سالى متى تحكم مصر؟.

فى الفترة القليلة الماضية امتلأت الصحف والمجلات بأخبار الجن والسحر والشعوذة سواء كان ذلك فى صفحة الحوادث أو كظواهر غريبة فى صفحة التحقيقات ،وتنتشر هذه الأيام أيضا **كتب السحر والشعوذة حيث** تسجل أكبر المبيعات، لدرجة أن هناك من يكتب عن **السحر الحلال والسحر الحرام** ،وتستطيع أن تشترى شرائط الكاسيت التى سجلها شيوخ الجن من أمام المسجد ،وتستطيع أيضا أن تذهب إلى العيادات الجنية للعلاج بالقرآن.

وأتذكر هنا منذ حوالى عام عرض مساء الثلاثاء ١٣-١٢-١٩٩٤ ،فى برنامج المواجهة بالقناة الثانية بالتليفزيون المصرى ، حالة شاب ريفى من المنوفية اسمه **الشيخ مجدى** يدعي ان هناك ٢ مليار من الجان المؤمن يسكن جسده برئاسة **الملكة سالى** . وكل واحد من الجان **متخصص** فى علاج علة أو مرض معين ماعدا العمى والشلل ، حيث يجلس المريض امام الشيخ مجدى شارحا مرضه فيضع الشيخ يده على مكان الألم **فيخرج الجان المتخصص فى العلة من جسد الشيخ عبر يده إلى مكان الألم ويتم العلاج فى دقيقتين فقط لو كان المرض هو الأيدز.** هذا مضمون ما قاله الشيخ مجدى فى تحد وثقة فى التليفزيون المصرى ، ولم يبين البرنامج هل هذا الشيخ متهم أو مقبوض عليه أم لا؟ حيث ذكر مقدم البرنامج أنه يعرض **حالة من حالات السلوكيات الخاطئة فى المجتمع المصرى.**

ووجدت نفسى معجباً جدا بالشيخ مجدى ،ومتأثرا به لدرجة إنى حلمت أن الشيخ مجدى حفظه الله تقدم فى الانتخابات التشريعية المصرية الأخيرة عن حزب الجان وأخذ أصوات ال ٢ مليار جنى بدون بلطجة أو عنف أو تزوير بل بكل نزاهة وأصبح رئيس وزراء مصر ، **والملكة سالى حفظها الله أصبحت ملكة مصر** ،حيث تعود مصر إلى الملكية مرة أخرى بعد تلك الانتخابات وبناء على رغبة شعبية جارفة ، وتتحول إلى مملكة بترولية بمجرد أن يضع الشيخ مجدى حفظه الله يده فى أى بالوعة مفتوحة ، فينفجر البترول من جميع بالوعات مصر، وتتحول المجارى إلى أكبر مخزون بترولى فى العالم، خاصة **ونحن نملك معظم مظاهر الدول البترولية من انتشار النقاب واللحى ، والثوب الابيض ، وشبشب زنوبة الذى أصبح الزى الرسمى للمصريين الآن ، والسفه والأسراف المظهرى ، وعدد كبير من السيارات الفاخرة الفاجرة وأصبح لدينا ضواحى وشواطئ للمليونيرات فلا ينقصنا**

شئ الا مخزون بترولي، وانشاء الله سوف يوفره الشيخ مجدى حفظه الله عندما يتولى الوزارة فى مصر، ولن نحتاج وقتها إلى مجلس شورى أو شعب أو جيش أو شرطة أو وزراء، او موظفين او عمال أو فلاحين لأن الشيخ مجدى لديه ٢ مليار من الجان المؤمن المتخصص، الذين سوف يوفرون لكل مصرى فيلا وعربية واربع زوجات وعروسة وشغالات آسيويات لزوم المظهر البترولى، وأيضا طائرة صغيرة للذهاب إلى السوق، بمعنى آخر سوف تحل جميع مشاكل مصر، وتصبح الدولة الأولى فى العالم، فهي تملك ٢ مليار جنى متخصص في حل جميع المشاكل ويشكلون مجلس الجان.

واستيقظت من أحلامى على سقوط مجلة كمبيوتر أجنبية من يدى كنت أقرأ فيها قبل متابعة البرنامج، ورميت بها جانبا، لأنه لا حاجة بنا للكمبيوتر أمام ٢ مليار جنى مؤمن متخصص، فماذا يفعل الكمبيوتر وهو اختراع من بلاد الكفار أمام هؤلاء الجن المتخصص وكيف يواجه أكثر من ٣٠ خرافة مرتبطة بالجن والعفاريت يقال انها منتشرة فى مصر، واذا حاول كل قارئ الان ان يستعرض مسميات الكائنات فوق الطبيعية التى سمع عنها فى طفولته فقط يجد صفاً طويلاً من اسماء الملائكة والشياطين والاسياد والعمار، **السلعوة، المزيرة، المارد، الامن دجر، ابو رجل مسلوخة وامثاله، بغلة العشر، الجن والعفاريت والقرين، جنية البحر وعروسة البحر، وأم الشعور وأم الغولة، الغول والشبح، والصل والنداهة، والطنطل، وانسان الماء، غير ارواح الموتى والمسيح الدجال والبشر الممسوسين وغيرهم** كثير فالخرافة تسيطر على عقولنا، وسيناريو الجهل هو السائد بين المصريين، لا يتحرك أحد ولا يوجد فعل ايجابى للمؤسسات المنوطة بالثقافة والاعلام والتعليم والدين لتتحدى هذا التيار، ويزيد على ذلك أن تلك **المؤسسات تنافس جماعات الاسلام السياسى فى وضع العوازل الطبية على عقولنا.**

وهذا طبيعى فالخرافة والدجل والشعوذة لا تثير أحداً ولا تسبب قلقاً لأحد فى المجتمعات التى لا تحترم العلم، فالتخريف يمارسه الجميع من شركات توظيف الأموال، ومدارس تغييب العقل، وتفسير وتأكيد النظريات العلمية بالقرآن، والمحاولات الساذجة لأسلمة العلوم، والتمحك العلمى بالدين، فكم من شيوخ ومفكرين وصحفيين يخدرون الناس ويغيبون العقول مثل الشيخ مجدى حفظه الله، وبعد ذلك يأتى من يستنكر أننا متخلفون، والحقيقة أننا مصممون ومصرون على التخلف، بدليل انتشار الخرافات بين المتعلمين. فنحن جميعا نملك شخصية ذات تركيبة ثقافية واجتماعية لا تؤمن بالعلم فى أعماقها، بل تدعى ذلك تتظاهر به الصفوة فى المناسبات، والمراد بالصفوة هنا اساتذة الجامعات والبحّاث فى كافة المجالات. ويجب أن نسجل هنا أن مصر بها قاعدة علمية لا تقل عن مثيلاتها فى الدول المتقدمة بل تزيد عنها فلدينا ١٤٠٠ **عالم لكل مليون نسمة يعنى حوالى ٨٥ الف عالم فى كافة التخصصات منتشرين فى حوالى ٣١٨ مؤسسة بحثية من** جامعات ومراكز بحوث وهم يمتهنون البحث العلمى كمهنة، ولكن التفكير والتخطيط العلمى كسلوك حياتى يومى يغيب عنا، وأقول عنا لأنى واحد منهم، فالباحث أو أستاذ الجامعة، يمارس تلقين وتدريس وتنفيذ التفكير والبحث العلمى داخل المعمل أو المحاضرة فقط، وبمجرد أن يخرج وينتهى من عمله يصبح لا فرق بينه وبين الرجل العادى الذى يغيب عنه التفكير النقدى والعلمى فى أسلوب حياته اليومى داخل مؤسسته والشواهد كثيرة على ذلك لا يتسع المقام لها هنا، ولكن أهمها تعاطف نسبة كبيرة من الصفوة عن جهل أو عناد فى الفساد مع التفكير الغيبى للجماعات الارهابية والتى تدعى أنها اسلامية، وينعكس ذلك واضحا فى انتخابات نوادى أعضاء **هيئة التدريس، وانتخابات النقابات المهنية المختلفة، وأيضا غياب المناقشة العلمية الموضوعية داخل اجتماعات العمل فى مؤسسات الصفوة مثل مجالس الأقسام والكليات واجتماعات اللجان الدائمة والندوات العلمية**، علاوة على ما تمتلئ به الصحف والمجلات من حوادث الفساد فى الجامعات والبحث العلمى. بل اذا فتح ملف واحد فقط وهو ملف المشروعات البحثية التى يلهث ويهرول وراءها الجميع سنرى العجب، وسوف تنتشر روائح كريهة، تزكم الأنوف.

فاذا كان ذلك بين الصفوة العلمية فما بالك بعمق المشكلة بين سواد الناس، واذا كانت الشعوذة والدجل منتشرة فى العالم كله فهى عندنا تتم باسم الدين، وأصبحت مجالا للسياسة والتجارة، وهى سبب وفى نفس الوقت نتيجة للتطرف الدينى وتجارة الدين وحالة اليأس التى نعيش فيها، إننا لسنا غرقى فى أمواج اليوم كما يكتب بعض الكتاب، لأن معنى ذلك اننا كنا نسبح وكان لنا فعل، والحقيقة أننا ما زلنا على كهوف الشاطئ ولم نبدأ السباحة والفعل، فبداية الفعل الايجابى فى البيت والمدرسة.

البيئة والفساد

كثرت فى العالم وفى مصر المؤتمرات العلمية التى تتناول قضية تلوث البيئة وكل مؤتمر أو ندوة ركز على ابعاد معينة وفقا لتخصص المجتمعين، لكن الأغلبية استعرضت اسباب وعلاج المحيط الحيوى للبيئة كل من وجهة نظر تخصصه، وندر فيما اعلم دراسة مسببات ونتائج تلوث البيئة الاجتماعية، لذلك **لم يتناول باحث فى أى مؤتمر عن البيئة موضوع الفساد بمعناه الواسع كأحد أسباب تلوث البيئة فى** مصر وفى نفس الوقت أحد نتائجها، فسلوكيات الفساد الادارى والاقتصادى والقانونى هي المسئولة عن اهدار موارد البيئة وسوء استغلالها، فالبناء على الأراضى الزراعية وتجريف الأراضى الزراعية وسوء استغلال الابار والمراعى والمحميات الطبيعية والصيد الجائر فى البحار والصرف الصحى فى البحار وعدم احترام قوانين البيئة فى صرف المصانع الخ تلك المظاهر التى تلوث البيئة وهى فى الأصل **نتيجة تسبب وفساد سلوكى وادارى** وعلى ذلك فالفساد يمكن أن يجمع تحته معظم اسباب تلوث البيئة، وأيضا

العدد القادم

الانترنت .. والعنكبوت الاشتراكى

وجهة نظر

لجنة التنسيق بين الاحزاب
واقع الاحزاب المصرية بين سيف الجلاد ووظيفة الكاهن

كنتيجة من نتائج مهزلة الانتخابات التشريعية التي جرت أخيرا بدأت أحزاب المعارضة المصرية في اتخاذ خطوات وإجراءات على طريق التنسيق المشترك لمواجهة السياسات الحكومية الهادفة إلى تقليص الهامش الديمقراطي الضيق وللعمل بصورة جدية من أجل تحقيق اصلاح سياسي وديمقراطي عاجل.

وكانت أولى هذه الخطوات اجتماع عقده رؤساء أحزاب المعارضة وممثلو القوى السياسية في التاسع عشر من ديسمبر الماضي، واتخذ المجتمعون قرارا بتشكيل لجنة للبحث في اتخاذ موقف ازاء وقائع التزييف والتزوير التي صاحبت الانتخابات تضم كلا من **حامد محمود (الحزب الناصري)، عادل حسين (العمل)، حسين عبد الرازق (التجمع)، د. نعمان جمعه (الوفد)، سيف الاسلام حسن البنا (الاخوان المسلمون)، ابراهيم بدراوي (الشيوعيون)، ورجب هلال حميدة (الاحرار).**

واجتمعت اللجنة ثلاث مرات في ٢٣، ٢٥، ٣٠ ديسمبر وأصدرت ورقة عمل مقترحة اقرها رؤساء الاحزاب المجتمعون في السادس من يناير في تطور اعتبره البعض مزيداً من التصعيد بين المعارضة والحكومة، حيث أكدت ورقة العمل على أن جوهر العملية الديمقراطية وهو تداول السلطة عبر صناديق الانتخاب قد انتهى بالفعل، وعلى الحكومة ضرورة تحقيق اصلاح سياسي

وائل جمال

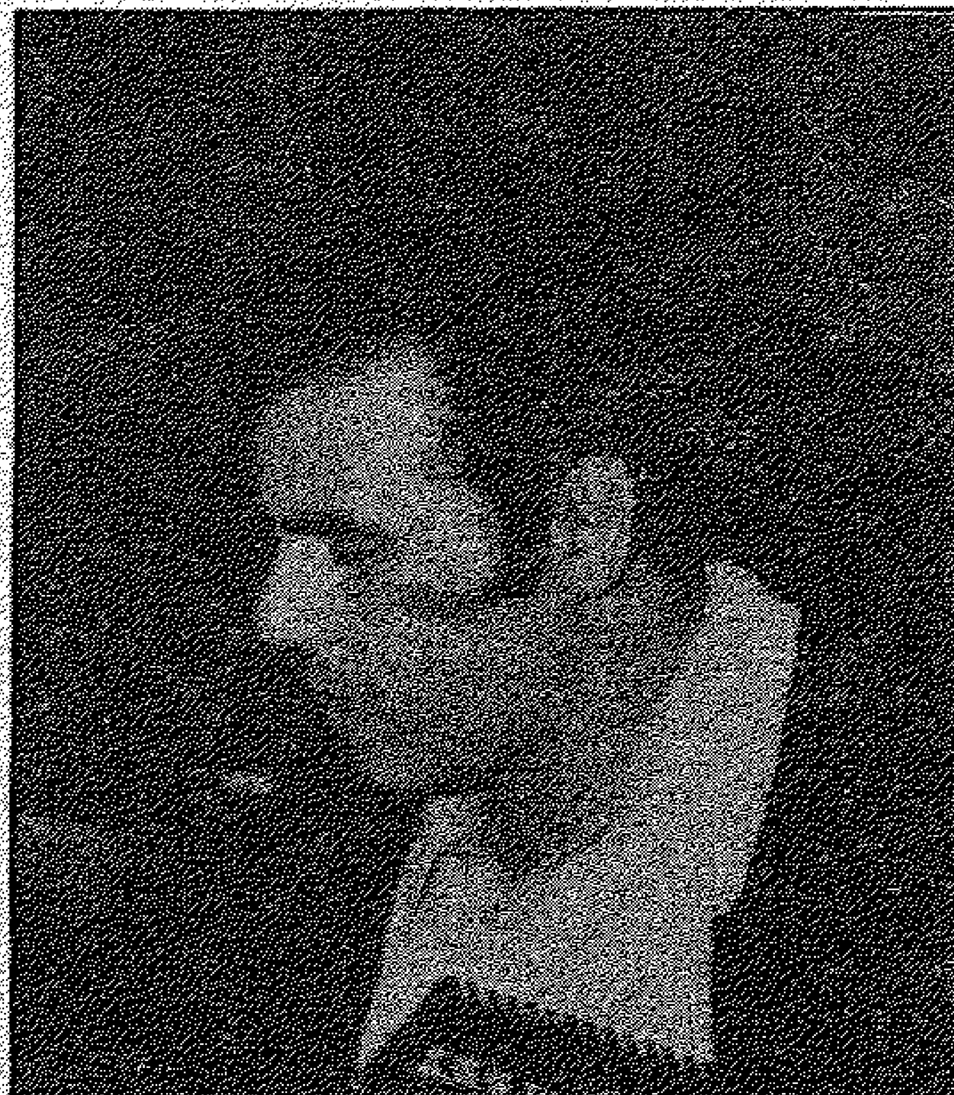
وديمقراطي عاجل يؤدي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة مبكرة وقيام مجلس شعب يعكس ارادة المواطنين. وأكدت الورقة أيضا على اتخاذ موقف موحد تجاه وقائع التزوير أو أي عدوان على أي حزب سياسي باعتباره عدوانا على الأحزاب جميعا. ووضعت الورقة برنامج عمل عاجلاً للعمل المشترك يقوم على مجموعة من المحاور التي تشمل: **التحرك القانوني والتشريعي والتحرك الحزبي داخل مجلس الشعب والتحرك الإعلامي والسياسي المشترك والتحرك في الشارع ومع الرأي العام والحوار بين الاحزاب والقوى السياسية.**

ثم اجتمعت لجنة التنسيق في الثامن من يناير لمتابعة تنفيذ قرارات رؤساء الاحزاب لتقرر انعقاد المؤتمر الجماهيري الأول في مدينة طنطا في الحادي عشر من يناير والثاني في الرابع عشر في محافظة الشرقية. في خطوة يعدها زعماء المعارضة نقلا للعمل من داخل المقار الحزبية إلى ممارسة الحركة الديمقراطية مع الجماهير.

وفي مواجهة التفاؤل الشديد الذي عبرت عنه صحيفة «الوفد» التي اعتبرت أن وحدة المعارضة ضرورة لإجهاض مخططات الحكومة، وأنه مرة أخرى تثبت المعارضة المصرية وحدتها وقوتها أمام التسلط الحكومي والتعنت الرسمي، وان اتفاق زعماء المعارضة على اعتبار أي عدوان على أي حزب عدوانا على كل الأحزاب يؤكد وحدة العمل السياسي المعارض ومواجهة ضرب أي حزب تحت أي مسمى أو غطاء- في مواجهة هذا التفاؤل المفرط- **يطرح الواقع الحزبي والسياسي في مصر الكثير من الشكوك حول أهمية وجدوى ودلالات ومستقبل مثل هذا العمل المشترك.**

فبداية هناك فارق بين مقتضيات الضرورة ومدى انطباق شروط تحقق هذه المقتضيات.

أبو العز الحريري
الالتزام بموقف الحزب



فهناك اتفاق بالتأكيد على ضرورة النضال من أجل قيام اشكال متنوعة من الاعمال الجبهوية المؤقتة والتعاون والتنسيق ،تضم أوسع قوى ممكنة يمكن أن تشمل أعداء محتملين أو قوى تنتمى استراتيجيا إلى الجبهة المضادة . إنما ذلك يقتضى تحقق مجموعة من الشروط.. أولها وأهمها هو **امتلاك هذه الاحزاب لقاعدة اجتماعية واضحة تؤيدها وتعبر هى عن مصالحها** مما يوفر أرضية حقيقية للالتقاء بين هذه الأحزاب على مجموعة من المطالب السياسية المحددة وهو الشئ غير المحقق فى حالة مصر فى اللحظة الراهنة كما يتجلى على ثلاثة محاور:

الأول : يتعلق بخبرة التنسيق السابقة بين الاحزاب فمنذ اللجنة الديمقراطية للدفاع عن الحريات التى تشكلت فى أعقاب انتفاضة ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ كلجنة جبهوية فى اطار **حزب التجمع** وضمت من خارجه عناصر ماركسية ووفدية ومستقلة والتى تحولت فيما بعد إلى لجنة جبهوية مستقلة فى سبتمبر ١٩٨٢ من ممثلين لاحزاب **التجمع والعمل والاحرار** ومروراً **بائتلاف المصريين ولجنة القوى الوطنية للدفاع عن الديمقراطية** فى ١٩٨٣ وبالمؤتمرات الجماهيرية المشتركة فى الثمانينات وفى أثناء وفى أعقاب الانتخابات البرلمانية فى مصر ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٠ ، يتوقف العمل الحزبى المشترك على لحظات الصدمة الأولى فى أعقاب توجيه الحكومة لضرباتها ضد الاحزاب أو ضد الديمقراطية ، حيث تشحذ الهمم وتنجلى العقول ويصفو الود فجأة لتتشكل اللجان وتصدر البيانات وتنعقد المؤتمرات الجماهيرية ، ثم ينتهى كل شئ فى لحظات بمجرد إحساس أحد الاطراف بأن هناك إمكانية لاحت له فى الأفق للمساومة . و يظهر ذلك فى كل المرات التى حاولت فيها الاحزاب التنسيق فى الانتخابات حيث نطرح سؤالا ذا دلالة بالغة الأهمية مع الاستاذ **عبد الغفار شكر** :هل هى مصادفة ان كل حزب خرج عن اجماع الاحزاب فى المرات الثلاث - ولنجعلها الان الاربع- فاز بزعامة المعارضة .

واقرب التجارب فى التنسيق هنا هى تجربة **ميثاق الوفاق الوطنى** وتجربة التنسيق فى الانتخابات الماضية والتى يصفها **ضياء الدين داود** الامين العام للحزب الناصرى بانها فاشلة حيث يرى أنه**ليس من المقبول على الاطلاق ان يرشح الوفد منافسين ضده** وضد السيد خالد **محى الدين وفى الوقت نفسه يؤيد حزب التجمع** علنيا **عبد المنعم عمارة ضد عادل حسين الأمين العام** لحزب العمل.


د.نعمان جمعه

المحور الثانى: يتمثل فى أن **عملية التنسيق التى تجرى الان تحمل تغيرا حقيقيا عن الماضى** ، على الرغم من أن صدمة الانتخابات هذه المرة كانت قاسية للغاية ، فبمتابعة مواقف الاحزاب من عملية التنسيق ومن التغيير الوزارى نجد تكتلين واضحين احدهما يشمل **احزاب العمل والاخوان والاحرار والناصرى والشيوعيين** أكثر تشدداً فى مواجهة الحكومة طبقا للضربات التى وجهت إلى الاحزاب التى تؤلفه فى الانتخابات ويجئ علي رأسها العمل الأكثر تحمسا فى لجنة التنسيق والذى دعا على لسان **ابراهيم شكرى إلى الجهاد حتى اسقاط البرلمان.** وطرح هذا التكتل اقتراح أن تحل الاحزاب نفسها احتجاجا ودعا إلى مظاهر الاحتجاج المدنى فى الشارع ، والتكتل الثانى يشمل المنتصرين فى الانتخابات (الوفد والتجمع) اللذين رفضا الاقتراحات المذكورة ورفضا انسحاب النواب من المجلس وآثارا خلافا حول مكان المؤتمر الجماهيرى الأول.

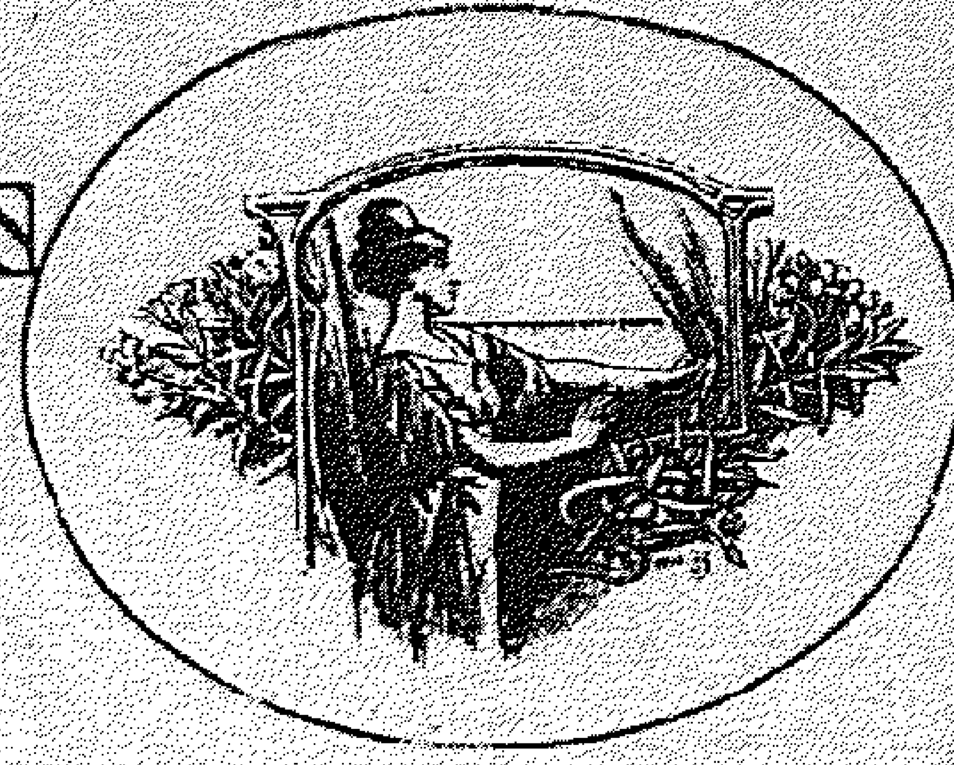
المحور الثالث: يتعلق بالتحلل الحقيقى الذى بات يهدد الاحزاب المصرية من الداخل حيث انه **بمجرد انتهاء المعركة الانتخابية اندلعت الخلافات فى كل الاحزاب بلا استثناء حيث يعانى حزب العمل من خلافات حادة حول جدوى التحالف مع الاخوان** بينما تشهد جماعة الاخوان ذاتها خلافا بين تيار يرى ضرورة العمل بشكل شرعى تبلور أخيرا فى مجموعة من القيادات الشابة التى تقدمت بطلب لتأسيس حزب وبين تيار أكثر رادبكالية بينما **يموج الوفد باتهامات متبادلة بين تيارين بالاقتراب** من الحكومة أو التنافر معها . وهذا هو الحال فى جميع الاحزاب **حتى فى التجمع** الذى يبدو أكثر هدوءا حيث خالف **ابو العز الحريرى** المرشح الذى اسقطته الحكومة فى الاسكندرية موقف حزبه المعلن برفض مقاطعة البرلمان حينما دعا إلى عدم التعامل مع البرلمان الى وصف اعضائه بانهم لا يعبرون عن ارادة الأمة.

إن الأحزاب المصرية التى بلغت عددا ١٤ حزبا لا تعدو ان تكون مؤسسات سياسية مجردة من السلاح بعيدة عن تمثيل قواعدها الاجتماعية، بعيدة عن التأثير الحقيقى فى الجموع ، بعيدة عن الهام الجماهير بالامال والاحلام . والتعلل فى هذه الحالة بالقيود السياسية التى يفرضها النظام قد لا يكون كافيا لتفسير الوضع . اذ يصطدم هذا مع حقيقة **الجماعات الاسلامية المتطرفة التى يصفيها الأمن جسديا تمتلك أكثر من ٢٠ ألف كادر بالمعتقلات فقط غير الذين يجندون يوميا**، وذلك لانهم يحملون مشروعا يتوجهون به مباشرة للناس بشكل متسق وفى ظل ايمان حقيقى ، بينما تعانى الاحزاب الشرعية من قصور فى الرؤى والهياكل والاتساق يحول بينها وبين امتلاك مثل هذه الجماهيرية . **ان الصراع الحقيقى من أجل الديمقراطية يبدأ فقط حينما تتسلح الاحزاب بجماهيرها التى يجب ان تكون مهمتها الأولى والا ستبقى مطالبتها بالديمقراطية نشاطا فوقيا نخبويا عقيما.**

إن جميع الطبقات الظالمة تحتاج من أجل الحفاظ على سيادتها إلى وظيفتين اجتماعيتين هما وظيفة الجلاد ووظيفة الكاهن.

فالجلاد يترتب عليه أن يقمع احتجاج المضطهدين واستنكارهم وهو ما تقوم به الحكومة بشكل يومى وناجح للغاية : برلمان مكون من الرأسماليين انفسهم(وليس ممثليهم كما فى الغرب) ،تغيير وزارى لتحقيق كفاءة أعلى فى تنفيذ سياسات الصندوق ، عملية تطهير ومحاصرة متواصلة لأى صوت معارض.

أما الكاهن فيترتب عليه أن يعزى المضطهدين وأن يصور لهم آفاق التقليل من المصائب والتضحيات مع بقاء السيطرة الطبقية وأن يوفق بينهم وبين هذه السيطرة ويصرفهم عن التغيير والعمل السياسى الراديكالى ويقوض معنوياتهم ويحطم هممهم وهى وظيفة تؤديها احزاب المعارضة باقتدار.



المرأة وثقافة الصمت

جيهان أبو زيد

ربما هو عنوان التمست فيه بعض الجاذبية لقضية قد تكون آلامها -فى الوهلة الأولى- أبرز من حقائقها وأسبابها - رغم المعاناة -أقسى من نتائجها.

قضية غير شيقة عرضت بشكل شيق من خلال كتاب متوسط الصفحات يعلو غلافه الخارجى عنوان (**المعاناة الصامتة**) والذى هو ثمرة جهود فريق عمل خاص بمجلس السكان الدولى بالتعاون مع منظمة اليونيسيف. وما يرويه هذا الكتاب لا يخص تاريخ بعض الزعماء العالميين أو السيرة الذاتية لبعض النساء العظيمات، **فنادية وأحلام وماجده** وغيرهن من بطلات الأحداث التى تجرى على صفحات الكتاب لسن سوى بطلات مغمورات يلتقين جميعا عند موقف واحد فى حياتهن وذلك حينما يواجهن مشكلة ما تمس صحتهن الانجابية.

وقبل أن نستطرد فمن المهم أن ندرك التعريف الذى حدده فريق العمل لمعنى (**الصحة الانجابية**) ذلك المصطلح الذى انتشر وكثر استخدامه فى السنوات الأخيرة، والذى يبدو أنه أكثر شمولا من مصطلح (**أمراض النساء**) حيث رأوا بأنه قدرة المرأة على أن تعيش خلال سنوات الانجاب وما بعدها وهى على حريتها فى الاختيار فى مسألة الانجاب وبضمان حمل ناجح وهى بمنأى عن أمراض النساء، ومخاطرها).

وهذا التعريف يقدم منظوراً كليا لموضوع الصحة ويشتمل على ثلاثة أوجه مترابطة هى:

الصحة البدنية: وتغطى مفهوم الحمل الناجح والخلو من أمراض النساء، ومخاطرها.

-**الرفاهية الاجتماعية:** وتغطى حرية الاختيار فى موضوع الانجاب وتتضمن وضع المرأة وسلطة اتخاذ القرار فى إطار الهياكل الاجتماعية السائدة فى المجتمع.

الصحة النفسية

وتغطى مفهوم الكرامة والسعادة النفسية.

وقد أجريت الدراسة على قريتين بمحافظة الجيزة(**قرية كومب- كفر باطيم**) حيث اتضح بأن هذا الجانب من اعتلال الصحة يعتبر ذا أولوية رئيسية فى هاتين القريتين وقد كشفت التجربة الميدانية لهذه الدراسة مدى تأثير الظروف الاجتماعية على الصحة الانجابية للمرأة والأمراض المرتبطة بها التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند وضع استراتيجيات فعالة للعلاج.

وأوصت الدراسة المتعمقة لحالات البحث بأن هناك عدداً من المتغيرات مثل **النظام الغذائى وعبء العمل (خاصة الجسمانى) والعادات الصحية الشخصية والنشاط الجنسى تتأثر بشدة بالقيم والممارسات الاجتماعية.**

وفى إطار محاولة الدراسة الاجابة عن السؤال القضية وهو لماذا تكون بعض النساء **أكثر تعرضا لمخاطر الأمراض المتعلقة بالصحة الانجابية** ؟حددت عدة مفاهيم:

ثقافة الصمت الخاصة بالمرأة

ويسود هذا المفهوم عن ثقافة الصمت فى العالم النامى بصفة خاصة، حيث تخفى المرأة ما تعانيه من اعتلال حتى أن الألم والمنغصات النابعين من دورها فى الانجاب والجنس يسلم بها على أنها جوهر أنوثتها. وفى مجتمعنا يعتبر الحمل وما يترتب عليه من نتائج حدثا بيولوجيا لا يضارعه فى الأهمية أى حدث آخر وفى هذا الجزء من العالم تتعلم الفتيات منذ نعومة أظافرهن أن يتحملن التعب والمعاناة الجسدية المرتبطة بالوظيفة الانجابية. أى الحيض والحمل والولادة.

حيث أن هذه المعاناة وثيقة الصلة بالخصوبة التى هى الرمز السائد الذى تنال المرأة من خلاله مكانتها الاقتصادية الاجتماعية داخل الأسرة بل داخل المجتمع ككل.

ترتيب الأولويات:

فى خلال المراحل المبكرة لعملية التنشئة الاجتماعية للنساء، تتم برمجة النساء، لأداء أدوار أو القيام بأعمال معينة. ومن بين هذه الأدوار يبرز دوران أساسيان يعتبران بمثابة جوهر وجودهن وهما **دورهن كزوجات ودورهن كأمهات**، ولهذا فإن أية مشكلة تنشأ عن هذين الدورين اللذين أجازهما المجتمع تأتى دائما فى المرتبة الأولى. ومن النادر أن تجد النساء، الريفيات ذوات الموارد المحدودة الفرصة لأن يفكرن فى مشاكلهن الصحية على وجه التخصيص. إلا اذا ارتبطت هذه المشاكل بصورة مباشرة بهذين الدورين. وتشير بعض دراسات الحالة وبكل وضوح إلى أن **المرأة تضع معظم احتياجاتها الشخصية بما فى ذلك ما تتناوله من طعام بعد احتياجات أطفالها وزوجها، بل وأفراد الأسرة الآخرين فى بعض الأحيان.**

•

وضع المرأة

فى تدرج السلطة بالأسرة

إن عبء العمل الشاق الذى تقوم به السيدات لا يسمح لهن بالتماس المساعدة الطبية عندما يدركن الحاجة إليها . فعند الزواج الذى يتم عادة فى سن مبكرة تتعلم الفتيات أن يمتثلن لأوامر الحماة. واذا ما أصابهن المرض فإنهن لن يدركن هذا ولن يعترفن به الا بعد وقت طويل . كما فعلت **هند** التى تبلغ من العمر ثمانية وعشرين عاما ولديها **أطفال ستة ومنزل واسع وحظيرة وعائلة الزوج وشقيقته ، وتقوم هند بخدمة كل هؤلاء منذ أن كانت فى الثانية عشر حين تزوجت** وبصعوبة شديدة تمكنت الباحثة من معرفة شكوى هند التى تمتد لعام تقريبا منذ أن تعرضت للاجهاض عمداً بواسطة حقن اشترتها من الصيدلية.

وأضافت هند بانها تعانى عناء شديداً من العمل المرهق ومن عدم وجود أى شئ يجلب لها المتعة والسعادة فى حياتها ومن عدم تقدير الآخرين لما تبذله (حتى جوزى مش بيرحمنى ويزعق كل شوية رغم أنى مش بتأخر عليه حتى لو كنت تعبانه بأموت).

وحين اصطحبت الباحثةهند إلى الوحدة الصحية أتضح انها تعانى من (سقوط الرحم) من الدرجة الثانية وتحتاج إلى جراحة .. وما ان سمعت هند حتى اصفر وجهها انزعاجاً قائلة(همه مش حيسيبونى فى البيت ويمكن أروح أعمل العملية من هنا آجى آلاقى جوزى أتجوز علّى وعيالى يتمرمطوا) وطلبت أن يبقى مرضها سراً (أصل فيه ناس هتشمت فيّ)

أما **هناء** التى تبلغ من العمر ١٦ عاماً ولديها طفلة فى الشهر الخامس فإن نتائج تحليل الدم أكد **اصابتها بالزهرى** برغم أنها حامل فى الشهر الثانى وتعانى من آلام شديدة واحساس دائم بالتعب دفع بها إلى طلب ڤيتامين من الباحثة تصوراً منها أنه سوف يقضى على حالة الهزال والضعف الشديد لديهاوتصف هناء زوجها مبررة زواجها منه فى سن ١٤ عاماً بأنه(كويس ومش بيشتم ولا بيضرب زى باقى الرجالة).

ويختلف الحال قليلا مع**فاتن** التى تبلغ من العمر ٤٥ سنة ولديها من **الأبناء الذين تبقوا بعد تسع مرات حمل**



وتشكو فاتن من إحساسها بالألم الشديد عند جلوسها القرفصاء، وقد شخص الطبيب حالتها(بسقوط فى المهبل) بالاضافة إلى أن فاتن **مصابة بمرض فى قلبها.**

وبالحاح الباحثة وافقت **فاتن** بعد (موافقة زوجها) على الذهاب معها إلى القاهرة لإجراء الفحوص اللازمة بشرط العودة سريعا .وفى المستشفى كان هناك شك باصابة فاتن بنشاط غير عادى بالخلايا ولزم إقامتها عشرة أيام وذهبت الباحثة لإقناع الزوج بترك الزوجة تتلقى العلاج فرد بعصبية (ازاى تقعد عشر أيام بعيد عن المنزل ومين يرعى العيال -كلهم متزوجين-!!!

وبعد أسبوع علمت الباحثة أن زوج فاتن ذهب إلى المستشفى واصطحبها بدعوى أن رعاية الاولاد هى واجبها الأول !!!ولم يستطع الطبيب إقناع فاتن بالبقاء، نظراً لخوفها من الطلاق.

ورفض الزوج سماع أى شرح من الطبيب وفى الأسبوع التالى توجهت الباحثة لفاتن فرد الزوج متحدياً (فاتن خرجت..).

أما زهرة فهى فى التاسعة عشرة من عمرها متزوجة من سبع سنوات وتعيش مع زوجها وطفليها فى قرية كفر باطيم ويعمل زوجها مزارعاً وتحكى زهرة عن ولادتها الثانية التى كادت أن تموت فيها واضطرت الداية .لاستدعاء الطبيب الذى فشلت محاولاته فى إخراج الجنين وذهب إلى المستشفى وهناك وضعت زهرة بعملية قيصرية .. إلا أنها بعد الولادة كانت تشعر بشئ ما يتدلى منها . ولم تعر الأمر انتباها.

ورجبت زهرة بالباحثة لمساعدتها فى استشارة طبيب من أجل حمل جديد وبعد فحصها اتضح انه تم استئصال الرحم أثناء الولادة الثانية خشية انفجاره.

ونزل الخبر على زهرة كالصاعقة خاصة وهى تتمنى مزيداً من الأطفال لحماية زواجها وردت زهرة حين سؤالها عن قيام زوجها بالتوقيع على ورقة وقت الولادة فأجابت بالنفى وقالت (مفيش حد مضى أو ختم، كل حاجة عملوها بسرعة).

وتسكن **أحلام** فى نفس القرية وتبدو باسمة ومرحة علي الرغم من مظاهر الشقاء والتعب التى تبدو على وجهها ويديها فهى تعمل بجد فى الحقل مع زوجها وتقوم بجمع الخضروات والبرسيم وبيعه فى السوق وتعطى حصيلة البيع للزوج.

وعبرت أحلام عن حبها لأولادها وإصرارها على مساعدتهم حتى ينتهوا من الجامعة وقد كان هذا نابعاً من عدم احساسها تجاه زوجها الذى تزوج بأخرى منذ ١٠ سنوات وهى تصغرها سناً .. وقد عبرت أحلام عن احساسها بالذل من معاملة زوجته وشعورها بالتعب الشديد قائلة(بأن العيشة كلها قرف والواحدة مش عارفة تعمل إيه ولاية أقوم من الفجر وأحضر الخضار من الغيط وأحزم البرسيم وأبيع الحزمة بخمسة قروش يعنى طوال النهار لو طلعت بجنيه من وراء جوزى يبقى كويس . وده حيكفى ايه ولا ايه) وقد شخصت حالة أحلام بأنها تعانى من **اتساع عنق الرحم** الذى يسبب لها هذا الاجهاض المتكرر وفى حالة حدوث حمل فإن الامر يتطلب وصولها للمستشفى لربط عنق الرحم.

وقد تشاجر زوج أحلام مع الطبيب المعالج لإقامتها بالمستشفى وتركها اطفالها عند شقيقها وحين رفضت الخروج معه وقطع العلاج خرج غاضباً ورفض عودتها للمنزل وتركها عند شقيقها.

أما **ياسمين** التى تبلغ من العمر ١٩ عاماً ، متزوجة منذ كانت فى الحادية عشر من بائع خضروات متجول وتعيش سلفتها وأولادها الستة فى منزل مكون من ثلاث حجرات فإنها تعانى من إجهاض متكرر ووفاة الأجنة فى الشهر الثامن من الحمل وعند وصول الباحثة لاصطحاب ياسمين لاجراء الكشف قالت لهم سلفتها (هى كده ضعيفة على طول يعنى انتو هاتعملوا لها إيه).

وقد رفض زوج ياسمين أن تترك زوجته المنزل للعلاج بحجة إن (مافيش فايدة) وهو دائم التشاجر معها وطردها فى منتصف

الليل وقد وجد فى رغبتها للعلاج فرصة لإثارة زوبعة أشعلتها سلفتها وطردها بمنتصف الليل أيضا.

ورغم علمه بعد ذلك وبعد الكشف على زوجته بأنها حامل فلم يذهب لاعادتها وفى منزل والد ياسمين قابلت الباحثة ياسمين وهى فى غاية التعاسة لإهمال زوجها قائلة(كنت عايزة أكون فى بيتى وأفرح مع جوزى وبنتى بحملى لكن ما هو ماسألش علّى ولا على بنته من ساعة ما رحت بيت أبويا).

وكانت حالة ياسمين تستلزم متابعتها شهريا بالمستشفى ثم اقامتها فى الشهور الثلاث الأخيرة بها إلا أنها أهملت فى المتابعة . وينتهى حملها عند الشهر السادس وساءت حالة ياسمين وحجزت بمستشفى الحميات بعد اصابتها بنزيف حاد.

وهؤلاء بعض من كثير أكدن من خلال حالتهن الصحية على عدم وجود وعى صحى كاف فالمعلومات الصحية غالبا تتوافر من خلال توليفة القنوات الرسمية وغير الرسمية غير أن الأكثرية الغالبة من نساء عينة الدراسة لم تتعرضن على الإطلاق للقنوات الرسمية ومعظمهن لم يذهبن أبدا للمستشفى.

وهناك نتيجة مهمة توصلت إليها دراسات الحالة وهى بيان **مدى الدعم الاجتماعى الذى تحتاجه المرأة لالتماس الرعاية الطبية والمداومة عليها**ففى كل حالة درست لم يكن بمقدور النساء اللاتى احتجزن بالمستشفى من أجل مزيد من الفحوصات أى فرصة للاستمرار لولا إلحاح الباحثات وتدخلهن ،وفى الحالات التى توفرت فيها مساندة الزوج (وهى قليلة) كانت النساء فى وضع أفضل لمواجهة ظروفهن الصحية .

وأوضحت الدراسة ذلك **السلوك المتعالى من الأطباء تجاه المريضة البسيطة** لذلك فإن معظم الحالات كن يلتمسن مصاحبة وسيط إلى الطبيب وعادة ما يتجاهل مقدمو الخدمة الصحية كل ما تذكره النساء عن تصوراتهن ومفهومهن عن الاعراض الصحية.

إن افتقار العاملين فى حقل الصحة للمعلومات التى تتعلق بالظروف المعيشية للمريضات عقبة أخرى تقف فى طريق توفير علاج صحى فعال حيث أن التعامل مع الظروف الحقيقية للأمراض التناسلية من منظور اجتماعى أمر بالغ الأهمية ،وفى الوقت الحاضر نادراً ما يراعى هذا المنظور فى العيادات والمراكز الصحية

إعلان

** شاب - تقدمى - صريح - يبحث بدأب عن فتاة مثقفة ، متحررة جميلة أو متوسطة ، مستعدة للمشاركة مناصفة أو أكثر فى تأثيث منزل الزوجية ، وقادرة بعد شهور قليلة على نسيان (حكاية تقدمى) وتملك مرونة تمكنها من العودة أدراج السنين إلى سيرة جدتها الأولى.

** تعلن زوجة متمردة عن بيع منزلها المكون من:

مطبخ جيد التأثيث ومعدة رجل شديد التذوق، وحجرة استقبال مودرن بضيوفها ، وزوج مرتدى روب حريرى أنيق، وحجرة نوم مكتملة بها سرير وثير يضيق ويتسع تبعاً للاستعمال ، بالاضافة إلى كافة الاجهزة من كاسيت يعمل بدون كهرباء، على موجة -أطع تسلم- وغسالة تغسل كل شئ إلا آثار المرارة.

حوار

- هل أجريتها لطفلتيك؟

- لا

- لماذا ؟

* أريدهما أن تعيشا الحياة ويمارسا حقوقهما كاملة ولن يحدث هذا لو جرى لهما بتر.

- ولماذا تبترى حقوق الأخريات؟

- البتر يضعف الاحساس ولا يقتل الرغبة.

-لكنك بهذا تسلميهم بسهولة للاحباط والاكتئاب والتمزق.

- هذا عملى وأكل عيشى.

- وكيف تأكلين عيش ملوث بدماء الصغيرات ودموعهن؟.

* أنا لا أذهب أليهن بل يحضرن مع أمهاتهن اللاتى يرجوننى تختنيهن.

- ألا تشرحى لهن حجم الجرم الذى يطلبن؟.

* أقول لهن أن المهم التربية.

- وبعدين ؟.

* لايستجبن.

-وهل هذه الجملة كافية؟

* لو أطلت ربما يقتنعن..

كلمات

(٢)

* تحولت اليوم إلى قاتلة
قتلت الوقت فى المساء،
قتلت صرصاراً يعبث فى الجدار
قتلت رغبة فى البكاء،
قتلت الحنين إلى رؤياك
أما من أحد يعاقبنى..؟

منى حلمى

- أشتاق إليك كل الاشتياق ، ويشتاق حاضرى لتراث تاريخى وأهوى الحلم أن كلى إكتمال . وأنسى أنى منعوتة بالنقص وأرسم وجهك قدر وجهى. نتلاقى ثم تحمل يدى كليهما فى اتجاه وأعشق قبلة الوجه التى لاسيما حمّلت الصباح بها.

(٣)- فى رمضان

اشتريت لطفلتى فانوساً صغيراً .. وأهديتها شمعة مضيئة وعلبة ثقاب تعلمت جيدا متى تشعل عيدانها .. وفهمت مبكراً كيف تعيد إضاءة الشمعة قبل أن تنطفئ.

أرقام

شهد عام ٨٦ . . ألف حالة زواج لفتيات مصريات من أجانب بمعدل ٣٠٠ حالة يوميا تسجل فى الشهر العقارى وفى الموسم -الصيف- ترتفع إلى ٥٠٠ حالة يوميا

فى احصائية صادرة من مديرية الشئون الصحية بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٩ جاء فيها: القاهرة الكبرى التى يزيد تعداد سكانها عن ١٢ مليون نسمة بها ٢٣ مستشفى عام باجمالى عدد أسرة ٨٦٤١ سريراً.

قانون بلدنا

تنص المادة ٩ من قانون الأحوال الشخصية أن للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها اذا وجدت به عيباً مستحكماً لا يمكن البرء منه بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه ، إلا بعذر- كالجنون- والجذام- والبرص- سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم أوحدث بعد العقد ولم ترض به فإن تزوجته بالعيب أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق..!!!

على إثر نجاح الانتخابات الفلسطينية . .

هل تعاد كتابة التاريخ فى إسرائيل ؟!

نظير مجلى

بعد ٢٤ ساعة من انتهاء الانتخابات الفلسطينية (التى جرت فى يوم ٢٠ يناير/ كانون الثانى ١٩٩٦) ، ظهر فى التليفزيون الإسرائيلى مؤرخ مشهور هو "د. **بينى موريس**" ، وأعلن أنه قرر أن يهاجر من إسرائيل . فلم يعد له خبز هنا " فى الوطن التاريخى لليهود"

لاتوجد هناك أية علاقة مباشرة بين الانتخابات الفلسطينية وبين قراره الهجرة ، وهو ليس من قوى اليمين الإسرائيلية الغاضبة من هذه الانتخابات . ولم يحدد هذا التاريخ بالذات لإعلان هجرته ، إذ جاء الأمر صدفة . **فهو ببساطة لم يعد يجد الخبز . يهاجر بحثا عن العمل فى إحدى جامعات أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية ، لأن الجامعات الإسرائيلية ترفض استيعابه فى العمل محاضرا أو باحثا.**

هذه الجامعات نفسها لاتستطيع أن تتجاهل أبحاثه ، وكتبه تدرس فيها. لكنها لاتحتمل وجوده بين طواقم العاملين فيها. كما يبدو - قال- يعتبروننى متطرفا أو متمردا . **فالمؤرخون الذين يكتبون فى تاريخ الصهيونية والصراع الإسرائيلى - العربى يتعاملون مع الموضوع كجزء من المؤسسة الحاكمة . لايستطيعون التحرر من هذا** الشعور والمؤرخون الشبان يكتبون ما يرضى روساءهم حتى لاتغلق الطريق أمام تقدمهم . أما أنا ، فإننى أحاول كتابة التاريخ بصدق وبموضوعية

وشاءت الصدف أن تأتى هذه التصريحات غداة يوم الانتخابات الفلسطينية ، التى جرت كما معروف بنجاح وسادها الهدوء والنظام بشكل عام وتمت بروح من الديمقراطية والحرية فلم يمنع أى شخص من ترشيح نفسه . المرشحون المعارضون فى عدة مواقع حصلوا على أكبر عدد من الأصوات مثل د. **حيدر عبد الشافى** فى دائرة غزة و**صالح تعامرى** فى بيت لحم ود. **حنان عشراوى** فى القدس و**عهد الجواد صالح** فى رام الله . عدد من مرشحى عرفات سقطوا. الجماهير الفلسطينية شاركت فى التصويت بنسبة عالية جدا (٧٥٪) ، على الرغم من دعوة " حماس" و" الجهاد الإسلامى " و" الجبهة الشعبية و" الجبهة الديمقراطية " و"الفصائل العشرة " المقيمة فى دمشق إلى مقاطعة الاتخابات . بل إن عدداً من رموز هذه المعارضة شاركوا فى الانتخابات . ، كمصوتين وبعضهم أيضا كمرشحين مثل **عماد الفالوجة** من" حماس" فى غزة.

والمراقبون الدوليون(. . ١٥ مراقب) ، بزعامة الرئيس الأمريكى الأسبق **جيمى كارتر** قالوا: إنها كانت انتخابات ديمقراطية حرة بشكل عام باستثناء بعض التجاوزات . وهذه الشهادة نفسها أعطاها جيش الصحفيين الإسرائيليين الذى قام بتغطيتها ، وكأنها انتخابات إسرائيلية فقد أجمعوا على الانبهار بالجو الديمقراطى الراقى لهذه الانتخابات.

وراحت صحيفة **يديعوت أحرونوت"** ،كبرى الصحف الإسرائيلية (٢١ يناير/ كانون الثانى ١٩٩٦) بعيداً ، حين تساءلت عن " الخبراء بالشئون العربية" ورجال السياسة وغيرهم :" الذين أفزعونا وهم يقولون أن هذه الانتخابات لم تتم . وإن تمت فلن تكون ديمقراطية . وإن كانت ديمقراطية فيتحقق فيها انتصار كبير لحركة حماس وللمعارضة" . وأنهت بقولها :" يبدو أن هؤلاء خبراء فى الماضى فقط ، ولم يتابعوا مايحدث فى عصرنا الحديث".

وفى الواقع إن الكثير من الإعلاميين والخبراء ورجال السياسة فى إسرائيل باتوا يشعرون بأن معلوماتهم التاريخية مشوهة فى الكثير مما يتعلق بالعالم العربى أو الأمة العربية، معلومات قديمة تعتمد على أناس صاغوها وفق اعتبارات أمنية وسياسية وأفكار مسبقة . وفى حين يكتفى هؤلاء

بالمطالبة بتغيير التوجه وبإهمال أفكار أصحاب تلك النظرة ، نجد بينهم من يدعو جهارا بإعادة النظر في التاريخ المكتوب وتعديله أو حتى إعادة كتابته . فلا يمكن لدولة عصرية أن تنجح إذا لم تعش في واقعية سياسية وصدق مع الذات.

وهنالك تيار قوى بين علماء الاجتماع وبعض المؤرخين والسياسيين يدعو اليوم إلى تجاوز الصهيونية القديمة وتحديثها بحيث تلائم العصر . هؤلاء يطلقون على نظريتهم" **بوست فريونيزم** " أي مابعد الصهيونية يرمون إل حماية الصهيونية م نفسها يطلبون الانفتاح على الانتقاد والاستعداد للتغيير . فالكثير من الشعارات القديمة لم تعد تنفع اليوم ، والكثير من الأفكار سقطت ، خصوصا بالنسبة للعرب وبالنسبة للفلسطينيين بالذات.

في ندوة حول الانتخابات الفلسطينية باشتراك وزيرة الاتصالات والفنون ،شولميت **الوني** ،وعضو الكنيست **بيني بيغن نجل** زعيم الليكود التاريخي **مناحم بيجن** ،قال:"

في الانتخابات نجح عرفات في أن يصبح في نظر العالم قائدا سياسيا بارزا بينما هو كان ومازال وسيبقى ارهابيا قاتلا" .فأجابته الوني: " أبوك قال عن الشعب الفلسطيني حيوانات تدب على أربع ، وقال عن عرفات : ذلك الذي يظهر بالكوفية واللحية المرقطة وأنت تردد ماقاله والدك كالببغاء ، جاهلا أو متجاهلا ماحدث خلال الفترة مابينكما . الدنيا تتغير وأنتم تتقوقعون

شمعون بيرس رئيس الحكومة . يعتبر اليوم أحد قادة تيار التغيير هذا لكنه يفعل ذلك بحذر وهدوء . ويطرحه بشكل آخر ، أقرب إلى ذهن الناس وجيرتهم : " **نحن نعيش اليوم في عالم من المصالح المتشابكة الشاطر ينجح وبالتالي يحيا سعيدا . ونحن لاتنقصنا شطارة . لدينا علماء وتكنولوجيا . ومن حولنا عالم كبير كان معاديا ومستعد اليوم ليكون صديقا حميما . فلماذا لانتغير نحن أيضا ونلتقي معه في وسط الطريق**" .ولذلك يشد اليوم باتجاه تقدم المفاوضات مع سورية والتوصل إلى معاهدة سلام قبل معركة الانتخابات القادمة . " وإلا ، فإذا واصل حافظ الأسد التحرك بهذه الوتيرة البطيئة ، لن يكون مفر من تقديم موعد الانتخابات (المقررة ليوم ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٦) . وسيبت بيرس في الأمر نهائيا في النصف الأول من شهر فبراير / شباط الجاري . فإذا لم يحصل التقدم المنشود . سوف يقدم موعد الانتخابات إلى مايو / أيار القادم.



زغرودة للفائزين

فهو يطمع إلى التوصل لاتفاق مع سورية يفتح له الطريق أمام علاقات مع السعودية واليمن والجزائر ودولة الإمارات العربية وموريتانيا ،بعد أن أصبحت هناك علاقات علنية واضحة مع **المغرب وتونس وسلطنة عمان وقطر وجيبوتي** ،إضافة **إلى مصر والأردن وفلسطين** هذه العلاقات يريدها ليس فقط من أجل المصلحة التجارية - الاقتصادية - السياسية . وحسب ، بل يحتاج إليها في عملية التوازن الداخلي . اليمين يهاجمه بشراسة على استعداده للتنازل عن الجولان . وفي الضفة الغربية هناك مائة ألف مستوطن يضيقون الخناق عليه ، منذ اتفاقات أوسلو وبشكل خاص منذ الانسحاب من المدن الفلسطينية ويصيحون ، ويرعبون الناس : " جاء الدور على القدس . فالسماح للفلسطينيين من سكانها أن يصوتوا للمجلس الفلسطيني معناه التنازل للعرب أيضا عن القدس . ويقف مع المستوطنين في هذه النقطة حوالي نصف أعضاء الكنيست الإسرائيلي من أحزاب اليمين والمتدينين (المتعصبين وغير المتعصبين) . ويحاولون تجنيد سكان مدن يهودية على حدود ٦٧ مثل **كفارسابا ونثانيا** ،وذلك بواسطة تخويفهم من" الإرهابيين الفلسطينيين" ومعروف أن قاتل **اسحاق رابين** ، جاء من تلك الأوساط السياسية وإذا كان اليمين قد سكت فترة ، منذ مقتل رابين (في ٤ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٥) ، فقد **عاد إلى الشارع في مظاهراته الصاخبة التي** تذكر بمظاهراته الصاخبة ماقبل عملية القتل واختار لذلك موعدا ، يوم الانتخابات الفلسطينية بالذات.

وجاءت الانتخابات على هذا النحو لتضيف إلى أفكار **بيرس** تعزيزا جديدا وإلى رصيده نقاطا جديدة . ولم يخف فرحته من نتائجها . واعتبرها أكبر تعبير عن رغبة الشعب الفلسطيني في السلام. وعند بدء الفرز أعلن لأول مرة، أن **إسرائيل قررت السماح لجميع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني بالعودة للمشاركة في اجتماع الدورة القادمة**. وفي الحال خرجت المعارضة الفلسطينية تقول: " إنها دعوة إسرائيلية لانعقاد المجلس بهدف تعديل الميثاق الوطني بعد هذا يطردونهم أو يصفونهم . فجاء الرد الإسرائيلي سريعا : " المقصود دعوتهم للإقامة الدائمة في وطنهم . فنحن واثقون من قدرة **ياسر عرفات** على ضمان الأمن . وسئل برس إن كان القرار يشمل زعماء جبهة الرفض الفلسطيني **،حبش وحواتمة وجبريل** وغيرهم

فأجاب بلا تردد : **نعم . بالتأكيد** .

بالطبع . بيرس معني بالأساس في تعديل **الميثاق الوطني الفلسطيني والغاء البنود التي تتحدث عن إبادة إسرائيل وعن الكفاح المسلح** . وحسب اتفاقية أوسلو ، ينبغي اتمام هذه المهمة بعد شهرين من الانتخابات. وهو يحتاج إلى هذا القرار لسحب البساط من تحت أقدام اليمين الذي يعايره بالعجز عن الضغط على عرفات في هذا الموضوع . ولتعزيز موقفه في الإثبات أن نظيره الفلسطيني يفي بالتزاماته . وكان بيرس هدد بوقف المفاوضات مع الفلسطينيين وعدم البدء بمفاوضات حول الحل النهائي إذا لم يعدل الميثاق.

وتأتي هذه الصراعات ، الأيديولوجية والسياسية ، في إسرائيل كفاتحة للمعركة الانتخابية للكنيست . وقد يغطي الصراع الحزبي - السياسي فيها على الصراع الأيديولوجي بسبب الانتخابات . ولكن مما لاشك فيه **أننا إزاء بداية لانفجار الصراع الأيديولوجي أيضا** . والذي لابد أن يطال أيضا التاريخ المكتوب.

الانتخابات الفلسطينية والخطوط الحمراء

حنا عميرة

رسالة القدس

مع خروج هذا العدد من اليسار إلى النور ، تكون الانتخابات للمجلس الفلسطيني قد انتهت وأعلنت نتائجها ، ومهما كانت هذه النتائج ، فإن الشعب الفلسطيني يكون قد خطا خطوة هامة باتجاه واقع جديد ، ابتدأت معالمه تتبلور مع دخول الاتفاقات الفلسطينية - الاسرائيلية الجزئية إلى حيز التنفيذ.

فالمجلس الفلسطيني المنتخب سيشرف على مفاوضات الحل النهائي التي ستتناول القضايا الرئيسية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها القدس، والولاية الجغرافية الكاملة على الأرض ،والاستيطان واللاجئين النازحين هذا بالإضافة إلى القضايا المؤجلة في مفاوضات الحل المرحلي وفي مقدمتها اطلاق سراح جميع المعتقلين والاسرى، الذين لا يزالون خلف قضبان السلطات الاسرائيلية ، وقضايا أخرى مثل المياه والكهرباء، وغيرها.

لقد ادت التسوية الجزئية ، وما يسمى باعادة انتشار الجيش الاسرائيلي خارج المدن الفلسطينية والذي يحلو للسلطة الفلسطينية أن تطلق عليه «تحرير المدن» . . إلى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق سميت أ، ب ، ج . المنطقة (أ) وهي المدن وتقع تحت السيطرة الفلسطينية ومساحتها تقدر بحوالي ٥ر٢ ٪ من مساحة الضفة، والمنطقة (ب) ،وهي الريف الفلسطيني والمقصود القرى الفلسطينية ، حوالي ٤٥٠ قرية، بدون اجزاء اساسية ورئيسية من اراضيها وسهولها ،وتقدر مساحتها بحوالي ٢٧٪ من مساحة الضفة ،وهي تخضع للسيطرة المدنية الفلسطينية وللسيطرة الأمنية والعسكرية الاسرائيلية ، ثم المنطقة (ج) أي باقي مناطق الضفة حوالي ٧٠٪ بما في ذلك جميع الشوارع الرئيسية ،التي تخضع بشكل كامل لسيطرة الاحتلال الاسرائيلي ، علما بان المستوطنات الاسرائيلية في هذه المنطقة لا تتجاوز مساحتها الـ ١٨٠٪ فقط من الأراضي التي بقيت تحت السيطرة الكاملة للجيش الاسرائيلي.

هذه هي الخارطة الجديدة للضفة : التي تبلغ مساحتها خمسة آلاف كيلو متر مربع فقط لا غير ،وستكون مقسمة إلى ثلاث مناطق وهو تقسيم متداخل ومجزأ . فالمنطقة (أ) على سبيل المثال مقسمة إلى سبع مناطق تفصل بينها الحواجز العسكرية الاسرائيلية والمنطقة (ب) مقسمة إلى عشرات المناطق ، بفعل هذه الحواجز التي تفصل الريف عن المدينة . والمنطقة (ج) تحاصرها جميعا ، وقطاع غزة مفصول عن الضفة وهكذا تتوزع المدن والقرى الفلسطينية في نظام يشبه نظام الكانتونات والمعازل ، كل ذلك خدمة لاشتراطات ومتطلبات الامن الاسرائيلية التي شكلت المرجعية الأولى لهذه التسوية.

ومن هنا فلا يمكن اعتبار ما تم حتى الان تحريرا لان التحرير لا يعني القبول بالحصار والتجزئة ومختلف الاشتراطات الامنية الاسرائيلية . ان ما تم حتى الان هو مجرد بداية بسيطة تنطوي على مخاطر جمة فيما لو استمر النهج التفاوضي السابق على حاله عند البدء بمفاوضات الحل النهائي.

ومن هذه المخاطر أن يجري تحويل هذه التسوية الجزئية مع بعض التحسينات الشكلية هنا وهناك إلى تسوية دائمة . . ومن هذه المخاطر أيضا أن يجري تقسيم مفاوضات الحل النهائي إلى مراحل طويلة فالمفاوضات حول موضوع النازحين من الضفة في عام ١٩٦٧ على سبيل المثال لايزال يراوح مكانه في نقطة واحدة منذ أكثر من سنتين ،وهي هو النازح!! ولا أحد يعلم متى ستوافق اسرائيل على عودة النازحين بالرغم من أن اتفاق اعلان المبادئ في أوسلو قد نص على عودتهم بشكل واضح.

ومن هذه المخاطر أيضا تأجيل موضوع القدس إلى نهاية مواضيع الحل النهائي وهذا يعني أن المفاوضات قد تستمر إلى ما لا نهاية في الوقت الذي تفرض إسرائيل يوميا وقائع استيطانية جديدة بغية تكريس ضم هذه المدينة.

لهذا تشتد وتتصاعد المطالبة الآن ، ومن خلال الحملات الانتخابية لمرشحي المعارضة وفي مقدمتهم مرشحو حزب الشعب الفلسطيني بضرورة تصويب النهج التفاوضي وتحسين الاداء، وتعزيز الوحدة الوطنية ورفع مستوى التعاون والتنسيق مع الدول العربية ودول العالم الاخرى.

ومن الاقتراحات التي قدمت بهذا الشأن للسلطة الفلسطينية ومرشحيها وجميع المرشحين للمجلس الفلسطيني أن يجري الاتفاق على خطوط حمراء، حول جميع قضايا الحل النهائي ، أي ما لا يمكن التنازل عنه في هذه المفاوضات ،وان يجري الاعلان عن هذه الخطوط الحمراء في شكل ميثاق وطني فلسطيني يلزم الجميع ، وعندما اصطدم هذا المطلب ، الذي تقدم به حزب الشعب الفلسطيني ، ببعض التحفظات جرى التأكيد على موضوع القدس والمطالبة باصدار ميثاق وطني يعتبر المدينة المقدسة مفتاح السلام والاتفاق على مصيرها يجب أن يكون شرطا مسبقا للاتفاق على الحل الدائم والقضايا المؤجلة الأخرى وان يوقع على هذا الميثاق ممثلو مختلف الهيئات الدينية والدنيوية وممثلو القوى السياسية والسلطة الفلسطينية ؟ ،ان يجري التوجه بهذا الميثاق إلى رؤساء الدول العربية والاسلامية وغيرها من الدول المعنية للتوقيع عليه وربط تطبيع علاقاتها مع اسرائيل بالاستجابة للحقوق الفلسطينية في المدينة المقدسة. وبالرغم من أن احدا لم يعلن معارضته لهذا الاقتراح الا ان شيئا عمليا لم يتم حتى الآن.

لهذه الاسباب وغيرها ، فان الانتخابات الفلسطينية للمجلس الفلسطيني سيكون لها اثار هامة ومصيرية على مستقبل النضال الوطني الفلسطيني . فالمجلس المنتخب هو الذي سيقرر في الكثير من الأمور والقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني وهو الذي سيضطلع بمسئولية تحديد المسار القادم لهذا النضال في سبيل استرجاع جميع الحقوق التي معظمها لا يزال مؤجلا.

هل ترث "إسرائيل" مناطق الاستعمار البريطاني في المشرق العربي؟

كونفدرالية حيفا - بغداد .. و مابينهما ..

ناهض حتر

رسالة عمان

(١)

ويكون أن تتضح الصورة، أو تكاد:

فالكونفدرالية -التى تطبخ الآن على نار حامية- ليست ثنائية (أردنية فلسطينية) فحسب: ولا ثلاثية (اسرائيلية - أردنية - فلسطينية) فحسب، بل رباعية (اسرائيلية- فلسطينية- أردنية- عراقية!) انها، بالأحرى كونفدرالية حيفا- بغداد وما بينهما! فالامبراطورية «الاسرائيلية» لا تقوم بدون النفط العراقى .. وخط النفط العراقى المار عبر الأردن إلى فلسطين، والذى كان محروساً بالهيمنة والدبابات الانجليزية والقوى المحلية التابعة للاحتلال الانجليزى، يجرى احياؤه الآن، ولا بدّ له من اطار سياسى - امنى تتكفل به، هذه المرة «اسرائيل» التى تخطط لوراثة الاستعمار البريطانى فى المشرق العربى، باستخدام الوسائل نفسها (المعاهدات الاستعمارية)، والقوى المحلية نفسها، مع الاستمرار فى تنفيذ المرحلة الثانية من وعد بلفور اياه، ولكن المقبول الآن، بوصفه أساسا لأيديولوجية القوى المحلية المسيطرة التى كانت، من قبل، تغطى نفسها بالأيديولوجية القومية!

وهذه - وباللأسف- ليست مجرد تخمينات تحليل سياسى معارض و«مغرض» بل مشروع جدى معلن يجرى تنفيذه فى ضوء النهار، وتعرض أهدافه ومراميه وإجراءاته على شاشة التليفزيون وفى الصحافة، بوضوح ما بعده وضوح.

والمشروع المذكور يجرى تنفيذه قطعة قطعة، وتجرى عملية ملاءمة كل قطعة مع أختها، بحيث يتم تركيب القطع بعضها ببعض فى الوقت المناسب:

(١) ففى أوسلو -وما بعدها- اعترفت م. ت. ف، من حيث الجوهر، بالسيادة «الاسرائيلية» على فلسطين من البحر إلى النهر، وحجمت المشروع السياسى الفلسطينى إلى كانتونات بلدية فى اطار هذه السيادة التى تمثل السقف الممنوع تجاوزه للكيان الفلسطينى المأمول فهو لا يتمتع بالوحدة الجغرافية، ولا بالاتصال الداخلى الطبيعى، ولا بالحقوق السيادية الأولية (الدفاع، العلاقات الخارجية، الاستيعاب الحر لمواطنى «الكيان» المهجرين .. إلخ).

(٢) وعبر «**المعاهدة الأردنية الإسرائيلية**»، جرى الاتفاق على إقامة كونفدرالية أردنية- فلسطينية مقرها الأردن، يتم، فى اطارها، توطين القسم الرئيسى من الشعب الفلسطينى فى الأردن، بما فى ذلك الفائض السكانى من الضفة الغربية وقطاع غزة، بل ومن الفائض السكانى العربى فى«إسرائيل» نفسها، بالإضافة إلى فلسطينيى سورية ولبنان. فلما كان الاتفاق «الاسرائيلى» الفلسطينى لا يحل مشكلة الشعب الفلسطينى الواقعية من حيث ضرورة تخلصه من الشتات، وتمركزه فى بلد واحد ونيله الحقوق السياسية الأولية التى تؤمن استقراره، كان لابد من حل هذه المشكلة فى المربع الثانى من لوحة السلام «الاسرائيلى» أى فى المربع الأردنى. وعلى هذا الصعيد، نلاحظ أن **المعاهدة الأردنية- الاسرائيلية** نصت صراحة على «**توطين اللاجئين والنازحين المقيمين فى الأردن**»، وتضمنت، سراً، العمل على تسهيل انتقال وتجميع فلسطينيى الأرض المحتلة والشتات (خاصة فى سورية ولبنان) فى الأردن. وفى هذا الاطار، يمكن فهم التسهيلات التى بدأ النظام الأردنى فى تقديمها لهجرة المزيد من الفلسطينيين إلى الأردن، بما فى ذلك القرار الفجائى العجيب بمنح الجنسية الاردنية لمن يطلبها من مواطنى الضفة الغربية وقطاع غزة وقريباً، لدى وقوع قتال مفتعل بين قوى لبنانية ما وفلسطينيى لبنان، سنجد النظام الادارى وفى حمأة عاطفية وادعاء الدوافع «الانسانية» يستقبل هجرة فلسطينية جديدة من لبنان، قبل أن يقرر صرف الجنسية الاردنية لمن يطلبها من الفلسطينيين بعامة!

وكذلك، تم ويتم - ومنذ وقت ليس قصيراً -بحث وتطبيق اجراءات وتسهيلات مختلفة - بما فى ذلك طابع سياسى - للبرجوازية الفلسطينية فى الاردن فى إطار ما يسمى «الديمقراطية الاردنية» التى تمثل العنوان العريض لعملية تبادل المواقع والأدوار فى الأردن، بحيث تحل صيغة سياسية- اجتماعية عمادها البرجوازية الفلسطينية وحلفاؤها محل الصيغة السابقة القائمة على الدولة الخبرية والقطاع العام، كقاعدة اجتماعية سياسية للنظام السياسى الحاكم.

لقد وضعت المعاهدة الأردنية- «الإسرائيلية» الأسس الكفيلة بإقامة الوطن البديل فى الأردن، ليس بالمعنى الديمغرافى

فحسب ، وانما بالمعنى الاجتماعي السياسي أيضا.

(٣) وإذا كانت «اسرائيل» تريد الأردن وطنا بديلا للفلسطينيين، فهي لا تقبل من الناحية الأمنية الاستراتيجية ، قيام دولة فلسطينية حرة حتى ولو بقيادة برجوازية مرتبطة بالاستعمار ، وحتى لو كانت في مدغشقر لا في الأردن . لذا قيّدت المعاهد الاردنية- الاسرائيلية ، الأردن / الوطن البديل ، مسبقا بقيود سياسية واقتصادية وأمنية وبنيوية ، تجعل من الارن / الوطن العربي شبه مستعمرة «اسرائيلية» تمنع ، استراتيجيا ، أية مخاطر قد تنجم عن اقامة دولة فلسطينية في شرق الاردن على أمن «اسرائيل» ولذلك ، وعبر عدد كبير جداً من الاتفاقات الثنائية التفصيلية في شتى المجالات ،جرى ويجري ربط الاردن / الوطن البديل ، واسرائيل ربطاً محكماً لا فكاك منه ، من حيث **البنية التحتية (الماء والكهرباء والاتصالات والمواصلات والمطارات والطاقة .. الخ)** والادارية (مشروع الادارة المشتركة لأ خدود وادي الاردن مثلاً) عداك عن التنسيق والتعاون الثنائي الوطيد الملزم في مجالات **الأمن والاستثمار - والتجارة- والسياحة والعلاقات الدولية في إطار** علاقات سياسية دافئة ومميزة وخاصة ، بل وعاطفية .

(٤) والآن ، وبعد أن أعلن **بيريز** ، صراحة ، عن مشروع إقامة الكونفدرالية الثنائية ، فالثلاثية .. يعلن النظام الاردني ، بمباركة أمريكية- اسرائيلية- عن مشروع **«الفدرالية العراقية»** المرتبطة كونفدرالياً بالأردن!.

«الفدرالية العراقية»!

إن هذا يعني ، على وجه الدقة ، ليس فحسب سحب الاعتراف بالنظام العراقي ولكن- الأخطر- سحب الاعتراف بالدولة العراقية وسيادتها ووحدة أراضيها . والنظر إلى العراق ، لا بوصفه دولة موحدة ذات سيادة- بل بوصفه كانتونات عرقية وطائفية ومذهبية (**كردية ، تركستانية، كلدانية ، مسيحية ، شيعية ، سنية**) لينبغي ربطها فدرالياً!.

«الفدرالية العراقية» هي عنوان تقسيم العراق وتفتيته وتحطيم سيادته الوطنية وتحويله إلى كانتونات يتم إعادة تركيبها في صيغة فدرالية فضفاضة ، ترتبط ، كونفدراليا ، بالأردن / الوطن البديل ، المرتبط ، بدوره كونفدراليا ، باسرائيل . وهكذا ترث الدولة اليهودية ، مناطق الاستعمار البريطاني في المشرق العربي ، مستعيدة الصيغ السياسية المحلية نفسها ، ولكن مع تفتيت اجتماعي- سياسي للمنطقة هو ضروري لقيام **الامبراطورية الاسرائيلية** التي لا تتضمن تفوقها الديمغرافي والعسكري والاقتصادي إلا عبر تفتيت **حوالي (٢٨) مليون فلسطيني وأردني وعراقي إلى مجموعات عرقية وطائفية ومذهبية تعيش في كانتونات منفصلة ،ومرتبطة ، فيما بينها ، بالهيمنة الاسرائيلية!.**

(٢)

اسرائيل بطبيعة الحال، هي المستفيد الأكبر من هذا المشروع (الفدرالية العراقية) . بل هو ، للدقة ،مشروعها الذي تعلمت أخيرا أن تنفيذه غير ممكن إلا عبر القوى المحلية الحليفة.

ان تحطيم الدولة العراقية ، وتحويل العراق إلى كانتونات عرقية وطائفية ومذهبية ، تحت الحماية الاسرائيلية ، ومن قبل تحويل الاردن إلى وطن بديل في كانتون (وربما أكثر حسب مقتضى الحال ، فالاردن ليس بمنأى هو الآخر عن التقسيم وتمزيق وحدته الجغرافية) وتحجيم الوجود الفلسطيني إلى كانتونات بلدية في الضفة والقطاع ، سيجعل «اسرائيل» هي الدولة الوحيدة المكتملة الشروط السياسية والاقتصادية والأمنية في كونفدرالية حيفا - بغداد ، عداك عن كونها القوة العسكرية الوحيدة فيها ، بجيشها الحديث المجهز وقدراتها التقنية والنووية وطاقاتها القتالية العالية مما يجعل الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، أو بغض النظر عن التسميات و«السيادات الكلامية» تعود «لاسرائيل» حكماً ،وسيستفيد الاقتصاد الاسرائيلي والآلة الحربية «الاسرائيلية» من حصة الأسد من عائدات النفط العراقي والثروات العراقية ، ومن امكانات سوق ضخمة تعد حوالي ٢٨ مليونا كما أن عمليات الهجرة الداخلية التي ستستقطب الفلسطينيين من الضفة والقطاع بل ومن أراضي ال ٤٨ باتجاه الأردن والعراق ، والانتعاش الاقتصادي «الاسرائيلي» سيتيحان المزيد من الهجرات اليهودية إلى فلسطين أولاً ، فالأردن ثانياً.

(٣)

المستفيد الثاني هو النظام السياسي الاردني الذي يدرك أنه ،في مشروع اعادة ترتيب المنطقة هو رابطة العقد ، ومحور كونفدرالية حيفا- بغداد :

- فهو القادر، بحكم امتلاكه القرار السياسي في الأردن، على توطين الفلسطينيين في الأردن ، وتسهيل هجرات فلسطينية جديدة إلى هذا البلد ، وايجاد الاطار السياسي لاستيعاب هذه الهجرات . وحل المشكل السياسي -القانوني للبرجوازية الفلسطينية الصاعدة.

وهو القادر بحكم تشابك العلاقات الاردنية -الفلسطينية وتراث الضم والتدخل في فلسطين ، على منافسة م . ت. ف. بصورة جدية ، وافشال خططها لإنشاء كيان فلسطيني يكون مركز الثقل فلسطينياً ، على المستوى الديمغرافي والسياسي والاقتصادي .

وهو القادر ، بحكم كونه جاراً عربيا للعراق وصاحب ادعاء بوراثة العرش العراقي وصاحب علاقات وطيدة مع اطراف عراقية عديدة ، على أن يكون محور استقطاب لتنفيذ مشروع (فدرالية العراق).

وكل هذا قد يعطي للنظام السياسي الاردني ، فرصة تحسين شروطه في إطار الامبراطورية الاسرائيلية إلى وقت ما لا تعود بعده اسرائيل بحاجة إلى دوره . وهو ما لا يدور في خلد النظام السياسي الأردني الذي يظن بأنه يعمل لحسابه الخاص، مستقوياً باسرائيل ومستعداً للشراكة معها ، ولكن ليس لخدمتها مجانا أو من موقع التبعية! وهو ظن تغض اسرائيل النظر عنه، ولكن إلى حين!.

(٤)

المستفيد الثالث هو البرجوازية الفلسطينية التي تنظر إلى نفسها بوصفها القوة الاقتصادية الثانية بعد اسرائيل في كونفدرالية حيفا- بغداد. وتنظر إلى أن **الكثافة الديمغرافية الفلسطينية في الأردن ،وتركز الرأسمال الفلسطيني فيه (المصارف التجارة ،الصناعة ،الأراضي ،والعقارات)** بالاضافة إلى **النفوذ السياسي والاعلامي والثقافي**.. قد يمكنها من تأسيس قاعدة راسخة لتحسين شروطها في إطار الامبراطورية الاسرائيلية والمنطقة بعامة ، خاصة وأنها ستحاول بدون كلل ، الإبقاء على شبكة علاقاتها الخليجية والعربية والدولية ، وستقايض م. ت. ف. على دعم ما للكيان الفلسطيني لقاء إسهامه النشط في خدمة تطورها علي صعيد الكونفدرالية وعلي صعيد المنطقة.

وستقبل البرجوازية الفلسطينية ، مؤقتاً ، بأن تكون قاعدة اجتماعية للنظام الاردني ، ولكن إلى الوقت الذي يحطم فيه هذا النظام قاعدته القديمة (مؤسسات الدولة واجهزتها والقطاع العام والتحالف مع العشائر الاردنية) وتصبح معلقة في الهواء، وعندها لن تقبل البرجوازية الفلسطينية بأن تكون مجرد قاعدة وشريك ، بل ستسعى لتأسيس نظامها الخاص.

إن المطالب السياسية التي تطرحها البرجوازية الفلسطينية الآن (المساواة السياسية والمشاركة) هي مقدمة لمشروعها الاستراتيجي لتأسيس نظامها السياسي الخاص في الأردن وفي الإطار الإسرائيلي طبعا.

(٥)

المستفيد الرابع هو قوى المعارضة العراقية العرقية والطائفية والمذهبية ، التي يعني تقسيم العراق ، بالنسبة إليها ، الخروج من قيد الدولة المركزية ، والحصول على حصتها المحلية من السلطة والامتيازات ، ولو في حدود الكانتون العرقي أو الطائفي فهذه القوى ، بطبيعتها الفئوية الرجعية ، تعجز عن تقديم بديل وطني يمكنها من استلام السلطة المركزية أو المشاركة فيها ، فيكون تقسيم العراق بديلاً ممتازاً لها ، يحقق اطماعها في نطاق مجموعتها العرقية أو الطائفية.

(٦)

ايران من جهة ، ودول الخليج من جهة أخرى ، ستكون مسرورة بزوال الدولة العراقية الموحدة القوية ، وانحطاط العراق إلى كانتونات / دويلات ضعيفة يزيل الخطر العراقي كلياً عن كاهل ايران والدويلات الخليجية . ولكن الخطر الايراني ، واقتراب الخطر الاسرائيلي ، سيجعلان الدول الخليجية أقل حماساً لتقسيم العراق وتحطيم وحدته السياسية ، وبصورة خاصة ، **فان السعودية ستعارض تفتيت العراق لدواع أمنية داخلية، كما خوفاً من تمدد الخطر الايراني ، بالاضافة إلى أن عودة النفوذ الهاشمي إلى العراق ، ليس مما يسر السعودية** . أما المعارضة الأكبر . فستأتي حتماً من المحور السوري- اللبناني. ولذا ، فإن بيريز الأكثر حماسا لبنا، الكونفدرالية من حيفا إلى بغداد يتأهل الآن للموافقة على الشروط السورية للسلام: الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران في الجولان وجنوب لبنان ، والترتيبات الأمنية المتساوية ،والاعتراف بالدور السوري في لبنان و الاكتفاء بالحد الادنى من التطبيع في لبنان و الاكتفاء ، بالحد الادنى من التطبيع والسلام البارد . ولكن لقا ، سكوت دمشق على مشروع كونفدرالية حيفا- بغداد- . وبكلمة أخرى ، فإن بيريز مستعد لتقديم كل التنازلات المطلوبة سورياً ، بما في ذلك كل الأراضي مقابل بعض التطبيع في سلام بارد ، كيما يضمن عدم معارضة دمشق التدخل «الاسرائيلي» الاردني في العراق.

وبيريز -الاستراتيجي النظرة - يفهم أن سورية ولبنان ليستا من مناطق النفوذ الاسرائيلي حسب سايكس بيكو لقد كانتا من حصة فرنسا/ وبالتالي أوروبا ،وليستا ،حصة بريطانيا / وبالتالي اسرائيل . ولذا فهو مستعد للتفاهم مع دمشق على أساس إعادة تفسير سايكس - بيكو- ، وإعادة الالتزام بمضمونها الاساسي ، ألا وهو:تقسيم الهلال الخصيب (بلاد الشام والعراق) إلى منطقتي نفوذ:

(١) فلسطين - الاردن- العراق

(٢) سورية - لبنان.

والعرض «الاسرائيلي» يتضمن:

(١) المحافظة على التقسيم الجغرافي السياسي للهلال الخصيب كما في سايكس بيكو

(٢) الاعتراف بالنفوذ الاسرائيلي في المنطقة الأولى (فلسطين / الاردن/ العراق)

(٣) الاعتراف بالوضع القائم في المنطقة الثانية (سورية / لبنان).

(٧)

والقوى المطلوب تحطيمها في سياق هذا المشروع هي:

(١) الشعب الاردني . فالاردن «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» هذا هو ترتيبه في سياق المشروع ،وتحطيم الشعب الاردني يبدأ وينتهي بتحطيم السيادة الاردنية وتفكيك أجهزة الدولة والمؤسسات العامة ، واغراق «الأقلية الاردنية» المهمشة اقتصاديا وغير المنظمة سياسياً في بحر من الأكثرية الفلسطينية الأكثر تقدما وغنى وتنظيما.

(٢) النظام العراقي: فلا تسوية مع هذا النظام في إطار هذا المشروع لأن نظام الرئيس صدام حسين ، بالرغم من كل شئ ، ما يزال القوة العراقية الوحيدة القادرة على توحيد العراق والدولة العراقية ، وحتى إشعار آخر.

(٣) المعارضة الوطنية الفلسطينية . وهي نوعان ، بقايا يسار م. ت. ف. وهي مفلسفة كلياً وعاجزة عن الفعل السياسي وتكتسب وزنها اساسا من الدعم السوري. والتيار الاسلامي.

(٤) التيارات الوطنية الديمقراطية المعادية لتحطيم وحدة العراق في المعارضة العراقية.

ويفهم شمعون بيريز ، بذكائه السياسي المتقد ، أن ميزان القوى ، سيميل بشدة ضد هذا القوى ، إذا تمكن من تجريدها من الوزن المؤثر للقوة السورية وحلفائها في القاهرة والرياض .وفي هذا السياق ، قد تقدم اسرائيل عرضا مغريا لدمشق يتضمن الانسحاب الكامل حتى حدود الرابع من حزيران في الجولان وجنوب لبنان، والموافقة على ترتيبات أمن متوازية ، والاعتراف بالدور السوري في لبنان والاكتفاء، بتطبيع منقوص وسلام بارد مع دمشق ، لقاء عدم ممانعتها دمشق ، للتدخل الاسرائيلي-الأردني في العراق وترتيب كونفدرالية حيفا -بغداد.

فاذا تمكن بيريز من اقناع دمشق باعادة احيا، اتفاقية سايكس - بيكو ، فإن القوى الوطنية الاردنية والفلسطينية والعراقية ، ستنكشف استراتيجيا ، وتفقد الكثير من قدرتها على المقاومة.

(٨)

ولكن ، حسابات القرايا غير حسابات السرايا.

- فها نحن نشهد ، ولأول مرة منذ عام ١٩٧٠ ، نهوضا وطنيا أردنيا ، يتبلور ويتخذ طابعا أكثر راديكالية . وينفصل تدريجيا ولكن بثبات وقوة ، عن النظام الاردني ويسعى إلى بلورة هويته المستقلة وإلى الدفاع عن سيادته الوطنية وحقه المشروع في تقرير المصير.

- وها نحن نشهد ، أن النظام العراقي ، وبالرغم من الضربة الموجعة التي تعرض لها بفرار المدعو حسين كامل وفك الارتباط الاردني - العراقي- ، ما يزال قويا وقادراً على حشد ملايين المواطنين في استفتاء لا يظهر أن في العراق ديمقراطية طبعاً ، ولكنه يظهر أن في العراق نظاماً قوياً على البقاء والصعود والاستمرار.

- وها نحن نشهد أن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يندفع بجسارة ، إلي تحويل مكتسباته القليلة الناجمة عن أوسلو ، إلى تيار وطني استقلالي. وبالرغم من الاتفاقيات التفريطية في أوسلو ١ ، ٢ ، فإن قوة الدفع الجماهيري لها منطقها الداخلي النضالي المفعم بحلم الدولة المستقلة.

-ان المعارضة الوطنية الفلسطينية - وخاصة تيارها الاسلامي - لها وجود حي ومؤثر في أوساط الجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع.

- ان سورية التي تناور دفاعا عن مكتسباتها السياسية والاقتصادية لن تتورط على الأرجح في انكشاف خاصرتها العراقية «اسرائيلية» فما ستأخذه من تنازلات اليوم ، ستضطر إلى دفعه غدا في شروط قاسية ، بعد ان يتم عزلها عن حلفائها في الخليج ومصر ، وعن حليفها / عدوها النظام العراقي.



الملك فهد بن عبد العزيز

السعودية:

الازمة ليست الآن... ولكن فى المستقبل القريب

جاء إعلان الملك السعودى **فهد** مرسوماً يطلب فيه من ولى عهده **الأمير عبد الله** ادارة شئون البلاد إثر الأزمة الصحية التى اصابته فى أواخر شهر نوفمبر الماضى، ليفتح الباب لعاصفة من التساؤلات حول مستقبل الدولة التى تقبع فوق ربع الاحتياطى العالمى من النفط وتصدر ٨ ملايين برميل منه يومياً تدير به مصانع وسيارات العالم من اليابان لأمريكا.

المملكة العربية السعودية التى أنشأها **الملك عبد العزيز آل سعود** اثر سلسلة من الحروب القبلية بمساندة بريطانية عام ١٩٣٢، ومنذ ظهور النفط فيها وتصديره لأول مرة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. كانت مثاراً للألغاز والأسئلة حول الطريقة التى تدار بها ثانى أغنى دولة فى العالم ومدى تمكنهم فى النجاح على الحفاظ على استقرار عرشهم فى ظل ظروف عالمية وعربية متغيرة.

ولكن الاجابة كانت دائما :ابحث عن النفط أو الثروة واللذين سيظلان أهم اسباب تماسك الأسرة المالكة السعودية والتى يتراوح عدد أعضائها من ٥ آلاف إلى ٧ الاف شخص وفقاً للتقارير الغربية وان كان من بينهم مئات قليلة فقط تتولى المناصب الهامة، وحفنة أقل بكثير تتنافس أو تقف فى طابور انتظار تولى العرش فى مملكة آل سعود.

الملك فهد الذى اراد أن يضفى على سلطاته نزعة اسلامية أممية تخلى عن لقبه كملك وامر ان يناديه الجميع **بخادم الحرمين الشريفين**. ولا شك أن هذا اللقب سينتقل بالوراثة لخليفته المتوقع الأمير عبد الله الذى يشغل عدة مناصب أهمها **قائد الحرس الوطنى السعودى** الذى أنشأه بنفسه عام ١٩٦٣ وعمل على تطويره وتدريباته حتى بلغ عدد افراده **٨٠ ألف من البدو الاشداء الذين** لا يدينون بالولاء الا للأسرة المالكة، ومثلما هو الحال فى العديد من الدول العربية، فإن الحرس الوطنى كما هو الحال فى السعودية أو الجمهورى كما هو الحال فى العراق وسوريا ومصر يتم النظر إليهم بمثابة الواقى والدرع الأخير ضد أى تقلبات من داخل الجيش الرسمى والذى يرأسه عادة وزير الدفاع وهو فى الحالة السعودية **الأمير سلطان** الاخ الشقيق للملك فهد والذى من المتوقع أن يتولى منصب ولى عهد فى حالة وفاة الملك فهد.

ومن المعروف أن الأمير **عبد الله** ولى العهد الحالى هو الأخ غير الشقيق للملك **فهد** حيث أن **الملك عبد العزيز** المؤسس انجب ٤٠ ولداً من ٢٣ أمرأة تزوج بهم يبقى منهم حوالى ثلاثين شخصاً أصغرهم تعدى الخمسين بعام أو اثنين. وهؤلاء يتوزع معظمهم على المناصب الوزارية المهمة أو يتولون امارة المناطق المختلفة. وينافسهم كذلك احفاد عبد العزيز والذين يبرز منهم ثلاثة حتى الآن منهم اثنان من أبناء الامير سلطان هم الأمير **بندر بن سلطان** سفير السعودية فى أمريكا **وخالد بن سلطان** الذى قاد القوات السعودية فى حرب الخليج التى قادتها أمريكا.

ومن الشخصيات البارزة كذلك الأمير **فيصل بن سعود** ابن الملك الراحل فيصل الذى اغتاله ابن اخيه عام ١٩٧٥.

هذه السلسلة من الترابطات العائلية والقبلية تشير إلى كم الجمود المسيطر على نظام الحكم فى السعودية والذى لم يتغير منذ انشاء المملكة.

ويرى المطلعون على الوضع السعودى أنه حتى قبل حرب الخليج الأخيرة كانت أموال النفط الهائلة التى لا تحصى تسمح للأسرة المالكة أن تستمر فى سياستها القائمة على تقديم **نظام اجتماعى يضمن لغالبية المواطنين السعوديين مستوى عالياً من الرفاهية وبالتالى تشبع البطون وتكف عن المطالبة باى نصيب من السلطة أو القوة** وهكذا وحتى حرب الخليج، كان المواطن السعودى يحصل على **قطعة أرض لا تقل عن ٦٢٥ متراً مربعاً لبناء منزل بقرض بدون فوائد من البنك يبلغ ٨٠ ألف دولار يسدد على ثلاثين عاماً**. كما كان الطالب الجامعى يحصل على**مصروف شهرى قدره ٨٠٠ دولار عدا منحة تخرج ضخمة قدرها عشرة آلاف دولار**. كما أنشأ آل سعود المستشفيات والمدارس المتطورة وتعتبر **الدولة العربية**

الوحيدة التى تملك ٢٠٠ طائرة اسعاف جوى تنقل المرضى الذين يحتاجون لعمليات عاجلة من المناطق النائية إلى مستشفيات العاصمة الرياض أو مدينة جدة منارة السعودية ، التى لا ينقصها من وجهة نظر الكثيرين منهم سوى المشروبات الكحولية وان تقوم النساء بخلع ردائها الاسود المفروض على الجميع هناك ليكفوا عن قضاء لياليهم الحمراء فى أنحاء العالم.

ولا شك أن فتح باب السفر أمام السعوديين بحرية كاملة مع ارتفاع مستوى المعيشة جاء بمثابة المتنفس لمواطنى هذه الدولة التى تدعى تطبيق قواعد الشريعة الاسلامية بحذافيرها فتقطع الرؤوس والأيدى والأرجل وتقذف الزناة بالحجارة.

ولكن الأوضاع تغيرت فى أعقاب حرب الخليج التى كلفت المملكة **٥٥ مليار دولار ورفعت دينها الخارجى إلى ٧٠ مليار دولار وعجز ميزانيتها إلى ١١ مليار** هذه الفاتورة الضخمة التى اضيف إليها كذلك مئات المليارات الأخرى لشراء اسلحة لتطوير الجيش السعودى **ورفع تعداده إلى ٢٠٠ ألف رجل** وكذلك بناء المئات من الخزانات الضخمة للنفط تحت الأرض بمساعدة أمريكية لتجنب ما حدث لآبار بترول الكويت اثناء حرب الخليج من حريق ودمار كل ذلك أدى إلى تخلى المملكة عن بعض المميزات الممنوحة للمواطن السعودى مثل **رفع سعر البنزين مؤخرا وفرض رسوم على استهلاك الماء والكهرباء ورفع أسعار الطيران الداخلى إلى ٢٠٪** هذه الاجراءات قد تعد تافهة بالمقاييس الغربية خاصة وان الامر لم يصل بعد لحد فرض ضرائب على المواطنين السعوديين أو رجال الاعمال ولكن بالمقاييس السعودية، فان هذه الاجراءات تجعل المقيمين هناك من سعوديين واجانب يشعرون أن الأوضاع تغيرت وان هناك ازمة ما تعانى منها الأسرة الحاكمة.

وارتبطت هذه الاجراءات الاقتصادية بالتقارير التى تشير إلى تزايد حجم المعارضة داخل المملكة من ناحيتين:

الجهة الأولى وهى الاكثرية **تتمثل فى المعارضة الدينية** التى يقودها المتطرفون السعوديون داخل المملكة والتى ظهرت على وجه التحديد أثناء حرب الخليج والاعتراض على التواجد المكثف للقوات الأمريكية تخوفا من تأثير ذلك على اخلاق المملكة الإسلامية .المتشددون كان دائما لهم وجود مؤثر فى السعودية منذ **الحركة الوهابية** والتى ايدت عبد العزيز حتى انقلب عليهم بعد اعلانه المملكة . وكل الملوك السعوديين كان مطلوباً منهم ان يضعوا فى الاعتبار ثقل التيار المتشدد القوى داخل المملكة الذى يعادى الغرب ليس لانه استعمارى فقط، بل لأنه ، وهذا هو الأهم ، يدمر الأخلاق الإسلامية وينشر رذائل الزنا وشرب الخمر والانحلال . ومن هذا المنطلق فلا مانع من تأييد الأسرة الحاكمة طالما تشددت وزادت من اطلاق ايدى **قوات «الامر بالمعروف والنهى عن المنكر»** وشيوخ الدين فى قهر المواطنين وضربهم فى الشوارع بالعصى لاجبارهم على الصلاة.هؤلاء الشيوخ المعروفين بالمطوعين لا يتحدثون مع النساء، اذا ارادوا توبيخهم على عدم التزام الزى الاسلامى بل يتحدثون فقط إلى الرجل المرافق للمرأة ،لانه لا يجب أن تمشى امرأة وحيدة فى المملكة) ويوبخه على عدم سيطرته على«حريمه».

ولكن ملوك الاسرة الحاكمة كان يجب عليهم موازنة رغبتهم فى الاحتفاظ بتأييد المتشددين مع التزاماتهم مع العالم الغربى الذى يرغب فى استمرار تدفق النفط السعودى والذى يتطلب بالضرورة تنمية السعودية على الأقل لاستضافة عشرات الألوف من الخبراء والعاملين الاوربيين والامريكيين الذين يعيشون فى مستعمرات خاصة بهم ويستخرجون النفط للسعوديين.

كما أن هناك جيلاً كاملاً من الشباب السعودى تعلم فى الجامعات الأمريكية والأوربية ويريدون أن يروا بلادهم تدار بطريقة مختلفة عن تلك التى تعود إلى العصور الوسطى وقوانين العشائر والقبائل- وهؤلاء يتضمون للمتشددين فى انتقادهم للفساد المنتشر بين افراد الاسرة المالكة السعودية وعيشتهم شديدة الرفاهية لبذخهم واسرافهم الشديد فى وقت يعانى فيه الكثيرون من جيرانهم العرب والمسلمين من أشد انواع الجوع والفقر والتخلف.

ولعل تعامل حكومة المملكة مع معارضيها تكشف مدى رفضها للاقتراب من أية اصلاحات قد تؤدى إلى تغير اسس الحكم فى السعودية.

فحين تظاهر عشرة آلاف شخص فى سبتمبر الماضى احتجاجا على اعتقال احد الشيوخ المتشددين المعروفين بانتقادهم لفساد الاسرة المالكة ، ثم اعتقال الف شخص وفض المظاهرات بالقوة . أما جبهة المعارضين المثقفين والتى تمثلها **لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة** التى يرأسها« **محمد المسعرى**» ثم اعتقاله لمدة ستة شهور وتعذيبه اثر الاعلان عن تشكيل اللجنة فى





الأمير عبد الله ولي العهد



الأمير سلطان

السعودية مما اضطره للهرب عبر اليمن إلى لندن التى اتخذت اللجنة منها مقراً لإمطار العالم بالمئات من الفاكسات والرسائل الالكترونية وخاصة لوسائل الاعلام تفضح فيها ممارسات النظام السعودى وفساد الاسرة المالكة.

السيد محمد المسعرى جرده وزير الدفاع السعودى **سلطان بن عبد العزيز** من جنسيته فى تصريح واحد وفى لحظة واحدة وقال أن من يهاجم وطنه ودينه لا يستحق أن يكون سعودياً . هكذا ولان المملكة اسمها آل سعود فهم وحدهم لهم الحق فى أن يقرروا من هو السعودي ومن هو غير السعودي . وكما هو معروف فان تجريد السعوديين من جنسيتهم لا يقتصر فقط على المعارضين السياسيين من أمثال محمد المسعرى واسامة



الأمير سعود الفيصل

بن لادن الذى جرد كذلك من «سعوديته» بل كذلك بعض المطربين والمطربات والذين رأت حكومة المملكة أن سلوكهم الشخصى يخرجهم من طائفة مواطنى هذه الدولة.

والإعلان عن تولى **عبد الله** ادارة شئون المملكة حتى تتحسن صحة الملك فهد والذى لا يبدو وانها ستتحسن وان حدث ذلك فانها ستكون صحوة أخيرة لها علاقة بالنزاع القائم حالياً فى السعودية والذى قام دائما بين التجديد عن طريق المزيد من الارتباط الوثيق بامريكا والغرب ودعاة المحافظين والارتباط بالعالمين العربى والاسلامى.

الملك فهد« **ثانى اغنى رجل فى العالم بعد سلطان بروناى حيث تبلغ ثروته الشخصية ١٨ مليار دولار»** يحب امريكا حتى النخاع ويعشق كل ما هو امريكى . ولعل البعض ينسى أن فهد كان الشخص الذى مثل بلاده فى افتتاح الامم المتحدة عام ١٩٤٥ . كما درس فى أمريكا وأرسل معظم اولاده الثمانية من زوجاته الثلاث للتعلم هناك أيضا . وتذكر التقارير ان ارسال شبكة السى . إن . إن يبقى مفتوحا لا ينقطع عبر عشرات شاشات التلفزيون فى مختلف انحاء قصور الملك فهد ال ١٢ فى المملكة وأوروبا وكذلك فى يخته الخاص الذى تبلغ قيمته ٦٠ مليون دولار وتحميه صواريخ الستينجر المضادة للطائرات وفى طائراته البوينج ال ٧٤٧ الخاصة الفاخرة .

فى كل هذه الاماكن لا يستقى اخباره إلا من هذه الشبكة الامريكية الخطيرة . كما كان مشهوراً عنه فى فترة الشباب حبه للهو وتردده على نوادى القمار فى لبنان وأوروبا حتى حذره افراد العائلة المالكة من ان سلوكه هذا سيؤدى إلى تقليل فرصة فى الوصول الى العرش. وحينما بلغ منتصف الثلاثينات تولى وزارة التعليم ثم الداخلية حتى اغتيال فيصل عام ١٩٧٥ وتوليه ولاية العهد.

اما عبد الله ولى العهد الحالى ، ففور اعلان الملك **فهد** عن تكليفه له بادارة شئون البلاد ، صدرت التقارير الغربية التى تثير التساؤلات حول مدى ولاء **عبد الله** للولايات المتحدة واذا ما كان سيستمر فى تطوير هذه العلاقة شديدة الخصوصية.

وذكرت هذه التقارير ان **عبد الله** كان معارضا للتواجد الكثيف للقوات الامريكية على أرض المملكة ابان حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١.

كما عرف انه من انصار الاتجاه المتشدد داخل المملكة وانه رجل بدوى صارم يفضل ان يقضى صيف السعودية القائظ فى الصحراء يصطاد الغزلان بينما يبقى الملك فهد فى جده العاصمة الصيفية. **ومن غير المعروف نوع التعليم الذى تلقاه الامير عبد الله وان كان قد تلقى تدريبا عسكريا جيداً كما تعلم الدين الاسلامى على ايدى علماء وهابيين** . وهو لا يصغر فهد فى العمر فكلاهما يعتقد أن عمره ٧٢ عاما وهو نفس عمر وزير الدفاع سلطان . وعلى الرغم من ذلك فان عبد الله يبدو الاكثر لياقة والاقل تأثرا بعوامل السن . وربما لانه لم يعش حياة اخيه غير الشقيق الساخنة ، ولم يعان من امراض السكر او التخمة الزائدة التى ادت لاصابة فهد بالازمات القلبية.

ولكن نفس هذه التقارير اكدت انه مهما بلغت درجة محافظة وتشدد عبد الله وميله نحو العالم العربى فان **الاتجاه الغالب داخل الاسرة الحاكمة هو الاعتماد التام على الولايات المتحدة الامريكية والنظر إليها على أنها الضامن الرئيسى لإستمرارهم فى الحكم ضد كل التقلبات العربية والدولية** للارتباط الوثيق بينهما من خلال النفط . وعلى هذا الاساس ، فان الانتقال من **فهد** إلى **عبد الله** لن يحدث مشاكل او تغييرات هائلة وان كانت المشاكل من المتوقع حدوثها بعد مرحلة **عبد الله** . لانه لا يوجد على السطح بعد ذلك شخص واحد فقط يمكن أن يرشحه الجميع لتولى منصب الملك على رأس خزان النفط فى الجزيرة العربية

خالد داود

الجماعة وجيش الإنقاذ.. يتقاتلان
الجماعة وجيش الإنقاذ يتحدان

ابراهيم الصحاري

كشفت الحروب الدائرة بين الجماعات الإسلامية في الجزائر التي سقط فيها أخيرا أكثر من ٥٥ قتيلاً من بينهم أحد زعماء الجماعة الإسلامية المسلحة، عن اتساع التناقضات بين تلك الجماعات هناك، مما ينذر بتحول المواجهة بين هذه الجماعات والدولة إلى اقتتال داخلي بين الفصائل خاصة الجماعة الإسلامية المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ (الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ).

ومن المعروف أن قوى الإسلام السياسي في الجزائر تتوزع على تيارين كبيرين ، الأول **يمثله جبهة الإنقاذ والجيش الإسلامي للانقاذ** ، والثاني تمثله **الجماعة الإسلامة المسلحة** ، ويعمل الجيش الإسلامي داخل الإطار التنظيمي لجبهة الانقاذ وينصاع لأوامرها في حين أن الجماعة الإسلامية المسلحة تعارض خط الجبهة ومواقفها وأكثر من ذلك فهي **تعمل على تكفيرها وتحميلها مسئولية ماحدث للتيار الإسلامي في الجزائر**.

ومع توقع اقتراب الإفراج عن الشيخين عباس مدني **وعلى بلحاج** وإجراء انتخابات تشريعية فإن تهديدات الجماعة الإسلامية المسلحة المتكررة تتزايد بهدر دم عناصر الإنقاذ ، وسط أنباء عن مصالحة بين النظام وجبهة الإنقاذ، في وقت يرى فيه بعض المحللين السياسيين أن هذه الصفقة تقدم أفضل الطرق للسلطة الجزائرية الحاكمة لإنهاء حالة عدم الاستقرار وفي نفس الوقت الحفاظ على مصالحها ومواقعها.

والجماعة الإسلامية المسلحة تعد الأكثر راديكالية في الجزائر ، ففي مقابل الاعتدال المفترض في الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي يقتال فقط ممثلي النظام، تختار الجماعة الإسلامية المسلحة ضحاياها من الصحفيين والكتاب والشعراء والنسويين والمثقفين . وهي ترفع شعارات مثل **لاحوار ، لاهدنة ، لاذمة للمرتدين** وهي تعتبر كل من يسعى إلى إقامة حوار مع المرتدين والرجوع إلى العمل الحزبي المنشور في مجلة الجماعة" الأنصار" حمل أمير الجماعة الإسلامية المسلحة **أبو عبد الرحمن أمين "جمال زيتوني"** على الجبهة الإسلامية متهماً إياها بـ **السباحة في وحل الديمقراطية الوثنية" و"مباركة الانتخابات الشركسية** "والتبرؤ من المجاهدين" وأعلن أن **الجماعة عقدت العزم على محاربة الذين يقاتلون في سبيل العودة إلى الديمقراطية القذرة**".

ومن ناحية أخرى كتبت نشرة **"الرباط"** الصادرة من أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أوروبا مقالاً تحت عنوان من يقف وراء نشرة **"الأنصار"** حملت فيه على النشرة وأوضحت موقفها من الجماعة الإسلامية المسلحة وقالت " **لقد قامت هذه النشرة بتحويل الصراع من صراع ضد نظام عسكرى ديكتاتورى إلى صراع ضد طائفة من الشعب الجزائرى ، وقامت بتحليل (في ضلال) القتل على الذنوب** (مغنين ، مفتشي ضرائب ، مدرسين .. الخ) مما أدى إلى تراجع نسبي في الدعم الشعبي للقضية " وأكثر من ذلك" أدخلت الجهاد الجزائري في صراع ضد رجال وشيوخ الجبهة الإسلامية للانقاذ ، وقامت هذه النشرة بأفكارها وتوجيهها إلى تحميس الشباب للقيام بأعمال إرهابية في فرنسا والمغرب واليمن مما نتج عنه التضييق الكامل على العاملين في مجال شرح القضية إعلاميا ودعم المجاهدين مادياً وتنسيق مخابراتي دولي لحصار الجهاد الجزائري".

في الواقع إن الانقسام في الحركة الإسلامية الجزائرية تقع جذوره في التكوين الطبقي لاتباع كل جماعة فبينما تتناسب جبهة الإنقاذ" مع احتياجات طبقات اجتماعية معينة مثل أصحاب الأراضي التقليديين والتجار ومع أولئك الذين كانوا يوماً ما شباباً إسلامياً راديكالياً ولكنهم استقروا للآن بسبب الترقي إلى مواقع مريحة داخل مهنيي الطبقة الوسطى (الأساتذة الجامعيين ، أئمة المساجد ، الأطباء ، المهندسين) ومع أولئك الإسلاميين الذين لجأوا لممارسة العنف المسلح يأسا من التغيير الاجتماعي عندما ووجهوا باضطهاد الدولة لهم . ولكن هذا المنهج الإصلاحي لايرضى الشرائح الأخرى الذين تطلعوا إلى الحركة الإسلامية أي جماهير الطلاب والخريجين الفقراء، أو فقراء المدن الهامشيين الذين تصوروا العنف الفردي منهجا ثوريا ويتضح هذا من أنه كلما سمت جبهة الإنقاذ إلى المساومة والتهادن مع الدولة كلما تطلعت الشرائح الأخرى الأكثر فقراً ممثلة في الجماعة الإسلامية المسلحة إلى« اتجاه آخر معتقدين أن أي تنازل عن مطلب إدخال اسلام السنوات الأولى يعد خيانة ومن هنا تنعطف هذه الشرائح **نحو مزيد من العنف المسلح**. كمخرج وحيد لبؤسهم.

والذي يؤكد على صحة هذا التحليل السابق ماحدث منذ فترة من تغيير في لهجة قيادة منطقة غرب الجزائر في" جيش الانقاذ" فقد باتت قريبة جدا من لهجة الجماعة الإسلامية المسلحة ، فقادة جيش الانقاذ في المنطقة لم يكونوا جميعهم موافقين على الانفتاح الذي حاول مسئولون في الجبهة الإسلامية للإنقاذ اتهاجه تجاه حكم الرئيس الجزائري زروال ، والذي أدى في نهاية المطاف إلى إعلان قادة ميدانيين في" الجيش الإسلامي للإنقاذ" والجماعة الإسلامية المسلحة" الوحدة بين الفصيلين في غرب الجزائر وأن الوحدة تمت تحت راية الجماعة الإسلامية المسلحة في الوقت الذي أعلن فيه عدد كبير من قادة جيش الإنقاذ التوبة واستسلموا لسلطات الأمن.

أخيرا يوجد ديالكتيك معين داخل الحركة الإسلامية على حد تحليل " كريس هارمان" في مقالة " النبي والبروليتاريا " يتعلم الإسلاميون الذين يناضلون ضد الدولة ، بعد تحمل الجزء الأكبر في الصراع المسلح الفاشل ، الطريق الصعب في إحناء الرؤوس وبدلا من ذلك يتحولون للصراع من أجل فرض السلوك الإسلامي إما مباشرة أو من خلال الإصلاحية الإسلامية وهكذا يظهر مناضلون جدد باستمرار ينشقون ويتجهون إلى طريق الحركة المسلحة حتى يتعلم هؤلاء أيضا حدود الحركة المسلحة المنعزلة عن قاعدة

المعارضة السودانية ١٩٩٦ عام الكفاح المسلح لاسقاط النظام

أمينة النقاش

اكتسب التوقيت الذى انعقد فيه اجتماع هيئة قيادة **التجمع الوطني الديمقراطى** السودانى المعارض - وهى أعلى سلطة فى التجمع بعد المؤتمر - فى الفترة من الثانى عشر، حتى الخامس عشر من يناير، فى العاصمة الأريترية أسمرا ،أهمية استثنائية.

فالاجتماع عقد قبيل عدة أسابيع من إجراء الحكومة السودانية للانتخابات التشريعية والرئاسية التى وضعت قوانين للتحكم فى نتائجها، ثم دعت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية لمراقبتها، فيما اعتبره المراقبون سعياً منها لإضفاء شرعية على نظامها السياسى الذى أقامته بانقلاب عسكرى، فرض حكماً ديمقراطياً، وألغى الأحزاب والنقابات، وطارد معارضيه بشكل، دعا المنظمة العربية لحقوق الإنسان، لوضع السودان فى تقرير أخير لها، على قائمة الدول التى يحتل لاجئوها أكبر نسبة بين اللاجئين العرب الذين حصرت المنظمة عددهم **(١١٫٧ مليون لاجئ خلال العام الماضى)** فى نفس الوقت الذى يأوى فيه السودان أكبر نسبة من اللاجئين غير العرب، لتصبح المفارقة، أن الديمقراطية التى أطاح بها إنقلاب شمولى عقائدى، هى نفسها الأداة التى يسعى النظام السودانى عن طريقها إلى استعادة الثقة به، ورفع العزلة الداخلية والدولية عنه، وأن المعارضة التى نكل بها، هى نفسها المدعوة من قبله لخوض غمار تلك الانتخابات.

لكن المعارضة لم تشأ أن تكتفى برفض المشاركة فى الانتخابات، التى وصفها الأمين العام لحزب الأمة **د. عمر نور الدايم** بأنها مسرحية" و" مهزلة" مشيرا إلى أن التنظيم الجديد الذى شكلته الحكومة السودانية مؤخرا باسم "**المؤتمر الوطنى**" هو الإسم الجديد لحزب"**الجبهة الإسلامية القومية**" وهو صورة مشوهة من" الاتحاد الاشتراكى" وأن الأخير كان خطوة متقدمة عليه.

وجاء اجتماع قيادات **التجمع الوطنى الديمقراطى** فى هذا التوقيت "بأسمرا" ليرد على مناورة " الانتخابات السودانية " التى تسعى لتسويق نظام معزول، بمناورة أكثر إحكاما، منها تسلط الضوء على أنشطة المعارضة السودانية وعلى برامجها التى اكتسبت اعترافا دوليا وإقليميا بعد اجتماع أسمرا الأول فى يونيو الماضى والذى عرف " بمؤتمر القضايا المصيرية" باعتبارها بديلا موضوعيا لنظام الحكم السودانى.

تفويت الفرص

ألم يكن من الأفضل عقد هذا الاجتماع فى مكان آخر غير أسمرا فى ظل النزاع اليمنى الأريتيرى الحالى حول الجزر ؟

عن هذا السؤال، أجاب "**فاروق أبو عيسى** " المتحدث الرسمى باسم التجمع والنائب الأول لأمينه العام:

-" وأين نذهب والدول العربية ترفض إقامة مؤتمرات المعارضة السودانية على أراضيها ؟ هذا فضلا عن أن كل قيادات التجمع وعلى رأسها رئيسه السيد " محمد عثمان الميرغنى "قد ناشدت الرئيسين أفورقى وعلى عبد الله صالح العمل على تتويج الجهود الإيجابية للتوصل إلى إتفاق عادل يحقق مصالح الطرفين ويعزز علاقات الإخوة والصداقة، بما يفوت الفرصة على هواة الصيد فى الماء العكر وبما يحقق مصالح كل شعوب المنطقة، ويحفظ أمن البحر الأحمر، ويصون العلاقات الاستراتيجية العربية - الأفريقية، كما سجل " الميرغنى" ارتياح التجمع للمبادرات الإيجابية لكل من مصر وأثيوبيا لنزع فتيل الأزمة."

خلال أقل من سبعة أشهر، هى المدة الفاصلة بين إجتماع أسمرا الأول والثانى تصاعدت الاحتجاجات الجماهيرية داخل السودان وبعد أن أحكمت الأزمة الاقتصادية خناقها على حكم الانقاذ وعلى المواطنين فشهد السودان سلسلة من الإضرابات العمالية ، كما شهد الانتفاضة الطلابية الشهيرة، وتمكن الجيش الشعبى لتحرير السودان من استعادة سيطرته على المناطق التى كان يسيطر عليها والحق هزائم غير محدودة بالجيش النظامى، كما تصاعد التوتر بين السودان وجيرانه، وهو ما انتهى بتقديم أثيوبيا مؤخرا شكوى إلى مجلس الأمن ضد السودان لإيوائه ثلاثة من المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا ورفضه تسليمهم، بما يجعل احتمال فرض عقوبات دولية على الحكومة السودانية أمرا محتملا.

فى ظل هذه الأجواء، انعقد إجتماع أسمرا الثانى ليكون الهدف الأول والأخير له، هو إزالة العقبات التى تعترض وحدة فصائل المعارضة السودانية ووضع آليات لتسريع

حركتها نحو هدفها المشترك وهو إسقاط النظام وإعادة الديمقراطية والتعددية الحزبية ووقف الحرب الأهلية.

السابحون ضد التيار

وكان قبول مؤتمر "أسمرا" الأول لمبدأ **حق تقرير المصير للجنوب وللمناطق المهمشة** ،لتوفير حل لإنهاء الحرب الأهلية ، هو واحد من المشاكل التي اعترضت عمل المعارضة السودانية المشترك .

فالحزب الاتحادي الديمقراطي الذي تعد الوحدة أهم ثوابته تحفظ على هذا البند الذي سلط عليه خصوم التجمع الأضواء ، لنسف الانجاز الذي توصلت إليه في " اتفاق أسمرا " ولصرف الأنظار عن هدفها الرئيسي وهو إسقاط النظام، باتهامها بالسعي إلى تقسيم السودان .

تلافت قيادات التجمع في اجتماعها الأخير هذا المأزق فجددت في بيانها الختامي التزامها بأن الخيار الأول والمفضل للتجمع الوطني الديمقراطي هو وحدة السودان **القائمة على الطوع والاختيار والتي تؤسس على رابطة المواطنة وعلى العدالة والمساواة** ، بالإضافة إلى التزامها بأن يكون حق تقرير المصير مشروطا بأن يتم في مناخ من الديمقراطية وتحت إشراف دولي وإقليمي ، وبالعمل على بناء الثقة وإعادة صياغة الدولة السودانية بما يجعل ممارسة حق تقرير المصير دعما لخيار الوحدة. كما أكد "د. جون قرنق" رئيس الحركة الشعبية في خطابه أمام الاجتماع ، أن الحركة تنحاز دائما لوحدة السودان ، وتقاتل من أجلها حتى المخالفين لها من بين أنصارها.

وأوضح أن تقرير المصير ، ماهو إلا تجسيد وتأكيد للوحدة الطوعية وقال إن الذين ينادون بالانفصال يسبحون ضد التيار . وقد أخذ الاجتماع بالاقتراح الذي ساقه "قرنق" وطالب فيه بتشكيل لجنة **لإعادة صياغة "مقررات أسمرا" وبالتحديد قراره حول تقرير المصير** حيث تشير الصياغة إلى أن الوحدة هي الخيار المفضل لكل أبناء السودان.

ويعد خطاب "**قرنق**" وتصريحاته أثناء هذا الاجتماع ، تطورا مهما في جبهة المعارضة السودانية وداخل " التجمع " الذي يضم فصائلها فالانشقاقات التي حدثت في الحركة الشعبية ، بدعم من الحكومة السودانية ، هيمن على قيادتها العناصر الانفصالية الداعية إلى استقلال الجنوب ، وتحت وطأة ابتزاز المنشقين وسياسات الحكم السوداني الذي يقود حرب جهاد إسلامية وإبادة عرقية في الجنوب ، تزايد في خطاب "قرنق" وحركته ذات التوجه الوحدوي ، المطالبة بحق تقرير المصير وإنفصال الجنوب ويأتي هذا الاجتماع الأخير ليزيل اللبس حول هذه القضية ، ويعيد "جون قرنق" والحركة الشعبية إلى مسارها الوحدوي ، الذي اضطرت للخروج عليه بفعل الضغوط الداخلية والنزوع القومي لدى شعوب المنظومة الدولية ، للحق في تقرير المصير.

عام الحسم

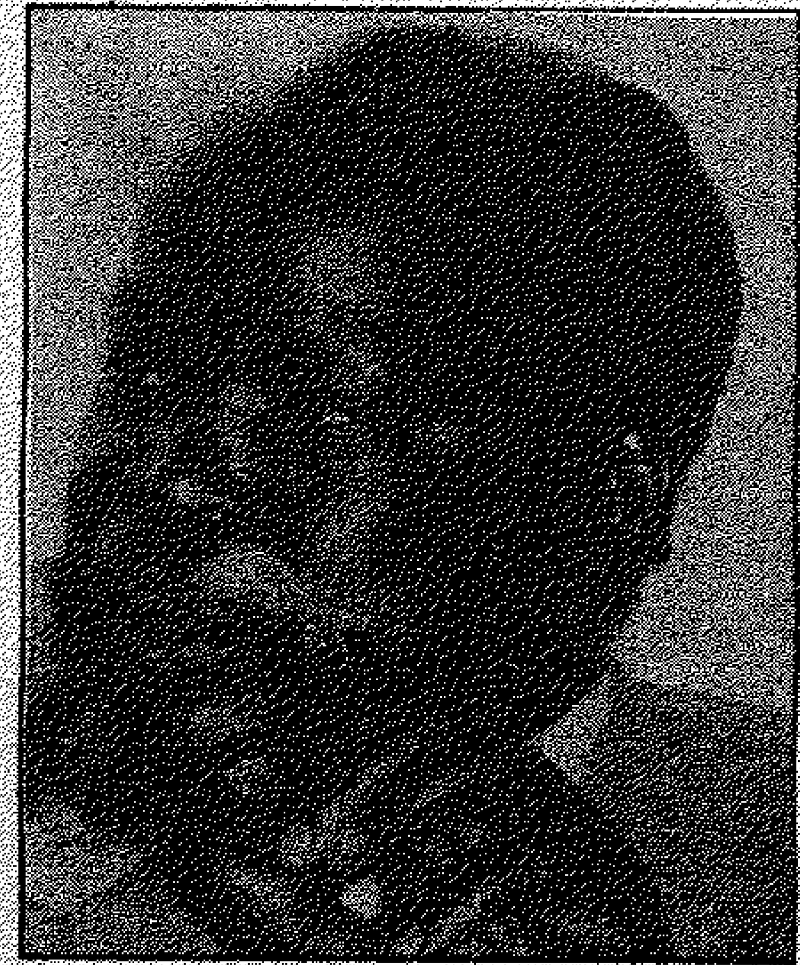
وبتمسك المعارضة السودانية في هذا الاجتماع بخيار" وحدة السودان" تكون قد أزالت من طريقها واحدة من العقبات التي تعترض طريق فاعليتها ، وفي مقدمتها سعي كل فصيل داخل التجمع لصياغة أهداف على" مقاسه" دون النظر لأثر ذلك على وحدة فصائل التجمع الأخرى . وفي هذا السياق أكدت قرارات هيئة القيادة في هذا الاجتماع أن وحدة المعارضة السودانية ، هي صمام الأمان لتحويل كل البرامج إلى إنجاز ملموس ، وهو مايتطلب الحفاظ عليها وسد الثغرات في وجه المتربصين بها ، حتى تصبح تلك البرامج بديلا حقيقيا لكل السودانيين بمختلف توجهاتهم ، سعيا لوضع برنامج زمني محدد لاسقاط النظام تتكامل فيه الجهود السياسية والعسكرية.

وفي هذا الإطار شكلت قيادة التجمع **اللجنة العسكرية السياسية العليا** ،لأجازة البرنامج الاستراتيجي لتصعيد العمل العسكري بكافة أشكاله ، ليتكامل مع النضال الذي يقوده في الجنوب الجيش الشعبي لتحرير السودان . كما طالبت المجتمع الدولي بتوقيع العقوبات اللازمة ضد نظام الجبهة الإسلامية ، وفرض حظر السلاح والبترول عليه مع كافة العقوبات التي توقف عدوانه على الشعب السوداني ، كما أوصت بفرض حظر على أركان النظام السوداني يحول بينهم وبين التجول بحرية في دول العالم . كما تواصت هيئة القيادة على دعم الإذاعة السودانية التي تلعب دورا في الربط بين المعارضة والسودانيين في الداخل ، وأصبح تأثيرها مصدر إزعاج للنظام السوداني . كما اتخذت هيئة القيادة قرارا بضم المناضلة السودانية "**فاطمة أحمد إبراهيم**" كعضو مراقب إليها ، حتى يتم وضع قواعد في المؤتمر المقبل " للتجمع " لتمثيل المرأة في كل هيئاته القيادية .

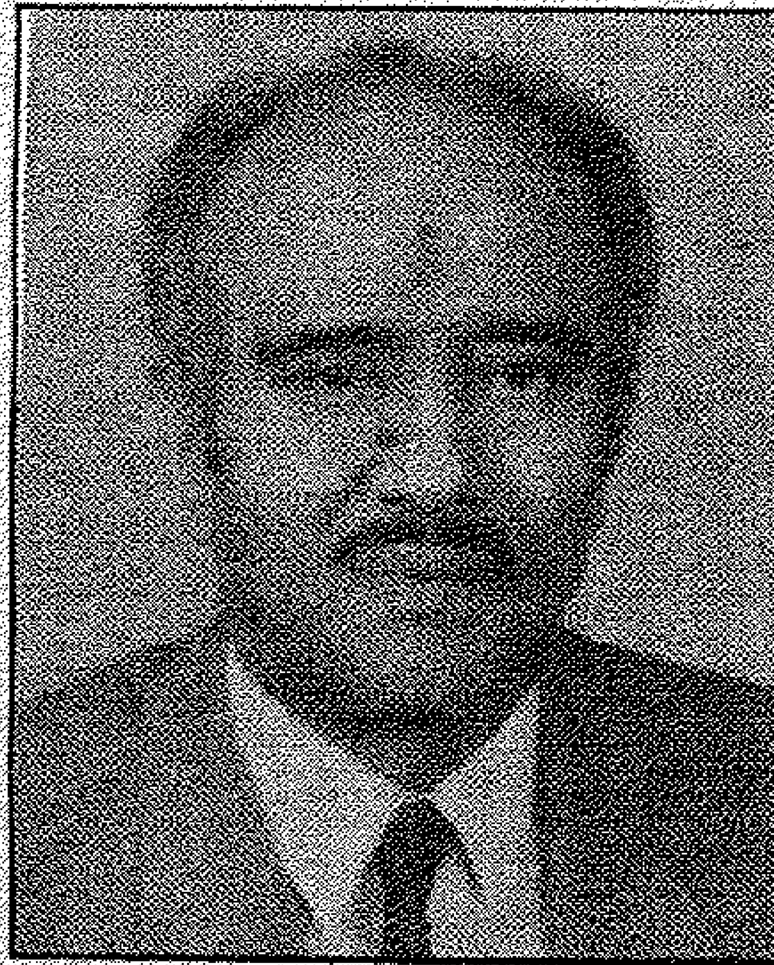
وأكدت مصادر المعارضة السودانية في القاهرة أن الخطط التي وضعتها هيئة القيادة في إجتماعها بأسمرا حددت **عام ١٩٩٦ عاما لحسم قضية إسقاط النظام وأعطت أهتماما خاصا للعمل العسكري** ، فشكلت اللجنة العسكرية السياسية التي يناط بها وضع الخطط لتنشيط الجبهة الشرقية وفتح الباب أمام الانتفاضة الشعبية المسلحة والتنسيق بين الفصائل المسلحة في التجمع ، التي تضم القيادة الشرعية بقيادة الفريق "**فتحي محمد علي**" وقوات التحالف بقيادة العميد "**عبد العزيز خالد**" و"**مؤتمر البجا**" ،على أن تصبح الحركة الشعبية بقيادة **جون قرنق** هي المنسق لكل هذه الفصائل.

ومعنى هذه القرارات أن قيادة التجمع بعد أن نجحت في إزالة الالتباس في صياغات برامجها المعلنة ، تمكنت من حشد تأييد كل القوى السياسية بأن يكون "**الكفاح المسلح**" **وسيلة لإعادة الديمقراطية والتعددية السياسية ووقف الحرب الأهلية** وهي مهمة تتطلب منها أن تفتح أبواب التجمع لكافة القوى السياسية الراغبة في الانضمام إليه والتي تقبل ببرامجه وأهدافه.

جون قرنق



فاروق أبو عيسى



حول النزاع اليمنى الاريترى

أمن قومى عربى افريقى..

أم تدويل خطر المشكلة؟!

حلمى شعراوى

يتزايد الاهتمام بدرجة ملحوظة بالنزاع الذى وقع بين اليمن وأريتريا حول مجموعة جزر «حانش» و«قرز» منذ منتصف ديسمبر ١٩٩٥ ، الأمر الذى يجعل بعض جزر مهجورة فى مدخل البحر الاحمر الجنوبى ، نقطة ملتهبة بين مواقع الأمن القومى العربى- فى رأى البعض - أو تهديداً «للمصالح الوطنية» الاريترية من قبل العرب على الجانب الأخر.

وفى الاسبوعين الأولين من عام ١٩٩٦ تصاعد هذا الاهتمام حين حرصت الخارجية الامريكية على ابداء حيادها فى هذا النزاع ، وبرز اهتمام فرنسا بدخول دائرة المتوسط بالمبعوثين بل وبالاعلان عن احتمال زيارة «شيراك» للسعودية بما لا يبدو بعيدا عن معالجة الأزمة ، والدوائر المصرية توفد **رئيس الدبلوماسية إلى البلدين المتنازعين ورئيس المخابرات إلى أسمره** ، ويعلن عن احتمال جمع رئيسى اريتريا واليمن فى السعودية أو مصر أوخارجها بعد زيارة أمين عام منظمة الامم المتحدة للبلدين أو منظمة «الوحدة **الافريقية إلى أسمره**» بل ووصل مبعوث روسى إلى اسمره مؤخرا واعقبه وزير الصحة الاسرائيلى.

فلماذا كل هذا الاهتمام بحادث صغير بهذا الشكل حول عدة جزر لا تحمل كل هذه الأهمية الاستراتيجية ؟ فى عصر انتهاء الحرب الباردة وحروب الشرق الأوسط والتخطيط الأمريكى الاسرائيلى لنزع أهمية قناة السويس ووجود الاساطيل والقوات الأمريكية فى المحيط الهندى ، ومنطقة الخليج؟ والقوات الفرنسية فى جيبوتى وجزر القمر ، والترتيبات البريطانية فى كينيا؟.

بعض الخبراء العسكريين لا يرون « **لجزر حانش**» تحديدا كل هذه الأهمية ، وقد كانت جزيرة «بريم» هى المهمة فى حرب ١٩٧٣ وليست **حانش** ، فاذا تساوت أهمية الجزر عموما فى حرب ما شاملة فإن هناك جزرا اريترية مثل **«دهلك» و«فاطمة» وغيرها** أيضا ، والتطورات الداخلية فى اليمن من خلال إبعاد بعض العسكريين تشير إلى أن **التحرك العسكرى المفاجئ كان من قبل الجانب اليمنى** ، قابله تحرك اريترى سريع وغالبا ما تشير إلى ذلك معاقبة العسكريين فى اليمن ، كما يشير إليه هدوء الرئيس **على عبد الله صالح** فى معالجة الموقف والنزاع نفسه، ويعتمد **على صلة وثيقة بالرئيس «افورقى» ومخاوف اصيلة من تصعيد حزب الاصلاح «القبلى» ذى الروابط الخارجية الخاصة- للموقف لتوريط الحكم فى عملية يستفيد من أجوائها جماعة «الاصلاح» وحدهم.**

وعلى الجانب الاريترى ، لا يمكن تجاهل مرحلة اعداد الدستور ، والمخاوف من مزاعم الإسلامية «جهادية» من جهة وعروبية من جهة أخرى ، وهنا تصبح المعالجة العربية للنزاع بهذا الانفعال الحاد تجاه الحكم الاريترى ادانة لمرجعيه بعض التيارات الداخلية فى ارتيريا.

واذا كانت الجزر فى ذاتها ليست بكل هذه الأهمية، وان الاجواء المحيطة داخل اليمن واريتريا هى الأكثر دلالة على أبعاد المعركة ، فإنه لابد من البحث عن الأسباب الأخرى لهذه الاطراف المتعددة التى سعت إلى المنطقة بهذه الهمة.

ثمة منطق مباشر لحركة **اثيوبيا** ممثلا فى تطلعها لفيدرالية أو كونفدرالية مع اريتريا تعيدها إلى الساحل الذى تفتقده مصالحها الكبيرة . وثمة منطق لمصر فى احكام حصارها للسودان بعلاقتها الوثيقة حاليا مع اريتريا وأوغندا وحركة المعارضة السودانية التى تنقل بعض ثقلها إلى اسمره . وثمة منطق لفرنسا التى انتزعت من قبل

صمت العرب على وجودها الكثيف في جيبوتي ومياهها الاقليمية منذ استقلالها عام ١٩٧٦ بل ووجودها في جزر **القمر** منتزعة منها جزيرة **مايوت** لمستوطنيها ، وثمة منطق للروس بعلاقتهم مع الارثوذكسية الاثيوبية والماركسية في عهد تال للامبراطور الارثوذكسي ، أما السعودية فان البحر الأحمر مثل الخليج هما حدود اهتمامها الاقليمي.

لكن يلفت النظر ان **الطرف الامريكي والاسرائيلي** هما الأكثر هدوءا ، ويبدو انهما الأكثر تفهما للموقف ، ولطبيعة العلاقات على المستوى الدولي والاقليمي ! **فالدبلوماسيات السابقة تتحرك جميعا بطريقة تقليدية ، ووفق مصالح مباشرة قد تكون محدودة ، لكن الصيغة الأمريكية الاسرائيلية تتحرك وفق رؤية بعيدة المدى لترتيباتهما للشرق الأوسط -الذي يمتد في نظر الغرب حتى الهضاب الاثيوبية والحدود الباكستانية والترنسية!** وفي هذا الاطار يعالج مبدأ الصراع كما نعالج مشكلة المياه والطاقة وتنويع مسالك البترول والغاز .. الخ ، وذلك كله يمضي الآن في هدوء وتسلسل ناجح نسبيا ولا يضطرهما الموقف للدخول طرفا في صراعات لا تؤثر كثيرا على هذه الخطط.

وبالتالي : ما الذي يجعلهما يحتكان بالوطنية الاريترية حتى بالدفع الذي قد يستفز هذه القيادة الشابة المنطلقة للاستقرار لا الصراع والتوتر؟ وما حاجة «أسياس» لهذا السند الاستفزازي من اسرائيل أو الولايات المتحدة بينما الاستثمارات الكويتية - ونسبياً الخليجية عموما- تجد تسهيلات في اريتريا حتى اشاع البعض انها هي التي ذات مصلحة في احداث في التوتر مع اليمن وردعها تأديبا لها على موقفها السابق مع العراق.

واذا كان العرب لم يلحوا في «ضم» اريتريا للجامعة العربية عند استقلالها ، فان «أسياس أفورقي» صرح في مبنى الجامعة العربية- ان الأمر متروك في النهاية للمؤسسات الديمقراطية في اريتريا ، والآن بدلا من ان يحترم هذه «المأسسة» للرأى ، فانهم يلقون بالرأى العام الاريتري في أتون الدعاية الامريكية الاسرائيلية المعادية.

لم يطرح أحد حتى الآن مسألة **التحام الامن القومي العربي بالأمن القومي الافريقي** في اطار التعاون العربي الافريقي ، حتى يمكن معالجة هذه الأزمة في اطار مؤسسات التعاون بدلا من تدويلها على النحو الذي يجري الآن- ومن خلال تصريحات أمين عام منظمة الوحدة الافريقية الأخيرة ، فانه لا يبدو مقتنعا - للأسف- بالتراجع الهادئ الذي قامت به دوائر الجامعة العربية ، واحتداد **الموقف بين المنظمتين جدير بمعالجة جادة وسريعة.**

ان الدوائر الامريكية والاسرائيلية ستبدو سعيدة تماما ومستفيدة لأبعد الحدود من استمرار هذا التوتر، دون قدرة أي طرف عربي على اثبات تدخلهما فيه بسبب ما يتضح من تأكيد كرامة الاستقلال على الجانب الاريتري ، وموروث ثورتها من هذه الاستقلالية ، فضلا عن أن الموقف في شرقي افريقيا والقرن الافريقي يبدو كله لصالح اريتريا وليس العرب اللهم الا بالمسعى المصري الخاص في المنطقة لظروف خاصة بدورها.

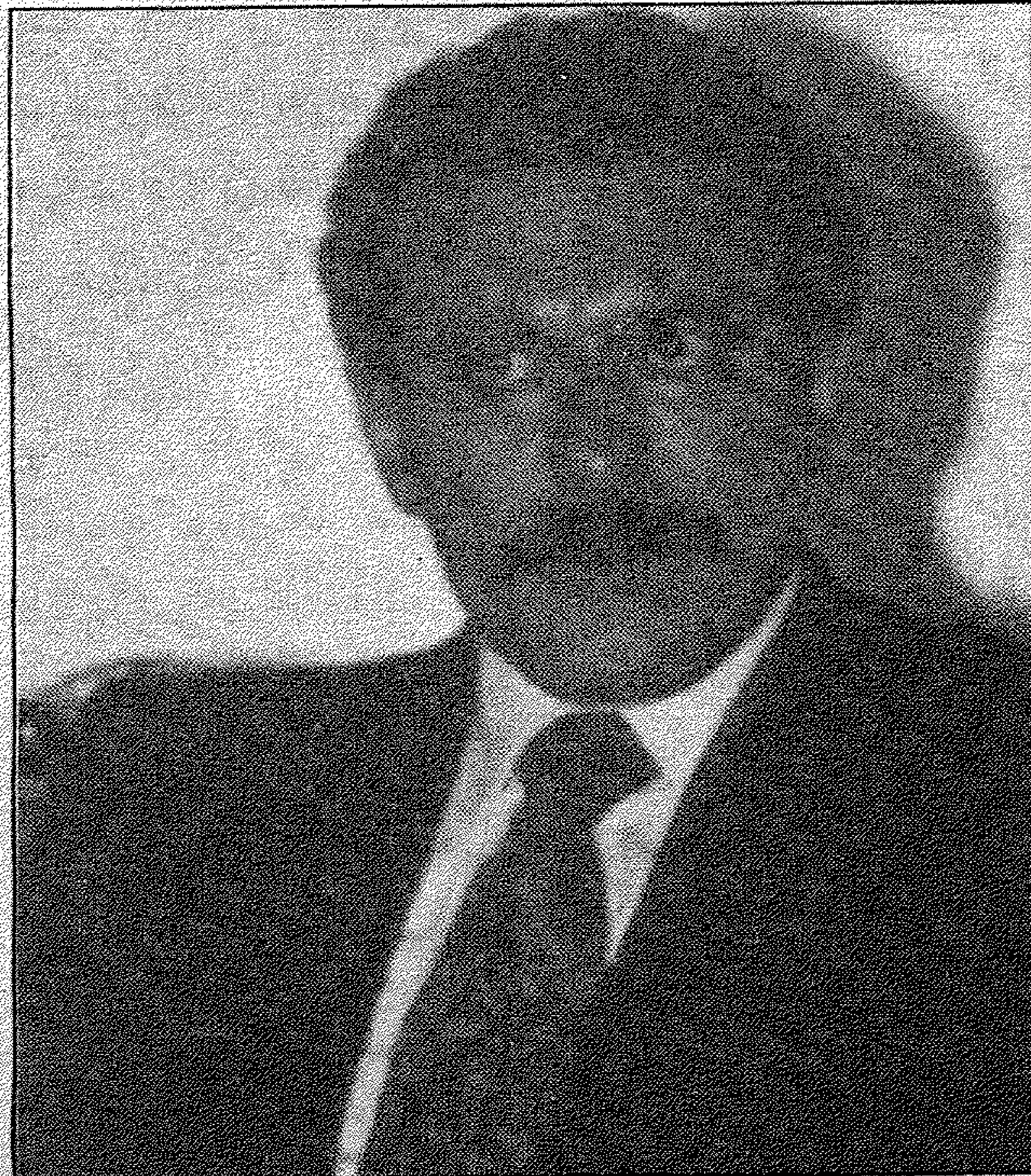
والعرب بقبولهم البعيد المدى للحلول الأمريكية في المنطقة أكدوا عدم قبولهم بحل الصراع عن طريق القوة ، ولا حتى بالنضال التقليدي ، ويقبلون ! بالدبلوماسية لأبعد الحدود ، فلماذا لا يستفيدون من ذلك في وضع النزاع الاريتري اليمني في اطار دبلوماسي عربي واسع يحرك مياه التعاون العربي الافريقي؟.

وقد سبق ان قبلت مصر بالتفاوض حول طابا وهي واثقة من وحدة ترابها الوطني ،وحلت السعودية نزاعها السابق على الحدود مع قطر دون ضجة ،وتحل اليمن حاليا نزاعها مع السعودية على الحدود- بل وعلى مناطق واسعة تاريخيا -عن طريق التفاوض.

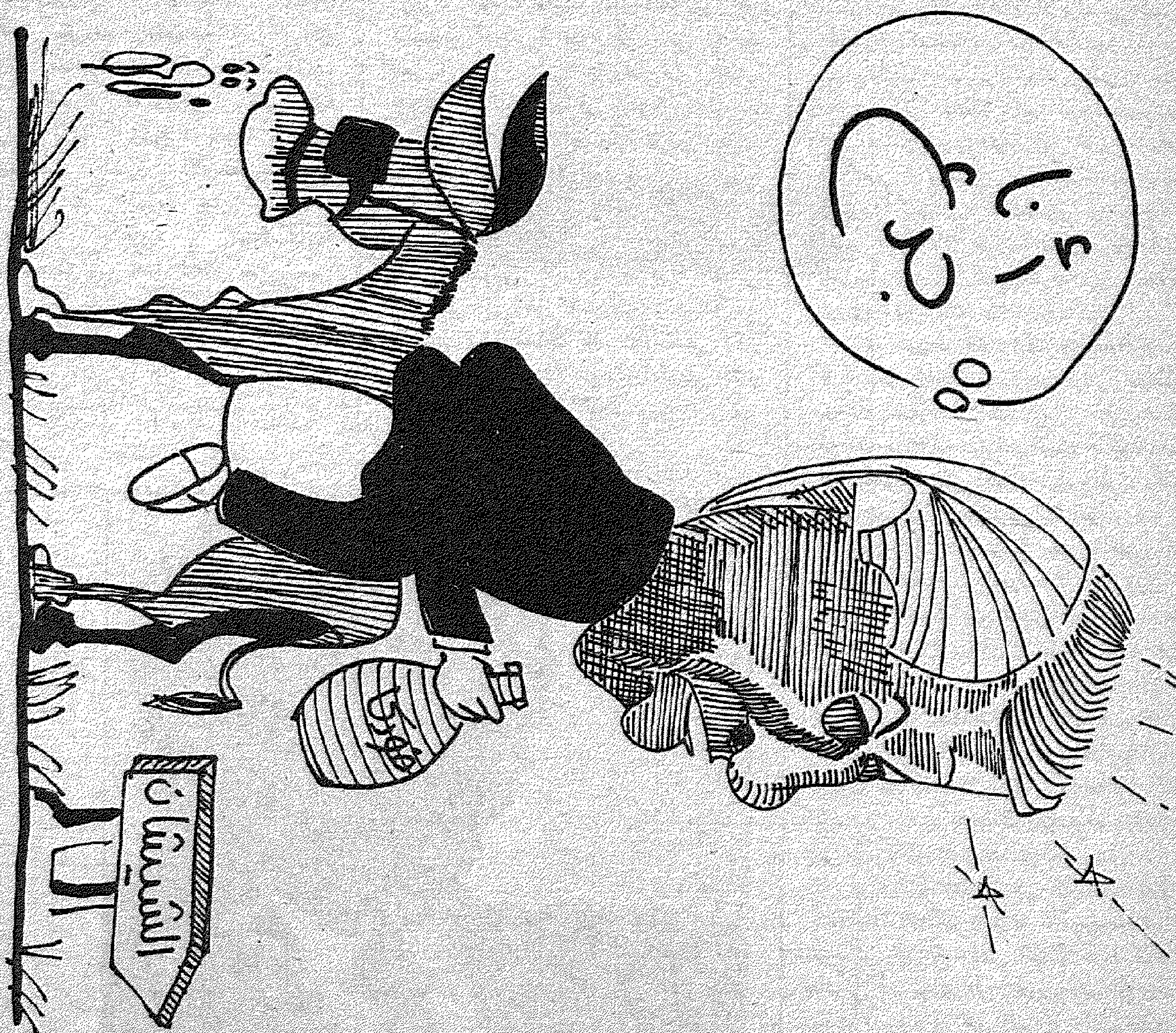
وجزر **طنب وموسى في الخليج لا نسمع** عنها لا بالقوة ولا بالتفاوض ، فلماذا لا نحتكم إلى مفهوم تضامني للأمن القومي العربي والافريقي لحل مشكلة جزر **حانش وقرز** ، قبل ان تعالجها دوائر الشرق أوسطية ، أو تصعدها دوائر تجارة السلاح؟.

ها نحن نرى وزراء دفاع أكثر من دولة أوروبية في الخليج في شهر واحد مضى ، ولم نعد نعرف مدى احتمال تسرب هذا السلاح إلى اريتريا أو اليمن كمستهلكين جدد.

ان اريتريا تتحدث عن التحكيم الدولي بلغة واثقة قد تجرح الموقف العربي. والخبراء يتحدثون لصالح اليمن أحيانا . والتحكيم الدولي قد يؤدي إلى تدويل للمنطقة يضر بكافة المصالح إلا تجار السلاح ، لكنه سيضر أكثر سمعة الحلول السلمية ، للمنازعات بين دول تتشابك في مياه البحر الأحمر ، ومياه النيل ، والاستثمارات العربية ، مما يجب ان تبعد عنها الاعداء الاستراتيجيين وليس الحلفاء الطبيعيين.



علي عبد الله صالح


أنا جدع
فودكا
الشيشان

الرئيس بوريس يلتسين

بيع الأجنة والوطن

انتقلت روسيا من بيع الأطفال للعائلات الأمريكية والأوروبية الثرية إلى نوع آخر من التجارة أشد قسوة وإثارة للرعب . فقد كشف تحقيق تلفزيونى فى برنامج «حصاد الأسبوع» الذى عرض مساء الأحد ٧ يناير عن ازدهار تجارة بيع الأجنة التى اكتمل نموها تقريبا فى رحم الأمهات الروس، وبيعها للمعامل الطبية فى ألمانيا لتتحول هناك إلى مادة لأحد العقارات الطبية الحديثة . ولم تجد تلك المعامل- فى ظروف بؤس الشعب الروسى - أفضل من روسيا ولا أرخص من نسائها وأجنتها لتجاربها الحديثة فى ظل التحولات الاقتصادية والسياسية والديمقراطية التى يقودها الرئيس يلتسين.

وقد استعرض التلفزيون ذلك التحقيق نقلا عن مراسله فى ألمانيا **فلاديمير كوندراتوف** . فأثار الذعر فى نفوس كل من شاهدوه .وفى تحقيقه المصور استعان كوندراتوف بالمواد الوثائقية المسجلة التى تمكنت صحفية ألمانية تعمل **بمحطة شبيجل** التلفزيونية الألمانية من تصويرها فى روسيا .

ومنها يتضح أن عددا من الأطباء الألمان وعلى رأسهم طبيب أمريكى معروف هو **مايكل مولتر** كانوا يترددون على موسكو خصيصا من وقت لآخر للترويج لدواء جديد اخترعوه هو «**نولادور - ٥٠٠**»، الذى تنتجه شركة طبية ألمانية شهيرة هى شركة«**شيرنج**» ،وهو دواء حظرت البلدان الأوروبية وأمريكا صناعته أو بيعه أو الترويج له. ويساعد الحقن بالدواء المذكور على إجهاض الحوامل فى فترة متقدمة من الحمل كالشهر الخامس والسادس. وتحت مجموعة الأطباء، فى الترويج لاستخدام الدواء،

أحمد الخميسى

رسالة موسكو

بالاتفاق مع مجموعة من المسئولين الروس فى المستشفيات بالطرق المعروفة إياها . وإلى هنا سيبدو أن الأمر قاصر على الترويج لدواء، ممنوع عالميا . ولكن نشر ذلك الدواء، كان مقدمة فحسب لما هو أبعد وأهم . أى **الاتفاق الذى أبرمه نفس الأطباء مع مديرى المستشفيات الروسية على شراء الأجنة شبه المكتملة فى شهور الإجهاض المتأخرة ثم إرسالها إلى ألمانيا ، وهناك تحفظ الأجنة فى بنك مختص أنشئ تحديداً لهذا الغرض** وتم تزويده بأحدث الإمكانيات العلمية التى تسمح بحفظ الأجنة سليمة فى درجة حرارة مائة وثمانين تحت الصفر ، وملحق بالبنك مؤسسة أخرى صناعية ضخمة كاملة **لاستخلاص عيون وكلى وأكباد تلك الأجنة وبيعها لعمليات زراعة الأعضاء فى أوروبا وأمريكا**.

وفى نفس الوقت عكف الأطباء الألمان على استخلاص عقار جديد من خلايا وعظام تلك الأجنة يمنع الشيخوخة ويصون للبشرة والجسم أسطورة الشباب الدائم.

جدير بالذكر أن **الأطباء الألمان حاولوا من قبل إجراء تلك التجارب لكن الحكومة الألمانية واجهتهم بالحظر الشديد «للطابع غير الإنسانى لتلك العمليات»** . أما فى موسكو فقد نشأت -بناء على التعاون العلمى الذى سهلته الرشاوى- شبكة تجارية تقوم بإقناع النساء الروسيات الفقيرات بالحمل ثم الإجهاض فى شهور متأخرة نظير مبالغ ضخمة ، دون أن تعرف تلك النساء بقصة بيع الأجنة لاحقا.

وقلما أثار تحقيق صحفى تلفزيونى أو غيره ضجة كتلك التى أثارتها تلك القصة فى روسيا حتى أن رئيس الوزراء، أمر- فى اليوم التالى مباشرة -بتشكيل لجنة تحقيق للتأكد مما بثته قناة «**ن . ت. فى**»، وطالب وزير الصحة بإجراء تحقيق وإعداد تقرير لرفعه إلى الحكومة بهذا الصدد . وتشكلت اللجنة بالفعل يوم التاسع من يناير



لتبدأ فى ممارسة عملها.

وفى التاسع من يناير بالذات بدأت قصة أخرى غريبة حينما هاجمت مجموعة من الشيشان بقيادة **سلمان رادويف مدينة كيزليار** فى شمال **داغستان** واحتلت المستشفى المركزى فيه وعيادة واحتجزت عدداً كبيرا من الرهائن من بينهم ثلاثون امرأة وعدد من الأطفال . وبذلك كرر **سلمان رادويف** سيناريو سابق استولى بتنفيذه **شاميل باسايف** على مستشفى **بوديونوفسك** فى يونيه ١٩٩٥.

وبينما أفضت حادثة **شاميل باسايف** إلى إحياء المفاوضات بين الجانب الشيشانى والروسى ، فإن حادثة رادويف قادت إلى نتائج مختلفة تماما . ذلك أن كيزليار تقع داخل داغستان ومن ثم كان الرهائن هذه المرة داغستانيون ، وأدى ذلك لاستثارة غضب الشعب الداغستانى على تلك العملية الاجرامية التى **احتمى بها رادويف وراء ظهور نساء، وأطفال شعب جبلى طالما قدم دعمه السخى دون حدود لقضية الشيشان.**

ومن ناحية أخرى بدا واضحا المنحى الارهابى لحركة المقاومة الشيشانية فى عمليات عديدة بدأت فى ٢٠ سبتمبر ٩٥ بمحاولة اغتيال **اليج لوبوف** سكرتير مجلس الأمن القومى الروسى وممثل يلتسين فى الشيشان بينما كان يتجه بسيارته من مطار سيفرنى الشيشانى إلى العاصمة جروزنى ، ثم محاولة اغتيال رئيس الوفد الروسى المفاوض **فيتشيسلاف ميخايلوف** فى أواخر سبتمبر ٩٥، ثم محاولة اغتيال الجنرال **أناتولى رومانوف** قائد القوات الروسية فى الشيشان فى ٦أكتوبر ٩٥ واصابته اصابة خطيرة ما زال راقدا فى مستشفى بسببها دون أن يسترد وعيه حتى الآن .وفى ٢٠ نوفمبر جرت محاولة اغتيال **دوكو زافجايف** الرئيس الشيشانى الذى عينه الكرملين رئيسا للحكومة الشيشانية أولا ، ثم نصبه رئيسا للجمهورية فى انتخابات شكلية فيما بعد. وهكذا توجت عملية مستشفى كيزليار ذلك المسلسل من العمليات الارهابية التى عرت يأس المقاومة أو انفضاض الجماهير عنها لأسباب كثيرة، فى مقدمتها اعتقاد الكثيرين بأن **الرئيس يلتسين وجوهر دوداييف يرقصان على لحن واحد، وينفذان معا** مخططا واحدا.

وقد أثارت عملية كيزليار استياء شعبيا واسع النطاق ضد الشيشانيين ، حتى **تدخلت القوات الروسية ليتحول المزاج الشعبى فى القوقاز وداغستان ضد الحكومة الروسية وجيشها بالكامل**.ووفقا لما بثته محطات التلفزيون الروسى فإن مذبحة اجرامية واسعة النطاق جرت فى قرية صغيرة عزلاء، هى **بيرفامايسكايا** التى انتقل إليها **سلمان رادويف** بالرهائن ، وهى قرية لا يزيد عدد بيوتها عن ثلاثمائة بيت متواضع تسكنها عائلات فلاحية داغستانية فقيرة. وأثارت القوات الفيدرالية الروسية- كعادتها- دهشة الجميع بعمليتها العسكرية التى استمرت لأربع أيام على التوالى دون أن تحقق هدفها المرسوم . على الرغم من أن أفضل فرق القوات الخاصة وفرقة ألفا وقوات الرد السريع مع قوات الداخلية ومصلحة الأمن وطائرات الجيش ودباباته شاركت جميعها فى القتال ضد مجموعة رادويف القليلة العدد. **وبدت المعركة وكأنها معركة تحرير برلين تخوضها كل قوات دول الحلفاء ضد جيوش النازية**، ونجح الجيش فى محو القرية بكاملها من فوق سطح الأرض دون أن يحرر غالبية الرهائن معتبرا أن ما يجرى هو نصيبهم وقدرهم . ولكن الآثار السياسية لحريق بيرفامايسكايا تنذر بحريق اخر أكبر.

فقد عرى ذلك الحريق الوضع العاجز الذى وجد نفسه فيه الرئيس الشيشانى المعين من قبل الكرملين **دوكو زافجايف** ، وتعرت أيضا شرعية ذلك الرئيس الذى نصب رئيسا فى «عملية دموية» على حد تصريح **روسلان حسبوللاتوف** .وتوالت انفجارات القنابل داخل جروزنى العاصمة الشيشانية تؤكد عجز الرئيس المعين. ثم فاجأ الشيشانيون الجميع باختطاف تسع وعشرين خبيرا روسيا يعملون فى محطة الكهرباء المركزية بالشيشان والاختفاء بهم فى منطقة مجهولة .ومن بعدها دوى خبر الاستيلاء على سفينة تركية واحتجاز ركابها واعلهم من الروس رهائن.

أدت المذبحة التى قام بها **الجيش الروسى إلى استثارة مشاعر الشعب الداغستانى** التى تمثل بكثافتها البشرية(حوالى مليونى نسمة) مركز الثقل السكانى الأول فى القوقاز . خاصة بعد أن أهان يلتسين قادة داغستان برفضه الاستجابة لرجائهم الملح بعدم التدخل عسكريا إلا بعد إطلاق سراح الرهائن . وسرعان ما عمت المظاهرات الشعبية فى مدن داغستان ترفع شعارات «موسكو رمز الخداع **والكذب**» ، و «**الكرملين يلعب لعبته**»، و«**فلتخرج القوات**



الروسية من بلادنا» الخ وصرح وزير الشئون القومية الداغستانية **محمد صالح جوسيف** بقوله «إن الدرس المستفاد مما جرى أن موسكو لا تتصرف مع شعبنا بشرف أو نزاهة» . وغلب الداغستانيون ثورتهم ضد روسيا على استيائهم من سلمان رادويف **وأدى التدخل العسكري إلى وضع القيادة الرسمية في داغستان في موضع العجز أمام شعبها ، وزعزعة وضعها مما يجعلها عرضة للتنحي تحت ضغط الحركات السياسية الشعبية . علما بأن تنحي هذه القيادة وانتخاب قيادة جديدة قد يفجر أزمة العلاقات القومية المعقدة القائمة بين أكثر من ست وثلاثين قومية صغيرة داخل البلد.**

وبصورة أو أخرى فإن مجزرة بيروفامايسكايا -التي كان يمكن تفاديها بالمفاوضات بين الداغستانين والشيشان- زجت بأضخم شعوب القوقاز إلى الصراع الروسي الشيشاني بحيث يمكن القول بأن العام الحالي سيشهد **اتساع نطاق الحرب إلى حد كبير ،وتفجير قضية انفصال القوقاز وليس الشيشان فحسب عن روسيا.**

لكن الاثار السياسية لتلك الحادثة قد تكون أوسع نطاقا داخل روسيا نفسها على عدة مستويات:

أولا : إن العملية العسكرية جرت في ظروف تغييرات وتعديلات غريبة أجراها الرئيس يلتسين في هيكل الحكم في مقدمتها إقالة اندريه **كوزيريف** وزير الخارجية، وسيرجي **فيلاتوف** مدير رئاسة **الجمهورية، وأناتولي تشوبايس** النائب الأول لرئيس الوزراء، المسئول عن عمليات التخصيص المدمرة والشائعات الخاصة بقرب تنحية وزير الاقتصاد **يفجيني ياسين** ،واستقالة **فلاديمير شوميكو** رئيس المجلس الفيدرالي (أحد مجلسي البرلمان) ، علاوة على تعيين **نيكولاي يجوروف** مديرا لرئاسة الجمهورية وهو أحدى الشخصيات التي عرفت بموقفها المتشدد الداعي للحل العسكري في الشيشان.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك سعي **يلتسين** خلال **أزمة بيرفامايسكايا إلى** التنحية السياسية لرئيس وزرائه **تشيرنوميردين** بالتمسك باقتحام القرية وتصفية المقاتلين واظهار ان ذلك هو المسلك الصحيح وليس ما قام به **تشيرنوميردين** في يونيه ١٩٩٥ خلال حادثة **بوديونوفسك** حين أذعن تشيرنوميردين لمطالب **شاميل باسايف** وأذعن لمطلب شاميل بإجراء المفاوضات.

وإذا أضفنا إلى تلك اللوحة اعتبار ظهور برلمان روسي جديد بتشكيل جديد يغلب عليه الشيوعيون ، لأدركنا مدى ما تختصر به العملية السياسية في روسيا من اتجاه يتضح في خطوات يلتسين .

ويمضي يلتسين في تلك التغييرات محكوما بمسألة واحدة : **الفوز في الانتخابات الرئاسية القادمة في يونيه ١٩٩٦** . والواضح أن يلتسين قد استقر على الحسم العسكري -أو السعي لذلك الحسم قدر استطاعته- كمقدمة لتصوير نفسه في صورة **البطل القومي ، موحد روسيا**. ولهذا السبب فإنه بحاجة إلى طاقم جديد يحكم معه الشهور الخمسة القادمة ليس من بينه **أناتولي تشوبايس** الذي اشتهر وسط الشعب الروسي بأنه« **مدمر الاقتصاد**» ، ولا **أندريه كوزيريف** الذي عرف في الغرب بـ «**الرجل الذي لا يقول سوى نعم**» .وباختصار يلتسين يريد تجديد دماء النظام الفاسد بعملية جراحية عسكرية وعملية أخرى سياسية مماثلة . وقد تكون النتائج النهائية التي سيحصل عليها يلتسين مخالفة تماما لما يخطط له، لكن المشكلة أنه **لا يجد أمامه طريقا آخر يسلكه سوى المزيد من العنف الذي لطخ سنوات حكمه بدءا من مذبحة البرلمان في أكتوبر ٩٣ ، ثم حرب الشيشان في أواخر ٩٤ ، وأخيرا مذبحة قرية بيرفامايسكايا .**

وربما يوفر العنف ، وتأجيج الحرب ، ذريعة للرئيس لفرض حالة الطوارئ أو تأجيل الانتخابات الرئاسية التي يعلم يلتسين قبل غيره، تمام العلم أن احتمالات فوزه فيها ضئيلة للغاية.

ويبدو أن الآثار السياسية لعملية **بيرفامايسكايا** قد بدأت تتضح داخل روسيا، فقد ألقى الحزب الشيوعي الروسي بمسئولية المذبحة على كاهل الرئيس الروسي والحكومة ،ودعا في بيان له : **كافة القوى الوطنية لتوحيد جهودها لتنحية كل المسئولين الذين قادوا البلاد إلى الحرب».**

«هو نفس موقف كتلة «يابلوكو» بزعامة جريجوري يافلينسكي ،وغيره. على حين يتدارس الحزب الزراعي وحزب سلطة الشعب الموقف من سحب الثقة من الحكومة التي تهدد بعملياتها العسكرية المتوالية والفاشلة الوطن بأكمله بالانهيار والتمزق.

ويطوف بالذهن بعد كل ذلك سؤال : إلى أين يقود يلتسين روسيا بخططه الحالية ؟ إلى الفاشيه ؟ إلى الدمار ؟ أم إلى حريق أكبر تمتد منه ألسنة اللهب عبر جبال القوقاز كلها؟

العلاقات المصرية الامريكية
فى ضوء انتخابات مجلس الشعب (٢)

أين يقع مركز مصر فى اتجاهات الرأى العام الأمريكى؟

سمير كرم

رسالة واشنطن

لعل من المناسب -والمفيد أيضا - أن نبدأ هذا القسم الثانى من هذه الرسالة عن العلاقات المصرية الأمريكية فى ضوء الموقف الأمريكى من الانتخابات العامة الأخيرة فى مصر، بتقرير آخر لا يقل أهمية ودلالة عن التقرير الذى بدأنا به القسم الأول فى العدد الماضى. وكان تقرير العدد الماضى ذلك الرصد الاحصائى الذى ترفعه وزارة الخارجية الأمريكية إلى الكونجرس كل عام عن نمط تصويت الدول المختلفة الأعضاء فى الأمم المتحدة ومدى اتفاقه مع كيفية تصويت الولايات المتحدة.

التقرير الآخر الذى نبدأ به هذا القسم الثانى لا يقل عن السابق أهمية ومغزى.. على الرغم من أنه ليس رسميا كالسابق.

إنه تقرير يصدره **مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية** مرة كل أربع سنوات عن **«الرأى العام الأمريكى والسياسة الخارجية»**.

والمجلس المذكور واحد من أهم مراكز البحث الأمريكية المتخصصة فى شئون السياسة الخارجية. وهو واحد من مصانع الأفكار التى تقوم بينها وبين مؤسسات الحكم وصنع القرار فى الولايات المتحدة. أبواب «دوارة» فهذه المؤسسات يدخلها إلى مناصب الوزراء، ورؤساء الولايات الرسمية ومستشارى البيت الأبيض ومجلس الأمن القومى ومساعدى الوزراء (الخارجية والدفاع والخزانة والتجارة).. كذلك إلى مناصب المساعدين والباحثين فى لجان الكونجرس المتخصصة خبراء آتون من «مصانع الأفكار» هذه.. ولا يلبث هؤلاء، بعد أن يغادروا المناصب الرسمية أن يعودوا عبر هذه الأبواب الدوارة إلى مراكزهم كباحثين ومستشارين واساتذة وخبراء.

ويتميز **مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية** عن باقى «مصانع الأفكار» المعنية بشئون السياسات الخارجية بأنه وحده الذى يملك إمكانيات إجراء استطلاعات شاملة لاتجاهات الرأى العام الأمريكى ازاء قضايا العلاقات الخارجية الأمريكية. ويختار المجلس أن يصدر تقريره عن نتائج تلك الاستطلاعات فى العام الذى يسبق مباشرة انتخابات الرئاسة الأمريكية. وهو أمر لا تخفى دلالته على أحد. فالمقصود أن يهتدى بها المرشحون للرئاسة وأن يضعوها فى الاعتبار. وهذا ما يحدث بالفعل.

من ناحية أخرى تتميز هذه الاستطلاعات بسمة تنفرد بها عن مئات استطلاعات الرأى العام التى تجرى فى الولايات المتحدة- بلا مبالغة- كل أسبوع حول كافة القضايا من أعلاها أهمية إلى أقلها على سلم اهتمامات الشعب الأمريكى نفسه. وهى أن الاستطلاع الذى يجريه «مجلس شيكاغو» مرة كل أربع سنوات لا يكتفى برصد آراء، ومواقف الرأى العام من خلال عينات يتم اختيارها عشوائيا وفقا للقواعد المعروفة لخبراء الاستطلاعات.. انما يعنى إلى جانب ذلك برصد آراء، ومواقف «القيادات» فى كافة مجالات الحياة (حول شئون السياسة الخارجية) مثل **قادة الكونجرس وقادة القوات المسلحة وقادة قطاع الأعمال (كبار رجال الأعمال) والقادة النقابيون والقادة بين رجال الدين والمؤسسات الأكاديمية.. الخ.**

وفضلا عن هذا فانه فى عرضه لنتائج تلك الاستطلاعات يجرى مقارنات تحليلية بالغة الأهمية. كثيرا ما تكشف عن تفاوت يتسع كثيرا أو يضيق كثيرا بين اتجاهات الرأي لدى «المواطنين عامة» واتجاهات الرأى بين «القيادات».

أظن أن هذه لمحة كافية لتبرير تقديم آخر تقرير اصدره «مجلس شيكاغو» عن الرأي العام الامريكى والسياسة الخارجية للولايات المتحدة.. وهو التقرير الذى صدر قرب أواخر العام المنصرم (١٩٩٥). وبطبيعة الحال فاننا سنقتصر فيما نعرضه منه على ما يتعلق بمصر بالدرجة الأولى، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ونستأنف بعد ذلك فى ضوء ما نجده فيه محاولتنا لفهم الموقف الأمريكى من الانتخابات المصرية الأخيرة.

وعلى أى الأحوال فان مصر لا ترد كثيرا فى التقرير. ولكن المرات القليلة التى نجد فيها اسم مصر فيه تقدم لنا صورة نادرا ما نعرف شيئا عنها أو عن ملامحها. وهى ملامح اتجاهات.. الرأى العام الأمريكى (والقيادات الأمريكية) ازاء مصر، فهى صورة لا نكاد نرى ملامحها من خلال تصريحات رسمية يقولها مسئولون أمريكيون إما اثناء زيارات يقومون بها لمصر، أو اثناء

زيارات يقوم بها المسئولون المصريون إلى الولايات المتحدة.

(لعلى لا أتجاوز الحقيقة اذا قلت اننى أعتقد أن معظم اجهزتنا الرسمية لا علم له بهذا النوع من التقارير - واذا كان له علم بها فانه لا يطلع عليها الرأى العام المصرى ، ولهذا فانها تبقى فى إطار معرفة الرأى العام الأمريكى الذى يطلع عليها).

لعل أهم سياق يأتى فيه ذكر مصر فى تقرير «مجلس شيكاغو» ما يقرره من ان استطلاعات الرأى العام (١٩٩٥) قد دلت على أن نسبة **الامريكيين الذين يعتقدون أن مصر تمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة هى ٥٦ بالمئة ، أما النسبة نفسها بين ، القيادات الامريكية فتبلغ ٧٨ بالمئة** ، أى أن هناك اختلافا فى تقدير اهمية مصر للمصالح الامريكية عامة يبلغ ٢٢ نقطة بين الرأى العام والقيادات الامريكية . وهذا مؤشر إلى احتمال خضوع اتجاهات القيادات (وبالتالى السياسات الامريكية) وهو فى هذه الحالة احتمال الاتجاه نحو هبوط تقدير قيمة مصر للولايات المتحدة.

فى سياق اخر يرد فيه اسم مصر نجد ان نسبة **الامريكيين الذين يؤيدون خفض المساعدات الاقتصادية لمصر تزيد بنسبة ١٠ بالمئة عن النسبة نفسها بين القيادات الامريكية** (لابد من الاشارة هنا الي ان التقرير لايذكرهذه النسبة او تلك في عرضه للنتائج انما اكتفى فى هذه النقطة بتحديد الفارق فى النقاط بين اتجاهات الرأى العام واتجاهات القيادات).



محمد عبد القدوس

وفى هذا الاطار كانت - أى فيما يتعلق بمسألة الموقف من المساعدات الاقتصادية الخارجية - نتبين من التقرير **أن ٦٢ بالمئة من الامريكيين بشكل عام يؤيدون خفض قيمة المساعدات الامريكية للبلدان الاجنبية ، بينما لا يؤيد الخفض من القيادات سوى نسبة ٤١ بالمئة.** وهذا واحد من أوسع الاختلافات فى الاتجاهات بين الرأى العام الأمريكى والقيادات فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية.

وهنا أيضا يتمثل خطر احتمال رضوخ القيادات تحت تأثير اتجاهات الرأى العام خاصة وأنه **قد حدث زيادة فعلا فى نسبة القيادات التى تؤيد خفض المساعدات الخارجية الأمريكية التى تقدم لمصر فى** **استطلاعات عام ١٩٩٥ ، لما كانت عليه فى استطلاعات عام ١٩٩١ ، اذ كانت هذه النسبة فى الاستطلاع السابق ١٨ بالمئة فقط ، وأصبحت فى العام الماضى ٤١ بالمئة(...).**

وأظهرت نتائج استطلاع ١٩٩٥ أن ٣ بالمئة فقط من الرأى العام و٧ بالمئة فقط من القيادات يؤيدون زيادة المساعدات الخارجية لمصر.

بل ان التقرير يذكر بالحرف الواحد « **ان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة يظهرون فى مركز أفضل من مصر وأدنى من اسرائيل لدى الرأى العام ، أما لدى القيادات فانهم يحصلون على تأييد أكبر من الذى يحصل عليه كل من هذين البلدين** » ذلك أن الذين أيدوا خفض المساعدات للفلسطينيين من الرأى العام الأمريكى كانت نسبتهم ٤٥ بالمئة ، بينما كانت النسبة نفسها بين القيادات الأمريكية ١٧ بالمئة فقط.

وينقلنا هذا إلى السؤال الحتمى: وماذا عن اسرائيل؟ ما هى الاتجاهات بالنسبة للمساعدات التى تحصل عليها من الولايات المتحدة؟.

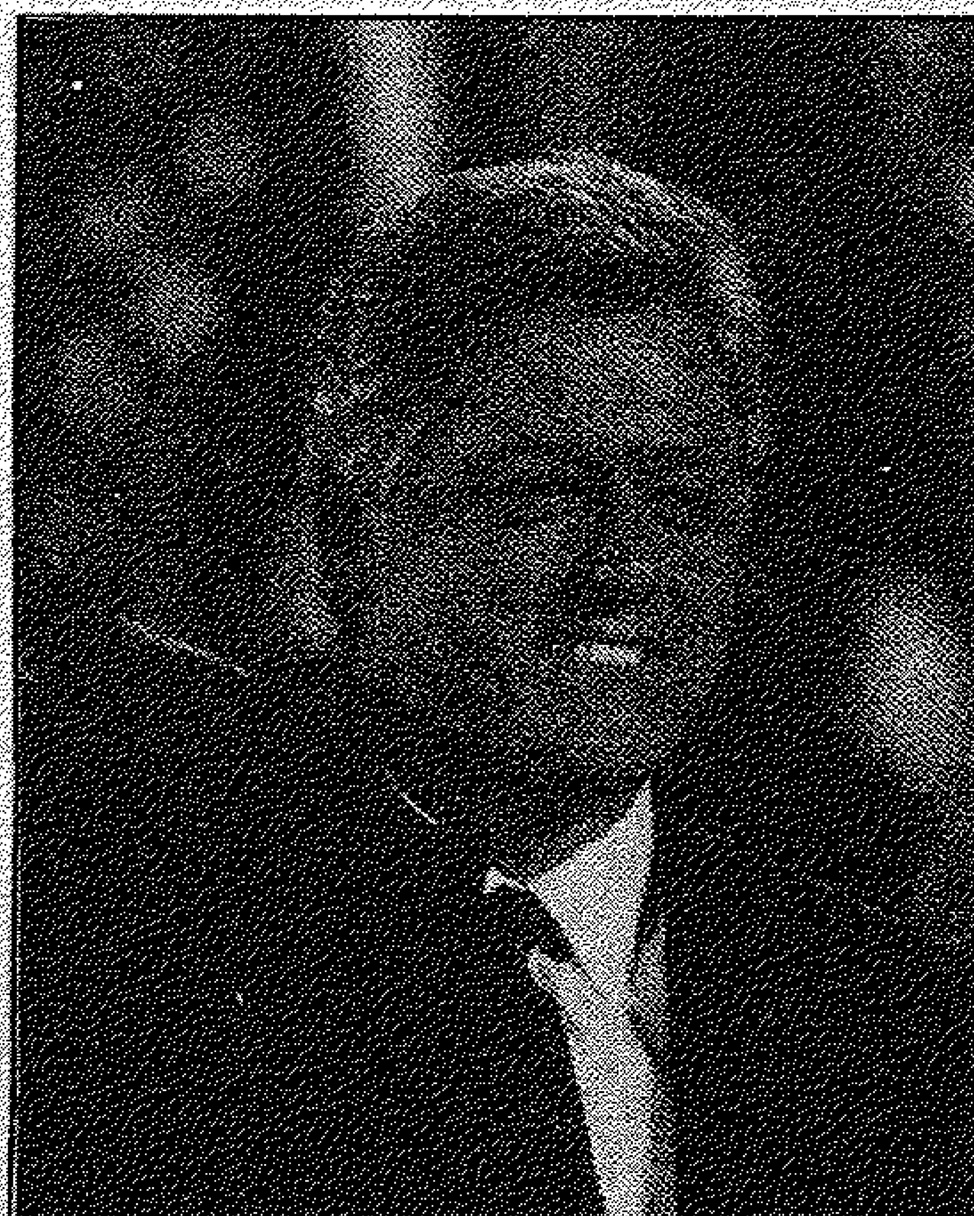
لقد أيدت نسبة ٤٥ بالمئة من الأمريكيين خفض المساعدات لإسرائيل وكانت النسبة بين القيادات ٥٠ بالمئة . وقد اعتبر التقرير أن هذه احدى النقاط التى لا يظهر فيها اختلاف بين اتجاهات الرأى العام والقيادات.

ولابد من الاشارة فى هذا السياق إلى نقطتين مهمتين- لا تتعلقان بمصر مباشرة - ولكن لهما دلالاتهما وانعكاساتهما الأكيدة.

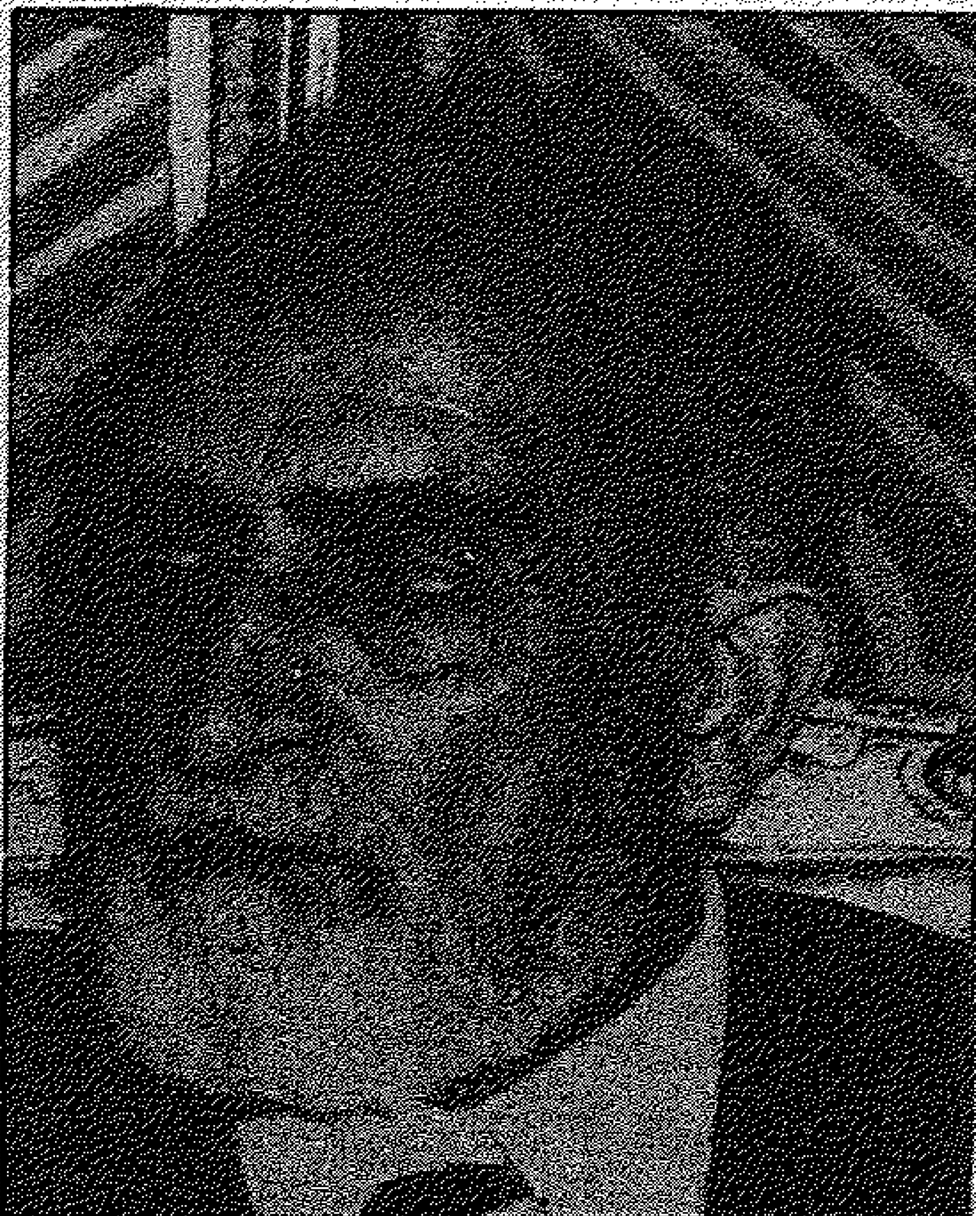
الأولى أن الرأى العام الأمريكى يضع



مبارك



كلينتون



مصطفى مشهور

برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية فى المرتبة الثانية مباشرة بين المشكلات الأساسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة (بعد مشكلة «مخاطر التورط فى الشئون الداخلية للبلدان الأخرى»).

الثانية أن المتلقى المفضل للمساعدات الأمريكية لدى الرأى العام الأمريكى والقيادات على السواء هو مجموعة الدول / الجديدة فى أوروبا الشرقية (أى الدول الأوربية الاشتراكية السابقة) ، حتى أن نسبة ٢٢ بالمئة من الرأى العام و ٥٤ بالمئة من القيادات تؤيد زيادة المساعدات لهذه الدول.. وهى نسبة عالية بوجهيها اذا وضعنا فى الاعتبار صعود الاتجاه لمعارضة برنامج المساعدات الخارجية الأمريكى.

يرد اسم مصر فى هذا التقرير على خريطة تقسم الدول فى علاقاتها بالولايات المتحدة إلى أربع فئات من حيث نسبة أهميتها لدى الرأى العام الأمريكى . وتجئ مصر فى الفئة الثالثة -وهى الفئة التى حصلت على نسبة تتراوح بين ٤١ و ٥٠ بالمئة من تقدير الرأى العام. وجاءت معهما فى هذه الفئة دولتان أخريان هما تايوان والبوسنة .

وعلى سبيل ايضاح الصورة فان السعودية جاءت فى الفئة الأولى (التى حصلت على نسبة تربو على ٧٠ بالمئة) وقد حصلت على نسبة ٨٣ بالمئة ، لا تسبقها إلا اليابان بنسبة ٨٥ بالمئة، وتأتى بعدها روسيا (٧٩٪) والكويت(٧٦٪) والمكسيك (٧٦ بالمئة) وكندا (٧١٪).

وعلى سبيل ايضاح الصورة أيضا فإن إسرائيل جاءت فى الفئة الثانية (بين ٥١ بالمئة و ٧٠ بالمئة) وقد حصلت على نسبة ٦٤ بالمئة سبقتها بريطانيا والصين والمانيا وكوريا الجنوبية . وجاءت بعدها فى الفئة نفسها جنوب افريقيا وهاييتى.

أما الفئة الرابعة (بنسبة ٤٠ بالمئة وأقل) فجاءت على رأسها فرنسا (وربما يخفف وجود فرنسا فى هذه الفئة صدمة وجود مصر فى فئة واحدة مع تايوان والبوسنة).

أما ترتيب الأهمية لدى القيادات فقد وضع مصر (بنسبة٧٨٪) فى المرتبة الحادية عشرة . جاءت روسيا (بنسبة ٩٨٪) فى المرتبة الأولى والسعودية فى المرتبة الخامسة (٩٤ بالمئة) واسرائيل فى المرتبة التاسعة(٨٦٪).

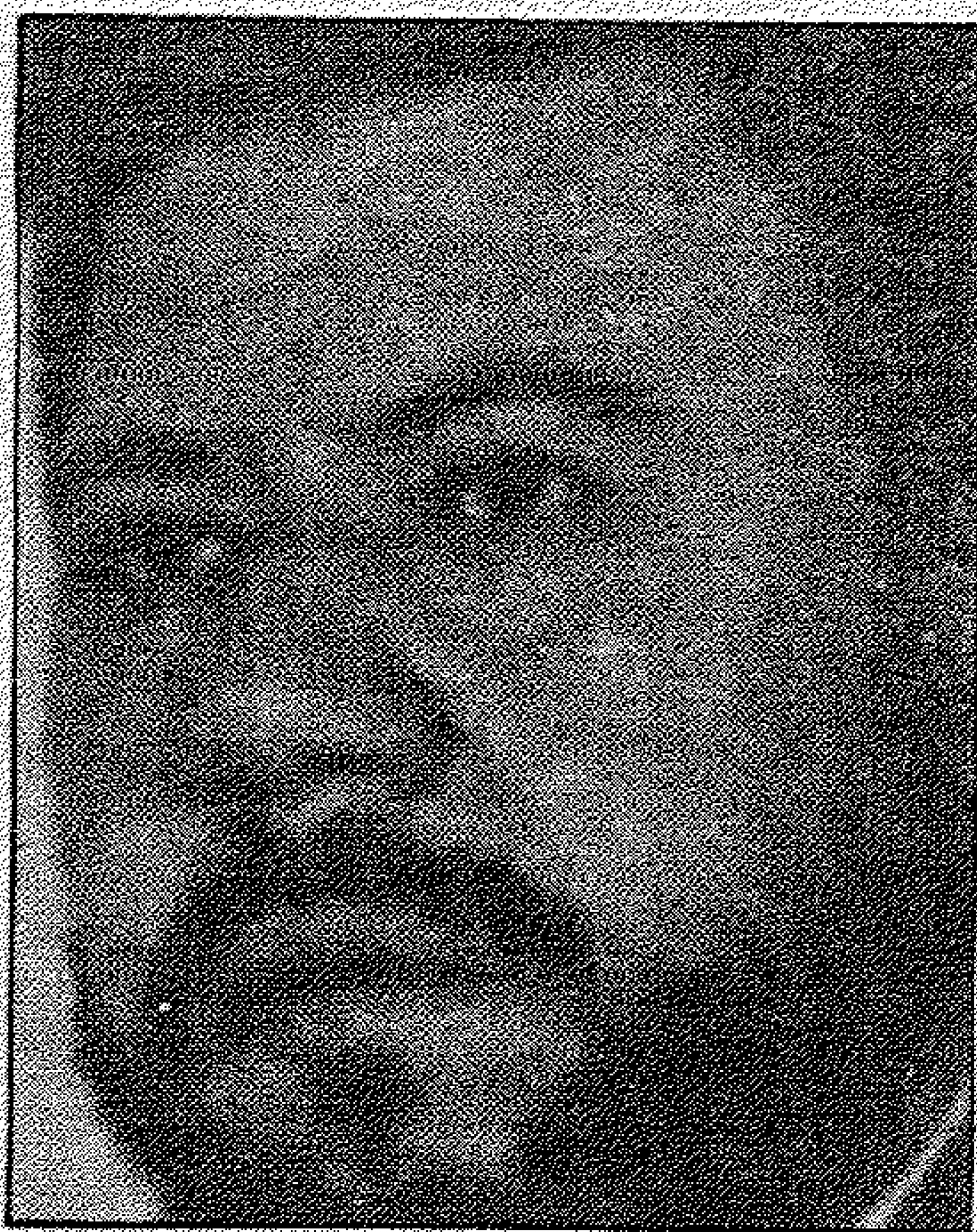
* * *

هذا هو مركز مصر فى تصور الرأى العام الأمريكى وقياداته .. أو على الأقل صورة تقريبية له . فى الأشهر القليلة التى سبقت الانتخابات الأخيرة فى مصر . وقد لايكون موضوعنا هنا الرد على السؤال عن الكيفية التى تكون بها هذا الرأى الأمريكى بالنسبة لمصر. ولكننا نستطيع أن نتلمس اجابة عن هذا السؤال من خلال ماكتبته الصحف الأمريكية عن هذه الانتخابات . اذ تتبين أن الصحافة الأمريكية - وهى مصدر أكيد فى تكوين آراء الأمريكيين عن الدول الأخرى . وخاصة تلك التى ترتبط بالولايات المتحدة بعلاقات صداقة وتعاون.

وماكتب فى الصحافة الأمريكية عن الانتخابات فى مصر - من خلال مراسليها ومراسلى وكالات الأنباء الغربية فى مصر - أكثر من أن يرصد كاملا فى رسالة أو أكثر .. ولكن بعضه بالغ الأهمية فى محتواه وفى دلالته وفى طريقة توجيهه للرأى العام الأمريكى . وبالأخص تأثيره على الأوساط المثقفة والمعنية بالشئون العالمية وإذا كانت هذه الأوساط تشكل نخبة هى بحد ذاتها نسبة صغيرة من الرأى العام الأمريكى . إلا إنها تتمتع بنفوذ كبير على صانعى القرار فى كافة المجالات.

ذلك أن كتاب المعالجات النقدية للأوضاع فى مصر فى المطبوعات والصحف الأمريكية المختلفة هم ممن يعدون " خبراء" فى هذا المجال . وهو تعبير وإن يكن مطاطا إلا أنه يعبر عن حقيقة واقعة . فهم ممن عملوا فى مصر كمراسلين صحفيين أو أساتذة جامعات أو مستشارين فى أى من القطاعات - الجامعات ، المؤسسات الاقتصادية .. الخ

فى ٨ ديسمبر الماضى ظهر فى الصفحة الأولى من صحيفة **"وول ستريت جورنال"** الأمريكية (صحيفة المال والأعمال الرئيسية) تحقيق مطول عن الانتخابات فى مصر تحت العناوين المتتالية التالية : "**اضطراب على النيل : بينما مصر تقمع الإخوان المسلمين ، البعض يخشى من رد الفعل - القمع يفسد الانتخابات بالنسبة لخصومها المدنيين - القاهرة ترى الخطر الإسلامى**".



سيف الاسلام حسن البنا

وتضمن هذا التحقيق عبارات من نوع أن لمصر تاريخا طويلا من الحكم السلطوى يرجع الى زمن الفراعنة . لكن طريقة معالجة الانتخابات هذا العام صدمت حتى أكثر المواطنين إنهاكا هنا(التحقيق مكتوب من القاهرة) وبالمثل فى إدارة كلينتون التى أعربت عن انزعاجها . لقد واجه الرئيس مبارك تحديا ديمقراطيا منه جماعة الإخوان المسلمين ، أكبر جماعة اسلامية فى مصر ، فلم تترك حكومته العلمانية شيئا للصدفة وأخذت العشرات إلى السجون".

ويقول المراسل الذى كتب التحقيق إنه " فى السنوات الأخيرة حاولت حكومات الولايات المتحدة وأوروبا أن توقف صعود التطرف الإسلامى فى مصر وفى غيرها برعاية حوار مع الجماعات المعتدلة ، بما فيها الإخوان المسلمون ويضيف " بالنسبة لكثيرين من المصريين وخبراء الشرق الأوسط بمن فيهم بعض المسئولين الأمريكيين - تبرهن تجربة القلاقل فى الجزائر على أن الطريق الأوحد لصد الاحياء الإسلامى فى الشرق الأوسط هو تعزيز التيارات الديمقراطية داخل الحركة" ثم يذهب المراسل إلى أن حركة الإخوان المسلمين " تتمتع بتأييد واسع تمتد شبكته عبر العالم العربى وأوروبا والولايات المتحدة وهدفها الذى هو اقامة دولة إسلامية بالسبل السلمية ، هو هدف جذاب لهذه القاعدة الآخذة فى الاتساع من الطبقة المتوسطة من المهنيين والمثقفين ورجال الأعمال المسلمين"

وكما تتقاطع كل الكتابات الأمريكية والتصريحات الرسمية الأمريكية بالمثل عند نقطة " المراقبة الخارجية" للانتخابات ، كان تحليل "وول ستريت " يقول أيضا أن الرئيس مبارك نفسه حظر على الجماعات الأجنبية مراقبة الانتخابات زاعما أن هذا ماس بالكرامة " ويضيف أن مبارك بسحقه الاخوان المسلمين فى مصر يدفع الجماعة إلى العمل السرى وإلى الخارج ، هذا مايقوله البعض .؟

ولم يكتف المراسل الأمريكى بكل تقديراته الإيجابية عن الإخوان المسلمين فأفرد جانبا كبيرا من تحقيقه الطويل لحديث مستفيض مع مصطفى مشهور مرشد الجماعة

وأحاديث أخرى جانبية مع قيادات أدى منهم : **عز الدين مالك** الذى يصفه المراسل بأنه من صناع النسيج فى القاهرة وإسلامى نشط منذ الثلاثينات والمحامى **محمد سليم العوا وسيف الاسلام حسن البنا ومحمد عبد القدوس** ،ومن خلال معلوماتهم يصف جماعة الإخوان بأنها" جماعة محكمة الروابط تتصل بقطاعات أعمال وقطاعات خيرية يسيطر عليها أعضاء. فى أنحاء العالم النشطون يجمعون الأموال للقضايا الإسلامية ويديرون مستشفيات ومدارس . وهم يديرون أيضا بنكا ضخما فى جزر الباهاما ، وواحدة من أضخم شركات الإنشاءات فى الشرق الأوسط وكثيرا من شركات التجارة".

ويلمح القارئ فى هذه المعلومات - من صحيفة المال والأعمال الأمريكية - **مايشبه الدعوة إلى فهم هذا الجانب من نشاط الإخوان المسلمين باعتباره دالا على عقلية لاتتعارض مع المصالح الأمريكية** .، دون أن يقول المراسل هذا بطريقة صريحة أو مباشرة إلا أنه يصطدم بحقيقة لايمكن تجاهلها : " لكن الإخوان المسلمين لايقبلون سلام مصر مع إسرائيل . أن الجماعة تحتفظ بروابط وثيقة مع حركة حماس الإسلامية الفلسطينية التى تحمل راية الإخوانية فى فلسطين" .. وهو تعبير ينسبه المراسل إلى" الشيخ" مشهور.

وهكذا يبرز هنا أيضا - التناقض ذاته الذى يظهر فى المواقف الرسمية الأمريكية - إزاء الإخوان المسلمين والانتخابات المصرية الأخيرة.

ولقد أحاط غموض والتباس شديدين بالتصريحات الرسمية الأمريكية عن الانتخابات . **من ناحية هذا " التناقض الوجدانى" لدى صانع القرار الأمريكى بين تأييد الإخوان المسلمين "حرصا على الديمقراطية" وتأييد الحكومة المصرية حرصا على السلام فى الشرق الأوسط**. لكن جانبا آخر من هذا الالتباس ناتج من أن التصريحات الرسمية الأمريكية لم تنقل فى الصحافة المصرية (سواء صحافة الحكومة أو صحافة المعارضة) بدقة وموضوعية. لقد حاول كلٌ أن يقرأها " على مزاجه" .

لقد صدرت تصريحات رسمية محددة من **المناطق الرسمية باسم الخارجية الأمريكية، نيكولاس بيرنز** ردا على أسئلة وجهت إليه عن الانتخابات المصرية فى أيام ١و٤و٧ ديسمبر الماضى. ويمكننا الاكتفاء بتلك التى أدلى بها يوم **٧ ديسمبر** لأنها كانت أشملها جميعا.

سئل المتحدث الرسمى باسم الخارجية الأمريكية فى ذلك :" هل وجدتم فرصة لفحص نتائج الجولة الأخيرة من الانتخابات المصرية ، وهل تعتقدون أنها كانت حرة ونزيهة؟

وهذه كانت - بالحرف الواحد الإجابة التى قدمها بيرنز :

" لقد تمت الجولة الثانية من الانتخابات يوم أمس ٦ ديسمبر فى الدوائر التى لم يكن أى مرشح قد فاز فيها فى الجولة الأولى . وبشكل عام فإ ن مانفهمه أن أكثر من ٦٠٠ مرشح كانوا يتنافسون فى هذه الجولة الثانية على ٣١٧ مقعدا من مجموع ٤٤٤ من المقاعد فى مجلس الشعب المصرى.

" ونحن لانزال متأثرين بحقيقة أنه كان هناك اقبال كبير على التصويت ، وهذا صحيح بشكل خاص فى المناطق الريفية من مصر . وتوحى التقارير الأولية عن الجولة الثانية بأن عددا من مرشحى أحزاب المعارضة قد فازوا بمقاعد تعد بما يزيد على العشرة.

" **مع ذلك فنحن لانزال قلقين بشأن التقارير عن مخالفات وتحرشات بالمرشحين . وتمشيا مع ماالتزم به الرئيس مبارك علنا عن إجراء انتخابات حرة ونزيهة فإننا نتوقع بالكامل أن تحقق الحكومة المصرية فى المخالفات وأن تتبعها باتخاذ الإجراءات المناسبة".**

ونحن نلاحظ أن كثيرين من المصريين قد أخذوا المبادرة لمراقبة العملية الانتخابية والتعقيب عليها . كذلك فإننا نلاحظ أن المحاكم المصرية تحقق بالفعل فى ادعاءات بوقوع تزوير وتحرشات بدنية وأشكال أخرى من العنف فى أماكن الاقتراع ، وأن النتائج الانتخابية فى كثير من الدوائر قد أوقفت بأوامر المحاكم بانتظار تحقيقات إضافية".

وأود أن الاحظ أيضا أن وزارة الداخلية المصرية قد بدأت تحيل قضايا سوء سلوك الشرطة إلى المحاكم للتحقيق فيها. **وهكذا فإننا نعتقد أن من المناسب أن ننتظر قرارات تلك المحاكم وأن ننتظر إجراءات الحكومة المصرية فى شأن هذه الشكاوى المتعددة والادعاءات حول الانتخابات قبل أن ندخل فى أى تعليق تفصيلى آخر عن الانتخابات"**

وعندما سئل المتحدث الرسمى باسم الخارجية الأمريكية : هل كان لكم أى مراقبين على الأرض؟ وهنا وجه بيرنز السؤال إلى أحد مساعديه ثم عاد يرد قائلا **"أن سفارتنا قد راقبت بصفة غير رسمية . لم تكن جزءا من مجهود لمراقبة دولية"**

فيما عدا النقاط التى أوضحها رد المتحدث بيرنز فى ذلك اليوم فإن من الواضح أنها كانت تشكل تخفيفا للهجة التى رد بها على سؤال وجه اليه يوم **أول ديسمبر** الماضى : **هل تعتبر الولايات المتحدة الانتخابات (المصرية)حرة، ونزيهة؟** .

لقد أجاب وقتها قائلا :

" **أننى أريد أن أؤكد مجددا أن التقارير عن مخالفات وتدخل من جانب الحكومة ، إذا ماتأكدت ، تكون متناقضة مع تعليمات الرئيس مبارك العلنية إلى حكومته بألا تتدخل ومع التزام الحكومة المصرية العلنى بعقد انتخابات حرة ونزيهة . أننا نتوقع أن يتم تحقيق فى كل مزاعم التزوير والمخالفات الانتخابية"**

ويبقى أن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية كان قد أجمل الرد النهائى على السؤال الذى طرح عليه يوم ٧ ديسمبر عما إذا كانت جماعات مراقبة دولية قد حضرت الانتخابات فى مصر . وقد على المكتب الصحفى فى الخارجية الاجابة التالية على السؤال مساء اليوم نفسه :

" **فى حدود معرفتنا لم يكن مراقبون دوليون حاضرون فى مصر للانتخابات لكن الانتخابات روقبت عن كثب من جانب السفارة الأمريكية وسفارات أخرى فى القاهرة ؟"**

وأهم مايلاحظ على هذه الاجابات الرسمية تجنبها الإشارة مباشرة إلى جماعة الإخوان المسلمين .. اكتفاء بورودها فى أسئلة الصحفيين الذين وجهوا هذه الأسئلة . وربما اكتفاء - أيضا - بذكر الجماعة على نطاق واسع فى التغطية الصحفية فى الإعلام الأمريكى على اختلاف اتجاهاته والتركيز على وصفها بأنها "**ذات نفوذ واسع وتتمتع بتأييد عريض وتتسم باللاعنف**" (على حد تعبير **سيونا جنكيز فى صحيفة واشنطن تايمز**" اليمينية يوم ١٩ ديسمبر الماضى . وهو تعبير تكرر كثيرا استخدامه فى كافة التحقيقات الصحفية التى غطت أنباء الانتخابات المصرية فى الإعلام الأمريكى وبما فيها تغطية وكالات الأنباء الأمريكية التى تنتشر تغطيتها الاخبارية فى وسائل الإعلام فى أنحاء العالم) وكانت السمة المشتركة الأخرى فى هذه التغطية **التأكيد بأن الإخوان المسلمين سيجدون أنفسهم مجبرين على اللجوء للعمل السرى أو الانخراط فى صفوف الجماعات المتطرفة.**

والأمر المؤكد أن **واشنطن أوضحت للقاهرة - عبر القنوات الرسمية ، الدبلوماسية وغير الرسمية - مدى استياءها من طريقة أداء الانتخابات المصرية ، ابتداء من رفض حكومة الرئيس مبارك مبدأ المراقبة الأجنبية** . إذ المعروف جيدا فى واشنطن أن

أهم ملامح "**الديمقراطية**" كما تشترطها الولايات المتحدة بالنسبة للبلدان التى تتحول إلى الاقتصاد الحر ويطلب منها توسيع نطاق "**الخصخصة**" حتى لاتعود أمامها أية حدود ، هو قبول المراقبة الأجنبية للانتخابات.

وهذا ماطلبته واشنطن وحققته فى الانتخابات الأخيرة فى **بولندا** وبعدها فى **روسيا** وهذا ماأصبح بمثابة "روتين" تتوقع واشنطن السير عليه حيثما كانت هناك شكوك أو احتمالات غير مواتية . **والواقع أن مبدأ المراقبة الأجنبية للانتخابات يسير نحو التحول إلى ممارسة تفرض على البلدان التى تحصل على مساعدات اقتصادية أو عسكرية أو تكنولوجية من الولايات المتحدة أيا كان تعدادها وأيا كانت نسبتها إلى مجمل المساعدات الأمريكية الخارجية.**

ولايخرج هذا بأى حال عن إطار التصور العام الذى يطلق عليه ضرورات" النظام العالمى الجديد" .. وأحد هذه " الضرورات " تراجع أو انحسار مفهوم " السيادة" فى العلاقات الدولية لصالح الدولة الأعظم الوحيدة فى عالم مابعد نهاية الحرب الباردة . ولهذا فإن رفض الرقابة الأجنبية (وإن كانت التسمية المفضلة لدى الأمريكيين هى " المراقبة الدولية") يعد رفضا لمبدأ السيادة المحدودة وينظر إليه بالتالى على أنه موجب لاعادة النظر فى شروط العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والدول المعنية .. بل موجب لإعادة النظر فى العلاقات بين الدولة و" الغرب" بمعنى أوسع.

ولهذا فإن من **قبيل التهوين من الأمور الاعتقاد بأن تأثير الانتخابات المصرية الأخيرة على الموقف الأمريكى تجاه مصر ، وعلى العلاقات الثنائية بين البلدين قد انتهى عند حدود التصريحات الرسمية والتغطية الإعلامية التى تكاد تكون قد اكتسبت طابعا عدائيا** .وصحيح أن الولايات المتحدة - سواء ممثلة فى الإدارة أو فى الكونجرس - ستراعى دائما مصالحها فى مصر فى ضوء تصريحات محدودة لأهمية مصر القومية والإقليمية إلا أنه من المؤكد فى الوقت نفسه أن **تجربة الانتخابات المصرية أضافت صعوبة جديدة إلى مصاعب العلاقات المصرية الأمريكية** وأن هذه المصاعب الاضافية الناجمة عن خلافات واختلافات عديدة فى السياسات والمواقف - ستنعكس فى كل مناقشة قادمة خاصة فيما يتعلق بالمساعدات الأمريكية ، قيمتها من ناحية ومن ناحية أخرى شروطها وكيفية انفاقها ومن له القرار بشأن هذه الكيفية ، بل وطريقة المحاسبة عنها . هذا فضلا عن تأثير هذه المصاعب الجديدة على العلاقات الاقتصادية ونصيب مصر من السوق الأمريكية ومدى إقبال الاستثمارات الأمريكية على العمل فى مصر وشروطها لذلك.

فهل يعكس هذا كله إخلاصا مبدأيا أو عقائديا أو حتى سياسيا من جانب الولايات المتحدة لأهمية " الانتخابات الحرة والنزيهة" للعملية الديمقراطية - حيثما كانت؟ أم أنه يعكس - بالأحرى - سعى الولايات المتحدة للتأثير فى اتجاه خدمة مصالحها السياسية والاقتصادية؟

لقد راقبت مع غيرها من المراقبين الغربيين - الانتخابات الروسية مرتين ، الأولى فى الاستفتاء العام الذى أجراه الرئيس الروسى **يلتسين** عام ١٩٩٣ لتشديد قبضته على السلطة فى مواجهة البرلمان الروسى المنتخب . والثانية فى ديسمبر الماضى . وبينما يعرف العالم كله أن استفتاء ٩٣ الروسى كان تلاعبا قسريا بالعملية الديمقراطية انتهى بإزاحة السلطة التشريعية الشرعية المعارضة لسياسات هيمنة المصالح الغربية على روسيا إلا أن واشنطن وصفت الاستفتاء ، رسميا وإعلاميا بأنه " حر ونزيه" وكان دعما للديمقراطية الجديدة فى روسيا بعد انهيار النظام السوفيتى الشمولى وبالمثل فإن المراقبة الأجنبية (الأمريكية أساسا) للانتخابات الروسية الأخيرة سمحت لواشنطن بأن تقول أن هذه الانتخابات كانت بدورها " حرة ونزيهة" ، وأن تنحى جانبا اتهامات الروس أنفسهم لحكومتهم بأنها استخدمت وسائل عديدة للتأثير على النتائج لصالح " الاصلاحيين" المؤيدين ليلتسين ، وفيها استخدام أصوات العسكريين فى تزوير فاضح للنتائج . على الرغم من أنها لم تحل دون فوز الشيوعيين بنسبة ٢٢ بالمائة من أصوات الناخبين **ولقد تساءل كثيرون . كم كان يمكن أن تكون هذه النسبة لو أن يلتسين وأنصاره لم يتحكموا فى طريقة تصويت ١٫٧ مليونا من العسكريين ؟**

فلماذا اختلف تعامل واشنطن مع الانتخابات المصرية عن تعاملها مع الانتخابات الروسية؟

لايكفى الرد بأن السبب هو رفض المراقبة الأجنبية فى حالة مصر . وإن كان هذا ذاته سبب جوهرى بالنسبة للمسئولين الأمريكيين. إنما لابد من اعتبار الانتقادات الأمريكية تحذيرا يتعلق بالانتخابات التالية . ويتعلق بالقدر نفسه بما تريد واشنطن أن تراه من تغييرات فى مصر.

أن الموقف الأمريكى يكشف بطريقة حسية واضحة عن تقدير بأن الإخوان المسلمين يشكلون على الرغم من كل شعاراتهم -"أقل القوى المعارضة فى مصر عداء لأمريكا والمصالح الأمريكية" وكشف بالمثل أن لدى المسئولين الأمريكيين تقديرا بأن المسافة واسعة بين شعارات الإخوان وهم فى المعارضة ، سواء فيما يتعلق بالسلام مع إسرائيل أو القضايا الخارجية والداخلية الأخرى والمواقف العملية الواقعية التى يمكن أن يتبنوها إذا شاركوا فى السلطة أو انفردوا بها.

ولابد أن نعود بنظرنا عند هذه النقطة إلى ماسبق أن ذكرناه فى القسم الأول من هذه الرسالة (عدد يناير ١٩٩٦ من" اليسار") من أن الأجهزة الأمريكية بصدد القاء نظرة عن كثب على الوضع الأمنى والسياسى فى مصر

ومثل هذه النظرة لايمكن أن تقتصر على وضع الحكومة ومركزها وسياساتها .. إنما تمتد إلى وضع المعارضة ومركزها وسياساتها وفى موقع المحور منها - حسب النظرة الأمريكية التى أوضحها الموقف من الانتخابات - الإخوان المسلمون.

ومثل هذه النظرة لايمكن أن تكتمل إلا إذا اعتمدت على اتصالات مباشرة ولايغيب عن الأذهان أن واشنطن اعتمدت منذ سنوات عدة أسلوب الانفتاح على كافة القوى السياسية فى كل البلدان ، حتى الاتصالات الدبلوماسية أصبحت تشمل القوى المعارضة متخطية الحكومات والقنوات الرسمية.

ولعلنا نشعر فى النهاية أننا أمام لوحة ألغاز معقدة تتألف مكوناتها من مئات بل آلاف القطع . من أرقام ونسب استطلاعات الرأى العام والاتجاهات السائدة بين القيادات إلى التقارير الرسمية عن مساحات الاتفاق ومساحات الاختلاف بين سياسات القاهرة وسياسات واشنطن على الخريطة السياسية الدولية .. حتى تناقضات المواقف الأمريكية بين المبادئ المعلنة ، من حقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية إلى السيادة المحدودة ومصالح الدولة الأعظم وممارسات الدول الصغيرة ومشكلاتها ..

وهو شعور له مايبرره:

فالتناقض كامن بين مكونات السياسة الأمريكية وأدوارها حتى الأعماق ، وإلى حد يجعل كل الاحتمالات واردة . وهذا مايحاولون دراسته لإيجاد سبل فتح السبل أمام أكثر الاحتمالات ملاءمة لمصالحهم.

وعلينا أن لانستغرب إذا كانت أمريكا قادرة على انتقاد الانتخابات المصرية .. فى الوقت الذى تتحلى فيه بالصمت الكامل عن الانتخابات السعودية فى الأولى هناك مايلائم متطلبات الديمقراطية الأمريكية .. وفى الثانية ليس هناك مايتعارض معها (..).

إضرابات فرنسا ..
رهانات خاسرة ؟!

لماذا لم تشهد فرنسا
٦٨ أخرى ؟

نجلاء العمري

رسالة باريس

فى خضم الإضرابات التى شهدتها فرنسا منذ نهاية شهر نوفمبر ، ظهرت بسرعة فى أحاديث القيادات السياسية والنقابية على حد سواء، إشارات متكررة إلى مايو" ١٩٦٨". الأوائل فى خوف من تصاعد الأحداث والآخرون فى تهديد بأن يعاود التاريخ نفسه . راهن المضربون على" مايو ١٩٦٨". وارتفعت بورصة المطالب فى الصراع مع الحكومة يوما بعد الآخر ، حتى وصلت إلى المطالبة بالسحب الكامل لمشروع **جوبيه** الخاص بتعديل القوانين الاجتماعية .

ولكن النهاية أتت بعد ثلاثة أسابيع ليطمئن السياسيون وليتراجع النقابيون فلقد ابتعد شبح ١٩٦٨ . ولم تسفر الاضرابات والمظاهرات التى شلت البلاد شللا تاما وعلى الرغم من قسوتها وشدتها ودرجة عموميتها إلا عن انتزاع بضعة وعود مكتوبة من قبل حكومة جوبيه ، و"قمة اجتماعية" عقدت للبحث وللتشاور ولم تسفر عن شئ ملموس.

وحكومة **جوبيه** وإن لم تخرج منتصرة ، إلا أنها لم تخرج خاسرة . فخطة " الإصلاح" - كما يسميها أصحابها - ماضية ، وفصلت بعض بنودها التطبيق الفعلى بل الأكثر ، فإن شعبية الحكومة ورئيس الدولة تبدو - وأيا كان حكمنا على مصداقية استطلاعات الرأى العام - فى تصاعد مستمر ، وفى خطابه التقليدى للشعب الفرنسى للتهنئة بالعام الجديد ، كانت رسالة **شيراك** واضحة : **لابديل عن جوبيه ولا عن إصلاحات جوبيه.**

وعلى الرغم من التهديد باستئناف الحركة من قبل طلبة الجامعات الذين نزلوا إلى الشارع يوم ١٦ يناير ، ومن قبل النقابات إلا أن الحركة تبدو وكأنها فقدت أنفاسها تدريجيا فلماذا إذن كانت هذه الاضرابات ؟ وهل كانت رهانات المضربين خاسرة؟

الحالة الفرنسية تقدم نموذجا صاخبا عالى الصوت لعالم مابعد القرن العشرين **ففرنسا حالة نموذجية للدولة المركزية ، و"للدولة - الراعية " لسياساتها الاجتماعية ، وبأهمية الدور الذى يضطلع به القطاع العام ،** وبالتالى ، فإن مايحدث على الساحة الفرنسية يخرج عن نطاق الحالة الخاصة ليطرح تساؤلات أعم.

الإضراب بالإنابة

مالفت النظر فى حركة إضرابات ديسمبر هو بلا شك **التعاطف الواسع النطاق الذى حظى به المضربون من كافة قطاعات الشعب** كانت أجل صورة فى تحمل سكان العاصمة لجحيم الحياة اليومية دون مواصلات على الإطلاق وفى ظل طوابير للسيارات تضاهى إن لم تفق طوابير القاهرة فى أشد ساعات النهار ازدحاما . كان متوسط مايقطعه الباريسى كل يوم نحو خمس ساعات من السير على الأقدام ، ومع ذلك ، سادت روح من التعاون والتضامن بل روح من المرح لاتعرفها فى العادة حياة باريس المتجهمة الوجه البالغة فى العزلة والانفرادية. جاء الإضراب ليزيح الستار عن" أمراض اجتماعية" تنهش المجتمع الفرنسى وتختفى وراء الوجه العابس للعاصمة لخصها علماء النفس والاجتماع **بحالة من الاكتئاب العام** لم تعرفه فرنسا منذ ١٩٢٩ . تحول هذا الاكتئاب إلى انضمام سلبى إلى المضربين **فلقد رأى كل فرنسى الاضراب - وعلى الرغم من الأضرار بمصالحه المباشرة والآنية - تعبيرا عن قلقه وعدم اطمئنانه للمستقبل** .والذين عجزوا عن المشاركة الفعلية - كعمال القطاع الخاص - عبروا عن تضامنهم بتحمل الأعباء اليومية. **كان الشعب الفرنسى كله مضربا ، وإن كانت قلة هى التى توقفت فعليا عن العمل.**

لماذا ضعفت الحركة؟

إذن لماذا وهنت الحركة تدريجيا؟ لعل العامل الأول هو أن الحركة فى حقيقتها كانت **ضد طريقة "التغيير" بأكثر من "رفض للتغيير"**. مشاعر الرفض اختلطت برأى عام كائن يؤمن بأنه "لابد من إحداث تغيير ما" وكان هذا التناقض وراء التآكل الذى أصاب أعداد المضربين تدريجيا. **المثال الأكثر وضوحا كان فى صفوف طلبة الجامعات أول من أسلم الراية على الرغم من الدور التاريخى التقليدى لها.**

وفى صفوف المعارضة السياسية، سيطرت لغة "الكيفية على لغة "المضمون" تحدثت عن حكم التكنوقراط – الذى يمثله جوبيه – فى مقابل حكم رجل السياسة الذى يدرك كيفية التعامل مع الشارع وتمهيد الرأى العام لما ينتوى القيام به. ولاأدل على ذلك من تصريحات الوزير الأسبق **كوشنير** –عندما قال: "**جوبيه لايعرف كيف يحكم**" ووزير الداخلية فى عهد بلادير، **شارل باسكوا** الذى قال: "**الشعب الفرنسى فى حاجة إلى الحب**" بينما تداول الشارع طوال الأزمة السخرية من رئيس حكومته، وكيف أن المضربين يطالبونه بأن يترجم مايقوله إلى الفرنسية، للدلالة على القطيعة فى اللغة مابين الحكم والشعب وموقف القيادات النقابية كان هو الآخر دليلا على هذا التناقض الداخلى **مارك برونديل**، المسئول عن واحدة من أهم النقابات والحليف التقليدى للحزب الجمهورى الحاكم كان احتجاجه منصبا على تجاهله – هو وكافة القوى الاجتماعة – بأكثر من الاحتجاج على "الإصلاح"!.

ويعود مصدر الضعف الثانى إلى أن **الرفض كان – على العكس من ١٩٦٨ – بدون بدائل**. وهو مايمكن ملاحظته بشكل خاص لدى طلبة الجامعات. فلقد اجتمع ممثلو الحركة الطلابية طيلة ليلة بأكملها فى جامعة السوربون الجديدة وهم عاجزون عن التوصل إلى مطالب موحدة استعدادا للقاء وزير التعليم. وهو ماعلق عليه أحد القيادات بقوله: إن الطلبة لايعرفون ماذا يريدون.

وإدراك الحكومة لهاتين النقطتين دفع بها إلى القيام بحملة صحفية ضخمة تحت عنوان: "هل تعرف مشروع التعديلات الاجتماعية الجديدة؟"

أيدى ماستر يخت

مسئولية "أوروبا الموحدة" رغم كل التبريرات – واضحة لاتترك مجالا للشك. فالمادة ٩٠ من معاهدة روما بكفالة المنافسة وإن كانت لاتنص صراحة على إنهاء القطاع العام وتصفيته إلا أنها تتضمن بشكل غير مباشر صك اعلان وفاته. وأخطر مابها هو البند الثالث الذى يعطى للجنة "المنافسة" الحق فى مراقبة تطبيق الدول الأعضاء للمادة، والحق فى إعطاء تعليمات أو قرارات بهذا الصدد. ورغم أن هذا البند لم يستخدم كثيرا طيلة العقود الثلاثة الماضية إلا أنه ساهم فى الاضعاف التدريجى لنطاق القطاع العام فى دول المجموعة ومنذ معاهدة ماستر يخت، تواترت بسرعة أكبر تعليماته إلى الدول الأعضاء. وهى تعليمات تتعلق بثلاثة قطاعات لها مغزاها: **النقل والمواصلات، الطاقة ثم البريد والمواصلات اللاسلكية.**

والصراع الآن هو بين الشعب الفرنسى وقادته أولا، إلى أى مدى تضحى فرنسا بالفرنسيين فى سبيل الفرنك وخليفته "الأورو"؟

وماهو مدى استعداد القادة الفرنسيين للاستماع إلى مطالب الشعب الفرنسى باعطاء طابع اجتماعى لبناء أوروبا الموحدة اقتصادياً.

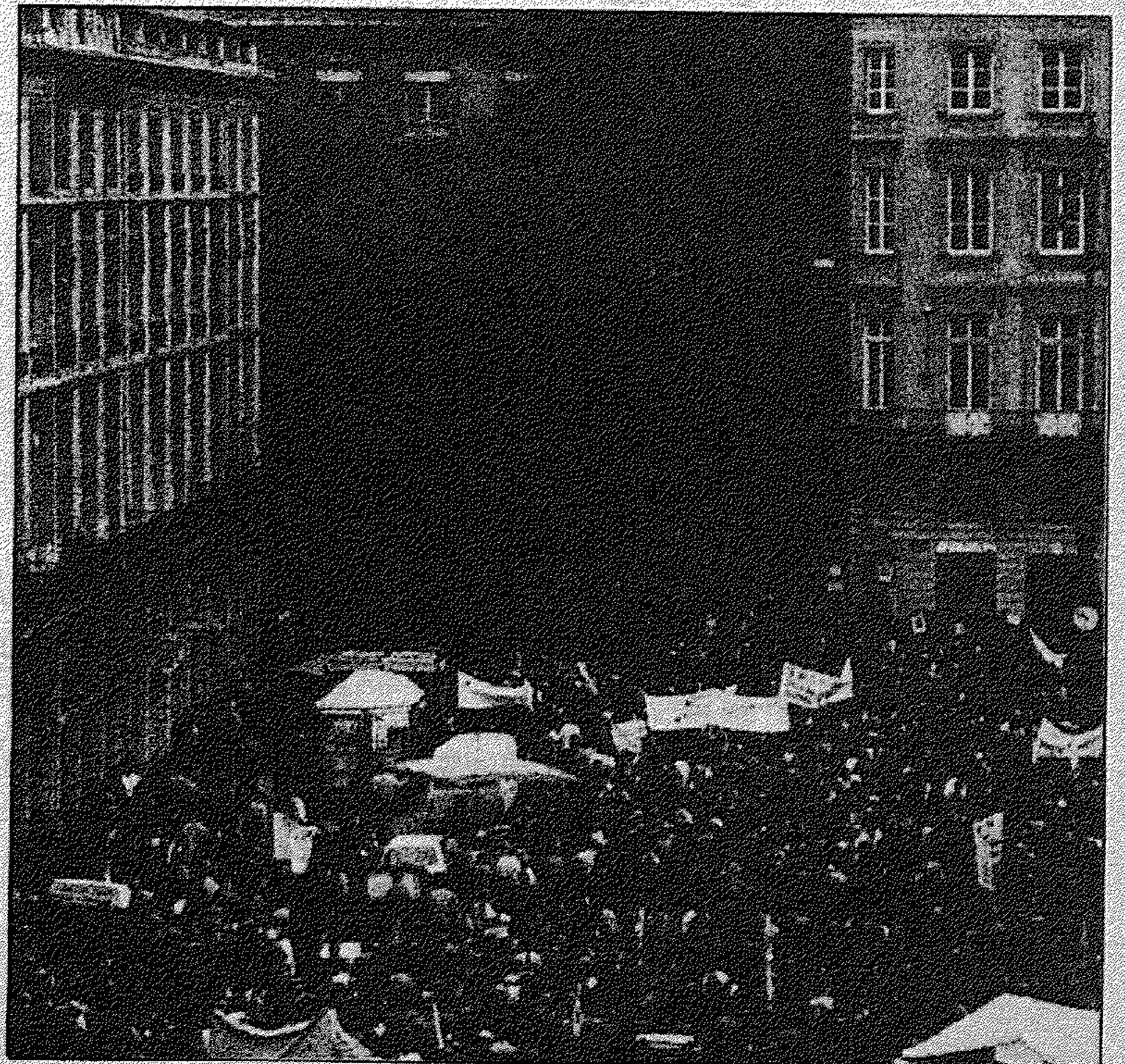
– ثم هو صراع بين فرنسا – بميراثها الاجتماعى – وبين سائر المجموعة بخاصة ألمانيا. إلى أى مدى يستطيع أن يصمد تراث **"القطاع العام" و"الخدمة العامة" الذى يتعامل مع الأفراد من منطلق المواطنة وبالتالى حق كل مواطن فى الحصول على الخدمات الأساسية وواجب الدولة فى توفيرها له.** أمام ماتنادى به بروكسل من مفهوم "القطاع المعمم "univesal servic" – الخارج من قلب **التاتشرية والريجانية** والذى يحول المواطن إلى محتاج، ويقصر الحق على إعانة تقدم فقط فى حالة عدم استطاعته الحصول على الخدمة بشروط السوق ويضيق مجالات تطبيقه ويجعله مشروطا بمستوى الدخل. **فبدلا من الخدمات التى ظلت توفرها الدولة – الراعية حتى الآن – يصبح القطاع المعمم" قاصرا على سبيل المثال على البريد دون المواصلات اللاسلكية كالهاتف، والكهرباء دون الغاز.. إلخ.**

هل ينجح المجتمع فى سد الثغرة التى تخلو تدريجيا بانسحاب الدولة؟ وهل يملك الإمكانيات اللازمة للقيام بهذا الدور؟

هل تنجح اللا" الفرنسية فى ترويض "اقتصاد السوق لتحويله إلى "اقتصاد اجتماعى للسوق"؟

هل كانت اضرابات فرنسا، والحركات المتوقعة من قبيل الأنفاس الأخيرة و"حلاوة الروح" أم هى بالفعل تحمل فى طياتها رفضا لما هو قائم، وضغطا كافيا لكى لاتكون الأمور كما كانت عليه من قبل؟

الأيام القادمة هى وحدها الكفيلة بالرد على ماكسبته الإضرابات وماخسرته من رهانات.



تركيا

الطبقة الحاكمة والخيار الصعب بين «الاصولية والعلمانية».



جرت الانتخابات البرلمانية فى تركيا – منذ أكثر من شهر– وسط مشهد سياسى حمل العديد من المؤشرات والتطورات جعلت المعركة الانتخابية تتسم بالركود وعدم الحيوية، رغم انعكاسات نتائجها على مصير تركيا . خاض هذه الانتخابات ١٢ حزب من مختلف التوجهات السياسية التى تتوزع على ثلاث جبهات رئيسية.

جبهة اليمين التقليدى ، وتتمثل بحزب «**الطريق القويم**» و حزب «**الوطن الأم**» **وجبهة اليسار** (الاشتراكى الديمقراطى) ويمثلها حزب «**اليسار الديمقراطى**» وحزب «**الشعب الجمهورى**» **وجبهة اليمين الدينى** الذى يمثله حزب «**الرفاه الاسلامى** » وظهرت قوتان على شكل حركتين سياسيتين هما **الحزب الديمقراطى الشعبى(الكردى) الذى** يعد الوريث الشرعى لحزب الشعب الديمقراطى المحظور ، اضافة إلى **(الحركة العلوية العلمانية)** التى طرحت نفسها من خلال شعار(الديمقراطية والسلام) **وغاب عن هذه الانتخابات اليسار الماركسى ، نظرا لحظر الدولة لجميع فصائله.**

جاءت نتائج الانتخابات بمثابة درس قاس للأحزاب اليمينية التقليدية ، خاصة للسيدة **تانسو تشيللر** رئيسة الوزراء وزعيمة حزب الطريق القويم حيث فاز **حزب الرفاه الاسلامى بأغلبية المقاعد(١٥٨ مقعدا) متقدما على حزبها الذى حصل على(١٣٥ مقعدا) وحزب الوطن الأم(١٣٣ مقعدا) فى الوقت** الذى نال فيه **حزب اليسار الديمقراطى (٧٥ مقعدا) ، وحزب الشعب الجمهورى (٤٩ مقعدا) وسقطت كل الاحزاب الصغيرة بسبب عدم حصولها على نسبة الـ (١٠٪) على الصعيد القومى التى حددتها المحكمة الدستورية كشرط لدخول البرلمان.**

الرفاه والخطاب المزدوج

فوز حزب **الرفاه الاسلامى** بالمرتبة الأولى فى هذه الانتخابات ، يرجع إلى أنه استطاع أن يشق طريقه بقوة فى أوساط الجماهير التركية حيث نجح فى خلق قاعدة اجتماعية متناقضة ، مؤيدة من الفقراء والمهمشين وبرجوازية المدن وفلاحى الريف وطلبة الجامعات . وشهد الحزب صعودا مطردا فى جماهيرته) . فمن (٨ر٩٪) من اصوات الناخبين عام ٨٩ إلى (٩ر ١٦٪) عام ٩٩١) إلى(٧٠ر١٩٪) فى الانتخابات المحلية الأخيرة التى جرت فى مارس ١٩٩٤ ، **وتزعم البلديات فى أكثر من ١٥ مدينة من المدن التركية الـ (٢٧) ومنها اسطنبول وانقره)** ،والملاحظ أن كل المناطق التى سيطر عليها الحزب فى الانتخابات تعانى من الاهمال والفقر والحرمان.

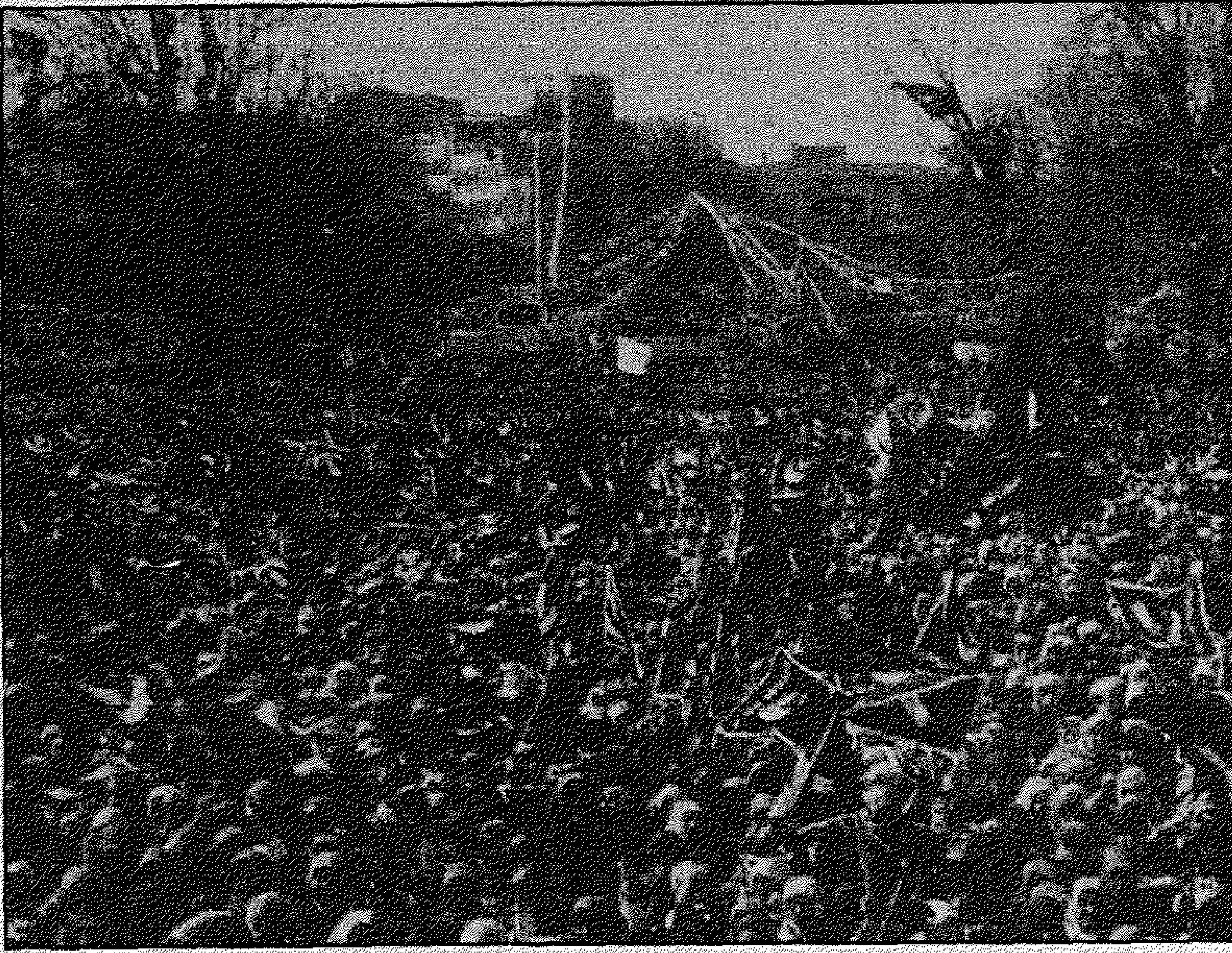
قدم حزب الرفاه نفسه للجماهير بشعارات براقة وبسيطة جوهرها حل جميع مشاكل تركيا وعلى رأسها المشكلة الكردية والمشكلة الاقتصادية . فبينما يدعو إلى حل المسألة الكردية فى إطار الأخوة الإسلامية، ولا يحدد بالضبط ماهية هذا الحل، يواجه المشكلة الاقتصادية بخطاب مزدوج ، فبعد أن كان شعاره الرئيسى **منع الربا واصلاح النظام المصرفى** ، برزت خلال حملته الانتخابية تحولات إلى النقيض فقد دعا إلى ترك الحرية للمصارف **فى اعتماد الفوائد** ، وقال انه لن يتدخل فى عملها .

وقد زاد تأثير حزب الرفاه من خلال اختراقه لصفوف الموظفين وتقديم خدمات اجتماعية فى عشوائيات المدن الكبرى **كتوزيع الخبز على الفقراء وتوفير المساكن للفلاحين المهاجرين إلى المناطق الحضرية العشوائية** . إلا أن هذا الحزب عندما سيطر على المجالس البلدية ، قام بفصل العاملين بها لتوفير الانفاق وقدم تسهيلات كبيرة فى الاتفاقات مع شركات القطاع الخاص وفى الوقت نفسه لم يسلم اعضاء الرفاه من الفساد، فها هو أحد جامعى التبرعات للحزب يحاكم بتهمة التلاعب أمام محكمة اسطنبول.

إن **حزب الرفاه** يمثل أحد أجنحة البرجوازية الحاكمة فى تركيا ، فهو **يتمتع بتأييد عدد كبير من أصحاب رؤوس الأموال متوسطة الحجم وجزء من رجال الأعمال الكبار ، ونجم الدين أربكان** نفسه زعيم الحزب رجل أعمال لديه ثروة ضخمة ، وكان يرأس غرفة التجارة التركية لسنوات طويلة ، إلا أن حزب الرفاه يختلف عن اجنحة البرجوازية الحاكمة التركية فيما يتعلق بطبيعة التوجه الخارجي الاستراتيجى ، فأربكان أعلن عزمه- فى حالة توليه السلطة- على ان يدير ظهره لأوروبا ويقيم تحالفات بديلة مع العالم الاسلامى بما فيه **ايران وباكستان ودول الخليج وشعوب الجمهوريات الاسلامية** المستقلة عن الاتحاد السوفيتى السابق ، إلا أنه كبقية أجنحة الطبقة الحاكمة نجده مع **خفض مستويات معيشة الطبقة العاملة ،** لكى تتمكن البرجوازية بكافة أجنحتها من مواجهة الركود الاقتصادى . لذا نجد حزب الرفاه مع الاصلاح الاقتصادى .و يعارض الاضرابات العمالية.

* الطبقة العاملة تهدد أى ائتلاف حكومى

فشل حزب الرفاه الاسلامى الحاصل على(١٥٨ مقعدا) من مقاعد البرلمان البالغ عددها(٥٥٠) مقعدا وهو عدد يقل كثيرا عن الأغلبية المطلقة فى العثور على شركاء من الاحزاب الاخرى ذات الطابع العلمانى لتشكيل حكومة ائتلافية ، ومن المعروف أن تحالف علمانى بزعامة رئيسة الوزراء بالوكالة(**تانسو تشيللر ومسعود يلمظ**) زعيم الوطن الام يحاولان الاتحاد معا فى ائتلاف يمينى مدعوم من اليسار منذ اعلان نتائج الانتخابات ، لمنع الاسلاميين من الوصول إلى السلطة .هذا التقارب بين الحزبين اليمينين التقليديين (**الطريق القويم والوطن الام**) يرغب فيه الكثيرون لاسيما فى اوساط رجال الاعمال والمؤسسة العسكرية.



تظاهرة انتخابية

وسترث الحكومة التركية القادمة اقتصاداً مضطربا يعانى مزيجا من العجز الكبير فى الميزانية يصل إلى (٥٪) من اجمالى الناتج المحلى ، **وديون خارجية متزايدة** اقتربت من **(٧٥ مليار دولار)** ، وارتفاعا فى التضخم بلغ(٨٣٪) الشهر الماضى بالقياس إلى الشهر نفسه من العام السابق ، ومع نسبة بطالة فى تصاعد سريع ومستمر.

هذا الوضع الاقتصادى ينبئ بأن أى حكومة جديدة مهما كان تركيبها فى ظل البرلمان الحالى لن يكون أمامها سوى تنفيذ اجراءات تثير استياء عمالياً وشعبياً مثل **اغلاق وخصخصة الشركات الخاسرة التابعة للدولة التى سينتج عنها تسريح عدد كبير من العمال** بالاضافة إلى رفع اسعار القطاع العام ورفع الضرائب ووضع القيود على الأجور الحقيقية.

وقد عجلت خطة للتقشف مماثلة اعلنتها - رئيسة الوزراء، تانسو تشيللر فى بداية عام ١٩٩٤ بسقوط حكومتها فى سبتمبر العام الماضى واجراء انتخابات مبكرة كانت مقررة أصلا فى أكتوبر ١٩٩٦ حيث شهدت تركيا اضرابا للعاملين بالقطاع العام استمر أكثر من شهرين وشارك فيه نحو ٣٥٠ الف عامل للمطالبة بانهاء ظروفهم الاقتصادية القاسية.

وفى الوقت الذى كان يصوت البرلمان فيه لطرح الثقة فى حكومة الاقلية التى شكلتها تشيللر بعد انهيار حكومتها فى سبتمبر فإن شوارع انقرة شهدت مسيرات ضخمة للعمال طالبت بالتصويت بـ «لا » وأخذ العمال يهتفون **«تحيا تركيا المستقلة .. يسقط صندوق النقد»**.

فيما يتعلق ببرامج التقشف ،وحيث ان **الحكومة القادمة ائتلافية بين اليمين واليسار الاشتراكى الديمقراطى** فإن **هذه الحكومة** ستواجه مهمة رئيسية هى تجاوز تناقضاتها فيما يتعلق بهذه البرامج المعادية للطبقة العاملة ولجماهير الفقراء .

وقد أعتمد الحزبان الاشتراكيان انهم سيستخدمون **اصواتهم للاحتجاج على برامج الخصخصة التى تهدد وظائفهم** . ولذا فإن امكانيات تجاوز التناقضات بين اليمين واليسار الاشتراكى الديمقراطى - الذى اعلن معارضته لبرامج الخصخصة - تبدو صعبة وستنفجر هذه التناقضات سريعا لتفتح الطريق أمام اجراء انتخابات مبكرة لا يستبعد المراقبون ان يحصل الرفاه الاسلامى فيها على الأغلبية المطلقة، ويشكل حكومة بشكل منفرد وفى هذه الحالة سيتضح لجماهير الفقرا، مدى زيف شعارات الاسلاميين ممثلى البرجوازية التركية الحاكمة الذين يؤيدون سياسات الاصلاح الاقتصادى ايضا ، ولا يمتلكون حلولا فعلية لمشاكل هذه الجماهير ومعاناتها.

ابراهيم الصحارى



أنطونيو جرامشى تجاوز اسهامات لينين

المجتمع المدنى فى فكر جرامشى

يسرى مصطفى

أصبح تعبير «المجتمع المدنى» رائجا فى الخطاب السياسى منذ سنوات مضت ، تتداوله الاقلام كحقيقة واكتشاف وأحيانا كـ «إشكالية» . وسرعان ما انتقل من حقل الكتابات الصحفية والمداولات الاعلامية إلى حقل الكتابات النظرية والبرامج . ويتزامن هذا الانتشار الواسع مع النزوع القومى والمنظم نحو إعمال آليات السوق ،وإحلال الاحتكار الخاص محل الاحتكار العام.

واذا كانت إشاعة هذا التعبير « **المجتمع المدنى** » من قبل القوة البرجوازية عملية مبررة ومفهومة من زاوية استخدام هذه القوى للغة تضفى المشروعية على توجهاتها الاقتصادية فى محاولة للربط بين حرية السوق والحرية السياسية فى إحالة دائمة إلى الغرب كبؤرة للاقتداء ، فإن ما يقع خارج دائرة التبرير هو استخدام هذا التعبير ، وبذات المعنى غالباً ، من قبل بعض قوى اليسار التى تعلن رفضها لمنطق السوق فتقع فى تناقض : ما بين **رفض النظام الرأسمالى اقتصاديا ، والقبول بمفرداته السياسية فى نفس الوقت.**

وكان **جرامشى** هو المفكر الماركسى ، الذى توسلناه للبحث فى موضوع المجتمع المدنى عندما تقرر طرحه كـ «إشكالية» ولكن مع الأسف ، لم تكن لفرضياته فرصة اتخاذ الموقع المناسب فى الجدل الدائر حول هذا الموضوع ، بسبب من ضغط المقاربات الايديولوجية ، وتهافت النخب السياسية التى تعتقد أن الديمقراطية البرجوازية بديل مناسب يمكن أن تحقق من خلاله «ليبراليا» ما عجزت عن تحقيقه شعبياً.

وعلى هامش هذه الوفرة من المقاربات الايديولوجية والتى تنبثق جميعها من تصور وحيد يقوم على فكرة الفصل بين الدولة والمجتمع ، تبرز كتابات تعلن رفضها - من منظور تاريخى وعلمى - لفكرة المجتمع المدنى نظراً لمحتواها الايديولوجى ، ولأن القبول بها يعنى إهمال تراث علمى حققته المادية التاريخية فى مجال دراسة الدولة والسلطة والمجتمع ، والارتداد إلى تقاليد أيديولوجية تجاوزتها حركة العلم.

وفى هذا السياق يأتى هذا المقال كمحاولة لابراز دلالات تعبير المجتمع المدنى لدى أحد أهم مفكرى الماركسية : **أنطونيو جرامشى.**

** مدخل

استخدم المفكر الايطالى **أنطونيو جرامشى** مصطلح المجتمع المدنى بشكل واسع فى كتاباته السياسية والفلسفية خاصة فى «**دفاتر السجن**» فى الفترة ١٩٢٩-١٩٣٥ . وكان قد استعاره من منظومة الفكر البرجوازى وتحديداً من كتابات **هيجل** وفى هذا الصدد يقول **روجر سيمون** : «استمد جرامشى تعبيرى المجتمع المدنى والمجتمع السياسى من هيجل، ... ، وقد قام بتحويل هذين المفهومين الهيجليين تماماً مثلما فعل كل من ماركس وانجلز مع مفاهيم هيجلية أخرى»(١).

وكانت نتيجة هذا التحويل ، أن أصبح تعبير المجتمع المدنى مقطوع الصلة بدلالاته السابقة ، فبعدما كان يشير إلى دائرة التنافس الاقتصادى بين الافراد ، أصبح جزءاً من البنية الفوقية يشير به إلى **المؤسسات الطبقية والاجتماعية التى تختص بالوظائف الايديولوجية** . فجرامشى باحيائه لهذا المصطلح فى حقل الفكر الماركسى ، كان يعيد موضعة مصطلحات هيجلية داخل منظومة فكرية تجاوزت فكر هيجل ، فكان هذا المصطلح «**المجتمع المدنى**» اسماً لموضوعات جديدة، كان جرامشى قد تميز بإثارتها نظرياً ومن خلالها طرح على نفسه مناقشة قضيتين أساسيتين: **الأولى**: آليات السيادة الطبقية التى تمارسها الطبقات البرجوازية الحاكمة فى المجتمعات الغربية.

الثانية: الاستراتيجية الثورية الملائمة لمواجهة هذه الانماط من السيادة.

وعلى هذا الاساس، فإن تتبع تحولات فكرة المجتمع المدنى عند جرامشى ، تتطلب إلقاء الضوء على بنائه الفكرى بشكل عام ، باعتبار أن محتوى ودلالات هذه الفكرة تستقى من مجموع الموضوعات والقضايا التى كان له الفضل فى تطويرها ،وعلى وجه التحديد قضايا البنية الفوقية (السياسية



لينين
نقد النزعة الاقتصادية

والايديولوجية) ،ومسالة الممارسة السياسية ،وأيضا التحولات التى أجراها ك «مفكر غربى» على نظرية الثورة فى الماركسية.

جرامشى منظِّر البنية الفوقية

الشروع فى قراءة فكر جرامشى السياسى والفلسفى ،هو دخول إلى عالم البنية الفوقية (الدولة والايديولوجيا) ،وهو فى ذات الوقت استكشاف لنمط متميز من المعالجة الموضوعية لأنماط الممارسة السياسية والثقافية . لقد تأسس مشروع جرامشى النقدى على محاربة تأويلات معينة للماركسية **تأويلات تنكر أى دور فعال للبنية الفوقية وتتعامل مع الوعى الاجتماعى بوصفه مجرد انعكاس سلبى للقاعدة الاقتصادية** . فقد انتقد هذه التأويلات المتمثلة فى النزعة الاقتصادية (٢) قائلا : «إن الزعم بأن أدنى ذبذبة فى الحيز السياسى والايديولوجى تعبر مباشرة عن حدث مماثل فى البنية الاقتصادية -الذى يعرضه البعض كفرضية اساسية من فرضيات المادية التاريخية - هو زعم تجب محاربته عمليا بالاستناد إلى ماركس الذى ألف كتابات سياسية وتاريخية يمينية». (٣).

كان **لينين** قد انتقد هذه النزعة «الاقتصادية» ،فى إطار نقده للاشتراكيين الديمقراطيين وكانت فكرته الاساسية مبنية على أن **الوعى السياسى والطبقى ، خلافا للوعى الاقتصادى (النقابى) ، لا يمكن أن يتبلور بشكل تلقائى وعفوى** ، مؤكدا على دور الحزب الطليعى فى تشكيل الوعى السياسى للطبقة العاملة . وقد تناول لينين هذه المسائل فى كتابه **(ما العمل؟!)**.

ولكن فى الواقع ، أن افكار **جرامشى** فى هذا الصدد تجاوزت إلى حد كبير اسهامات لينين . فقد تميز بأنه المفكر الماركسى الأول الذى كرس مجمل همه النظرى لمعالجة موضوعات البنية الفوقية بوصفها تعبيراً عن ارادة جماعية وطبقية. وكان أحد أهمّ منطلقاته ودوافعه هو اختلاف الواقع الاجتماعى والطبقى فى المجتمعات الغربية عن المجتمع الروسى ، من حيث تعقد البنى السياسية وفعالية العامل الثقافى . كما أن العامل التاريخى المتمثل فى هزيمة الحركات الشيوعية والعمالية فى أوروبا فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ومابعدها ،وما تلى ذلك من صعود للنظم والايديولوجيات الفاشية والنازية ، كان بمثابة العامل التاريخى الذى دفع نحو الاهتمام والوعى بضرورة -ادارة الصراع على جبهات متعددة . فالسيادة الطبقية التى تمارسها الطبقات الحاكمة فى الغرب لا تقوم على قمع الاجساد فقط ، بل على أسر العقول أيضا ،من خلال اشاعة أنماط معينة من الثقافة والتقاليد والقيم.

وعلى هذا الاساس نفهم اهتمام جرامشى بقضايا الثقافة والمثقفين ودور الحزب السياسى (الذى يطلق عليه المثقف الجمعى) ، بل ونفهم أيضا رؤيته للعمل السياسى ، حيث يقول إن : «هدف العمل السياسى هو اخراج الجماهير من حالة الركود والاستنقاع التى تعيشها» ،ولن يكون ذلك ممكنا مالم يتم رفع هذه الكتلة الجماهيرية إلى مستوى البنية الفوقية ، كميدان للفعل الجماعى والارادة الخلاقة « أى ارتقاء وعى البشر من وعى البنية (التحتية) إلى وعى البنية الفوقية، وهذا يعنى أيضا الانتقال من «الموضوعى إلى الذاتى أو من «الضرورة» إلى «الحرية».

وهكذا سعى جرامشى إلى **تحرير الماركسية من التأويلات المبسطة والجزئية** ،وكانت النتيجة العملية لهذا السعى النظرى هى إغناء الماركسية بجملة من المفاهيم والادوات ذات القيمة المعرفية والتحليلية، أهمها : مفهوم **«الهيمنة»** ، **«المثقف العضوى»** ، **«المفهوم الوطنى الشعبى»** « **مفهوم حرب المواقع» ، فضلا عن استخدام مصطلحى «المجتمع المدنى» و «المجتمع السياسى»** للاشارة إلى ظواهر اجتماعية كان له الفضل فى اكتشافها.

ونظراً للترابط العفوى بين مجموع المفاهيم المستخدمة فى كتابات جرامشى ، سيكون من الضرورى عرض مفاهيمه ذات الصلة الوثيقة بقضية المجتمع المدنى وبالتحديد قضية« الهيمنة / السيطرة».

الهيمنة

يعتبر مفهوم «الهيمنة» أهم مفاهيم جرامشى على الاطلاق . ذلك أن مفاهيمه الأخرى تتمحور بدرجة أو بأخرى حول هذا المفهوم . ويعتبره العديد من قارئى عمل جرامشى الاساسى **«دفاتر السجن»** بمثابة« المفهوم / المفتاح» » الذى به ومن خلاله تتحقق وحدة القراءة ، سواء قراءة كتابات هذا المفكر السياسية أو الفلسفية.

ولفكرة الهيمنة ، مثلما هو الأمر بالنسبة لفكرة المجتمع المدنى ، تاريخ سابق على استخدام جرامشى لها . ولكن الاختلاف أن الأولى على عكس الثانية ، ارتبطت اساساً بالفكر السياسى للثورة الروسية (فى كتابات لينين وبليخانوف) .وكان مصطلح الهيمنة «واحداً من الشعارات السياسية المركزية فى الحركة الاشتراكية- الديمقراطية الروسية خلال الفترة الممتدة من أواخر تسعينات القرن التاسع عشر وحتى ١٩١٧»(٤) .وكانت الكلمة تستخدم للاشارة إلى استراتيجية التحالف الطبقى ، حيث تقوم الطبقة العاملة بوصفها الطبقة الاكثر تماسكاً ، بقيادة الطبقات الاجتماعية الأخرى صاحبة المصلحة فى تغيير النظام الرأسمالى (خاصة الفلاحين) ،وذلك ضمن تحالف اجتماعى واسع تلعب فيه البروليتاريا الدور المهيمن.

وقد استخدم جرامشى فى بعض كتاباته

مصطلح الهيمنة بهذا المعنى ،وتحديداً في تحليلاته التي عالج فيها استراتيجية التحالف الطبقي في ايطاليا ، بين بروليتاريا الشمال وفلاحي الجنوب ، بالاضافة إلى فئات اجتماعية أخرى .وفي هذا الصدد يقول جرامشي «كان الشيوعيون التورينيون قد طرحوا على أنفسهم «هيمنة البروليتاريا أي القاعدة الاجتماعية لديكتاتورية البروليتاريا ،والواقع أنه يمكن للبروليتاريا أن تصبح الطبقة القائدة والمسيطرة بقدر ما تنجح في إيجاد نظام للتحالفات يسمح بتعبئة أكثر السكان العاملين في ايطاليا ضد الرأسمالية والدولة البرجوازية»(٥).

ولكن جرامشي لم يقف عند حدود هذا الاستخدام السياسي للمصطلح ، بل طوره و حوله من مجرد استراتيجية(كما عند لينين) إلى مفهوم مثل باقي المفاهيم الماركسية ،وجعل منه أداة لفهم المجتمع . وكتعريف عام تشير الهيمنة إلى« الولاء العفوي» الذي تحصل عليه فئة اجتماعية مسيطرة بفضل هيبتها في عالم الانتاج»(٦) . وبمعنى آخر هي قدرة المجموعة الحاكمة على تشكيل وتطويع السلوك الجماعي بما يتوافق ومصالح هذه المجموعة أو الطبقة.

والهيمنة وظيفة وسلوك سياسي تنتهجه الطبقة السائدة ، يميزه جرامشي عن سلوك آخر وهو «السيطرة الطبقية» والذي يعني إخضاع الجماهير من خلال التهديد بـ أو ممارسة القمع المباشر . فالنتائج التي توصل إليها جرامشي تفيد بأن الطبقة الحاكمة تثبت سلطتها بطريقتين متمايزتين ومتكاملتين هما -**الديكتاتورية (السيطرة)** ، **والهيمنة (القيادة الفكرية والوجدانية)**.وفي هذا السياق ، يقول جرامشي في دراسة له عن مظاهر صراع الطبقات في ايطاليا : «إن المبدأ المنهجي الذي يجب أن تبنى عليه الدراسة هو : إن تفوق مجموعة اجتماعية معينة يظهر بطريقتين اثنتين كـ «سيطرة» وكـ «قيادة فكرية ووجدانية» فالمجموعة تكون مسيطرة على المجموعات الخصم وتميل إلى تصفيتها أو اخضاعها حتى بواسطة القوة المسلحة ،وتكون قائدة للمجموعات المتحالفة أو المتعاطفة معها » ،ويضيف « ويمكن للمجموعة الاجتماعية ، بل يجب عليها ، أن تكون قائدة حتى قبل الاستيلاء على السلطة الحكومية (وهذا هو أحد الشروط الاساسية للاستيلاء على السلطة) ، أو بعد ذلك ، عندما تمارس السلطة ،وحتى ولو حافظت عليها بقوة في قبضتها ، فإنها تصبح مسيطرة ، ولكن عليها ان تستمر في ان تكون« قائدة أيضا »(٧).

وقد استخدم جرامشي ثنائية (المجتمع المدني / المجتمع السياسي) للإشارة إلي المواقع التي تمارس فيها ومن خلالها وظيفتي (الهيمنة / السيطرة) أو القبول / الاخضاع . فالمجتمع المدني والسياسي هما العنصران اللذان يكونان البنية الفوقية (السياسية والايديولوجية كما سنرى ذلك في السطور القادمة.

المجتمع المدني (السيطرة / الهيمنة)

يقول جرامشي في سياق حديثه عن تكوين المثقفين : «يمكننا .. تعيين «مستويين» إثنين من مستويات البناء الفوقي . نسمي الأول «**المجتمع المدني**» ،وهو يشمل جميع المؤسسات التي تسمى عادة مؤسسات «خاصة» . أما المستوى الثاني فهو «المجتمع السياسي أو الدولة» وهو يعادل وظيفة «الهيمنة» التي تمارسها الطبقة الحاكمة على المجتمع بأسره كما يعادل وظيفة «السلطة المباشرة» أو وظيفة الأمر اللتين تعبر عنهما الدولة والحكومة «الشرعية» .ويضيف إلى ذلك أن فئات المثقفين هم المنوط بهم ممارسة هذه الوظائف لتحقيق ما يلي:

(١) تأمين انقياد غالبية الجماهير «عفوياً» للوجهة التي تفرضها الطبقة الاساسية الحاكمة على الحياة الاجتماعية ...

(٢) أجهزة القمع التابعة للدولة التي تشكل الادوات «القانونية» المستخدمة لضبط الفئات التي لا تنقاد ايجابيا ولا تطاوع سلبيا ، وتقوم هذه الاجهزة على مستوى المجتمع بأسره استباقاً للحالات التي تتزعزع فيها أركان الأمر والقيادة بسبب تقلص نطاق الانقياد العفوى»(٨).

في الفقرة السابقة يضع جرامشي الصيغة العريضة التي توضح تصوره عن الطبيعة المزدوجة للبنية الفوقية ولعلها الفقرة الوحيدة في« دفاتر السجن» التي يحدد فيها بدقة موقع كل من المجتمع المدني والسياسي في البنية الاجتماعية . فمن الجدير بالذكر، أن جرامشي ، ونظراً للظروف التي أحاطت به أثناء كتابته لملاحظاته المعنونه (بدفاتر السجن) من اعتقال ومرض ، لم يقدم صياغة نظرية متسقة تحدد بوضوح العلاقة القائمة بين عنصري البنية الفوقية . فكانت الحدود متأرجحة ، فتارة يعتمد صيغة الفصل بينهما بوصفهما حقلين متمايزين ، وتارة أخرى ينتقد فكرة الفصل بينهما كأن يقول (إن الدولة تساوي المجتمع المدني + المجتمع السياسي) .

ويرجع ذلك إلى أن جرامشي يستخدم مفهوم الدولة بأكثر من معنى (كحكومة وسلطة) ،ومع ذلك فإن **بيري أندرسون** ، مثلا ، يعتبر أن هذه التحولات ليست عشوائية أو عارضة . إن لها معنى محدداً وحاسماً في اطار هندسة صرح أعمال جرامشي»(٩).

ويتكون المجتمع المدني من مجموع الأجهزة والمؤسسات المسماة خاصة (**المدارس ،الكنائس الاحزاب السياسية ،النقابات الصحف، القانون الخ**) ،ويضاف إلى ذلك ما يمكن وصفه بالمبادرات والنشاطات التي تمارس من قبل الافراد والمثقفين . ويصف جرامشي أجهزة المجتمع المدني بأنها : «تعمل بدون عقوبات أو كراهات ولكنها ، مع ذلك ومن خلال ممارسة ضغط جماعي ، تسفر عن نتائج فعالة في شكل تقاليد ، طرق في التفكير ،وامتثال اخلاقي»(١٠).

ويقول أيضا «كل دولةتكون اخلاقية بقدر ما يكون احد أهم وظائفها هو رفع الكتلة الجماهيرية إلى مستوى ثقافي وأخلاقي معين ، أي إلي مستوى (أو نوع) يتوافق واحتياجات تطور قوى الانتاج ، وبالتالي مصلحة الطبقة الحاكمة(١١).

من ناحية أخرى فإن المجتمع السياسي (أو الدولة) يتكون من الجانب القمعي والذي يعتمد في اداء وظيفته على القهر والعنف المباشر (الجيش ، البوليس، المحاكم ، الخ) ،والتي يصفها جرامشي بأنها تمثل «لحظة القوة، لحظة التقييد والقهر، لحظة تدخل الدولة قانونيا أو من خلال البوليس(١٢).

وهكذا استعار جرامشي مصطلح المجتمع المدني ،وأسقط دلالاته السابقة واستخدمه في سياق نظري مغاير كأداة لتحليل آليات عمل السلطة البرجوازية ،في الواقع أن هذا المصطلح لم يكن سوى التسمية الاكثر انتشارا في كتابات جرامشي جاءت تتضمن تسميات أخرى ذات طابع وصفي مثل« الدولة الاخلاقية» ، «الدولة المربي» «الدولة الثقافية» . وبغض النظر عن هذه التسميات المستعارة والوصفية ، فإن جرامشي وضع الاساس النظري للمجال الذي سيؤصله لاحقاً المفكر الماركسي ألتوسيرويطلق عليه تسمية «أجهزة الدولة الايديولوجية» . فقد كانت اهتمامات جرامشي النضالية والسياسية بقضية المجتمع المدني بوصفه حقلا للصراعات السياسية والايولوجية ، يسير جنبا إلى جنب مع تطويره المطمرس لبعض الفرضيات الماركسية حول الدولة والايديولوجيا ، وهو ما يتطلب إلقاء الضوء على هذين المفهومين في

كتاباته.

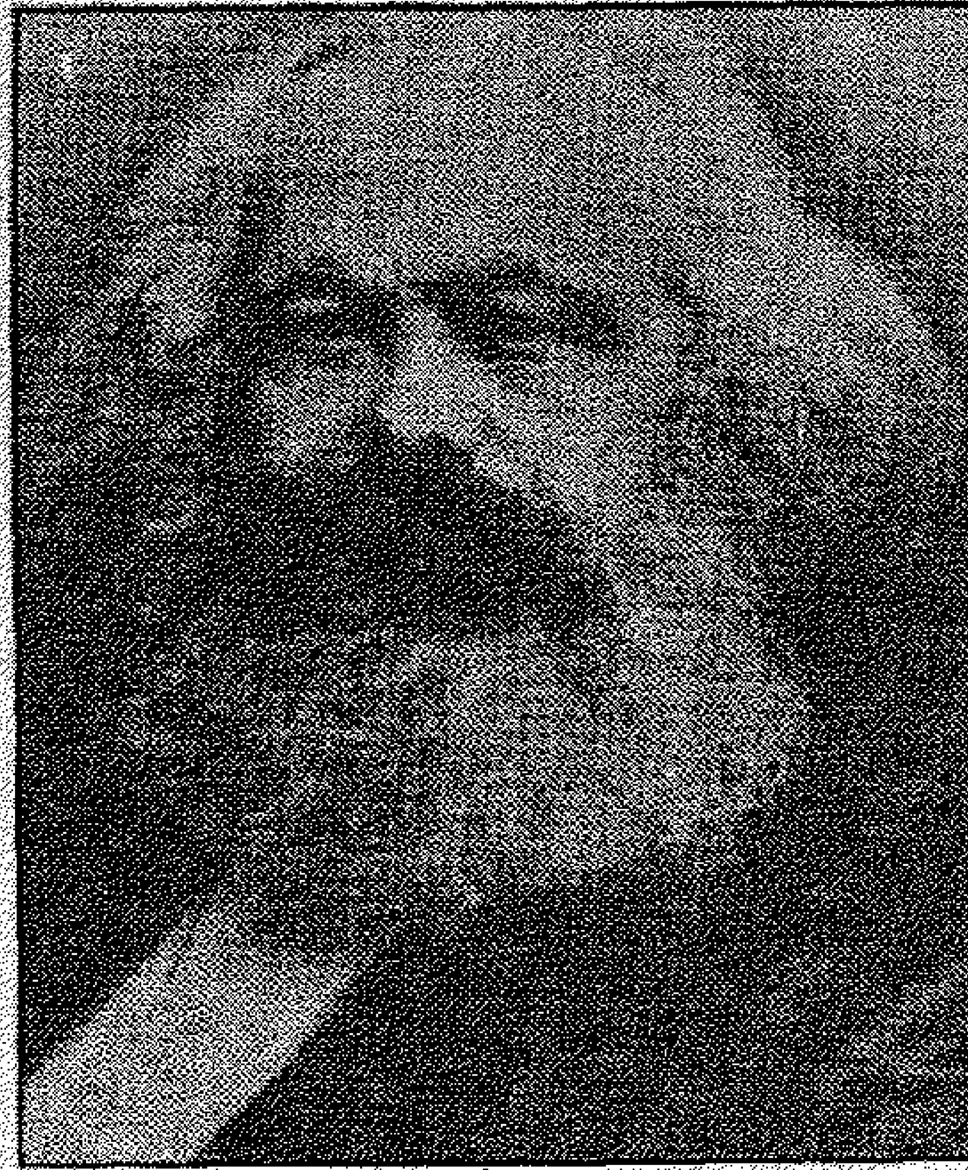
الدولة

لم تكن الدولة بالنسبة لماركس، موضوعا للمعالجة المستقلة، ولم تثر في أعماله إلا من زاوية انعكاساتها على البنية التحتية (علاقات الانتاج)، موضوعه الاساسي. وكما هو معروف فإن معالجات لينين لموضوع الدولة، كانت إلى حد كبير جزئية. فقد تصدى لدراسة هذا الموضوع في كتابه «الدولة والثورة» مسترشداً بانجازات انجلز في هذا المجال. وكانت النتيجة التي توصل إليها هي أن الدولة «مجرد أداة للقمع الطبقي: «**الدولة هي آلة ظلم طبقة من قبل** طبقة أخرى. آلة الغرض منها أن تخضع لطبقة سائر الطبقات المطوعه» (١٣).

سعى جرامشي إلى تطوير هذه الفرضيات. وذلك من خلال معالجته لموضوعات البنية الفوقية من زاوية علاقتها بالطبقات الاجتماعية، ومن زاوية علاقتها بالممارسات السياسية. فقد عاود النظر إلى مفهوم الدولة على ضوء وظائف (الهيمنة / السيطرة) كما ذكرنا سابقاً.

وعلى هذا الاساس يكون للدولة وظائف متعددة سياسية وأيديولوجية وقمعية، بالاضافة إلى دورها التنظيمي في حقل الاقتصاد (١٤) ومن خلال هذه الوظائف تضطلع الدولة، بموجب موقعها المتميز في الحقل الاجتماعي، بتأمين انتاج وإعادة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة.

وكخطوة نحو تطوير مفهوم الدولة والابتعاد عن التصور «الادواتي» لها، يفسر لنا جرامشي الشكل الذي تظهر به الدولة في المجتمعات الرأسمالية كدولة وطنية شعبية تجسد ما يسمى بالمصلحة العامة، متجاوزة مبدأ تمثيل مصالح طبقية ضيقة، فتخفي بذلك واقعها الطبقي. يقول في أحد ملاحظاته الاساسية، المعنونه بـ «علاقات القوى» والتي يعالج فيها تطور الوعي الطبقي من اللحظة الاقتصادية -الطائفية ECONOMIC CORBOTE، حتى بزوغ لحظة الهيمنة: صحيح أن الدولة هي جهاز لجماعة معينة يستهدف تهيئة الظروف المواتية لتوسعها ونموها إلى أقصى حد. غير أن هذا النمو يصور على أنه القوة المحركة لتوسع عام أي باعتباره القوة الدافعة لكل العلاقات «الوطنية». وبعبارة أخرى توائم المجموعة الحاكمة بين مصالحها الملموسة وبين المصالح العامة للجماعات المحكومة». ويواصل جرامشي تفسيره لهذا الواقع المعقد



ماركس
الدولة وعلاقات الانتاج

للدولة الرأسمالية، قائلا: «فحياة الدولة هي محاولة مستمرة لتحقيق توازنات غير مستقرة (في حدود القانون) بين مصالح المجموعة الاساسية، ومصالح المجموعات التابعة، وتجاوز هذه التوازنات. وهي توازنات لا تسود فيها مصالح المجموعة الحاكمة على طول الخط بل إلى حد معين وليس إلى حد تحقيق مصالحها الاقتصادية الطائفية الضيقة (١٥).

إن هذا التوازن غير المستقر، يوضح كيف أن الدولة ليست مجرد أداة، بل هي تعبير عن علاقات قوى. وتنجح الطبقة الحاكمة في أن تكون طبقة قائدة بحق عندما تكون قادرة على استتباع الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى بطرح مشروع اجتماعي واسع. ولكن عندما تعجز عن فعل ذلك (مثلما هو الحال الآن في بلدان ما يسمى باطراف النظام الرأسمالي) فانها تفقد صفة القيادة والهيمنة وتستبدل أدوات الانقياد السلمي، بأدوات القهر والعنف لتأمين موقعها في قمة السلطة.

ويرى جرامشي أن تحقق هيمنة طبقة، يرتبط، أساسا، بقدرتها على الارتقاء بالوعي، من وعي البنية التحتية الاقتصادي الضيق، إلى وعي البنية الفوقية، أي خلق كتلة تاريخية وثقافية وعلى هذا الاساس أعطى اهتماما كبيراً لقضايا الفلسفة والايديولوجيا، ودور المثقفين.

الايديولوجيا

لقد رفض جرامشي الاحكام السلبية حول الايديولوجيا، والتي ترى أنها مجرد وعي زائف أو مغلوط للواقع الاجتماعي، وتعامل معها بوصفها فعالية اجتماعية وبستمولوجية تنظم الكتل البشرية، وتشكل المرتكز الذي يتحرك عليه البشر والمجال الذي يعون فيه أوضاعهم ويخوضون فيه نضالاتهم، الخ (١٦).

إن كل فكرة، طالما لم تكن مجرد تخيل فردي وتعسفي، قادرة على أن تحرك البشر وتولد التاريخ.

ويعرف الايديولوجيا بأنها «تصور للعالم، **يتجلى ضمنيا في الفن والقانون وفي النشاط الاقتصادي وفي جميع مظاهر الحياة الفردية والجماعية»**. بهذا المعنى تصبح الايديولوجيا المعاش واليومي، وتكون قوة مادية ضاغطة تؤثر بالسلب أو بالايجاب على حركة التاريخ. فالهيمنة هي فكر وأثر في ذات الوقت. ومن واقع همومه النضالية فإن جرامشي لا يفصل بين المثقف والسياسي، كما لا يفصل بين الفلسفة والتاريخ(١٧) «فالفلسفة والسياسة والتاريخ هي في نهاية الأمر شئ وحيد». ومن وجهة النظر هذه، يمكننا أن نفهم نظريته في المثقفين والايديولوجيا، وتمييزه بين المثقفين الافراد الذين في مقدورهم أن ينتجوا ضروباً من الايديولوجيا الذاتية والتحكمية في كثير أو قليل، والمثقفين العضويين، أو المثقف الجمعي (الحزب)، الذين يضمنون «هيمنة» طبقة مسيطرة، بنقلهم تصورها للعلم (وأيديولوجيتها العضوية) إلى الحياة اليومية للناس(١٨).

والمجتمع المدني، هو الحقل الذي يتضمن هذه الفعاليات الاجتماعية، باشتماله على شبكة من الاجهزة والمؤسسات التي تنتج وتعيد انتاج الايديولوجيات الاجتماعية. وفي هذا الحقل يلعب **المثقفون دوراً متميزاً، منظمين ومنسقين للوظائف الاجتماعية المختلفة التي يتطلبها وجود واستمرار الطبقة**. وفي هذا الصدد يقول جرامشي« مع ولادة كل طبقة اجتماعية تقوم أصلا على ممارسة وظيفة مخصوصة في عالم الانتاج الاقتصادي، تولد عفوياً مجموعة أو أكثر من المثقفين الذين يضفون على هذه الطبقة انسجامها ووعيها لوظيفتها ليس في المجال الاقتصادي وحسب، وانما في المجالين الاجتماعي والسياسي أيضا» (١٩).

كما أن المجتمع المدني يعتبر جبهة أو ميداناً للصراع الطبقي الايديولوجي والثقافي، والمثقفون هم جنود هذه الجبهة، ونفهم ذلك من خلال مفهوم «**حرب المواقع**» والذي يفسر به كيفية حدوث الثورة في الغرب. فقد أدرك جرامشي أن تعقد البنى السياسية والثقافية

في الغرب، يستوجب وضع مخطط عام للطريق الذي يجب على القوى الثورية أن تسلكه للوصول إلى السلطة السياسية، تمثل جبهة الصراع الثقافي أحد أهم عناصره.

المجتمع المدني كحقل للصراع الاجتماعي (حرب المواقع).

على الرغم من أن جرامشي ظل محافظا على التراث اللينيني، خاصة ذلك المتعلق بالاستيلاء على سلطة الدولة، ورؤيته الشمولية لأداة التغيير الاجتماعي، أي تلك الرؤية المبنية على فكرة الحزب الطليعي القائد الموجه لمجمل الفعاليات الثورية، إلا أنه ونتيجة لتعقد واقع المجتمعات الغربية طرح نموذجا للثورة يختلف عن نموذج ثورة أكتوبر، يقول جرامشي في هذا الصدد مميزاً بين المجتمع الروسي والمجتمعات الغربية **«الدولة في الشرق هي كل شئ والمجتمع المدني بدائي وهلامي، أما في الغرب فكانت هناك علاقات صحيحة بين الدولة والمجتمع المدني**. وما أن تهتز الدولة حتى يبرز بنيان قوي للمجتمع المدني بصورة مباشرة على الساحة. فالدولة لم تكن إلا خندقا خارجيا، تكمن خلفها منظومة قوية من القلاع والتحصينات، التي تكون بالتأكيد، أقل أو أكثر عدداً حسب كل دولة مما يوجب تحديداً أن يتم استطلاع واستكشاف دقيقين كل الدقة لكل بلد من البلدان(٢٠).

بهذه اللغة الوصفية، قصد جرامشي التمييز بين الاستراتيجية الثورية الموجهة ضد سلطة بدون ركائز حضارية واجتماعية، وتلك الموجهة ضد سلطة تتميز بوجود ما افتقدت إليه الأولى، وفي الحالة الثانية يكون النضال داخل المجتمع المدني (بمعنى الجبهة الثقافية) أساسيا وحاسماً فالوصول إلى سلطة الدولة يتطلب خوض صراعات ترعبة، تستهدف الاستيلاء على الجبهة الأمامية التي تتحصن خلفها الدولة. لذلك فإن «حرب المواقع في الميدان السياسي تكون، اذا ما حققت الانتصار تقريرية بشكل نهائي»(٢١).

وعلى هذا الأساس، فان استراتيجية حرب المواقع تتميز باختلافها عن الفكرة التلقائية القائلة بأن الثورة هي حصيلة التطور الاقتصادي. كما أنها تعتبر، من ناحية أخرى، «نقلة كبيرة من الفكرة الانتفاضوية (أي **فكرة انتظار والتحضير لليوم العظيم الذي سيتم فيه بشكل عاصف الاستيلاء على قواعد السلطة**، إلى فكرة تقول باستمرارية النضال على كافة الجبهات)(٢٢).

ان هذا المفهوم (حرب المواقع) يتميز بكونه يفتح الباب أمام الخيارات التي تناسب قوى التغيير الاجتماعي في كل مجتمع من المجتمعات. فهو مفهوم عام بقدر ما يؤكد على خصوصية استراتيجيات المقاومة والتغيير. كما أنه لا يقول بالبدء من لحظة الاستيلاء على سلطة الدولة بالمعنى الحصري، بل من لحظة احتواء سلطات متعددة ومنتشرة على طول المجتمع. وفي هذا السياق يقول "**جيري ليفرشا**"، أن هذه الاستراتيجية تدور حول: **«بناء أوسع حركة جماهيرية ممكنة، وحول استعمال كافة الطرق الممكنة للاتصال بالجماهير، وحول رؤي الجانب التقدمي في مختلف تعابير التمرد والمعارضة»**، ويرى أن للحزب اسهاما «شموليا» يقوم به دون أن يطالب بأن ينفرد بالقيادة(٢٣).

إن جرامشي ومن خلال مفاهيمه الأساسية، استطاع أن يطور في الأدوات النظرية التي فتحت آفاقا جديدة للمادية التاريخية والماركسية بشكل عام. واذا كان تعبير المجتمع المدني الذي استعاده جرامشي من هيجل، قداختفى عمليا من حقل الفكر الماركسي، فإن الظواهر التي حللها جرامشي باسم المجتمع المدني بتطوراتها اللاحقة على يد مفكرين وممارسين آخرين ما زالت تدين باكتشافها إلى ذلك المفكر الايطالي.

* * *

هوامش

(١) ROGER SIMON: Gramsci,s Political Thought P.10.

(2) ROGER SIMON P.11

(٣) جرامشي: قضايا المادية التاريخية، ترجمة فؤاد طرابلسي ص٩٩، دار الطليعة بيروت.

(٤) فكر جرامشي، مختارات: تعريب تحسين الشيخ علي ص١٨٧، دار الفارابي.

* نسبة إلى مدينة تورينو الايطالية.

(٥) جون كاميت: جرامشي حياته وأعماله، ترجمة عفيف الرزاز ص٢٧١.

(٦) فكر جرامشي، مختارات: ص١٦٠.

(٧) جرامشي: قضايا المادية التاريخية ص١٣٥.

(٨) بيري اندرسون: النقائض في فكر جرامشي ترجمة فاضل جتكر، النهج عدد ١٩ السنة ٥ /١٩٨٨.

(٩) Antonio Gramsci, prison Notebooks PP.242.

(١٠) يلاحظ هنا أن جرامشي لا يفصل بين مفهوم الدولة والمجتمع المدني. ويتضح ذلك عندما يقول في موقع آخر: «يجب ملاحظة أن الفكرة العامة للدولة تنطوي على عناصر لابد من ارجاعها إلى فكرة المجتمع المدني، بمعنى أنه يمكننا أن نقول: بأن الدولة تساوي المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني (الدولة = مجتمع سياسي + مجتمع مدني)، بعبارة أخرى هيمنة معززة بالاكراه أو القسر».

Antonio Gramsci, prison Notebooks PP.238.

(١١) Antonio Gramsci prison NotebooksPP..258.

(١٢) جرامشي: نقلا عن بيري أندرسون: النقائض في فكر جرامشي.

(١٣) لينين: المختارات، المجلد التاسع ص٩٣ دار التقدم، موسكو.

(١٤) ينتقد جرامشي الافكار البرجوازية التي تقول بفصل المجتمع السياسي عن المجتمع المدني، فيقول: إن افكار حركة التجارة الحرة مستندة إلى خطأ نظري ليس من الصعب التعرف على أصله العملي، فتلك الافكار مستندة إلى التمييز بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني. هذا التمييز الذي يتم تحويله وتقديمه بوصفه شيئا عضوياً في حين لا يعدو كونه مجرد تمييز منهجي. وهكذا يجري التأكيد على أن النشاط الاقتصادي تابع للمجتمع المدني ولا يجوز للدولة أن تتدخل لتنظيمه. ولكن بما أن كلاً من المجتمع المدني والدولة ما هما في الواقع العملي الا الشئ نفسه، لابد من ايضاح أن شعار دعه يفعلLaissez Faire هو أيضا شكل من أشكال «تنظيم» الدولة تم ايجاده والحفاظ عليه بوسائل تشريعية قسرية».

(جرامشي، نقلا عن بيري أندرسون: النقائض في فكر جرامشي).

(١٥) نقلا عن بولانتزاس: السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم ص١٦٣ دار بن خلدون.

(١٦) جرامشي: قضايا المادية التاريخية ص٧١.

(١٧) يرادف تعبير الفلسفة تعبير الايديولوجيا إلى حد كبير في كتابات جرامشي.

(١٨) التوسير: قراءة رأس المال، الجزء الثاني، ترجمة تيسير الشيخ علي ص١٠٨.

(١٩) جرامشي: قضايا المادية التاريخية ص١٢٧.

(٢٠) نقلا عن بيري أندرسون: النقائض في فكر جرامشي.

(٢١) فكر جرامشي، مختارات ص١٥٩.

(٢٢) جيري ليفرشا: ما وراء العفوية، حول مفهوم الحرب لدى جرامشي، النهج عدد ١٩/١٩٨٨.

(٢٣) جيري ليفرشا: المصدر السابق.



مسيرة شيوعية فى موسكو —

الاشتراكية

د. خليل حسن خليل

لست أقصد بالعنوان ، أن الاشتراكية وقفت ، ثم أخذت تزحف من جديد . ذلك لأن الاشتراكية لم تتوقف ، حتى فى أشد أزماتها ، عندما تفكك الاتحاد السوفيتى . لم تكن الأزمة نهاية للاشتراكية كما قال خصومها فى مراكز الرأسمالية العالمية ، والتابعون لها فى بلدان العالم الثالث لكنها كانت حركة للنظر فى المسار الاشتراكى ، وفى العوائق التى تعترض سبيله فى الوصول إلى أهدافه : تحرير الإنسان من القهر والاستغلال والتخلف التى تفرضها عليه ، الرأسمالية وتوابعها.

أخذت الاشتراكية بعد هذه الحركة لتهذيب المسار ، تستأنف رحلتها ، واثقة الخطر ، ثابتة الجنان . والإشارة إلى هذه الموجة الأخيرة من الزحف الاشتراكى ، لانقصد بها التنبؤ بانتصار الاشتراكية ، واندحار الرأسمالية ، فهذه مسألة سوف تقوم بها الشعوب والتاريخ، ولكن لطمأنة بعض أصحاب القلوب الرهيفة ، من الاشتراكيين ، وغيرهم من الوطنيين ، الذين صدقوا خصوم الاشتراكية ، وخصوم الانسان ، عندما قالوا بنهاية الاشتراكية بعد الأزمة السوفيتية.

بدأ الزحف الاشتراكى من البلاد نفسها ، التى قامت فيها الاشتراكية . فقد اختار الشعب البولندى برلمانا اغلبيته اشتراكية ، يقودها الحزب الشيوعى القديم، بعد أن غير اسمه ، وهزم «تضامن» التى بدأت أول ضربة فى النظام الشيوعى القديم . ثم كانت الهزيمة الكبرى فى انتخابات رياسة الجمهورية حيث انتصر **«كفاشنيفسكى»** ، زعيم القوى اليسارية ، على **فاونسا** ، رئيس الجمهورية وزعيم «تضامن» الذى اعتقد انه سوف يحول النظام الاشتراكى فى بولندا إلى نظام رأسمالى ولم يفطن ان تضامن مؤسسة عمالية ، تريد ان تخلص النظام الاشتراكى من ديكتاتورية الحزب الشيوعى القديم، الذى يحكم باسم العمال ، وتحوله إلى نظام ديمقراطى ، مع بقائه اشتراكيا ولكنها لم ترد أبداً ، أن تحوله من الاشتراكية إلى الرأسمالية وهذا يعود إلى الاشتراكية ، فى شكلها الديمقراطى ، الذى يمكن الجماهير من السيطرة الحقيقية على وسائل انتاجها وعلى مؤسساتها السياسية جميعاً.

والمثال الثانى : هو زحف الشعب الروسى إلى البرلمان مرة أخرى ، فاذا **الحزب الشيوعى** يفوز بأكثر من ثلث مقاعد المجلس **ويقضى على الانقلاب الرأسمالى ، الذى دبره الغرب ، وبابا الفاتيكان ، واسهم فيه يلتسين وجورباتشوف** . هذا الانقلاب الذى حاول يلتسين فيه ، أن يحل الرأسمالية ، مكان الاشتراكية ، فحول الاتحاد السوفيتى ، ذلك العملاق الاشتراكى الضخم ، إلى دولة من الدرجة الثالثة ، تنخر فيها المافيا ،والجريمة ،والدعارة ، والمخدرات ،ويخربها الفساد البطالة والضياع.

الشعب السوفيتى ،وفيٌ لرسالته ، التى حملها للدنيا ، لأول مرة ، وهوسائر فى طريقه ، لانتخاب رئيس «شيوعى» يدعم به انتصاره ، وانتصار الاشتراكية.

بهذ يكون العالم الشيوعى ، أو بتعبير أدق العالم الاشتراكى ، قد استأنف زحفه لتثبيت الاشتراكية ، مطهرة من البيروقراطية والديكتاتورية ، ويجعلها ديمقراطية خالصة للجماهير. ولم يشذ عن الاتجاه الا «تشكيا» وهى نصف «تشكيوسلوفاكيا »القديمة . فقد كان ذلك الجزء ، وكأنه ولاية المانية. لكن نصف الدولة الآخر، وهو سلوفاكيا يشترك فى الزحف إلى اليسار.

والمثال الثالث : الذى لا تنتبه أجهزة الإعلام الرأسمالى إلى الاشتراكية ، هو اضرابات العمال فى فرنسا الذى استمر ، بضعة أسابيع ،وأسهم فيه العمال من كل لون ، كما أسهمت الجماهير الأخرى، وتعاطفت مع العمال . فقد اشترك فيه عمال الصناعة

،والخدمات ، والنقل والموظفون، لسبب رئيسى هو انهم جميعا تربطهم رابطة العمل وليسوا رأسماليين.

إن **فكرة الصراع الطبقى ، فكرة قوية راسخة، وسوف تظل باقية ما بقى النظام الرأسمالى،** وسواء كان الصراع عنيفا ، يحمل فيه السلاح ، أو كان فاعلا عن طريق الاحزاب ، أو حتى كان مسالما عن طريق الحوار ، فهو دليل على وجود الظاهرة ، وعلى تناقض مصالح العمال، وشركاؤهم من الفلاحين والمثقفين والموظفين ،وغيرهم من الكادحين ، مع مصالح الرأسماليين. وقد جاءت إضرابات فرنسا دليلا حيا على وجود الظاهرة ، التى تظهر ، بين آونة وأخرى فى الدولة الرأسمالية جميعا ، طالما أن الرأسماليين ، يكونون ثرواتهم من فائض القيمة، ويقتطعون هذا الفائض من أجور العمال، التى يعملون على تخفيضها ، وإلغاء حقوق العمال ، التى تتخذ شكل تأمينات اجتماعية وصحية ، ضد البطالة ، والعجز إلى غير ذلك(هذه التأمينات وخفضها ، كانت سبب إضراب العمال فى فرنسا).

لقد انقسمت فرنسا إلى فريقين : **حكومة رأسمالية يمينية محافظة،** تريد تخفيض الانفاق ، لتوازن ميزانيها ، وتفعل ذلك على حساب العمال بخفض التأمينات الخاصة بهم، أو الغائها ،وتدافع عن حقوق الرأسماليين ، وتبقى على امتيازاتهم ، لا تمس فتحافظ لهم على ارباحهم العالية ،والضرائب المنخفضة ،**والفريق الثانى** ، هم العمال بالمعنى الواسع الذين ، يقومون بالدفاع عن حقوقهم الانسانية المشروعة ، عن طريق الاحزاب -وهى الوسيلة ،التى تباح لعمال العالم كله، وتحرم على العمال المصريين - وسوف يظل الصراع الطبقى محتدما ، أو رابضا فى شكل بطالة، أو تخفيض للأجور ، أو غيرها من صور النزاع ، إلى أن يأتى الله أمرا كان مفعولا ، والمفعول هنا زوال الرأسمالية، وحلول الاشتراكية مكانها.

ومن العلائم الدالة أيضا على زحف الاشتراكية ، هو انتخابات النمسا الأخيرة ، حيث فاز الاشتراكيون بالأولوية فى تلك الانتخابات . فاذا اضفنا لذلك التحول الواضح فى بريطانيا نحو حكومة للعمال ، وأفول شمس المحافظين . لتبين لنا يقظة الشعوب ، وتحولها الطبيعى نحو الاشتراكية ، مهما كانت درجة الاشتراكية ، التى من الطبيعى ان تتشكل طبقا للظروف التاريخية، فى هذا البلد أو ذاك.

وتفسير ظاهرة زحف الاشتراكية ، ليس عسيرا ، وهذه محاولة لذلك التفسير:

الشعوب فى أوروبا الشرقية التى عاشت زمنا على توافر أساسيات الحياة . هذه الأساسيات وفرها النظام الاشتراكى لكل انسان **فالتعليم كان مجانيا فى كل مراحله** . ونظر إليه على أنه ليس مجرد حق يجمل الانسان ويرتقى به ، لكنه وسيلة لزيادة الانتاج والابداع والتقدم . فالعمل المدرب أكثر انتاجية من العمل غير المدرب . والتعليم يجعل التدريب مثمرا . والعامل الذى يقرأ ويكتب أكبر انتاجية من العامل الأمى. وهكذا العمل الفنى المتوسط المهارة والعمل عالى المهارة .. كلها فئات لازمة لزيادة الإنتاج وكفايته ، ولتقدم التنمية ، وكانت الخدمات الصحية فى كل نوعياتها متاحة لكل فرد دون مقابل ،وفى هذا توفير لأموال طائلة ، يقتطعها النظام الرأسمالى من أجر العامل . وفيه زيادة فى الكفاية الإنتاجية.

وكان الإنسان فى ظل الاشتراكية ، يجد سكنا رخيصا -ولنفترض أنه كان سكنا متواضعا -ولكنه لا جدال اكرم من المتشردين الذين يملأون عواصم بعض الدول الرأسمالية المتقدمة(انجلترا مثلا) وأكرم كذلك من سكان القبور ، الذين يطلقون الدنيا ،وهم أحياء، فى بلدان العالم الثالث.(مصر مثلا).

وكانت الخدمات الثقافية متاحة باسعار زهيدة للجميع ، فسمعنا عن عمال فى قاع سلم الأجور ، يذهبون إلى الأوبرا ،والباليه وحفلات الموسيقى الكلاسيكية نظير رسوم زهيدة.

وأهم من ذلك ، أن النظام الاشتراكى لم تكن فيه بطالة . الناس كلهم ، القادرون على العمل ، يعملون . وحافظ البلد الاشتراكى على نسائه ، فهيأ لهن اعمالا شريفة ،ومنع عنهن ابتذال الدعارة ومهانتها. تلك الصفة التى تعتبر ثمرة من ثمار البطالة فى البلد الرأسمالى.

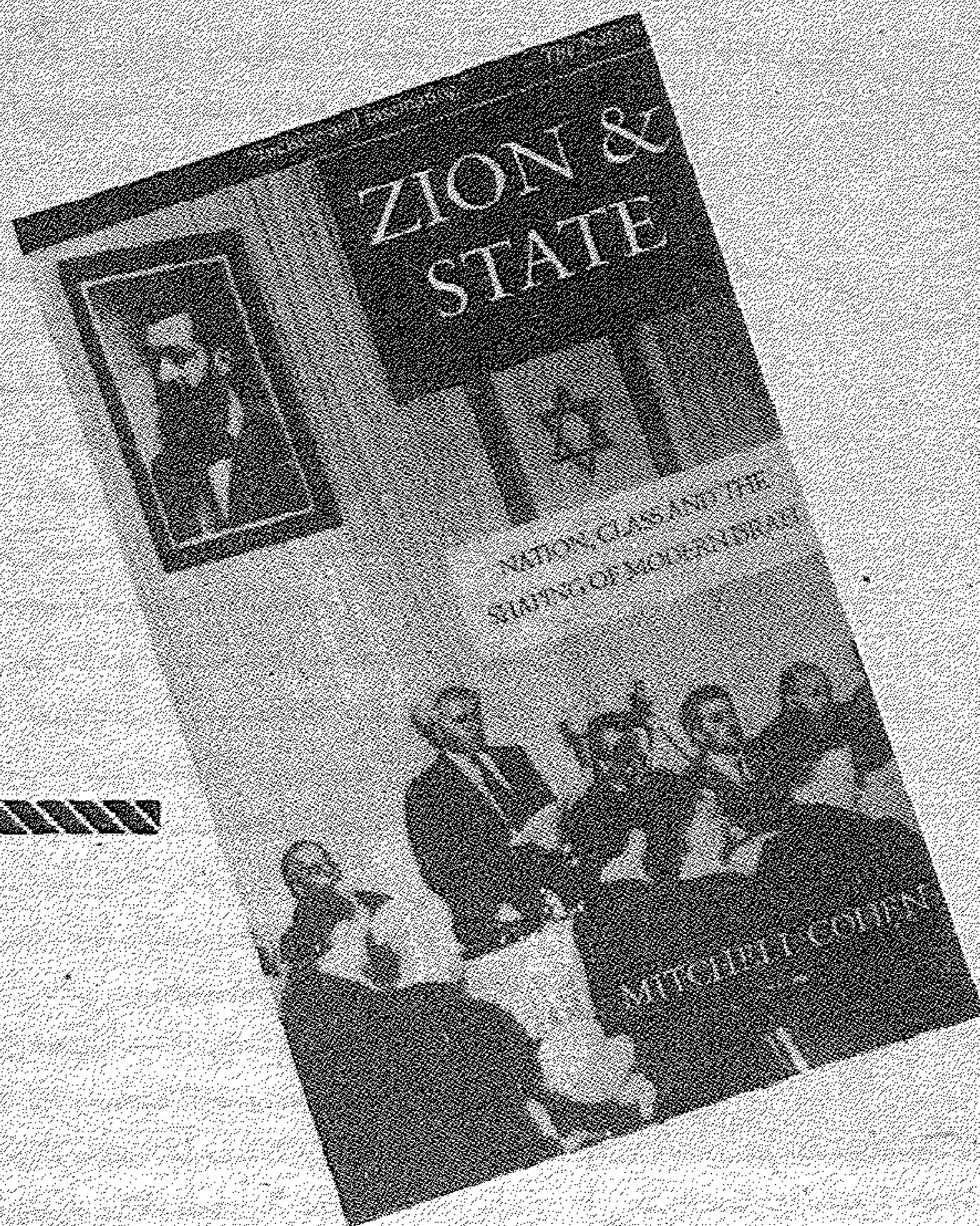
وكانت أسعار السلع ثابتة ومستقرة ،وموجهة ،ومسيطرا عليها . فكانت الأجور كافية للانفاق الضرورى وشبه الكمالى ، الذى يتساوى الجميع فيه ، وتتقارب أجورهم لتحقيقه.

إذا كان الوضع كذلك ، فلابد أن تكون شعوب شرق أوروبا ، قد صدمت صدمة كبيرة بعد تفكك انظمتها وبعد حلول النظام الرأسمالى فيها .لقد وجدت الرأسمالية ،التى وصفتها الدعاية والاعلام الرأسمالى ، بانها جنة الله فى الأرض . والشعوب فى ظلها ، تنعم بالحرية والديمقراطية ،وحرية الظلام ، فاذا بها جحيم الله فى الدنيا ، وربما فى الآخرة : بطالة تهلك الحرث والنسل وتدمر الانسان .. فلا عمل ، ولا دخل . وبهذا يتجه الشباب إلى الجريمة ،وعصابات المافيا ، ويتاجر فى المخدرات ، وتتجه النساء إلى الدعارة .. وتتوقف التنمية ، وتخرب الصناعة التى انتزعت مجالاتها للشركات الأجنبية ، لتعيث فى الاقتصاد فسادا ، وتستنزف فائضه الاقتصادى ، وتجرد رجال الصناعة من وطنيتهم وتجعلهم تابعين لها. وإذا بالأسعار التى يسيطر عليها الاحتكار ، تصعد إلى السماء ، فلا يقدر عليها أهل الأرض وينتشر الجوع والحرمان ، وترخص العملة الوطنية مئات المرات.

حينما ترى شعوب شرق أوروبا اللصوص ، يستنزفون مواردهم ، ويفترسون ثرواتهم علنا .. فلابد إن يفطنوا إلى الهوة الكبيرة الذين ترددوا فيها ، ولابد أن يذكروا ذلك العهد ، الذى كانوا فيه كراما اقتصاديا وسياسيا ودوليا لذلك نراهم يتقدمون فى تؤده ، بعد ان اطمأنوا إلى ان المتحدثين باسم الاشتراكية ، صادقين فى تطبيقها ، خالصة من العيوب القديمة التى عاقتها ، وأخصها غياب الديمقراطية.

أما الشعوب الأخرى فلقد فطنت إلى أن النظام الرأسمالى ، لا يضمن لها العمل المنتج: فهناك ملايين كثيرة من العمال تغشاهم البطالة فى أوروبا والولايات المتحدة . وأصبح التضخم وارتفاع الاسعار والركود مؤشرات على الاداء المنخفض لهذه الاقتصاديات الرأسمالية ، لذلك تتطلع هذه الشعوب إلى أنظمة مغايرة ، تضمن للشعوب عملا ودخلا وإشباعا للحاجات الأساسية.

والاشتراكية فى فلسفتها الفابية ، كما نشأت فى انجلترا ، أو فلسفتها الماركسية المعروفة هى نظام البديل الذى يراعى -ويجب ان يراعى -الظروف التاريخية لكل شعب . ولكن الحصيلة التى لا مفر منها هى اتجاه الشعوب إلى الاشتراكية بتؤدة تاريخية ، كما هو الحال فى انجلترا ، حيث أطال الاستعمار فى عمر الرأسمالية ويطيل فى عمرها حاليا عن طريق الشركات العابرة للقوميات ، كما هو الحال فى الولايات المتحدة ،وبقية المراكز الرأسمالية وقد تزحف الشعوب اليها باقدام ثابتة ، كما هو حالها فى شرق أوروبا ، فهى قد ذاقت الاشتراكية ،وعرفت مزاياها ،ولفظت عيوبها البيروقراطية ،وانعدام الديمقراطية ، فهى تزحف لتطبيقها ، والخطوة بطعمها الحلو التى تجعل الديمقراطية الاشتراكية العلمية من حلاوته ، مذاقا سرمديا.



كتب

الصهيونية والدولة

خالد داود

في أعقاب اغتيال رئيس وزراء العدو الاسرائيلي اسحق رابين المتطلخة يداه بدماء الفلسطينيين والمصريين واللبنانيين والسوريين نشطت آلة الاعلام الصهيوني البارعة في كل أنحاء العالم لتدعي أن ما حدث صدمة لكل الاسرائيليين لأن هذه هي المرة الأولى التي يقتل فيها يهودي يهودياً آخر لاسباب سياسية منذ نشأة الدولة الصهيونية . وكان هذا العمل ضروريا لتبييض صورة اسرائيل أمام العالم الغربي الذي ينظر إلى سكانها من البيض والأوروبيين والروس على أنهم الأكثر تحضر مقارنة بجيرانهم العرب المتخلفين الجهلة الذين يقتلون بعضهم بعضا بلا رحمة ولا حساب

ولكن استعراض تاريخ نشأة الدولة اليهودية في الكتب التي اصدرها الصهاينة انفسهم في اسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا ومنها كتاب «الصهيونية والدولة» للكاتب اليهودي الأمريكي **ميشيل كوهين** الصادر قبل عامين ، يكشف بوضوح أن اليهود منذ وصولهم فلسطين في بداية هذا القرن ساد بينهم التناحر والخلاف والانقسام بين يمين

اليهود في وطن مستقل ولكنه لا يصر على أرض اسرائيل الكبرى أو اضفاء صفة دينية تماما على الدولة اليهودية.

كما لم يكن رابين ابرز ضحايا عنف الصهيونية . فالعديد من الشوارع الرئيسية في اسرائيل تحمل اسم حاييم اورلوسوروف احد أهم قادة اليسار الصهيوني والذي اغتاله كذلك عام ١٩٣٣ أحد أعضاء اليمين الصهيوني من اتباع الزعيم الروحي الاصيل لكل المتطرفين الصهاينة **فلاديمير** جابوتنسكي.

ويتساءل كوهين في مقدمة كتابه «ما الذي عناه اليهود باعادة خلقهم «كأمة» ؟ لم تكن هناك أبداً إجابة وحيدة لهذا التساؤل. وهذا السؤال كان مثاراً للنقاش على مدى التاريخ الصهيوني، قدمت مختلف الاتجاهات الايديولوجية (داخل الحركة الصهيونية) اجوبة مختلفة له»

وبالتالي ، والكلام لكوهين ، فانه لا يمكن ان نتحدث عن نموذج واحد فقط للصهيونية (والتي نلخص تعريفها في أن معتنقيها يؤمنون بحق اليهود في إعادة بناء وطن قومي مستقل لهم في فلسطين بل هناك عدة نماذج منها الصهيونية الدينية والأخرى الليبرالية وثالثة اشتراكية ورابعة يمينية تبقى نقطة الاتفاق الرئيسية جدا بين كل الصهاينة وهي الاستماتة في الدفاع من أجل ارساء حق اليهود في وطن مستقل وبعد ذلك لا مانع من المؤامرات والدسائس والقتل جميعا باسم الحفاظ على هذه الدولة اليهودية ومستقبلها.

ويقول كوهين: إن الصهيونية كانت أشبه



ويقول كوهين: إن الصهيونية كانت أشبه بمشروع استثماري بدأ فيه أصحابه من لا شئ ولكنهم نجحوا في تدعيمه بسرعة بارعة (ونضيف نحن وبمساعدة قوى العالم الكبرى في ذلك الوقت وهذا مهم جدا لأن الصهاينة لم يولدوا أذكياء، ومتقدمين بل جاءوا من بلادهم الأوربية والأمريكية معهم كل ما في هذه الدول من تقدم تكنولوجي وعلمي). ولما كان المشروع الصهيوني في بداية هذا القرن مجرد فكرة يتحاور حولها اليهود فلقد اختلفت حوله الاراء، والاتجاهات وانعكست فيه الخلفيات الايديولوجية والعرقية لكل من شاركوا فيه. ومن المهم هنا أن نلاحظ، والكلام هنا «لليسار» أن الصهيونية نشأت كمشروع أوروبي صرف لم يكن ليهود الشرق دخل به أو استشارهم أحد كما نتبين من استعراض تاريخ الحركة الصهيونية منذ نشأتها كفكرة قومية تجمع يهود أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر.

ورأي الصهاينة بقيادة تيودور هرتزل أن الأولوية يجب ان تكون للحصول على اعتراف العالم بالدولة اليهودية حتى وهي ما تزال في مرحلة المشروع أو الفكرة. وساند هرتزل في ذلك زعيم اليمين الصهيوني جابو تنسكي الذي عارض البدء في نقل اليهود إلى فلسطين أو استقرارهم بها قبل الحصول على هذا الاعتراف. ومنذ اللحظة الأولى لوصوله أرض فلسطين تصرف جابوتنسكي على أساس أن الدولة قد نشأت واعد جيشها الخاص وعلمها ونشيدها الوطني كما رفض الخلط بين هدف انشاء الدولة واي ايديولوجية أخرى قائلا أن ذلك من شأنه الاضرار «بنقاء» الدولة اليهودية.

أما اليسار الصهيوني والذي هاجر معظم افراده من روسيا في موجة الهجرة اليهودية الثالثة إلى فلسطين في أوائل هذا القرن (موجات الهجرة الأولى والثانية كانت ما تزال رمزية إلى حد ما بدأت في شكل اقامة مستوطنات زراعية لليهود القلائل الذين اتجه كثير منهم إلى فلسطين لاسباب دينية لم يكن لهم علاقة بقضية الدولة التي ساندها هرتزل) فكان يرى ضرورة الربط بين بناء الدولة وشكل سياسي معين قائم على الافكار الاشتراكية وكانت وسيلتهم لتحقيق ذلك الكيبوتزات (المستعمرات الجماعية لليهود الذين يعيشون فيها بشكل متساو ولا يتمتع أي منهم بحق الملكية الخاصة وكانت هذه الكيبوترات قائمة بهذه الطريقة حتى منتصف السبعينات حيث تبدلت القوانين بعض الشئ بعد أن فقدت الفكرة جاذبيتها واصبح الآن من حق الافراد تملك المنازل والارض و مقتنيات خاصة) وكذلك انشاء اتحاد العمال المعروف باسم الهستدروت وساهمت هذه الوسائل في زيادة شعبية اليسار الصهيوني الذي مثله حزب العمل اثر سلسلة طويلة من التحالفات بين احزاب وجماعات يسارية صغيرة واضحت كبرنامج عمل يتم على اساسه بناء المشروع الصهيوني.

ورغم أن رابين كاسر العظام وقاتل الاطفال والنساء لا يمكن مقارنته بحاييم اورلوسوروف المفكر الصهيوني اليساري الا أن الاثنين يجمعهما الانتماء لحزب العمل الذي عرف عنه على مدى التاريخ الصهيوني استعداده لاتخاذ مواقف أكثر عملية على أن لا تمس في النهاية بحق اليهود في وطنهم المستقل. و هذا الاتجاه العملي يشمل الاستعداد للتخلي عن أراض يرى اليمين الصهيوني انها مقدسة وفقا لأوامر إلهية بل لابد من القتال وطرد من فيها من سكان لاثبات حق اليهود في ملكيتها باعتبارهم سكانها الاصليين وفقا للتوراة.

ويجمع رابين واورلوسوروف الذي كان أحد الأعضاء التسعة للمكتب السياسي للمنظمة الصهيونية وهي أعلى هيئة تجمع الصهاينة في ذلك الوقت ان كليهما قد قتل على يد اليمين الصهيوني بحجة الاستعداد للتنازل والتخلي عن أرض فلسطين التي يرونها حقا مكتسبا لهم. وكان اورلوسروف شديد العملية في دأبه لتحقيق هدفه في تجميع أكبر عدد من اليهود في فلسطين لاقامة الدولة القومية لدرجة أنه قام بالاتصال مع أعضاء حكومة المانيا النازية للاتفاق على نقل اليهود من هناك إلى فلسطين وهو ما أغضب اليمين الصهيوني إلى أقصى الحدود.

وكما ساهم اغتيال رابين في تحسين صورة حزب العمل مؤخرا على حساب اليمين، ادى اغتيال اورلوسورف عام ١٩٣٣ إلى نفس النتيجة وحصل حزب العمل في ذلك الوقت على تأييد اغلبية اليهود المهاجرين إلى فلسطين وكذلك اعضاء المنظمة الصهيونية. وكان اورلوسروف ودافيد بن جوريون الذي يؤلهه اليسار الصهيوني يرون ضرورة الدمج بين هدف اقامة الدولة واقامة مجتمع يهودي قائم على الافكار الاشتراكية. ولكن كما ظهر في وقت لاحق، فقد تخلى حزب العمل عن كثير من افكاره الاشتراكية ولم يبق الآن سوى الاتجاه العملي والبرجماتية مقارنة باليمين الصهيوني ضيق الافق شديد التعصب.

ويرى كوهين في كتابه انه في مسيرة بناء الدولة الصهيونية اقترب كل من اليمين واليسار واتفقا على هدف اقامة الدولة والحفاظ عليها وقام اليسار بفصل فكرة الدولة عن النموذج السياسي التي يجب أن تتخذه وتخلى عن ذلك النموذج في وقت لاحق. أي ان الطرفين اتفقا على أن الدولة قد اضحت هدفا في حد ذاته وعلى هذا الاساس وافق حزب العمل على التخلي عن فكرة أن نموذجه يجب ان يكون الوحيد للدولة الناشئة ووافق على الدخول في تحالفات مع أحزاب اخرى بما يعنيه ذلك من تنازلات في سبيل الحفاظ على الدولة. وينقل كوهين عن احد قيادات الماركسيين الصهاينة بير بوروخوف قوله: "لابد من انشاء الحقائق والمزيد من الحقائق في الواقع وعلى الأرض... هذا هو حجر الاساس في أي استراتيجية سياسية".

ووفقا لهذا المبدأ عمل اليسار الصيهوني على مدى تاريخه وبغض النظر عن المبادئ الايديولوجية.

ويستعرض الكتاب بعد ذلك تاريخ نشأة اليسار الصهيوني منذ عام ١٨٨١ والذي يعتبر نقطة تحول في تاريخ الحركة الصهيونية

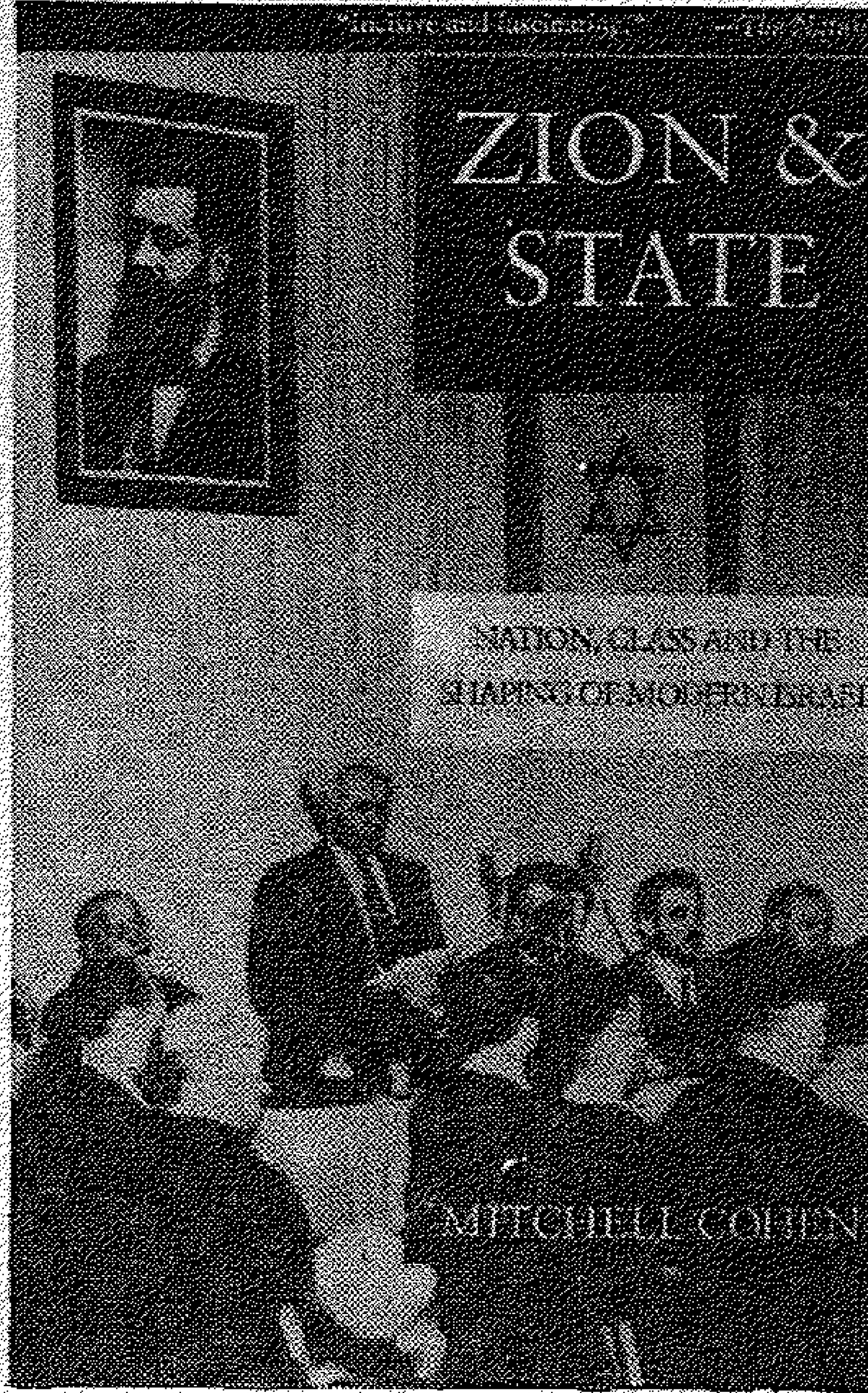
إثر مذابح جرت ضد اليهود في روسيا وهو ما اعطى الكثير من التأييد للصهيونية كحركة قومية تهدف إلى انقاذ يهود العالم مما يتعرضون له من اضطهاد. كما ادت هذه المذابح إلى تراجع أنصار ذوبان اليهود في مجتمعاتهم الأوسع والتخلي عن فكرة انهم أقلية مضطهدة بل بشر متساوون لهم نفس الحقوق والواجبات في مجتمعاتهم مثل الشيوعيين اليهود الذين شاركوا في الثورة البلشفية عام ١٩١٧ وتراجع كذلك انصار العمل من أجل الاعتراف باليهود كأقلية مستقلة داخل روسيا بينما زاد تأثير المطالبين باحياء الثقافة اليهودية في فلسطين والاستيطان بها ممن شكلوا موجة الهجرة الأولى إلى هناك والذين لم يشتد عودهم بشكل حقيقي الا بعد ظهور هرتزل وفكرة انشاء دولة مستقلة لليهود في فلسطين.

وجاءت مذابح أخرى ضد اليهود الروس عام ١٩٠٥ لتدفع بنحو ٢٠ إلى ٣٠ ألف منهم للهجرة إلى فلسطين وكان أغلب هؤلاء متأثرين بالافكار الاشتراكية السائدة في بلادهم. ولم تكن علاقة هؤلاء بالمنظمة الصهيونية العالمية جيدة لأنهم كانوا يرونها تمثل مصالح البرجوازية اليهودية بينما هم كانوا يريدون **«خلق رجل جديد في أمة جديدة»** وفرض الحقائق على أرض الواقع. كانوا يؤمنون بالعمل بايديهم والبدء من نقطة الصفر نحو تحقيق الهدف الأكبر وهو اقامة الدولة. وارتبط العمل على أرض الواقع في المستوطنات والكيبوترات بالنسبة لليسار الاسرائيلي بتأكيد احقيتهم في هذه الأرض وكأنهم يريدون ان يقولوا اننا نحن الذين قمنا ببناء ذلك كله وهو من حقنا نحن وليس من حق أحد آخر.

وينقل كوهين عن بن جوريون قوله: «إن مصالح العمال ومصالح الامة متطابقان. وقضية العمالة العبرية في أرض اسرائيل ليست قضية طبقية بل قضية صهيونية. وبالتالي فان المطلوب التحول من طبقة عاملة إلى أمة عاملة».

كما ينقل عن كاتب صهيوني ماركسي آخر هو "ناحمان سيركين" قوله: «ان مجتمعا غير طبقي والسيادة القومية هما الوسيلتان الوحيدتان لحل المشكلة اليهودية بالكامل».

ومثل كل الاحزاب اليسارية في دول العالم الثالث والدول الجديدة انقسم اليسار الصهيوني حول امكانية بناء الدولة القومية الاشتراكية دون المرور بالمرحلة الرأسمالية عن



طريق بناء المستوطنات والكيبوتزات أي أن تكون الدولة اشتراكية ولا طبقية من البداية.

كان انشاء الهستدرت أو اتحاد العمال عام ١٩٢٠ بمثابة الحد الأدنى الذي اتفقت عليه الاحزاب اليسارية لترسيخ مبدأ «العمل» من أجل بناء الدولة وان كل صهيوني يجب أن يكون «عاملا» في الدولة اليهودية الجديدة.

ويعود كوهين بعد ذلك في كتابه لاستعراض بعض افكار اورلوسوروف ودوره في تشكيل فكر اليسار الصهيوني. وسنتناول هنا على وجه التحديد اراءه فيما يتعلق بقضية موقف الحركة الصهيونية من الفلسطينيين أو «العرب المقيمين في أرض فلسطين» كما يشير إليهم اليمين الصهيوني.

ولعل أهم ما يميز اليسار الصهيوني مقارنة باليمين هو اعترافه منذ البداية بوجود الفلسطينيين «كقومية» مستقلة في فلسطين وهو ما يصر اليمين على تجاهله بل ويشير بعض قادته إلى الفلسطينيين بانهم «غرباء» يجب طردهم وفقا لتفسيرات توراتية معينة.

وكان اورلوسوروف رغم اتفاقه مع اليسار الصهيوني على أهمية العمل كقيمة لبناء الدولة فانه اختلف معه حول قضية الصراع الطبقي منطلقا من أن وجود القومية الفلسطينية كأغلبية في ذلك الوقت مقارنة باليهود كأقلية سيجعل من قضية الصراع الطبقي مسألة هامشية مقارنة بأهمية العمل على تحقيق هدف بناء الدولة وبالتالي اتخذ موقفا أكثر اقترابا لليمين حول هذه القضية. ورأى اورلوسوروف ان اليهود المهاجرين بدأوا في فلسطين كعمال وبالتالي لن يستطيعوا ممارسة الصراع الطبقي ضد أحد اذا كان غالبية سكان الدولة الجديدة من العمال كذلك.

وكان اورلوسوروف (والذي يعتبر من الحمائم لدى المؤرخين الصهاينة) ينتقد اليمين الصهيوني لاتباعه سياسة المواجهة مع العرب في مرحلة مبكرة من بناء الدولة وكان يرى وفقا لكوهين أن الانقسامات الداخلية بين العرب كفيلة بافشال مخططهم للوقوف في وجه المشروع الصهيوني (صدقت يا شيخ اورلوسوروف).

وحذر اورلوسوروف (مثل رابين في خطابه الأخير) من تحول الصراع بين العرب واليهود إلى صراع ديني وذلك لكي لا يقف مسلمو العالم كله في مواجهة الدولة اليهودية الجديدة ولكي لا نعطي الفرصة للعرب للعمل على تضخيم نغمة النزاع الديني وتعبئة مشاعر الحقد الاسود القائم على العداء الديني».

وفي المراحل الأولى للمشروع الصهيوني كان اورلوسوروف مثل بن جوريون يسعى إلى اقناع السلطان العثماني بولاء اليهود له لكي يعطي شرعية لوجودهم في فلسطين بل وطالب في أحد مقالاته بتوجه مجموعة من الصهاينة إلى مصر للدراسة في الأزهر الشريف لكي يظهروا للعرب والمسلمين انه لا يوجد عداء بين الطرفين وكذلك مساندة مطالب حركات التحرر في مصر والعراق وسوريا في ذلك الوقت.

وينقل كوهين عن اورلوسوروف قوله فيما يتصل بقضية الفلسطينيين: «لا يوجد أمامنا سوى طريق واحد وهو طريق السلام وسياسة واحدة وهي سياسة التفاهم المتبادل. وان نظرة واحدة سريعة إلى تاريخ نشأة الدول الأوربية تعلمنا ما يلي: انه في حالة تصادم قوي جاد للمصالح فانه لا يوجد سوى مخرج واحد: تنازل من كلا الطرفين والوصول إلى تسوية مشتركة».

بالطبع لم يفسر اورلوسوروف أو كل أنصار السلام الاسرائيلي على أي أساس يتم افتراض ان يتنازل الفلسطينيون عن أراضيهم للمهاجرين اليهود خاصة في ذلك الوقت وان يقبلوا ذلك طواعية دون اعتراض. في ذلك الوقت كانت الحجج تتمحور حول اضطهاد

بعض المناضلين يناضلون هم وأسرهم كما يصلونّ جماعة.

فهل يمكن أن نوقف الزمن أمام ليلة قاسية من ليالى ابريل ١٩٥٤ حيث كانت الاسرة كلها فى السجن.

الاب فى سجن الحدره بالاسكندرية يخضع لتعذيب وحشى لا يعرف مذاقه الا الذين عانوا فى سجون الزمن الناصرى. والابن حسين الشهير «بعادل» معتقل فى واحد من أسوأ سجون الناصريه سمعة «اوردى ابو زعبل» الام نعمات والابنه «زهيره» فى حجز قسم العطارين بتهمة قيادة مظاهرة نسائية للاحتجاج على جرائم التعذيب التى مورست ضد السجناء الشيوعيين فى سجن الحدره.

ان امكنا أن نوقف آله الزمن أمام هذه الليلة .. وحاولنا التعرف على مشاعر كل من هؤلاء الاربعة... اذ يستهين بما يعانى ويكتفى بألم المعاناة لآلام الآخرين الثلاثة. والآخرين فى مجمل مسيرة النضال. أية طاقة نضالية يمكن أن يحتاجها احتمال موقف كهذا ؟ وزمن كهذا ؟ وعذاب كهذا ؟

وهكذا فإن الحديث عن **الدكتور حسونه** هو حديث -بالضرورة- عمن شاركوه عبء النضال ومنحوه دفء المشاركة النضالية فى معترك صعب وبالغ القسوة. نحن اذ نتحدث عن د. حسونه نتحدث أيضا عن الزوجه **«نعمات» والابنه «زهيرة» والابن «عادل»**.

الدكتور حسونة .. النضال جماعة

د. رفعت السعيد

الاسم: د. حسونه حسين اسماعيل.
المهنه: طبيب اسنان - محترف ثورى.
تاريخ الميلاد: ١٨٩٨
تاريخ الوفاة: أكتوبر ١٩٦٦.

* البداية:

كان العالم يتطلع مبهور الانفاس إلى زمن ما بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت فكرة نبذ الحرب تسيطر علىّ كثير من العقول. ومن ثم انتشرت فكرة أن يتكلم الجميع لغة واحدة علّ ذلك يقارب بين شعوب العالم ويوثق علاقات من التآخى بينها. وانبهرت الاسكندرية وخاصة جالياتها الاجنبية بهذه الفكرة. وانتشرت مدارس اللغة العالمية «**الاسبرانتو**». وانبهر الفتى الذى أوشك أن ينهى تعليمه الثانوى بفكره اللغة العالمية.. وتآخى الشعوب، والسلام بينها.. وانضم إلى إحدى هذه المدارس.

هناك.. كانت أعداد من اليساريين والاشتراكيين المصريين والاجانب تبشر هى أيضا.. بفكره السلام والتآخى بين الشعوب. والتقى «الفتى» - الذى نشأ فى حى السكه الجديدة - مع واحد منهم هو الرفيق اليونانى «**سوتيرى**» (ظل سوتيرى مقيما بالاسكندرية ونشيطا فى مجالات النضال الشيوعى حتى أبعدته السلطات المصرية فى أواخر الخمسينيات) وأبدى «الفتى» تعلقا بالفكر الجديد. تشبث بالضوء الذى تدفق على عقله، وأضاء قلبه بكلمات مبهرة عن الاشتراكية.. حقوق الكادحين.. خبز.. حرية.. ديمقراطية.. سلام.. وبعد فترة قابله «**سوتيرى**» بشخصية متألقة وجذابة، المحامى المتفجر حماسا.. والقائد الحقيقى للحزب الشيوعى وللحركة العمالية الصاعدة بالاسكندرية «**انطون مارون**» (استشهد مارون فى السجن مضربا عن الطعام لفترة استمرت أربعين يوما احتجاجا على سوء معاملة السجناء الشيوعيين). وبعد مقابلته مع «**مارون**» أصبح «حسونه» شيوعيا. وعرفت قدماه الطريق إلى حى الفراهدة هناك على ناصية شارعى السبع بنات وعبد المنعم تشبثت عيناه بلافته حمراء كبيرة، تعالت دقات قلبه وهو يقرأ «**الحزب الشيوعى المصرى**»، شد قامته.. ودخل. كانت خطوته الأولى والأخيرة. خطاها مرة واحدة ليعبر بها عمراً بأكمله، ونضالا متواصلا استمر حتى آخر أيام حياته.

لكن أيام «**الجهاد الأصغر**» لم تدم طويلا.. لتبدأ سنوات ممتدة بلا نهاية «**للجهاد الأكبر**» فالحزب يحل ومقره يصادر. والقيادة تسجن. وتصدر التعليمات لجميع الرفاق بالعمل سراً.

وتكونت مجموعة للعمل فى الاسكندرية منها الرفاق: **الشيخ صفوان ابو الفتح، شعبان حافظ، حسونه حسين اسماعيل ومحمد عبد الكريم** (الذى أصبح فيما بعد ناظراً لمدرسة الليسيه بالاسكندرية).

وتدور ماكينة العمل الصعب

* الصعود نحو الحلم

ثلاث سنوات فى غمار النضال السرى العارم والبالغ التعقيد، ثم تلقى الاستعداد للسفر إلى **الاتحاد السوفيتى** ليمثل الحزب فى مؤتمر الكومنترن. نحن الآن عام ١٩٢٧ ومؤتمر الكومنترون الذى اتخذ قرارات حاسمه بشأن بناء الجبهة الوطنية فى دول المستعمرات يوشك أن ينعقد. **كان الرفاق المصريون يحملون افكاراً مغايرة لتلك التى طرحها ستالين والتى تقول أن البرجوازية الوطنية قد ألقت بعلم الحريات إلى الوحل، وانه إذا كان العدو الرئيسى فى المعركة هو**



د. محمود القاضي



الشيخ صفوان ابو الفتح

الاستعمار وحليفه الاقطاع فإن اتجاه الضربه الرئيسية يجب أن يوجه إلى البرجوازية الوطنية بهدف عزلها عن الجماهير المحيطه بها ، وان على الشيوعيين محاربه هذه البرجوازية الوطنية وتشكيل ما أسمى فى ذلك الحين «بالكتلة الثورية» من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين.

وكان الرفاق المصريون يستشعرون خطأ ما فى هذه الفكرة ، فواقعهم العملى يفترض عليهم الا يوجهوا ضربتهم الرئيسية إلى **حزب الوفد** بينما هو مرفوض من الاستعمار ومن السراى معا ، كما أن واقعهم العملى يفترض صعوبة أو خطورة تشكيل «الكتلة الثورية» والتوقف عن السعى لتشكيل جبهة وطنية واسعة القوى وواسعة الاهداف فى إطار معركة وطنية هى بذاتها واسعة التوجه.

واختار **الحزب الشيوعى المصرى** الرفيق **حسونه** لهذه المهمة الصعبة .. أن يطرح فى مؤتمر الكومنترن أفكاراً مصرية خالصة متميزة عن افكار ستالين.

وتولى الرفاق اليونانيون ترتيبات السفر . التقرير المعبر عن رأى الحزب تم اخفاؤه بمهارة فى بطانة «**جاكت**» خاطه خصيصا ترزى يونانى من الرفاق . وتم تهريب المسافر إلى غرفة الماكينات فى سفينة يونانية ربانها وعديد من بحارتها أعضاء فى الحزب الشيوعى اليونانى . المسافر وصل إلى لندن حيث تم تهريبه ضمن جموع البحارة المتجهين لقضاء بعض الوقت فى لندن قبل مواصلة

استطاع الحزب الشيوعى الانجليزى ان يرتب سفره سراً إلى «**موسكو**». دقات القلب تسرع إذ يسرع الفتى نحو الحلم المبهر .. مهد الاشتراكية.

وتحتفظ وثائق الكومنترن بفقرات مطوله لآراء الحزب الشيوعى المصرى حول الموقف الواجب اتخاذه ازاء **الوفد** كحزب للبرجوازية الوطنية وبهذا سجل الحزب الشيوعى المصرى على لسان **د. حسونه** موقفا فريداً فى ذلك الحين .. ان يرفض اطروحات الرفيق ستالين.

(راجع : د. رفعت السعيد تاريخ الحركة الشيوعية المصرية- المجلد الأول - الكتاب الثانى).

والفتى الذى وجد نفسه فى ساحة الحلم الاشتراكى يبقى ليدرس الماركسية فى جامعة كادحى **الشرق** ، ثم انضم إلى **دوره تثقيفية** أرقى فى مدرسة كانت تضم الكوادر الاساسية التى يجرى اعدادها لقيادة الاحزاب .. وهى مدرسة «**لينينسكى سكولا**» حيث تلقى دراسات مكثفة فى النظرية وفى التطبيقات العملية وفى فنون القيادة السياسية.

فى هذه المدرسة العليا كان رفيقه فى غرفه المعيشة ببيت الطلبه «**الرفيق شواين لاي**» الذى أبدع الكثير فى الفكر الشيوعى الصينى ، وهناك أيضا نسج علاقة صداقة **حميمة مع الرفيق «هوشى منه»** قائد الثورة والدولة الفيتنامية . وخلال اقامته فى الاتحاد السوفيتى درس إلى جانب دراسته الماركسية ، طب الاسنان.

خلالها تعرف إلى رفيقة روسية كانت تدرس الصيدلة . تزوجا وانجبا طفلا . امسك «**حسونه**» انفاسه وهو يمسك بطفله باحثا عن اسم يليق به .. بلا تردد اسماه «مارون» اليس انطون مارون هو رفيق دربه الأول.. وهو شهيد الشيوعيين المصريين الأول.

***العودة إلى الحلم**

.. لكن الحلم الغامض والملح بالعوده إلى أحضان حزبه ورفاقه .. وشوارع الاسكندرية وحواريها ومصانعها ظل يلاحقه، وظل يعرضه على المسئولين فى المدرسه . واخيرا تقررت عودته .(لم يكن هناك من سبيل إلى مرافقته لزوجته وابنه ، فهو سيعود خلسه كما خرج .. وكأنه لم يخرج من مصر أصلا) ترك زوجته وابنه .. من أجل رفاقه وحزبه على وعد بأن يلحقوا به .. وعاد.

بذات الاسلوب .. اختفى فى غرفه ماكينات سفينة يونانية . وأوصلته إلى الاسكندرية ، ثم جرى انزاله إلى البر سراً.

مرة أخرى تدق اقدامه شوارع الاسكندرية .. لكن أعين الامن تلحق به وتقبض عليه .. وطوال سنتين قضاهما فى سجن الحدرة حاول الأمن أن يثبت انه قد غادر مصر سراً إلى الاتحاد السوفيتى . وفشل.

هو الآن طبيب أسنان .. تنقل بعيادته من الفراهده .. إلى شارع شريف إلى باكوس والامل يتضاءل بل يتلاشى- فى ظل التصعيد الأمنى المتشدد -فى امكانية استعادته لزوجته وابنه.

ويتزوج.. كانت الزوجة «**نعمات**» ابنه تاجر ثرى شهير بالاسكندرية هو «أحمد مرسى» الذى كان أكبر تاجر للطرابيش ويسمى «**ملك الطرابيش**» . وبرغم ثراء الأب فإن الزوجة التحقت بركب الزوج ،واحتضنت معه آماله ونضاله ومعاركه لتصويب مسيرة الحزب.. واحتملت معه **سنوات العذاب والمطارده والسجن.**

وكانت المعركة الاساسية التى خاضها د. حسونه هى تجميع شتات الحزب وتصويب مسيرته التنظيمية والسياسية. وتطهير صفوفه . وكان على رأس الحزب حين عودته من موسكو **محمد عبد العزيز**. (منذ البداية لم يشعر حسونه بارتياح **لمحمد عبد العزيز** . احتدم الخلاف بينهما عندما كانا معا فى موسكو وعندما عادا ازداد الخلاف) .. كانت حلقة الكوادر الاساسية مكونه من محمد عبد العزيز(الذى انتهى كعميل للأمن) و**شعبان حافظ والشحات ابراهيم ود.حسونه.**

وألح حسونه على عقد مؤتمر وانتخاب

للأمن) **وشعبان حافظ والشحات ابراهيم ود .حسونه.**

وألح حسونه على عقد مؤتمر وانتخاب لجنة مركزية وسكرتير عام. وحاول **محمد عبد العزيز** إغراء، باستبعاد الآخرين على ان يتقاسما معاً القيادة رفض حسونة وصمم على عقد المؤتمر. لكن محمد عبد العزيز أفشل الترتيبات فى اللحظة الحاسمه وقدم حسونه اقتراحا جديداً لتلافى الخلافات، وهو الانغماس فى العمل النضالى بهدف تأكيد دور الحزب ودعمه بدماء جديدة، علّ ذلك يخرج الحزب من المأزق الذى وضعه فيه محمد عبد العزيز.

وطرح على الرفاق مشروعا بالاحتفال بعيد أول مايو بحيث يتدفق نشاط حزبى عارم فى هذا اليوم، ليعيد طرح الحزب فى الشارع المصرى. كالعادة وافق محمد عبد العزيز لكنه لم يفعل شيئا. بينما انطلق د. حسونه ورفاقه ليغطوا جدران الاسكندرية بشعارات تهنئ الطبقة العاملة بعيدها وليوزعوا عديداً من المنشورات، تدعو العمال للاحتفال بعيدهم. وكان رد فعل الامن عنيفا قبض على هذا المشاغب الذى لا يهدأ د. حسونه، وقبض معه على شعبان حافظ وعدد آخر من الرفاق اليونانيين.

وحكم على د. حسونه بالحبس ستة أشهر.

وفى هذه الاشهر تكشف المعدن الحقيقى للزوجة التى بدأت فى بيع ميراثها لتنفق على البيت والاولاد وعلى الزوج السجين.

ويخرج الزوج من السجن ليواصل النضال وتواصل زوجته الصمود إلى جواره فى رحلة صعبة اضطر فيها إلى الاختفاء، وغلق عيادته ليواصل نضاله السرى. وعندما تم تهريب عبد الرحمن فضل إلى الاسكندرية بعد أن ألقى بنفسه إلى الماء، من السفينة التى كان باقيا على ظهرها لفترة طويلة، انتشل وهو شبه متجمد واسرع به الرفاق إلى بيت د. حسونه اشعلت الزوجة كل ما لديها من فحم لبث الدفء فى جسده، ولما نفد الفحم كسرت ارجل الدولاب واحرقت سجاد البيت بحماس هادئ يثق فى أن واجب الزوجة هو مساندة زوجها فى كل الظروف.

* التقاء الامواج

.. وفيما يواصل الرفاق القدامى معركة البقاء الصامد رغم كل التحديات، وحتى رغم تجاهل **«الكومنترن»** لهم. كان الموج الماركسى الجديد يصعد. وكانت **«الحركة المصرية للتحرر الوطنى»** تتشكل لتبدأ رحلة نضال جديد.

وبلا تردد، أو حساسيات مد القدامى ايديهم للموج الجديد. وعملوا فى صفوفه دون أن يطالبوا بأى مراكز تنظيمية يؤهلهم لها تاريخهم النضالى ومعرفتهم النظرية وخبراتهم النضالية. وبعد فترة يصبح د. حسونه عضوا فى اللجنة المركزية للحركة المصرية للتحرر الوطنى. وفى هذه الأثناء اكتشف الرفاق الحاجه الملحة إلى امتلاك المعرفه النظرية وتمليكها لهذه الأجيال الجديدة من المناضلين. ومن هنا كانت فكرة «المكتبة الخضراء» التى ترجمت فى إطارها كتب ماركسية أساسية عديدة وأسهم فى عملية الترجمة عديد من الرفاق ومن المتعاطفين مع الحركه **(د. محمود القاضى - فوزى جرجس. د. محمود الشنيطى - شكرى عياد)** اما الجانب التنظيمى وتأمين طباعه وتوزيع هذه الكتب سراً فقد تولاه **د. حسونه** فأسهم بذلك اسهاما مباشرا فى خلق جيل كامل من المثقفين الماركسيين المصريين. ويؤكد الذين تحمسوا لهذا العمل انهم كانوا يتوقون إلى خلق قيادات ماركسية مصرية كبديل عن القيادات الاجنبية التى اسهمت بكثرة فى تولى مواقع القيادة فى هذه الفترة.

وتكون الحملة البوليسية للطاغية صدقى (يوليو ١٩٤٦) ويقبض عليه مرة أخرى، ويفرج عنه ليختفى ليواصل النضال سراً وينتقل مع اسرته إلى الحطابيه ليعمل مقاولا .. وليواصل معركته. ولم يظهر الطائر المختفى الا بعد ثورة يوليو. لكن الثورة تنقلب على مؤيديها بل والمشاركين فى صنعها من الشيوعيين، ويكون د. حسونه من بين المعتقلين فى سجن الحدرة وهناك تعرض هو وزملاؤه لتعذيب وحشى.. كان السبب فى دفعهم إلى الاضراب العام عن الطعام، وفى خروج المظاهره النسائية الشهيرة فى أبريل ١٩٥٤ والتى هزت شوارع الاسكندرية .. وازعجت السلطة الناصرية الخارجة لتوها من أزمة مارس ١٩٥٤ .. وكان القبض على الزوجة .. والابنه.



د. شكرى عياد

ويظل الرجل فى المعتقل. يعانى من اساليب وحشية، ويعانى من شيخوخة لا ترحم.. لكن قلبه الفتى ظل قادراً على أن يمنح كل من حوله متعة الصمود الثورى والشجاعه الملهمة للآخرين.

ويفرج عنه عام ١٩٥٦ .. منهكا، مدمر الصحة.

لكنه وبقدر ما استطاع، وبقدر ما تبقى من صحة وما تبقى من أنفاس.. ظل يواصل المعركة.. حتى رحل فى ١٩٦٦ - تاركا ذخيره لا تنفذ من عمل بطولى لا تستطيع صفحات محدودة كهذه أن تحكى عنه، لا هى ولا حتى عدة مجلدات.

ويبقى اسم **د. حسونه** متألقا دوما فى سماء النضال الشيوعى المصرى.. كواحد من صناع هذا التاريخ الطويل .. والمجيد.

وسيبقى اسمه .. متجدد العطاء فكم من دروس نحتاج ان نتعلمها من هذا الجيل الذى لن يتكرر من المناضلين.

***

* ظلت هذه الصفحات مؤجلة بناء على رغبة الابن.. الزميل «حسين» الذى يرى خطأ النظر الفردى لتاريخ حركة جماعية النضال. والذى يعتقد ان الكتابه عن اشخاص بذاتهم قد تكون ظلما لمناضلين طواهم النسيان، خاصة وانه يرى ان اية كلمات تتضاءل بالضرورة أمام لحظة نضال صعب. لكننا نستميحه عذرا.. ونعتذر اذ ننشر هذه الصفحات عن مناضل شامخ من مناضلى الحركة الشيوعية المصرية. صحيح ان الكلمات مهما تراكمت لا تكفى وصحيح انه «الابن»، لكن حق الرجل أولى. وحق جموع اليسار فى التعرف على رموزها أولى. وحق الاجيال اليسارية القادمة فى الاقتداء بهذه الرموز أجدر بالمراعاة. فليتقبل عذرى.

* اعتمدت هذه الصفحات على المراجع الآتية:

* رسالة خطية من ١٨ فولسكاب وجهها ابنه حسين (عادل) حسونه .. لى.

* رسالة خطية كتبها بناء على طلبى الزميل **جابر محمود المعايرجى** (زوج الابنه زهيره) عضو

خواطر شهرية

رحيق السنين

د. سمير حنا صادق

فى الدهاليز الكفكاوية

للكاتب الألمانى المولد **فرانز كافكا** (١٨٨٣- ١٩٢٤) رواية تعتبر من الكلاسيكيات العالمية تدعى **«المحاكمة»** يتصور الكاتب فيها أن البطل قد أصبح اسيرا لدهاليز فكرية وسراديب مظلمة واقعية فعلية لمحاكمة لا يعرف لها سببا ولا بداية ولا نهاية.

مررت حديثا بمثل هذه التجربة.

***

اليوم الأول :

دخلت مكان عملى بالجامعة ووجدت عند السكرتارية مجموعة خطابات موجهة إلى ، سررت ببعضها: شيكات حكومية ، ثلاثة جنيهات وستون قرشا لمناقشة بحث ، ستة جنيهات للاشراف على رسالة إلى آخر هذه الشيكات المثيرة للتسلية والنكات الظريفة . كان آخر هذه الخطابات ظرف صغير شعرت بانقباض فى قلبى قبل أن أفتحه : دعوة للذهاب إلى قسم .. لاستلام ورقة دعوى من الدكتور .. مرفوعة على «رفض الموظفون فى عيادتك استلامها» (لم يحدث).

ولأنى شخص ملتزم محافظ على القانون ، ولأنى قد كبرت كثيرا عن السن الذى يجد فيه الانسان لذة فى المغامرة بمخالفة القانون ، فقد تركت كل ما لدى من مسئوليات وتوجهت إلى قسم .. المذكور وسألت عن المكتب المسئول عن تسليم الدعاوى وصعدت إليه ووجدته خاليا: اليوم هو الدورة الثانية من الانتخابات . خرجت من القسم بخفى حنين.

عدت إلى المنزل مهموما ، لقد سمعنا كثيرا عن دعاوى يلجأ فيها المتقاضون إلى مثل هذه اللعبة فترفع القضية، ويصدر الحكم فى غياب المدعى عليه، فيطرد من شقته ، أو يجرد من حق من حقوقه ، بل لقد سجن بالفعل زميل لى وهو فى درجة استاذ مساعد لمدة شهور قبل أن يستطيع أن يثبت براءته . امضيت ليلة قلقة تعيسة.

اليوم الثانى

خرجت فى اليوم التالى مبكرا ، وذهب للقسم، ودخلت إلى مكان تسليم الدعاوى . ووجدت المكان مليئا بمكاتب تتكدس فوقها الاوراق ،يجلس خلف اغلبها سيدات محجبات . ويظهر أن اختيارى للوقت لم يكن موفقا ، فقد كن جميعهن يتناولن الافطار وبين ايديهن ما تيسر من طعام. ومن اطفال «يا واد يا .. (وهذه .. ليست اسم انما صفة) خد هاتلى سندوتش بطاطس بعيش فينو ، وهات لحمادة كيس شيبسى».

سألت عمن اتوجه إليه ، وتوجهت إليها وقلت «صباح الخير» .. لم ترد التحية ، وسكتت برهة ،ثم قالت دون أن تنظر إلى«**وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته**» الحق اقول لكم ولقد وضعنا نحن اقباط مصر فى وضع غريب فى هذه القضية . فاذا استعملنا التحيات المصرية الجميلة مثل «صباح الخير» أو «مساء الخير»أو «صباح القشطة» قيل لنا ، واحيانا باصوات غليظة جافة. أن تحية الاسلام هى«السلام عليكم» . فاذا مثلا اختصارا للوقت وتوفيرا للجدل لما هو أهم «السلام عليكم» اكتشفنا أن **الشيخ** عمر وهو شخصية محبوبة جدا خصوصا من سيدات الطبقة الراقية ، قد نبه إلى أن المسلم لا يرد على القبطى اذا حياه تحية الاسلام الا بالسخرية من عينة «يا عكروت .. الخ».

عموما سكت ، وتقدمت بورقتى فأخذتها السيدة دون أن تنظر إليها واعطتها لجارتها- «شوفى سمير حنا عندك» اخذت جارتها الورقة نظرت إليها.

- «فين الظرف» ؟ سألتها أى ظرف ففهمت منها انها لا تستطيع أن تنظر فى طلبى الا اذا قدمت لها الظرف الذى ارسلت فيه الورقة.

ياللهول (رحمك الله يا يوسف بك)، على قبل أن أفق مما أنا فيه أن أفحص كل سلات المهملات التى اتعامل معها حتى أجد هذا الظرف. وخرجت، كما خرجت من قبل، وكما سأخرج كثيرا فيما بعد مهموما جداً.

امضيت اليوم ومساءه اضرب اخماسا فى اسداس، فانا لا اعرف دكتور.. هذا، ولا اعرف سببا لرفع قضية علي وتذكرت قضية سابقة لى رفعها طبيب لأنى هاجمت زعمه باكتشاف دواء لمرض الايدز.

واخذت احاسب نفسى حسابا عسيرا على عدم احترامى لسنى ولصحتى. وقالت زوجتى وهى سيدة فاضلة تتحمل نواقصى فى أغلب الأوقات.

«مالك انت ومال قضيةنصر **حامد ابو زيد**؟ مالك ومال مكتشفى ادوية الايدز والروماتويد والمطالبين بجوائز نوبل فى الطب؟ ما يعالج المركز القومى للبحث فيروس سى بالاعشاب والحشائش أو حتى بالاحجبة وانت مالك هو انت حتصلح الكون»؟

لحسن حظى وجدت الظرف فى احدى سلال المهملات.

***

اليوم الثالث

ذهبت مبكرا فى اليوم التالى ومعى الظرف والخطاب، واكتشفت أن الظرف مطلوب لأن عليه تاريخ الارسال وأن تاريخ الارسال غير موجود على الورقة نفسها وأنه (فى عصر الكمبيوتر والمعلومات وقواعد المعلومات) لا توجد طريقة لاكتشاف الدعوى المطلوبة، ولا حتى برقم ارشيفى، الا بالرجوع إلى سركى ارسال الدعاوى ومراجعة الاسماء الموجودة لمدة شهر قبل الارسال. وراجعت السيدة الاسماء وقالت لى

«**-اسمك مش موجود**». وسقط قلبى بين ضلوعى وسألتها.

- **وما العمل؟**

- قالت «تحضر بعد يومين وستسأل المحضر الذى يسلم لنا هذه الاوراق عن دعواك»، رجوتها متوسلا- «ممكن بكره»؟.

قالت بحزم قلنا بعد يومين؟

اليوم الرابع

ومر يومان آخران من القلق والعذاب. وعدت إليها.

- «المحضر اتغير ولم يعد يحضر لنا»..

- والعمل؟

- تروح قلم المحضرين وتبحث عنه وتتسلم منه الدعوى.

- هنا عندكم فى القسم؟

- «لا» واتضح أن قلم المحضرين هذا فى آخر الدنيا.

***

اليوم الخامس

ليلة أخرى من العذاب والتعاسة وضرب اخماس فى اسداس.

ذهبت إلى قلم المحضرين فى اليوم التالى. قال لى الشخص المختص.

- فين «الورقة الموجهة اليك»؟ اعطيتها له. فنظر لى بنظرة لوم لأنى أمى لا استطيع القراءة والكتابة واشار باصبعه.

- دى بتقولك ايه؟ بتقوللك اذهب إلى قسم.. هو احنا هنا قسم..؟ ولما افهمته أن القسم لا يجد ورقة الدعوى قال لى:

- خليهم يكتبوا كده؟

***

اليوم السادس:

ليلة أخرى من العذاب.. مشوار آخر للقسم رفض القسم:

- كنا زمان بنكتب ولكن صدرت لنا تعليمات..

صفوت الشريف



صدقنى ايها القارئ العزيز إن هذا ما حدث بالفعل، ايها القارئ العزيز أن هذا ما قد حدث لاستاذ جامعى خدم مهنته لما يقرب من نصف قرن. كيف يعامل اذن ابناء الشعب العامل؟ أما ما اتضح بعد ذلك فيدخل فى باب الكوميديا الفارس.

ايتها العدالة... كم من الجرائم ترتكب باسمك؟.

***

إلى السيد وزير الاعلام الجديد

اعذائى كل افراد الاثره فى كل مكان **وذمان**، هل تريد ايها المشاهد أن تعرف ماذا فعل **مارك بدبيورا**؟ اذا كنت المشاهد من هواة الحلقات الاجنبية فيمكنك أن تلتف مع اطفالنا الحلوين حول القناة..

لتتعرف على الاجابة على هذا السؤال المهم والحصول على هذه المعلومة ويمكنك أن تتمتع بحل هذا اللغز من خلال مشاهدتك لبرنامج «نهرة مع...».

لا يوجد فى أغلب قنوات العالم ما يضحى - آسف ما يسمى عندنا «**مذيعات ربط**». **فاذا وجدن فانهن يكن فى العادة قمة فى الثقافة والعلم والمعرفة وليس فى الشعر الصناعى واللبس المبالغ فى لمعانه والفكر الساذج البسيط. وتصور معى ايها القارئ العزيز برامج التلفزيون بدون مذيعات الربط بل وتصور معى برامج المتوعات والأفلام العلمية الاجنبية وقد توقفت التعليقات السطحية السخيفة للمقدمات والمقدمين واستبدل بها عند اللزوم الترجمة المكتوبة على الشاشة.**

يقول السيد وزير الإعلام فى حديث للاهرام انه يعتبر تعيينه فى الوزارة الجديدة تعيينا جديدا.

ونحن ايضا نرجو هذا جدا، ونرجو ان يكون المستقبل مختلفا عن الماضى. بقرار من سطر واحد من الوزير يلغى مذيعات الربط والمقدمات والمقدمين ويرفع هذا الكابوس المظلم من الجهل والعبث عن كاهل الشعب المصرى استطيع ان اضمن للوزير فى عهده الجديد ارتفاع المستوى الفكرى العقلانى للشعب المصرى بما يزيد عن ١٠٪.

نرجو للوزير الجديد التوفيق ونأجل مؤقتا محاسبة الوزير السابق.



فن

يوم حار جداً «لمحمد خان

تنويعات سينمائية قائمة، على هموم الوطن

أحمد يوسف

يبدو فيلم« **يوم حار جداً» لمحمد خان** على السطح فيلما بوليسياً عاديا ربما تشعر وأنت تشاهده أنك قد رأيت قصته على الشاشة عشرات المرات من قبل فى العديد من الأفلام الأجنبية ، ولعل ذلك يكون سبباً فى الفتور الجماهيرى والنقدى الذى قوبل به الفيلم بالإضافة إلى أسباب أخرى كانت كفيلة باصدر حكم الاعدام عل أكثر الأفلام اقترابا من الكمال . من بينها انتظار الفيلم وهو يرقد فى العلب شهوراً طويلة ، حتى يجد فرصة ضئيلة للعرض فى وسط زحام مهرجان القاهرة السينمائى ، وقد أصبحت دور العرض الرئيسية - بل والسينما المصرية كلها -تكاد أن تكون حكراً طوال العام على أفلام **عادل إمام ونادية الجندى،، حتى أن نجوما آخرين مثل** نور الشريف قد باتوا يعانون اليوم من المأزق نفسه، وأصبحت **«الأزمة»** كأنها قدر لا فكاك منه، يلوك المسئولون عن صناعة السينما الأحاديث المكررة عنها فى لجانهم التى يتصدرونها كأنهم يمثلون فيلماً من نوع **«التراجيكوميدى»** ، دون أن يبدو بادرة أمل واحدة فى التفكير الجاد واتخاذ القرارات للخروج من هذه الأزمة الخانقة.

إنك لو نظرت إلى**«يوم حار جداً»** على أنه فيلم بوليسى لانتابك احساس بالدهشة من اقدام **محمد خان** على مغامرة انتاجه وهو الذى يحاول المرة بعد المرة أن يكسر الطوق الذى يحاصر السينما المصرية ويخنقها ويدفعها دفعاً إلى حافة الافلاس الاقتصادى والفكرى والجمالى معاً ، فأنت لن تفهم لماذا يلجأ **محمد خان** إلي تجربة الاقتراض من البنوك لتمويل فيلمه ، فى مخاطرة قد تقوده - وقد قادته بالفعل -إلى صدام غير عادل مع غيلان صناعة السينما المصرية من المنتجين والموزعين ، وربما أيضا مع بعض الموظفين **«المتعاطفين»** مع أسطوات الصناعة وتجارها الذين لا يرغبون فى أن تتكرر تجربة تمرد« محمد خان» على قوانين السوق ، لن تفهم ذلك كله اذ انظرت إلى الفيلم علي أنه فيلم بوليسى عادى ، بينما هو فى حقيقته مغامرة جمالية وسياسية لفنان يتمتع بوعى فائق ، حتى لو انتهت تلك المغامرة لأسباب عديدة إلى أن تبدو مثل قفزة دون كيشوتية نحو المجهول.

إنك اذا تأملت فيلم «يوم حار جداً» تأملا متأنياً ، لا كتشف أنه يشكل نقطة تحول حرجة فى المسيرة الفنية لصانعه ، تكاد تذكرنا على نحو ما بالانعطافه التى سار فيها **خيرى بشارة** منذ فيلمه «كابوريا» (١٩٩٠) ، وأياماً ما كان حكمك النقدى - الجمالى والفكرى عن اختيار الفنان لتعديل مساره الفنى، فإن عليك أيضا أن تفهم وتتفهم أنه يسجل بهذا الاختيار - واعياً أو غير واع- شهادة من نوع ما على عصره ، فاذا كان فنان جاد مثل **خيرى بشارة قد أصبح اليوم أكثر ميلاً إلى ما يسمى** التوليفة الدرامية والغنائية بديلا عن أسلوبه الفنى الصارم فيما قبل **«كابوريا»**، فلأن السياق السياسى والاقتصادى والثقافى قد فرض عليه التخلى عن أحلامه القديمة ، وعندما أعلن **خيرى بشارة** على المستوى السياسى فى**«آيس كريم فى جليم» (١٩٩٢)** عن قناعته الخاصة بموت الأيديولوجيات ، فانه كان فى الوقت ذاته- على المستوى الفنى -**يرفع الراية البيضاء أمام طوفان كاسح وضعه فى موقف اختيار صعب : إما أن يظل مبقياً على الأحلام المجهضة** بصنع سينما تحظى باحترام النقاد **وتجاهل الجماهير** ، أو أن يتواءم مع **السياق ويحاول أن يقدم ما يتصوره حلاً للمعادلة الصعبة بين طموحاته**

والتوابل الجماهيرية التقليدية.

نادراً ما يخرج الفنان السينمائي الجاد من هذه المعركة دون أن تلحق بروحه الكثير من الجراح والندوب ، واذا كان خيرى بشارة -على سبيل المثال- قد حقق نوعا من الانتشار الجماهيرى فى الآونة الأخيرة ، بأفلامه التى يخيل إليك للوهلة الأولى أنها تلجأ لاثارة البهجة ومحاولة امتاع الجمهور ،فإنك أيضا لا تخطئ أبداً فى هذه الأفلام شعوراً عميقاً بالحزن والمرارة من هذا المصير الذى أنتهى إليه الفنان فى رحلته الفنية . إن مثل هذه الأفلام ينبغى النظر إليها -فى جانب منها- على أنها "أفلام ذاتية" ، فى شخصياتها المتصارعة شذرات من صراع الفنان ، مع ذاته وواقعه فى آن واحد ، وموقفه الحائر فى الاختيار المأساوى وقد انتهى به المطاف إلى الوقوف حائراً فى مفترق الطرق.

حلم وكابوس

البداية من جديد

يمكنك أن تتعقب هذه الرحلة الذاتية فى وعى -أو لا وعى- الفنان محمد خان ، اذا ما قارنت بين فيلميه **«فارس المدينة»** (١٩٩٢) و **«يوم حار جداً»** ، اللذين لا يفصل بين انتاجهما إلا أقل من سنوات ثلاث ، ويكاد البطل فى كل منهما أن يعيش نفس المأزق وهو يقف على حافة الإفلاس ، بعد أن نجح فى الصعود من بين الطبقات الفقيرة وأصبح من "رجال الأعمال" وأصحاب الملايين ، فى مناخ اقتصادى يعيش ازدهاراً زائفاً فى حركة الأموال على الأوراق ، ثمناً لبضاعة لا يراها المتاجرون فيها أبداً . إنه مناخ "البيزنس" كما عرفته مصر فى العقدين الأخيرين، حيث يضع كل تاجر يده فى جيب الآخر ، وحيث يبدو محتوماً أن يصعد البعض على جثث الآخرين، دون رحمة أو شفقة.

تشابه يثير الدهشة بين رجال الأعمال : **«فارس فى المدينة»** ، **وضياء فى «يوم حار جداً»** ، (يلعب الدورين **محمود حميدة** بنفس الماكياج وطريقة الأداء) ، فكل منهما يواجه خصومه الذين يطلبون منه تسديد قروضه الباهظة خلال أيام معدودة كأنما كانوا ينتظرون دوماً تلك الفرصة للانقضاض عليه وهزيمته ، بينما لا يملك هو من قيمة هذه القروض شيئاً . لكن التناقض الأكثر إثارة للدهشة بين الشخصين يكمن فى أن "فارس" ما يزال يتمتع بفروسية حقيقية، تجعله يفى بالتزاماته حتى لو كان الثمن هو أن يبدأ من الصفر من جديد ، وقد عاد وادعاً إلى حياته البسيطة التى يتمتع فيها بالدفء الانسانى الحقيقى.

وإذا كنا قد افتقدنا بعض الصدق فى **فارس المدينة** ، الذى جعله **محمد خان** فارسا فى عصر بلا فروسية ، واختار له أن يحيا ايقاعا لاهثاً يقترب من أسلوب فيلم **جودار «على آخر نفس»** ، **فان ضياء فى«يوم حار جداً»** يبدو الوجه الآخر الأكثر صدقاً - أو قل الأكثر واقعية -فى زمن يقول عنه أن **«الواحد ممكن يقتل عشان ٥٠٠ جنيه»** ، لذلك فهو يفكر بالفعل فى قتل زوجته الثرية، عن طريق قاتل مأجور، لعله يستطيع البداية مرة أخرى ، بعد أن تؤول إليه قيمة "بوليصة" التأمين على حياة الزوجة.

البداية من جديد ، أو **«الولادة الثانية»** ، هى الحلم المستحوذ -الذى يكاد أن يصبح عارضاً مرضياً فى سياق مريض- للخروج من طريق مسدود ، وهو الحلم الذى يسيطر على معظم أبطال أفلام**«محمد خان»** ، تدور بهم الأيام فى دورة مغلقة تحكم حلقاتها حولهم وتخنق بها أرواحهم ، فلا يبقى لهم الحلم الغامض الغائم، الذى نكتشف أنه ليس فى حقيقته إلا كابوسا خانقاً . وهذا هو المصير الذى أنتهى إليه أبطال أفلام **«عودة مواطن»** و **«أحلام هند وكاميليا»** و **«زوجة رجل مهم»**و **«سوبر ماركت»** و **«الغرقانة»**، وحتى إن بدت فى نهايات بعض هذه الأفلام مسحة من التفاؤل فإنها لا تخلو أبداً من ظل التشاؤم الأسيان حول مصير الانسان.

وفى الحقيقة إن هذا المزيج من التفاؤل والتشاؤم ، والجدل بين الاحساس الذاتى الوجودى من جانب ، والحساسية تجاه السياق الواقعى بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من جانب آخر ، هو ما يميز أفلام **«محمد خان»** ، الذى تجده يعشق الحياة والبشر بقدر عشقه للشوارع والبيوت، لكنه أيضا العشق الذى يعكس الأسى لأن الواقع الذى يحبه ويقوم بتسجيله - كما كان يفعل بلزاك فى رواياته الواقعية -يفلت هارباً من أمام عينيه دون رجعة ، ودون أن يملك رؤية واضحة لواقع جديد ، أو لعله يرى أن الواقع الذى يكمن فى رحم المستقبل ليس إلا جنيناً مشوهاً ، يذكر مرة أخرى بأحلامه -وأحلامنا- المجهضة.

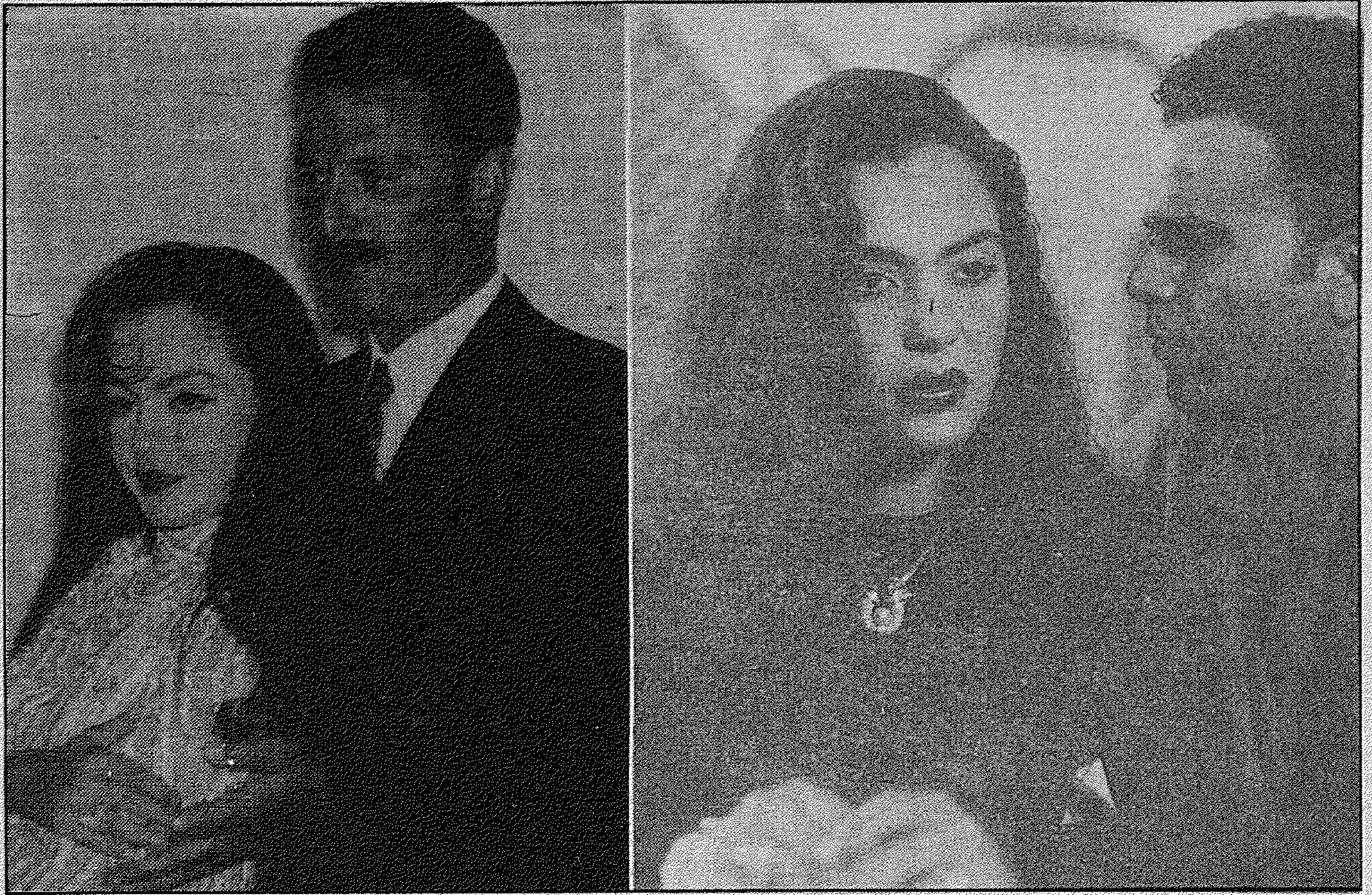
وبقدر كبير من الوعى الجمالى والثقافة السينمائية - ربما كان قدراً أكبر مما ينبغى كما سوف نشير لاحقاً ! حاول **محمد خان** أن يبحث عن شكل ملائم لهذه الرؤية القاتمة التى نزعت عن بطل يشبه **«فارس»** أى مسحة من الفروسية ، وحولته إلى تدبير جريمة قتل زوجته ، فوجد **محمد خان** ضالته فى نمط **«الفيلم نوار»** ، أو السينما السوداء ، الذى يكاد أن يكون النمط الوحيد من بين الأنماط التقليدية الذى لم يجد له معادلاً أو شبيهاً فى السينما المصرية ، وهو ما جعل **«يوم حار جداً»** يبدو غريبا على المتفرج العربى ، الذى لم يجد فيه إلا فيلماً بوليسيا تقليدياً ، يفترض فيه المشاهد أن يكون متمتعا بقدر كبير من الغموض والتشويق والتوتر ، فإذا بالفيلم يخلو أو كاد من هذه العناصر جميعاً!.

فيلم أسود

عن الأيام السوداء

مصدر الغموض السينمائى الوحيد فى **فيلم «يوم حار جداً»** هو أن بطله **غريب(محمد فؤاد)** يجد نفسه متورطاً فى"الحدوتة" أو كما يقول هو نفسه : "زى ما أكون دخلت فيلم بعد ما بدأ بنص ساعة" ، إذ يتصور ضياء أنه القاتل المأجور ، ويتفق معه على تفاصيل خطة القتل ، ويعطيه مبلغا من المال ومفتاح الشقة لينفذ الجريمة ، وهنا يكون على غريب - الانسان الشهم النبيل -أن يضع على عاتقه مهمة انقاذ الزوجة الضحية هدى(**شريهان**) من براثن زوجها ، ويفاجئها بالحقيقة المريرة ، بأن الأمان الذى كانت تشعر به مع الزوج ليس إلا سراباً خادعاً ، لأن "الفلوس" - كما فى كل أفلام نمط "الفيلم نوار" - قد أصبحت المحرك الوحيد للدوافع والمشاعر والأحداث فى حياة أغلب الناس.

ولأنك تعرف كل الأسرار منذ **بداية «يوم حار جداً»، فإنه** ينبغى عليك أن تترك جانباً ذلك الأمل الذى قد تكون قد تعلقت به فى أن تشاهد فيلماً بوليسياً، يخفى عنك الحقيقة حتى تأتى لحظة النهاية ، ويغرقك فى التفاصيل الصغيرة التى يختلط عليك فى البداية ما يربط بينها حتى يقوم الفيلم بتجميعها شيئا فشيئا لتصنع لك الصورة الكاملة . على العكس ، فإن كل التفاصيل التى تراها فى"يوم حار جدا" ليست إلا نوعا من التراكم ، الهدف الوحيد منه لدى صانع الفيلم هو أن يقدم بطريقته الخاصة شهادة على عصره، وهو باختياره نمط "السينما السوداء" يطمح إلى أن يصور هذا



العالم الكابى الذى يعيش فيه، وأيامنا السوداء التى نحياها!.

جوهر التناقض الجمالى والفكرى فى«يوم حار جدا» ينبع إذن من المفارقة بين الشكل البوليسى الذى اختاره ، والمضمون الواقعى الذى يرمى إليه، أو قل بالأحرى المفارقة بين تقاليد النمط السينمائى الذي استعاره **محمد خان**، والتنويع الخاص الذى قدمه له. ومصدر هذه المفارقة لا يكمن فقط فى عدم الاحتفاظ بالسر الهائل الخطير حتى النهاية كما يفعل عادة صانعو« الفيلم نوار» ، وإنما فى الرؤية المتفائلة المحبة للحياة التى لم يستطع **محمد خان** أن يتخلى عنها.

فى قلب «الفيلم نوار» بمعناه التقليدى ، هناك بطل وحيد يمكنك أن تتذكر كيف كان **همفرى بوجارت** يؤدى هذه الشخصية ، وربما أيضا **جاك نيكلسون** فيما بعد، هذا البطل قد اختار الوحدة بارادته لأنه يشعر أنه لا ينتمى إلى العالم الذى يعيش فيه ، لكنه أيضا ليس انساناً رومانسياً حالماً، وإنما يعيش حياته بقلب بارد، بل إنه يتسم فى الأغلب بالقسوة والخشونة والفظاظة ، وكأنه يمثل الرد المتاح أو الإجابة الممكنة على فساد هذا العالم . وإنه أيضا يحتفظ بقدر من النبل عن طريق عزل نفسه عن العالم الفاسد، لأنه يرى أنه يؤمن بنظام أخلاقى عفى عليه الزمن ، وهو إذ يجد نفسه متورطاً فى الاحداث المعقدة المتشابكة . يصبح هو ذاته ضحية لاستغلال الأشرار -. من الرجال السفاحين القتلة ، والنساء الجميلات الماكرات فى آن واحد ، وقد ينجح هو ذاته فى أن يخرج من الورطة وقد نجا بجلده ، لكنه لا يفكر- ولا يريد -أن يغير العالم من حوله.

فرق هائل يفصل بين بطل« الفيلم نوار» - المخبر السرى المحترف- وغريب بطل« يوم حار جدا» ، فإذا كان يعيش الورطة ذاتها ، ونسمع بالطريقة نفسها تعليقه علي الاحداث من خارج الكادر لأن الفيلم يريدنا أن نتوحد معه ، إلا ان غريب -على عكس اسمه- لا يفضل [illegible] لا منتميا عن الحياة والبشر ، بل إنك تراه خلال الأحداث- التى تستغرق نهاراً واحداً-يعود إلى القاهرة بعد سفر طويل من يلاد شديدة البرودة ، يبحث عن الدفء الإنسانى مع أصدقاء قدامى ليكتشف أن السبل قد تفرقت بهم بين الموت أو الغرق فى زحام الحياة ، ولتصدمه الحقيقة بأن الدفء الذى يبحث عنه قد استحال جواً حاراً خانقا- بما لذلك من دلالة رمزية- يدفع الناس إلى تبادل مشاعر عدوانية تصل إلى درجة التفكير فى القتل ، بل إنه يبدو أيضا متورطاً فى الأحداث بارادته ، فالفضول يدفعه لاستكمال اللعبة: طول عمرك بتحب اللعب ، ما تلعب شوية»! ، وقلبه الذى يهفو لعشق النساء الجميلات هو الذى يقوده إلى انقاذ الزوجة هدى من المصير المأساوى الذى ينتظرها.

الوطن لن يكون «الحى الصينى»

لم ينفصل غريب إذن لحظة واحدة عن **عالم أولاد البلد** بحسهم التلقائى الفطرى لإبداء الشهامة و«الجدعنة» فى مواقف الأزمة ، كما أن هدى ليست أبداً هى تلك المرأة اللعوب فى«الفيلم نوار» التى تبدو كالعنكبوت السامة تنصب فخها للبطل رغم أنه يبحث عن انقاذها (فهى ليست إلا جزءا لا ينفصل من عالم فاسد كامل) ، بل إن ضياء ليس شريراً خالصا كأشرار «الفيلم نوار» حتى انك تراه فى لحظة يفكر فى الانتحار لأنه لا يستطيع الاقدام بقلب بارد على قتل زوجته ، وهو حين يمضى فى خطة القتل تراه وكأنه يقطع كل الخيوط الرقيقة التى ما تزال تصل بينه وبين عالمه القديم الجميل ، فهو يقرر أن ينهى علاقته دون رحمة بزوجته السرية **عايدة (منحة البطراوى)** رغم انها تمثل له الواحة التى يأوى إليها من هجير الحياة، ويزور للمرة الأخيرة خالته العجوز فى الحى الفقير الذى نشأ فيه ، بل أنه يقرر فى النهاية أن يلغى خطة القتل كلها حين تتجسد له بشاعة الجريمة.

وعلى الرغم من أن فيلم «**يوم حار جدا**» يلتقى مع نمط «الفيلم نوار» فى دخول البطل إلى العالم الخانق وتورطه فيه من خلال تعاطفه مع البطلة ، أو من خلال مصادفات قدرية أحياناً(إن ضياء يتصور بالصدفة أن غريب هو القاتل المأجور) ، وغريب لا يجد أصدقاءه القدامى ليقضى اليوم معهم ، فلا يجد أمامه إلا أن يمضى فى«اللعبة» ، بل أن هناك قارئة للكف تخبره بكل متطلبات أسلوب «الفيلم نوار» ،الذى يدور دائماً فى أجواء الشوارع الخلفية المظلمة ، وكأنها تعبير عن الجانب المظلم من النفس البشرية والمجتمع معاً، أو فى الغرف الضيقة المزدحمة بالأشياء التى تقمع الوجود الانسانى وتبتلعه وتحاصره . فكما لم تستطع شخصيات «يوم حار جداً» أن تكتسب سوداوية شخصيات «الفيلم نوار» ، فإن **محمد خان** بدوره- من خلال كاميرا **كمال عبد العزيز** - قد ظل عاشقاً لتصوير شوارع القاهرة السابحة فى ضوء الشمس، متأملا للشوارع والبيوت فى حب حقيقى ، وهو مثل بطله غريب لا يستطيع أن يكره مدينته، وكما يقول غريب نفسه عن القاهرة ، التى يعود إليها بعد غيابه الطويل : «الغريب إن أكتر حاجة كنت باتضايق منها هى أكتر حاجة واحشانى» .

لماذا يختار **محمد خان** إذن بوعى كامل نمط الفيلم نوار - وقد يكون هناك أيضا جانب من اللاوعى أو العقل الباطن فى الاختيار - ليستعير حبكة «يوم حار جدا» على الرغم من تعمده الابتعاد عن أسلوب ومضمون هذا النمط ولعل فى هذا الابتعاد والاقتراب مصدر القوة والضعف فى فيلم«**يوم حار جدا**» ، لأنه لا ينبغى لنا أن ننتظر أن يكون فيلم محمد خان تقليداً متقناً لأفلام أمريكية ، خاليا من أصالة الرؤية الفنية ، لكن يجب علينا أيضا ألا نتجاهل أن الجماليات الخاصة بمحمد خان- مثل المونتاج المتلاحق لتأكيد لحظة تأمل ذاتى وليس من أجل اثارة توتر المشاهد - ورؤيته للعالم، قد تناقضتا إلى درجة مربكة مع تقاليد النمط السينمائى. (ناهيك عن عدم قدرة سيناريو **زينب عزيز** على دفع الأحداث أو وقوعه فى ثرثرة الحوار أحيانا كثيرة) . إن أردت اجابة عن السؤال الذى دفع بمحمدخان إلى«الفيلم نوار» فلعلها تكمن أكثر فى الجانب غير الواعى من عين الفنان وقلبه وعقله.

هناك إشارات رمزية على جو الاختناق والقمع والخوف الذى يعيش فيه الناس خلال «يوم حار جدا» . (وإن لم ينجح الفيلم فى أن يجعلنا نشعر بهذا الجو العام طوال زمن الفيلم) ، فحرارة الجو القائظ تجسيد ذكى لواقع يزداد على الناس حصاراً، وصوت الانفجار الغامض وصرخات سيارات الاسعاف الآتية من بعيد توحى بجو يسرى فيه الارهاب والعدوانية من كل الأطراف، والزلزال الذى يهز البيوت القديمة يبدو كأنه يعلن عن اقتراب نهاية اخلاقيات العالم الذى نحبه . لكن الأهم من ذلك كله هو أنه فى قلب الفيلم يعيش ضياء أزمة وجودية ، وهو الكهل الذى تجاوز الخمسين تسمعه يقول لحبيبته القديمة فى أسى : «عارفة يعنى إيه احساس الخمسين؟» ، وهو حين يغسل شعره الأسود ، تزول عنه الصبغة فيتأمل الشعر الرمادى الشاحب فى حزن ، كما أنه يشعر بأن الموت قد أصبح قريباً إلى الدرجة التى ينبغى عليه فيها **ألا يفكر أبداً فى انجاب طفل.**

إن هذه الأزمة الوجودية للبطل- الذى قد نشعر فى قراءة أنفسنا بأن فينا جانبا من كهولة مشاعره وجسده أو كهولة أفكاره وآلامه إن شئت الدقة- تلتقى مع سياق واقعى كامل. ولتنظر إلى السياق الذى ازدهر فيه «الفيلم نوار» فى التاريخ الأمريكى ، وسوف تكتشف انه كان دائما يعبر عن أيام سوداء ، خلال سنوات الكساد فى الثلاثينات ، وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية بين نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينات، وخلال مآسى حرب فيتنام فى السبعينات . إن القلق الذاتى الوجودى يلتقى مع القلق الواقعى شديد الالتصاق بالحياة اليومية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولم يكن غريبا أن يقود مناخ المكارثية والحصار والقوائم السوداء بعض السينمائيين ليعبروا عن تشاؤمهم فى نمط «الفيلم نوار» ، فى أفلام **مثل «النوم الكبير»و «ساعى البريد يدق دائما مرتين» و «السيدة فى البحيرة»** ، بل أن أفلاما تبدو أكثر رقة فى معالجتها تستعير لنفسها عناوين ساخرة لتعكس حسها التشاؤمى تجاه الواقع ، مثل فيلم **«انها لحياة رائعة» لفرانك كابرا** ، وأفضل سنوات حياتنا ، **لوليام وايلر** . وفى هذا الفيلم الأخير يعود البطل من الحرب ليجد نفسه عاجزاً عن التكيف مع الواقع الجديد، لذلك فإنه يشكو لأحد أصدقائه فى مرارة : **فى العام الماضى كان شعارنا اقتل اليابانيين الملاعين ، أما هذا العام فإن شعارنا: اجمع أقصى ما تستطيع من المال!.**

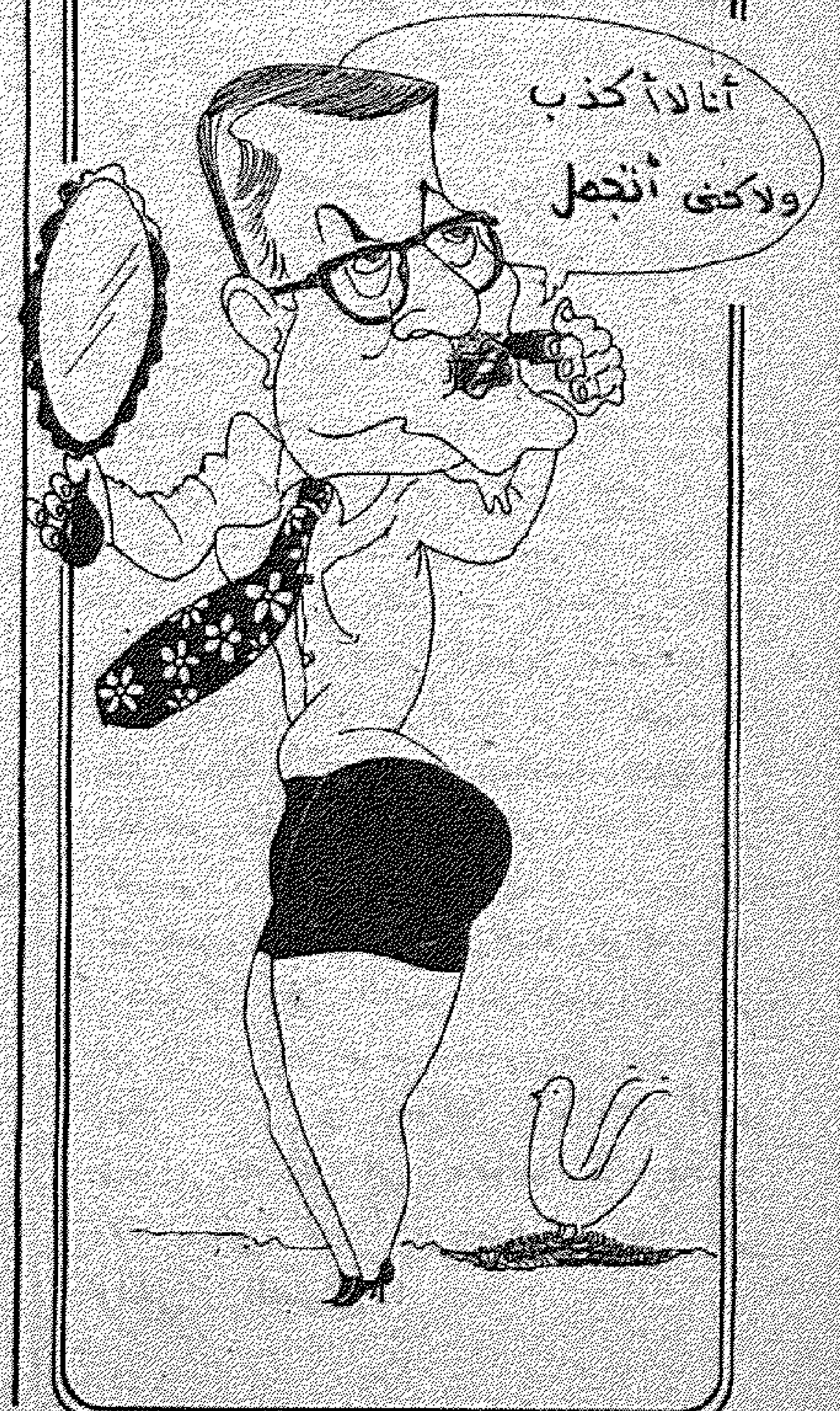
إنه نفس السياق من فقدان المغزى والمعنى والاتجاه ، على المستوى الفردى والقومى ،والشعور بأن الفوضى تضرب بجذورها فى حياتنا وعلاقاتنا وأحلامنا . لعل هذا هو السبب الحقيقى فى اختيار محمد خان لنمط «الفيلم نوار» ،الذى عجز لأسباب عديدة؟ عن أن يكون وفياً لتقاليد النمط ، لأنه لم يستطع أن يتخلى عن رؤيته المتفائلة المحبة للحياة ، إنه على العكس تماماً من رؤية **رومان بولانسكى** المتشائمة فى«**الحى الصينى**» -أفضل أفلام «الفيلم نوار» - خلال السبعينات -فهذا الحى من مدينة لوس انجلس يبدو كأنه التجسيد لفساد وازدواجية المدينة المعاصرة ، وحيث يعجز البطل- المخبر السرى عن حماية البطلة التى تلقى مصرعها فى النهاية ، لكى يظل سر الفساد الرهيب مدفوناً معها ،وليبقى الشرير طليقا يمارس شروره بلا نهاية : إن البطل يرحل بعيدا عن **جثة البطلة المقتولة** ، ليواسيه صديقه : «فلتنس كل شئ يا صديقى .. إنه الحى الصينى!» . إن **محمد خان** لا يدعونا إلى أن ننسى أى شئ ، أو أن نمتثل للواقع المرير . فإذا كان ضياء الكهل يمثل الجانب المتداعى من عالمنا ، فإن غريب الشاب يظل قريباً لابن البلد الكائن فى أعماقنا ، والوطن **الذى يسرى عشقه فى دمائنا لا يكن- ولا ينبغى له- أن يتحول أبداً إلى «الحى الصينى»!.**

عام جديد من القوة الاعلامية
حتى لا تربح وزارة الاعلام ويخسر المواطنون

ماجدة موريس

المؤشرات الأولية لموقع الاعلام المصرى فى حياة المصريين عام ١٩٩٦ تشير إلى أنه سوف يستحوذ على مزيد من مصادر القوة والنفوذ والمقصود هنا- هو **الاعلام التلفزيونى** والاذاعى تحديداً والذى يتبع وزارة الاعلام المصرية ، وهناك أيضا **«إعلام» هيئة** الاستعلامات التابعة للوزارة- ، ففى الايام العشرة الأولى من عام ١٩٩٦ بدا واضحاً أن هذا العام ربما يصبح عام وزارة الاعلام فى مصر وحيث بدأت المؤشرات على النحو التالى:

فى أول اجتماع لمجلس الوزراء الجديد برئاسة د. **كمال الجنزورى** شكل المجلس ٢٠ مجموعة عمل لتنفذ برامج الحكومة كان من بينها المجموعة الثانية عشرة التى تخص- كما نشرت الاخبار فى صفحتها الثالثة يوم ٧/ ١/ ٩٦- **الثقافة والدعوة لبحث السياسات الثقافية وتوعية المجتمع ومواجهة التحديات التى تواجه فكر وثقافة المواطنين** وبالطبع فان قراءة هذه الكلمات لعمل المجموعة رقم ١٢ تجعلنا نعتقد أن المقصود منها وضع سياسة ثقافية عامة، لكن استكمال الفقرة يجعل لها ابعادا أخرى ، وحيث يتضح أن مجموعة الثقافة تضم وزراء الاعلام والثقافة والداخلية ومجلس الشعب والشورى وممثلا لوزارة الدفاع وممثلا للازهر ، وعندما يتقدم أسم وزير الاعلام فى صياغة الخبر ولا تكون هناك أى مجموعة أخرى مخصصة للاعلام فمعنى هذا أن وزارة الاعلام هى المنفذ أو الراعى الرئيسى لهذه السياسة الثقافية للحكومة الجديدة.



وسائل الاعلام وعلاقتها بالحكومة

بعد يومين ، اعلن **صفوت الشريف** فى خبر منشور بالاهرام (٩/١/٩٦) أن مجلس الوزراء ، سيناقش فى اجتماعه بعد القادم ورقة العمل المقدمة من هيئة الاستعلامات لتنظيم العلاقة بين الاجهزة الحكومية ووسائل الاعلام المختلفة بما يهدف إلى توفير المعلومات الدقيقة للصحفيين وقال انه سيصدر قرار وزاريا بانشاء مجالس للاعلام الاقليمية تضم مراكز الاعلام والاذاعات الاقليمية وكان سبب هذا التصريح لقاؤه بالقيادات الجديدة للهيئة.

لن نتأثر.. ولدينا قمرنا

بعد يوم واحد، أى يوم ١٠ يناير ، اعلن الوزير (كما نشرت الاهرام) بأن القمر الصناعى الاسرائيلى الذى اطلق مؤخراً وكذلك الاقمار الاخرى فى المنطقة لن تؤثر على الأرض المصرية، ولن تدخل بتردداتها فى السماء المصرية بعد حسم موقع المدارات الخاصة بالقمر المصرى بالتحكيم الدولى (عن طريق المؤسسات الدولية المسئولةعن حجز الترددات الفضائية بما لا يحدث التداخل على الأرض المصرية) وأشار الوزير إلى أن القمر المصرى يمثل ضرورة قصوى باعتباره أحد الأسس المهمة فى بناء الدولة المصرية العصرية التى أخذت بضرورة الانفتاح على الثقافات دون خوف باعتباره أكبر مواجهة للفكر المتطرف والمنغلق وقال الوزير أيضا أن القمر مشروع رابح ووصف عام ٩٦ بأنه عام«**تأهيل المواطن المصرى لاستخدام القنوات المشفره مقابل اشتراكات زهيده**».

١٥٠ ساعة يوميا والبقية تأتى

بعد يوم ، أى صباح ١١ يناير ، صرح الوزير بأن مصر موضوعة على خريطة أكثر الدول تقدماً فى مجال التليفزيون وكان هذا

في اجتماعه مع قيادات القناتين الأولى والثانية .(وبعد إصداره قراراً بتعيينات جديدة لاربع من رؤساء القنوات التلفزيونية المحلية منها القناة الأولى) . وقال الوزير أيضا أن عدد ساعات ارسال التلفزيون المصرى حاليا ١٥ ساعة يوميا على كافة القنوات وقريبا سوف يستمر الارسال ٢٤ ساعة يوميا على القناتين الأولى والثانية . وفى الاجتماع أيضا طالب الوزير بتطوير برامج الاطفال والمرأة وتقديم علماء مصر فى مجالات الفنون والآداب وكذلك التغيير الكامل فى مضمون وتشكل برامج رمضان والابتعاد عن التكرار وكذلك تطوير الديكورات والتنسيق بين البرامج واعلن انه وافق علي انتاج ٥٠ أغنية بأحدث طرق الانتاج التلفزيونى لتشجيع الموسيقى والغناء المصرى.. **لكنه لم يشر إلى البرامج الاخبارية والسياسية والتحقيقات الجماهيرية.**

مدينة المليار دولار

بعد ثلاثة أيام . صباح ١٥ يناير اعلن الوزير عقب اجتماع لجنة السياسات الاعلامية للموافقة على خريطة شهر رمضان أنها خريطة متوازنة روعى فيها تحقيق توازن كامل بين البرامج الدينية والاجتماعية والتاريخية والثقافية وبرامج الاطفال والشباب والكبار . وتحدث الوزير عن توزيع الاعلانات بالنسبة للبرامج الاعلانية أو فترات الاعلانات بين المسلسلات الخ.. وقبل هذا بيوم كان هناك تصريح للوزير **صفوت الشريف** فى افتتاحه لمؤتمر تلفزيونات واعلام البحر المتوسط قال فيه :(إن القمر الصناعى المصرى يمثل قاعدة للتعاون بين القنوات الفضائية لدول المنطقة وطرح الوزير امكانيات الاعلام المصرى ومشروعاته مصداقا لتلك الامكانيات وأهمها - غير القمر الصناعى -مدينة الانتاج الاعلامي الضخمة التى تقع على مساحة ٥ آلاف فدان- (٢ مليون متر مربع) تبلغ تكلفة انشائها ما يقرب من مليار دولار وقد انتهت المرحلة الأولى منها بالفعل.

وفى نفس اليون- ١٤ يناير- الماضى كان هناك تصريح فى الصفحة الأولى من الاهرام على لسان الوزير بأن وزارة الاعلام لديها طلبات لحجز وتأجير ٣٠ قناة فضائية أجنبية وعربية للبث عبر القمر الصناعى المصرى مشيرا إلى أنه سيتم ارسال القنوات المصرية عبر هذا القمر بما يخدم المجتمع المصرى.

من المؤكد هنا أن تصريحات وزير الاعلام تعبر عن «**حجم العمل** ، **وأيضا الاموال التى ستجرى فى الانفاق على المشروعات الكبرى للوزارة عام ١٩٩٦ ،وهى مشروع مدينة الانتاج الاعلامى (هوليود الشرق). ذى المليار دولار ، ومشروع القمر الصناعى (نايل سات) ذو ال ١٦٠ مليونا من الدولارات ثم المقر الجديد لهيئة الاستعلامات والمراكز الاقليمية (وهذه لم تعلن ميزانيات الانفاق عليها)** وكذلك ميزانية وزارة الاعلام نفسها، بما فيها قطاع التلفزيون وقطاع الانتاج وشركة صوت القاهرة المنفذون (١٧٢) ساعة من الانتاج اليومى الجديد على شاشات عشر قنوات مصرية فى شهر رمضان فقط.

ومن المؤكد أيضا أن هناك أرباح كبيرة سوف تدخل لوزارة الاعلام وبالتالى الخزانة المصرية من هذه المشروعات .منها أن القمر الصناعى سيحقق دخلا سنويا قدره ٣٠ مليون دولار بالاضافة لدخل الاعلانات ودخل تسويق المسلسلات والبرامج والدخل المنتظر من ادخال تجربة البث المشفر المدفوع باشتراك والتى سوف تبدأ هذا العام.

لكن الكلام عن الارباح ليس كل شئ فى موضوع الاعلام ، وكذلك الكلام عن (مواجهة التحديات التى تواجه فكر وثقافة المواطنين) أو ارسال القنوات المتخصصة (بما يخدم المجتمع المصرى) فتلك كلها كلمات لا تحقق ما يصبو إليه السيد الوزير من امتلاك السيادة الاعلامية الحقيقية على الهواء المصرى والعربى والاوسطى ،وامتلاك عقول المواطنين ، لأن هناك أموراً أخرى أصبحت أكثر إلحاحا وأهمية من المسلسلات والمنوعات بالنسبة للتلفزيون وعلاقته بالمواطنين مثل اسلوبه فى التوجه للمواطن . **ونظريته فى التعامل مع الحقائق بلا تجميل، وتعامله مع المصريين جميعا وليس بعضهم ، واتاحة الفرصة لاصحاب الاراء السياسية المختلفة مع الحكومة والتى تنضم فى احزاب شرعية والممنوعة من الاقتراب من التلفزيون. ولن نصل إلي حد مطالبة الوزير صفوت الشريف باتاحة الفرصة للتنافس فى الانتخابات العامة للدخول فى مناظرة حقيقية أمام كاميرات التلفزيون لتدرك الجماهير الفارق بين برامج هذا او ذاك ، ولن نصل إلى حد تخصيص برامج مستمرة للرأى المعارض ولكن فقط نطالبه ببرامج قوية ومستمرة وجيدة للحوار مع فئات الشعب ولطرح القضايا الحقيقية الساخنة أولا بأولا ، وبأن** يتخلى مقدمو ومقدمات البرامج فى التلفزيون عن نغمة التعالى والشعور بالاهمية وامتلاك القوة فى تعاملهم مع ضيوف برامجهم.

ومن الغريب أن يتحدر تقديم البرامج واعدادها على هذا النحو فى الوقت الذى تتسع فيه مساحات الإرسال التلفزيونية ، وتنتشر القنوات الاقليمية ويدخل «الخدمة» جيش من العاملين بالشاشة الصغيرة يبدو أقلهم على مستوى لائق عند الاحتكاك مع الخارجى مع الجمهور -بعيدا عن جدران الاستديو بينما تنكشف ضحالة الاغلبية ومستواها الثقافى المتدنى.

هناك أيضا- طالما نحن نستقبل العام الجديد بكل هذا التجهيز له- مسألة كمية المعلومات والفائدة التى يحصل عليها المواطن المصرى بالقياس لغيره من المواطنين فى الدول المتقدمة تلفزيونيا واعلاميا ، وبث قيمة احترام العلم والعقل واحترام تميز الوسيلة نفسها. أى التلفزيون فمن المدهش أنه بعد مرور ٧٠ عاما على اختراعه وتميزه عن الراديو بالصورة وبعد مرور ٣٥ عاما على دخوله مصر ، لا زال اغلب العاملين فيه يقطعون حوارات الضيوف ، مهما كانت أهميتها . ليقدموا رقصة أو أغنية أو مشهداً من فيلم ليست له علاقة بالبرنامج أو الضيف ، كما لاحظ الكاتب **أحمد بهجت** فى ركنه (صندوق الدنيا) بالاهرام يوم ٣١/ ١٢/ ١٩٩٥ ووصفه لهذا بأنه مسخ لدور التلفزيون وجهل بتقاليده وليست هذه ملاحظات هينة لأن امتلاك السيادة الاعلامية يعنى امتلاك احترام المشاهد وحقه فى المعرفة واحترام عقله ووقته.

واذا كان وزير الاعلام يصف عام ١٩٩٦ بأنه عام تأهيل المواطن المصرى لاستخدام القنوات المشفرة باشتراكات زهيدة ، فإن اغراء ذلك الاشتراك الزهيد وحده لن يكفى المواطن ولن يغريه طالما أحس أن هناك الكثير مما ينقصه ولا يجده على شاشات بلاده . ولعل هناك حقيقة غائبة فى تصريحات الوزير. وهى تواجد اطباق استقبال القنوات الفضائية الاخرى فى مصر وزيادة انتشارها مع كل مساحات الارسال المصرى وقد يقتنى بعض المصريين الدش من أجل أفلام أحدث أو مسلسلات أكثر جراة . لكن الأغلبية تدفع فيه بأكثر من ذلك الاشتراك المشفر من أجل **برامج اكثر صدقاً ، وحوارات أكثر حرية ونشرات أخبار أكثر أهمية مما يقدمه التلفزيون المصرى الذى نود أن يكون الأول ، بهذه المقاييس ، كيفا وليس كما فقط.**

فن تشكيلى

فن الكولاج بين مصر وإيطاليا

فاطمة اسماعيل

حين أسند إلى الإشراف على باب " الفنون التشكيلية " التى تكرمت اليسار وخصصته للفنانين التشكيليين وضعت تصوراً أن تكون هذه المساحة نافذة للفنانين المصريين تختص بالتحليل النقدى البسيط ، مع الوضع فى الحسبان القيمة الثقافية الرفيعة التى يتمتع بها قارئ هذه المجلة.

ثم طرأ على هذا التصور اعتبار مهم لفنانين عالميين من ذوى الأهمية الخاصة والتى تستضيف مصر أعمالهم من وقت لآخر ، وفى نفس الوقت لهم تأثير ساعلى الحركة التشكيلية المصرية بشكل أو بآخر . مثل الفنان "سلفادور دالى" الذى عرضت أعماله بمجمع الفنون بالزمالك " ربيع ١٩٩٥ " والذى تأثر به فنانو المدرسة السوريالية المصرية . ومن ثم نجد ضرورة تناول هؤلاء الفنانين فى مناسبات عروضهم بالقاهرة للتأكيد على الخط الواصل والممتد بين هؤلاء الفنانين وحركة الفن المصرى المعاصر.

من بين هؤلاء الفنانين الذين نجد ضرورة فى تناول أعمالهم وحياتهم هو الفنان الإيطالى ألبرتو بورى (١٩١٥ - ١٩٩٥) والذى تعرض أعماله حاليا بمجمع الفنون بالزمالك.

ولد بورى فى ١٢ مارس عام ١٩١٥ بمدينة "بيرودجا" بإيطاليا ، درس الطب وتخرج طبيبا عام ١٩٤٠ ، جند فى الجيش أثناء الحرب العالمية الثانية ، وتم اعتقاله بأحد معسكرات الاعتقال بولاية تكساس " كامب هارفورد" بعد الحرب عاد "بورى" إلى إيطاليا عام ١٩٤٦ - واستقر بروما

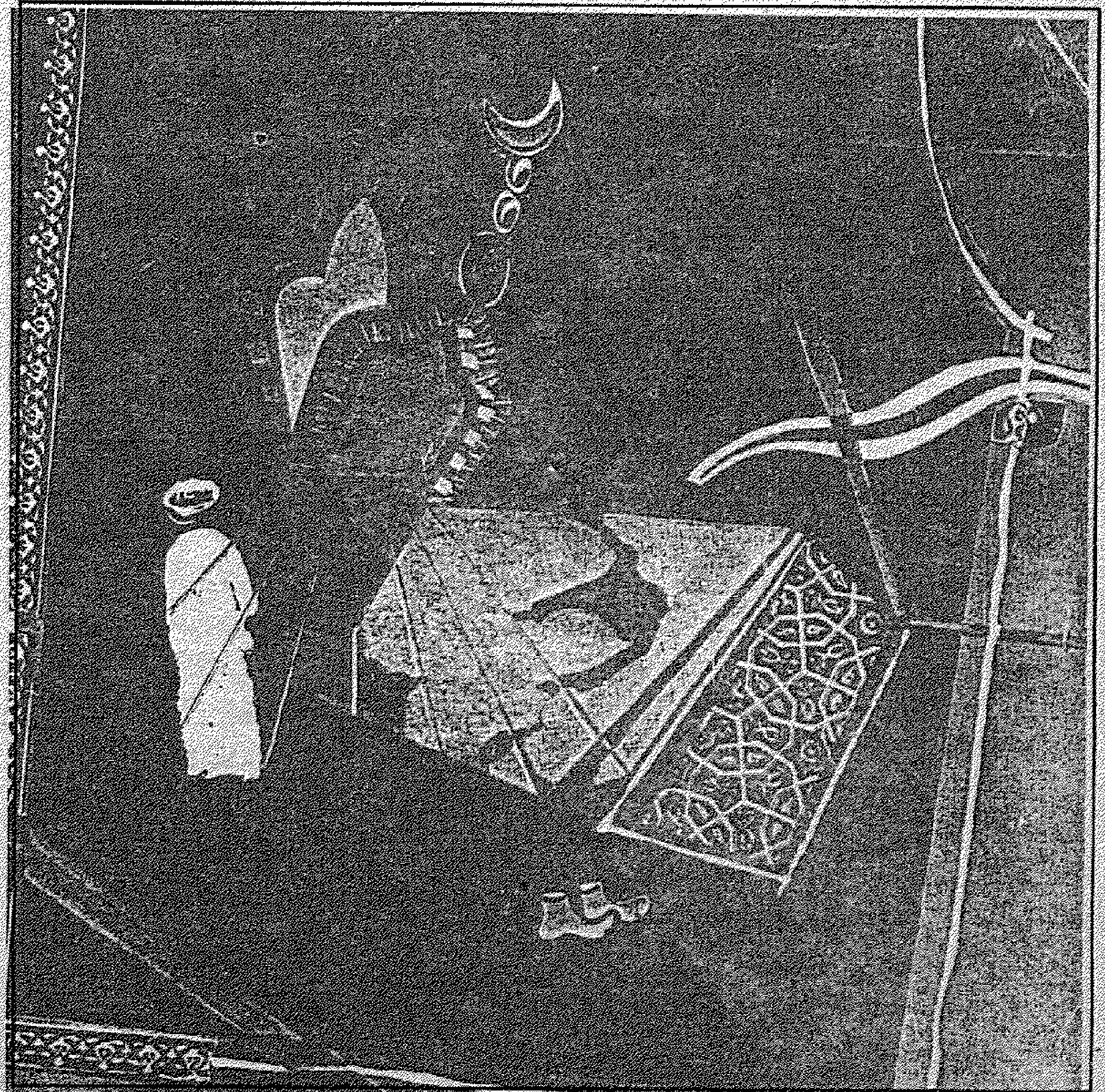
بورى والخامة

ينتمى فن بورى إلى فن فترة مابعد الحرب "Past - warart" ويعنى هذا المصطلح سمات فنية خاصة اتصف بها فن تلك الفترة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى انتقال مركز الابداع من الغرب إلى أمريكا بظهور البوب وتأثير ذلك على فنانى أوروبا حيث أصبحت بعض أعمالهم انعكاسا لفنانى أمريكا.

فى تلك الفترة ظهر فنانون بأوروبا حاولوا التأكيد على تقاليد الفن الأوروبى الرفيع فى مواجهة الغزو الابداعى الأمريكى جنبا إلى جنب مع الفنان الأسبانى أنطونيو تابيس (١٩٢٣) ومن بين هؤلاء الفنانين كان " بورى".

يعد "بورى" أحد فنانى "الطليعة" "Arant - guarda" الأوروبية الذين عرفوا فى الستينيات بالتجريب " مع أخرين مثل تابيس كما ذكرنا ، والألمانى وايف كلاين (١٩٢٨ - ١٩٦٢) والفنان الإيطالى فونتانا (١٨٩٩ - ١٩٦٨) ، وجماعة الكوبرا وغيرهم. ورغم اختلاف التوجه عند

كولاج من الخشب والخامات المختلفة مع الزيت على أبلاكاج للفنان منير كنعان عام ١٩٥٧



فنانى الطليعة إلا أنهم جميعا جمعتهم فكرة واحدة ، وهى تجاوز " الفضاء الواقعى" باعتبار أن هذا " الفضاء الواقعى" ماهو إلا حالة " مقلقة" تعبر عن مسافة منفصلة عن تجارب الحياة الواقعية للمجتمع . ومن هنا رفض الطليعيون فكرة" الفن للفن" أى اعتبار " قيمة" الفن فى إخلاص العمل لفكرة الجمال الفنى فى ذاته.

وتميز "بورى"عن جماعة "**الطليعيين**" بوضع الاعتبار الكامل "**للوجودية البصرية**"ورأى بورى أن التجريب من خلال استخدام" **الخامات**"**materiaals**" "واكتشاف الطاقات التعبيرية الكامنة فى تلك الخامات مثل " البلاستيك ، الخشب ، الحديد ، القماش" .. هو غاية التجديد عند فنانى الحداثة فهو الخروج عن المصادر التقليدية المألوفة للمصور أو النحات .

أثارت " الخامات " بورى فالتنوع واختلاف طبيعتها يحوى فى علاقاته مضمونا ثقافيا وأحيانات نفسيا غنياً.

الخصائص الأرضية " للخامات الطبيعية" واتصالها بعمق الواقع المادى أثار فى مخيلته الحس الإنسانى لتلك الخامات . فالحزن ، والأسى ، والبؤس ، مشاعر انسانية تعكسها الخامات . بل وتطرح من خلال تلك الانعكاسات " فضاء" آخر مخالفاً للفضاء الواقعى المعاش بالفعل . فالخامة اذا عند بورى " لغة"و" معنى" .

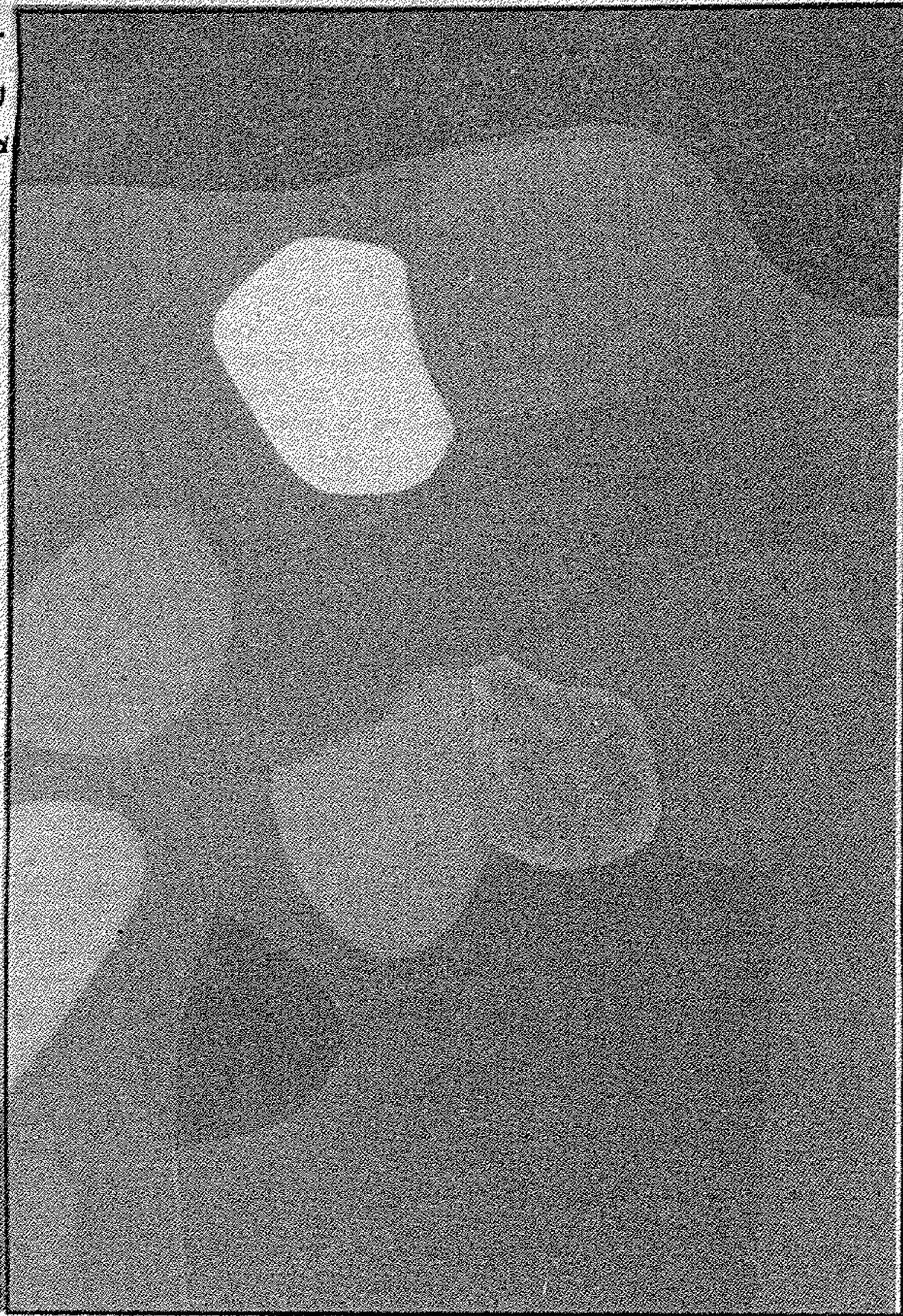
" اللغة" هى النوع والبلاستيك ، الحديد ، الأخشاب ، المحترقة ، الخرق الممزقة والبالية ، الأقمشة القذرة المحترقة والواح الصفيح – هذه الخامات هى" لغة" تمثل غطاء انسانياً بسيطاً.

أما " **المعنى**"فيتجسد فيما تفسحه تلك اللغة من مجال التداعيات ، والذى كثيرا مايشبه " المسرح الطقسى " الذى يقدم فيه الفنان مواد الحياة الطبيعية والصناعية – " قربانا" لحقيقة الوجود.

ورغم الثقل الفلسفى الذى يعنيه استخدام الخامات ، إلا أن مايعنينا ونحن ١نشاهد اللوحة١٢

الكولاج والفن المصرى المعاصر

أهم مايثيره "**بورى**"كفنان صاحب اتجاه فنى بالنسبة لنا فى مصر هو " المسافة الزمنية" بين الكولاج فى العالم وماحدث فى مصر ، فعلى الرغم من وجود الكولاج مع



كولاج للفنان لايطالى الهرت بورى ١٩٥٩

التكعيبية التأليفية فى ١٩١٠ والدادائية إلا أن بورى تفرد فى اكتشاف " القيمة" الجمالية للكولاج فى علاقة التناقض الحاد بين المواد التى انتجتها أنظمة الحرب العالمية الثانية على ماتحويه من درجات القبح والخشونة وبين اللون التقليدى الناعم والأملس الصريح المتخلى عن النسيج ، وأيضا التناقض بين الخامة والقيمة الضرنية للون.

وفى نفس الفترة الزمنية ذاتها أنتج الفنان المصرى (**منير كنعان ١٩١٩**)لوحاته من" المواد" materials فقدم فى معرضه الذى أقيم " بقاعة الأخبار بمبنى أخبار اليوم " عام ١٩٦٠ أول لوحة " خامات" حيث قدم لوحته الشهيرة من الخشب المحروق ، وهو نفس العام الذى قدم فيه"**بورى**"لوحته من الخشب المحترق ، ثم قدم معرضا آخر أيضا بأخبار اليوم عام ٦١ قدم فيه لوحته الثانية من الخشب المحترق مقاس ١٠٠×١٥٠ سم.

وعلى الرغم من تزامن الابداع فى هذا المجال بين "بورى"و"**كنعان**" إلا أن ال"concept" أى الفكر اختلف لكلا الفنانين . قد اعتمد "**منير كنعان**"على إثارة الدهشة للمتلقى المصرى بإحداث صدام جمالى – من خلال استخدام خامات مخالفة للمتعارف عليه.

بورى والحفر

إن مايعرضه "بورى" بمجمع الفنون ستين لوحة حفر بتقنيات متعددة مثل "**الأكوافورتى**"حفر بالحامض ،**والأكواتينا ، والحفر على الحجر** ، وطباعة الحروف و**كولاج بلاستيكات** ،وتقنيات خاصة فى الحفر والطباعة على الشاشة الحريرية "**سيلك سكرين**"وحتى لانتعرض بتفاصيل لتقنيات قد لاتهم المتلقى غير المتخصص نكتفى فقط بالتنويه عن أن أعمال الحفر لبورى لا تستقى التركيبات التصويرية وإنما قد تعكسها.

مشاغبات

مجلس نقابتنا الذى لم يعطس فى قفا اللجنة الموقرة!

تذكرنى حالة مجلس نقابة الصحفيين بقصة «تشيكوف» الشهيرة «موت موظف» وهى تروى قصة بيروقراطى صغير أسعده زمانه، فساقته المصادفة للجلوس خلف رئيسه فى إحدى الحفلات ، وشاء سوء حظه أن تدهمه رغبة عنيفة فى العطس ، لم يستطع أن يقاومها ، أو يتحكم فى اتجاه العطسة فاستقر رذاذها فى قفا الرئيس، الذى التفت خلفه ، وتعرف عليه .. ومع أنه قبل اعتذاره ، الا أنّ حالة من الرعب تلبست الموظف الصغير الذى خشى أن يظن الرئيس بأنه عطس فى قفاه متعمدا ، فتفرغ لملاحقته فى الأماكن العامة ، ليكرر أمامه- على مشهد من الناس- اعتذاره، وهو ما كان يضيق به الرئيس ، لأنه يذكره بما حدث ، ويذيع قصة العطسة التى تلقاها فى قفاه بين الناس!.

وبسبب الرعب ، لم يفهم الموظف الذى عطس دلالة ضيق الرئيس باعتذاره ، وظنه غضبا على العطسة لا على الاعتذار، فازداد رعبه وواصل الحاحه على الاعتذار ، الذى جلب عليه مزيدا من الضيق ، قاده إلى مزيد من الرعب ، انتهى به إلى الموت فجأة!.

ومنذ البداية ، كان مجلس نقابة الصحفيين ، يرفض أن يتقدم ممثلوه فى اللجنة المختلطة التى شكلها المجلس الأعلى للصحافة ، ويريد الاكتفاء ، بمبادئ عامه. لا تأخذ شكل النصوص القانونية مبرراً بأنه لا يريد أن يحرج أعضاء اللجنة ، من غير الصحفيين ، بأن يبدو فى صورة من يفرض عليهم رأيه، ويملى عليهم نصوصا قانونية بعينها . وتطلب الأمر وقتا إلى أن اقتنع المجلس بالمنطق الذى ساقه المؤتمر العام الثالث للصحفيين ، وأيدته فيه الجمعية العمومية ، بأن توصل الصحفيون - وهم أصحاب المشكلة الرئيسيين - إلى مشروع قانون يعبر عن وجهه نظرهم ،هو مساعدة للجنة المختلطة فى مهمتها الشاقة، وليس احراجاً لها فضلا عن أنه تقليد تعترف به وتمارسه وتحترمه الأطراف المتفاوضة حول أى موضوع!.

وبعد مجهود استغرق ستة شهور ،وساهم فيه مئات من الصحفيين و رجال القانون والقضاء واساتذة الاعلام ، انتهت النقابة من اعداد مشروع قانونها ،واعتمدته الجمعية العمومية وقدمه المجلس إلى اللجنة المختلطة .. ومع أن غير الصحفيين من أعضائها ، تقبلوه بلا حرج ، ووافقوا على اتخاذه اساساً للمناقشة داخلها ، فإن مجلس النقابة قد تعامل مع مشروع القانون باعتباره عطسة فى قفا اللجنة ، ينبغى عليه الاعتذار عنها ، فاخفاه، ولم يقم بأى مجهود لكى يقدمه للرأى العام، ويجمع حوله الأنصار ، ويشكل قوى ضغط تسانده وتؤيده .. وتدعم صدوره!.

وما عاد مجلس النقابة يسمع بأن الصحفى .. أيمن نور - عضو مجلس الشعب - قدم إلى المجلس مشروع قانون للصحافة يتفق فى خطوطه العامة ومعظم نصوصه ، مع مشروع القانون الذى وضعته النقابة ، حتى أصدر بيانا يستنكر فيه ما فعله ، مؤكدا بأنه لم يعطس فى قفا اللجنة الموقره ، وأن مسئولية العطس تقع على أنف «أيمن نور»!.

وتبنى النائب «خالد محي الدين» - رئيس حزب التجمع - مشروع القانون الذى وضعته النقابة، وتقدم به - كما هو وبنصه الذى اعتمدته جمعيتها العمومية - إلى مجلس الشعب ، وحصل على تأييد ١٤ نائبا آخرا للمشروع ، ومع أنه حرص على أن يكتب إلى مجلس نقابة الصحفيين خطابا يخطره فيه بأنه بصفته عضواً فى النقابة،ونائبا فى مجلس الشعب، قد تقدم بالمشروع ، لكى تكون وجهة نظر الصحفيين مطروحة على مجلس الشعب، عندما يبدأ مناقشة مشروع القانون الذى سوف تنتهى إليه اللجنة المختلطة ، فقد اسرع متحدث رسمى باسم مجلس النقابة وهو فى حالة شديدة من الرعب ، يصرح بأن مجلس النقابة لا صلة له بالأحزاب ، ولا علاقة له بالمشروع الذى قدمه خالد محيي الدين وزملاؤه ، ويحلف- فى ختام تصريحه- بالطلاق ثلاثة، بأن المجلس لم يعطس منذ صدور القانون ٩٣.

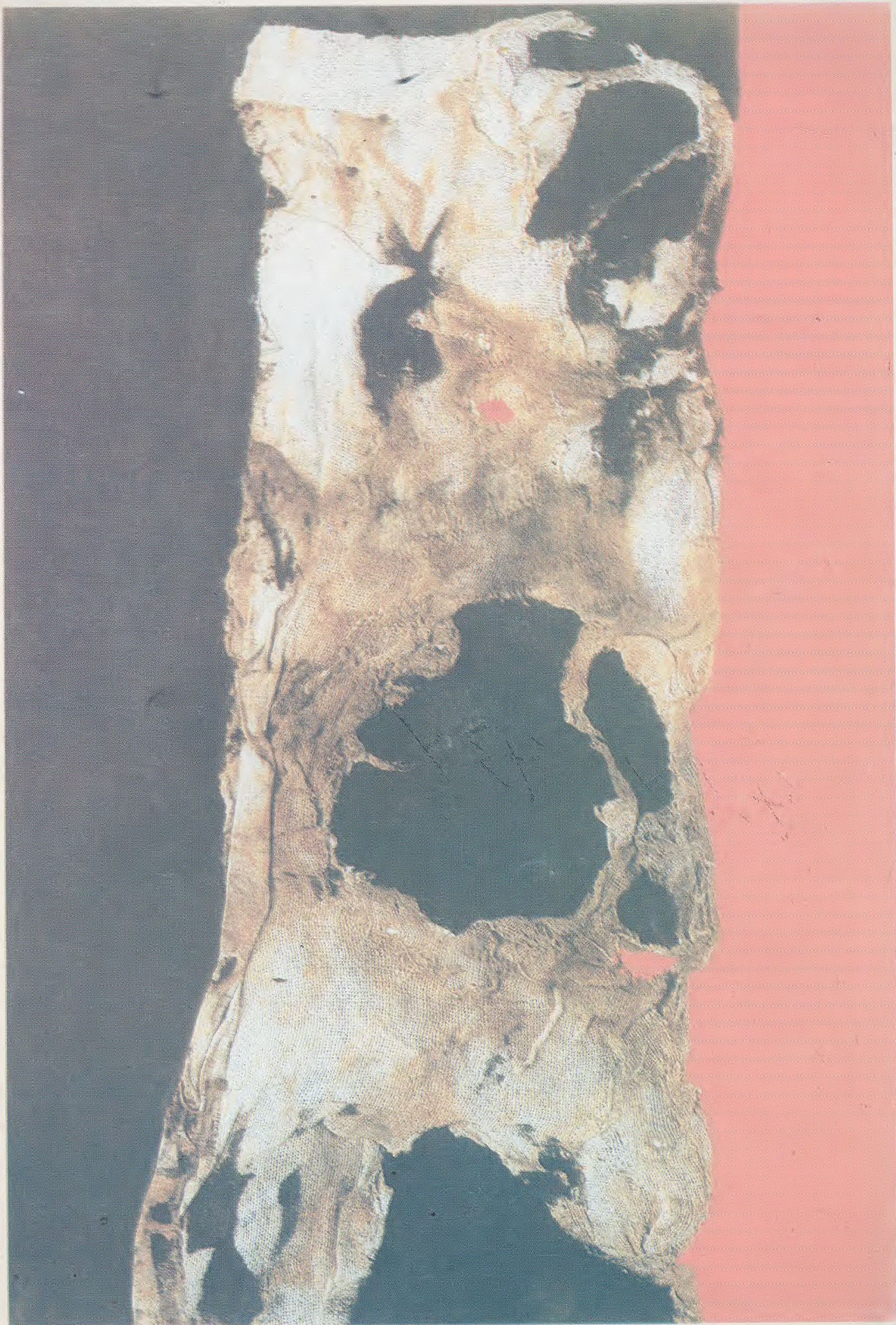
فهل يشفى مجلس نقابة الصحفيين من عقدة العطسة ، ويلملم أوصاله المرتعشة رعبا ، ويشرع - ككل مفاوض ذكى - فى تكوين رأى عام يساند مشروع النقابة ، ويمده بقوة تفاوضية تساعده على تمرير أساسيات المشروع ، أم يواصل الاعتذار عن جريمة العطس فى قفا اللجنة الموقره ، إلى أن يموت الثلاثة: المشروع واللجنة والمجلس.

ويا مجلس نقابتنا الذى لم يعطس: يرحمكم الله!.

صلاح عيسى



وردة حب لشهر رمضان الكريم باتيك للفنان على الدسوقى



«البرتوبرى» – كولاچ شاش واكريلك على ورق – مقاس ١٨,٤×٢٥,٧ م عام ١٩٥٣